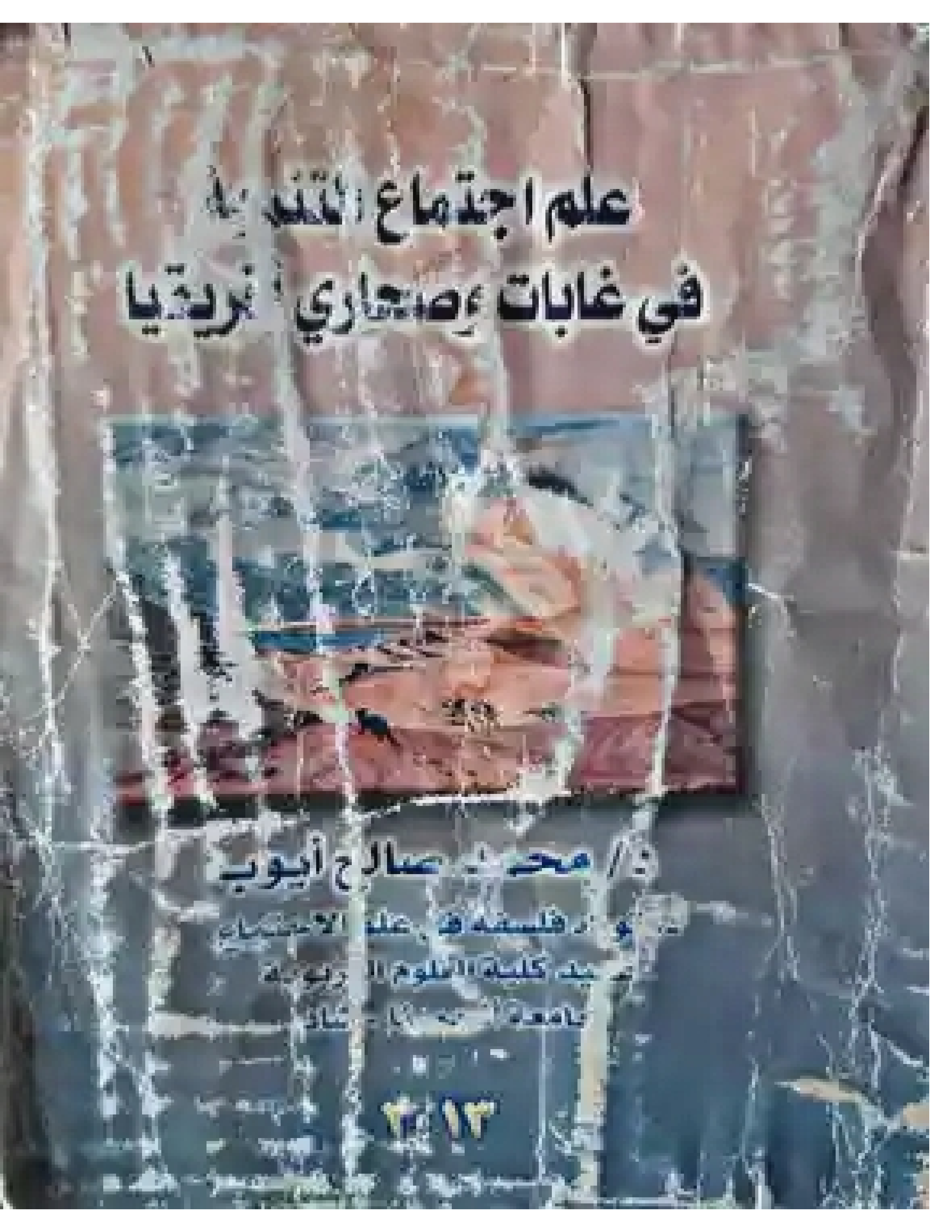

علم اجتماع التنمية
في غابات وصحاري أريتريا
د/ محمد صالح أيوب
٢٠١٣

علم اجتماع التنمية

في غابات وصحاري أفريقيا

د. محمد صالح أيوب

أستاذ علم الاجتماع

جامعة انجمينا- شاد

بورصة الكتب-القاهرة-2012-

الإهداء

إلى الساعين إلى اكتشاف الآفاق الجديدة في مجتمعات غابات وصحاري أفريقيا ، وربطها بالآفاق المستقبلية لما بعد عصر العولمة ، تلك المتمثلة في النتائج العلمية المتوفرة في علم اجتماع التنمية المستدامة .

أهدي هذا المحاولة

الشكر والتقدير

أقدم شكري وتقديري ، إلى الطلاب بجامعة شاد "سابقا" ، جامعة انجمينا حاليا ، وجامعة الملك فيصل بشاد ، وجامعة آدم بركة بأبشة ، وكلية التربية فرع جامعة سبها بانجمينا ، وكلية الدعوة الإسلامية فرع شاد ، والمعهد العالي للعلوم المالية والإدارية والإتصلات HEC-TCHAD بانجمينا ، الذين شاركوني عناء دراسة ومناقشة جميع القضايا المطروحة في هذا الكتاب ، منذ فترة ليست بالقصيرة .

وإلى الزملاء الأساتذة -الكرام - الذين حاوروني ، حول المحاولات العلمية المعروضة في هذا العمل .

وشكر خاص ، إلى مساعدي الباحث ، في جمع المادة الميدانية ، المستشهد بها في بعض فصول الكتاب .

والشكر أجزله ، إلى العاملين في المكتبات ومراكز البحث العلمي ، الذين كان لتردد الباحث عليهم ، كبير الأثر في تشجيعه ، على نشر نتائج أبحاثه العلمية .

فإلى هؤلاء ، وغيرهم كثير ، ممن لهم فضل على الباحث ، عظيم الامتنان .

المحتويات

1- صناعة المعلم المعاصر

2- الكفايات التعليمية للمعلم المعاصر

ثانيا: دور المعلم في خدمة المجتمع الأفريقي

1- تحقيق أهداف المجتمع

2-محاولة توسيع دائرة الولاء الاجتماعي

3-التعاطف مع المشكلات الاجتماعية الملحة

4-المساهمة في انتقال المجتمع من القيم السلبية إلى القيم الايجابية

أ- العمل كبديل عن الكلام

ب- إعادة المصداقية للمشاريع الحكومية

ج- تحمل المسؤولية بدل التواكل

د - إعادة التكييف الاجتماعي

الخلاصة

الحواشي

الفصل السابع :**الحكم الراشد ومكافحة الفقر داخل الجماعة الاقتصادية والمالية لدول وسط إفريقيا**

- التمهيد

1- مجتمعات وسط أفريقيا قبل السيطرة الأوربية.

2- الإتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط أفريقيا.

المقدمة

هل يمكن الحديث عن علم اجتماع تنمية في أفريقيا ؟ بينما الواقع الاجتماعي ، يظهر أن التخلف الاجتماعي هو السائد.

هذا ما تحاول هذه الدراسة تناوله بالبحث والتحليل ، رغم اعتراف الباحث بهذا الواقع الاجتماعي ، للقارة الأفريقية والمجتمعات الأفريقية .

هذا جانب ، ومن جانب آخر ، هناك نفر من الباحثين ، يرددون المثل القائل : " بدل أن نلعن الظلام ، علينا أن نشعل شمعة " استبصارا منهم ، لضوء في نهاية نفق التخلف الاجتماعي ، الذي يعم الواقع الأفريقي في الوقت الحاضر .

ويضربون أمثلة ، عن ملاحظاتهم لهذه الشموع المضيئة ، في سماء أفريقيا المظلم ، فيقولون : بعض ركاب الطائرات ومستخدمي الخطوط الجوية الأفريقية ، لاحظوا إضاءة شمعة الخطوط الجوية الإثيوبية ، في انتظامها والتزامها بالوقت وخدماتها للمسافرين ، وسط ظلام من التخلف الاجتماعي ، الذي يسود المجتمع الإثيوبي ، والخطوط الجوي الأفريقية الأخرى ، لدرجة يصعب على المتعامل مع هذه الشركة ، أن يصدق أنها نشأة وتعمل في هذا البلد من أفريقيا.

وهناك نموذج آخر ، من وسط أفريقيا ، أورده الباحث في الكتاب ، يتمثل في تجربة المصرف المركزي لدول وسط أفريقيا ، التابع للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ،

فقد نجح هذا المصرف في توحيد العملة ، لأكثر من ست دول في وسط أفريقيا ، قبل نجاح المصرف المركزي للإتحاد الأوربي في توحيد عملة اليورو ، رغم أن هذا المصرف ، يعمل في دول متخلفة اجتماعيا ، لدرجة يصعب على الدارس من الخارج ، تصديق نجاح هذه التجربة .

ورغم ندرة التجارب التنموية المضيئة في سماء القارة الأفريقية ، إلا أن وجود نماذج محدودة منها ، دليل على إمكانية اطراد مثل هذه التجارب في المستقبل ، خاصة وأنه من المعروف ، أن الاطراد من المسلمات الأساسية ، لكل علم حديث ، ولولا التمسك بهذه المسلمة ، لما نجحت تجارب علمية ، كان معظم المعاصرين لها ، يعتبرونها من المستحيلات .

وما يلاحظ من تفاؤل وتعميم ، صاغه الباحث في مقدمة هذا الكتاب ، لا يعتبر بحال من الأحوال ، محاولة لتجاوز الواقع الاجتماعي المتخلف للمجتمعات الأفريقية .

بل هو منطلق ، لمحاولة إمكانية دراسة علم اجتماع التنمية في بيئة أفريقية ، خاصة بعد التجارب الكبيرة التي أحرزها ، في دراسة تجارب الشعوب في آسيا وأمريكا اللاتينية ، وأجزاء من أوربا وأمريكا الشمالية ، حيث نشأ وترعرع ، واستقى أدبياته الأولى .

ترجع أهمية هذه الدراسة ، باعتبارها محاولة ، لوضع فرضيات علم اجتماع للتنمية في التجربة الأفريقية ، وملاحظة الإشكاليات والفروق والاختلافات ، التي من الممكن أن تعين الدارس لقضايا التنمية في أفريقيا ، أن يفهم المميزات الجوهرية للواقع الأفريقي ، في إطار من سعة الأفق ، والاستفادة من تجارب الشعوب ، لتوسعة فرضيات البحث في علم اجتماع التنمية ، في بيئة أفريقية خصبة ، تتوفر فيها معظم مقومات التنمية ، ولكنها تدور في حلقات من التردي الاجتماعي ، والفقر والجهل والمرض وعدم الاستقرار السياسي ، لدرجة يلاحظ فيها الدارس الأفريقي والأجنبي ، أن متغيرات التنمية في أفريقيا ، ومدخلاتها ومخرجاتها ، تخرج عن نطاق الفهم والتحليل العلمي.

وهذا ما جعل الباحث ، يركز في الفصل الأول من هذه الدراسة ، على تحديد المفاهيم والمنـــطلقات العلمية في علم اجتماع التنمية ، مثل : ما هو التخلف الاجتماعي ؟ والفرق بين التغير والتغيير الاجتماعي ، والتنمية الاجتماعية ، وأخيرا ما هو علم اجتماع التنمية ؟ ثم حاول الباحث في الفصول التالية أن يدرس التنمية باعتبارها تغير موجه ، قائم على التخطيط السليم ، مستفيد من جميع المقومات الأساسية للتغير المقصود ، ثم ناقشت الدراسة العلاقة بين التنمية والتغير الثقافي والتحديث ، والعلاقة بين التخطيط والتنمية .

وبعد صياغة هذا الإطار النظري والمصطلحي ، حول مفاهيم ومصطلحات ونظريات علم اجتماع التنمية ، ركزت الدراسة على تحليل نماذج حية من الواقع الأفريقي ، فقدمت فصلا عن إمكانية وجود جماعات تنمية في مجتمع متخلف ، ناقش معظم الأفكار التي تدور في علم اجتماع التنمية ، حول مدى إمكانية عمل جماعات التنمية في المجتمعات الأفريقية ، وناقشت بعد ذلك ، قضية الحكم الراشد ومكافحة الفقر في تجربة الجماعة الاقتصادية والمالية لدول وسط أفريقيا ، ودراسة حول صناعة المعلم وأثره في المجتمع التشادي المعاصر ، باعتباره من أهم صناع التنمية في أفريقيا، ودراسة حول آثار العولمة على المجتمعات المتخلفة : المجتمع التشادي نموذجا ، وختم البحث بتجربة ميدانية أجراها الباحث عام 2008م ، حول تنمية الآفاق السياسية للشباب التشادي المعاصر ، ودلت نتائجها على ظهور آفاق سياسية حديثة ، رغم سيادة الآفاق السياسية التقليدية ، في المجتمع الشادي المعاصر .

ونتائج هذه الدراسة العملية ، توضح أنه رغم سيادة الاتجاهات والمواقف السياسية التقليدية في المجتمع الأفريقي ، إلا أنه ظهر للباحث وجود جماعات تتميز بمواقف وآراء سياسية حديثة ذات دلالة إحصائية ، تشجع الانفتاح والمشاركة السياسية

، مما يدل على إمكانية دراسة مظاهر التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، في المجتمعات المتخلفة ، وذلك من أجل توضيح مسارات التنمية ، وتبادل الخبرات والتجارب ، بين الدول السائرة في طريق النمو ، بعيدا عن التحيز والتعصب والتبعية .

د.محمد صالح أيوب

انجمينا – شاد

2012/06/05

الفصل الأول : المنطلقات الأساسية لعلم اجتماع التنمية

- التمهيد

1- التخلف الاجتماعي0

2- التغير الاجتماعي0

3- التنمية الاجتماعية0

4- التعبئة الاجتماعية0

5- التخطيط الاجتماعي0

6- علم اجتماع التنمية0

- الخلاصة

- الحواشي

تمهيد:

هناك مفاهيم عديدة ترتبط بعلم اجتماع التنمية،ومن المنطلقات الأساسية لتحديد مفهوم علم اجتماع التنمية ، تحديد هذه المفاهيم ، وأهمها:

1- التخلف الاجتماعي

أهتم علماء الاجتماع بمفهوم التخلف الاجتماعي ، خاصة بعد إلصاقه بدول ومجتمعات وجماعات معينة.

فسادت مفاهيم مثل الدول المتأخرة ، ويقصد بها الدول التي لم تصل إلى مستوى مرتفع من التقديم الفني والاقتصادي؛بحيث يترتب على ذلك انتشار الفقر بين سكانها ، ثم عدل إلى مصطلح الدول المتخلفة، بعدما نفرت بعض الدول من كلمة متأخرة ، وعُرفت الدول المتخلفة ، بأنها الدول التي تنخفض فيها مستويات المعشية من تلك المستويات السائدة في الدول المتقدمة(أوربا وأمريكا الشمالية) .

ثم جمع العلماء بين التأخر والتخلف ، ليكون التعريف اشمل ، ليشير التأخير إلى عدم استغلال القوى البشرية ، والتخلف الى عدم استغلال الإمكانات المادية ، ولكنه لم يجد القبول ، خاصة بعد الاستقلال السياسي الذي حظيت به معظم المجتمعات المتأخرة

والمتخلفة ، فبدلوه باصطلاح الدول النامية ، ولكنه زاد المصطلح عمومية وغموضاً ، باعتباره يشمل الدول المتخلفة والمتقدمة ، لاشتراكهما في عملية النمو .

وحاول البعض إيجاد مخرج في مصطلح العالم الثالث باعتباره مفهوماً محايداً ، يطلق على مجموعة من الدول المتخلفة غير المتجانسة ، ولكنها تتفق على خصائص تميزها عن المجتمعات المتقدمة.(1)

وبشكل عام يقصد بالتخلف الاجتماعي ، تقهقر المجتمع وتخلفه، عن طريق انتشار الاتجاهات غير المنتجة بين أفراد .

وتتشعب عوامل التخلف الاجتماعي وتتداخل مع بعضها البعض ، حتى أن كلا منها يعتبر سببا ونتيجة في نفس الوقت ، ومن أهم هذه العوامل : انتشار العادات والتقاليد البالية ، وارتفاع نسبة الأمية ، وهبوط مستوى المعرفة الفنية ، وانخفاض مستويات الصحة والإسكان ، ومركز المرأة والطبقة المتوسطة ، وضعف أداء الإدارة الحكومية ، مثل : انتشار الرشوة المحسوبية.

2- التغير الاجتماعي

يشير مصطلح التغير الاجتماعي ، إلى أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي والنظم والعادات وأدوات المجتمع ، نتيجة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك ، أو كنتاج لتغير ، إما في بناء فرعي معين أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعي أو البيئة الطبيعية أو الاجتماعية ، وقد حلَ التغير الاجتماعي ، محلَ مصطلح التقدم ، الذي يقابل التخلف،واستخدم كبديل محايد.

وهناك فرق بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافي ، الذي يشير فقط ، إلى الوسائل الفنية ، ويميز بين التغير الاجتماعي ، والنتائج أو الآثار الاجتماعية ، التي يقصد بها التأثيرات

التي تحدث لجانب معين من الحياة الاجتماعية ، لكيلا يصبح مصطلح التغير الاجتماعي ، مقصوراً على التحولات التي تطرأ على علاقات الإنسان بالإنسان.

ويرى بعض الباحثين ، أن التغير الاجتماعي ، يعرف بأنه تغير في البناء الاجتماعي مثل: حجم المجتمع وتركيب القوة ، والتوازن بين الأجزاء أو نمط التنظيم ، ويقصره آخرون ، على التعديلات التي تحدث في المعاني والقيم التي تنتشر في المجتمع أو بين بعض جماعاته الفرعية.(2)

3- التنمية الاجتماعية

يقصد بالتنمية الاجتماعية ، الجهود التي تبذل لأحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع ، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن ، لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد ، بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

ولذلك يعرف النمو الاجتماعي ، بأنه يعني عمليات التغير الاجتماعي الذي يلحق بالبناء الاجتماعي ، عن طريق التطور الطبيعي والتحول التدريجي.(3)

4- التعبئة الاجتماعية

وهي عبارة عن مجموعة من التدابير ، الغرض منها تنظيم كافة الموارد الإنتاجية المادية والبشرية المتاحة في بلد ما ، وتوجيهها إلى خدمة التنمية الاجتماعية الشاملة.

ويسود في الأدبيات العلمية استخدامات عديدة للتعبئة،أهمها التعبئة الاقتصادية نحو التصنيع أو المجهود الحربي .

وتهدف التعبئة الاقتصادية في هذه الحالة ، إلى تحويل جهاز الإنتاج من اقتصاد السلم إلى اقتصاد الحرب ، ولا شك أنها تنطوي على تضحيات ، يقدمها الشعب دفاعاً عن أمته واستقلاله ومستقبله.

ومن أهم السياسات التي تتبعها الحكومة لتحقيق التعبئة الاقتصادية في زمن الحرب ؛ رفع معدلات الضرائب السارية أو عرض ضرائب جديدة،والاقتراض سواء من الداخل أو الخارج،وتقييد الاستيراد بحيث يقتصر على السلع الضرورية،والاستيلاء الجبري على منتجات معينة بأسعار تفرضها الحكومة.(4)

وقد عرفت التعبئة في شاد بنشاطين هما الدين الوطني لدعم التنمية الزراعية بعد الاستقلال بقليل ، والتعبئة التي قام الرئيس حسين هبري فيما سماه الدعم الحربي ، الذي تمثل في تنازل كل موظف عن نصف راتبه دعما للتعبئة الحربية ، وكلا التجربتين أعطتا انطباعا سلبيا حول التعبئة بشكل عام نتيجة لعدم التطبيق الذكي للتعبئة الاجتماعية .

5- التخطيط الاجتماعي

يقصد بالتخطيط الاجتماعي وضع الخطط المتعلقة بالموارد والمؤسسات الاجتماعية لاستجابة لحاجات المجتمع نسبيا ، ويتميز بتنسيق ينطوي على الاعتراف بالمشكلات القديمة أو توقع مشكلات أو فرص جديدة ، واقتراح حلول وبرامج لرفاهية المجتمع الكبير أو المجتمع المحلى أو التنظيم المجتمعي الصغير ، مثل : عمال المؤسسة وجماعات العمل الصغيرة) .

ويعتبر التخطيط الاجتماعي ، متضمن أو كامناً في التنظيم الشامل والمنظمات الكبرى ، حيث تهتم الحكومات والشركات والجيوش والمنظمات الكبرى ، بالتخطيط الاجتماعي لأنشطة أعضائها المستقبلية.

وحينما يظهر رفض أو مواجهة للتخطيط الاجتماعي ، فإن ذلك لا ينتج من رفض حقيقي للتخطيط الاجتماعي ذاته ، وإنما من مشكلة أساسية هي ؛ من الذي سوف يوجه التخطيط الاجتماعي ، ومن يقوم بإدارته ، كما أن هناك جماعات سياسية واقتصادية كثيرة ، ترفض التخطيط الاجتماعي أو تعارضه ، لأنها لا تكون في موقف يتيح لها ضبطه وتوجيهه ، من أجل الصالح الخاص أو العام لأعضائها.(5)

6- علم اجتماع التنمية

يعرف علم اجتماع التنمية ، بأنه علم وصفي تحليلي ، يقوم بالدراسة الموضوعية ، المنطلقة من إطار نظري ، يتسم بالشمول والتكامل ، مع أخذ البعد التاريخي في الاعتبار ، كبعد محوري في صياغة التخلف ، وكمنطلق في رسم سياسة التخلف ، بحيث يضع الدول المتخلفة في شبكة علاقات التبعية والاستغلال التي تعرضت لها تاريخيا ، والتي ما زالت واقعة في شراكها ، وإن تغير الشكل ، والتي يجب أن تتخلص منها ، لانطلاق اقتصادياتها الوطنية ، من اسر التبعية والاستغلال ، وذلك من أجل تجاوز التبعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وينطلق علم اجتماع التنمية ، من فرضه أساسية ، مفادها: أن دول العالم الثالث ، وقعت خلال مراحل تاريخية معينة ، في شركات التبعية السياسية أو تبعية المستعمرات، ومن خلال هذه التبعية ، وظَفت كافة أنواع النمو الاقتصادي والتربوي والإداري الاجتماعي ، لصالح القوى الخارجية الاستعمارية أو المركز .

وهكذا ، لا تعني التبعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، لدول العالم الثالث ، أن الدولة لا تنمو ، أو أن هناك تراجع عام ، لكل القوى البشرية والمادية المنتجة ، ولكنها تستتبع نوعاً خاصاً من النمو ، يؤدي إلى تضخم بعض القطاعات التي يكون من مصلحة القوى المسيطرة أن تنميها ، وإلى ركود أو تراجع القطاعات الأخرى ، مثل كبر حجم القطاع الزراعي (القطن المصدر إلى فرنسا في تشاد) ، وينتج عن كل ذلك ما يسمى بالاقتصاد المزدوج أو التنمية المزدوجة ، التي تتميز بها المجتمعات المتخلفة.

ويظهر هذا في صورة متغيرات اجتماعية ، تؤدي إلى نمط حياة لدى المواطنين ، يتسم بعدم الرشد ، وسيادة الروح غير المنتجة أو الاستهلاكية البذخية ؛ وخلاصة التنمية أو الاقتصاد المزدوج ، انقسام البناء الاقتصادي الداخلي ، إلى قطاع ذي إنتاجية مرتفعة ، يتخصص في إنتاج المواد الخام أو الأولية وتصديرها إلى الخارج (خاصة الدولة المستعمرة) ، وقطاع ذي إنتاجية منخفضة جداً ، ينتج المواد الاستهلاكية ، التي يحتاج إليها المواطن لسد حاجاته الأساسية ، وبالتالي يعتمد الناس على الخارج في سد حاجاتهم الأساسية من غذاء ودواء وكساء.(6)

<u>- الخلاصة:</u>

يتضح مما سبق ، أن المنطلقات الأساسية لعلم اجتماع التنمية ، تتمثل في الوعي الاجتماعي بقضايا التخلف الاجتماعي ، والذي يتبعه ، العناية بالتخطيط للتنمية كوسيلة أساسية للخروج من التخلف الاجتماعي ، بجميع مظاهره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

<u>الحواشي:</u>

1- محي الدين،د.عمر:التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية ،بيروت ،1975 م ، ص ص 29-46.

2- غيث،د.محمد عاطف:قاموس علم الاجتماع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،1979م،ص415.

3- بدوى،د.زكي:معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1978م ، ص384.

4- بدوي،د.زكي:المرجع السابق،ص271

5- غيث،د.محمد عاطف:مرجع سبق ذكره،ص331.

6- الساملوطي،د.نبيل:علم اجتماع التنمية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1981 م ، ص ص96-98.

الفصل الثاني : التنمية كعملية تغير اجتماعي موجه

أولا: مقومات التغير الاجتماعي الموجه0

1- التخطيط الملائم الموجه0

2- الدفعة القوية0

3- التغير البنائي0

4- استحداث مؤسسات التنمية الوظيفية0

5- إعمال برامج فعالة للاتصال

ثانيا : جماعات التغيير الاجتماعي

1-معنى جماعات التغيير الاجتماعي

2- جماعات تغيير اجتماعي داخل الجماعات التقليدية(هاجن)

ا- الجماعات التقليدية ذات الشخصية التسلطية

ب- جماعات التغيير الاجتماعي ذات الشخصية الخلاقة

- الخلاصة

- الحواشي

تمهيد:

يتميز علم اجتماع التنمية عن فروع علم الاجتماع الأخرى ، بأنه ينطلق من فرضيات خاصة ، تقوم على التدخل الايجابي ، في تغيير البناء الاجتماع للمجتمع ، وهذا ما قام به علم اجتماع التنمية ، منذ الاعتراف به ، كفرع من فروع علم الاجتماع قبل عام1962م ، وهو العام الذي استقلت فيه معظم دول العالم الثالث ، خاصة التي كانت تحت الاستعمار الفرنسي والانجليزي ، وبدأت الدول الجديدة ، تحاول إرساء دعائم التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، تحت معطيات خلقها المستعمر لتصب في مصالحه ، وليست لخدمة الدول المستقلة حديثا ،

وهذا يعنى أن علماء اجتماع التنمية ، أمام أبنية اجتماعية ، لا تصلح معها الخبرات والتجارب التي تم اختيارها من خلال أدبيات المدارس الاجتماعية في علم الاجتماع العام ، القائمة على الدراسات في أوربا الغربية ، مثل: المدرسة الفرنسية التي يمثلها أوجست كونت ، وأميل دوركايم ، الذين ينظرون إلى المجتمع ، باعتباره نظاماً اجتماعياً ، يمر بمرحلة تغير تتطلب إصلاحات لاستمرار النظم ، وفي أقصى الظروف القيام بمحاولات ، لإعادة توازن النظام الاجتماعي ، وهذا كله ، لا يتطلب ، تدخلا موجها من الصفوة الاجتماعية ، لتغيير البناء الاجتماعي .

ونفس هذه النظرة الاجتماعية ، نجدها في المدرسة البريطانية ، حيث حاول هربرت سبنسر إصلاح النظام الاجتماعي ، من خلال نظرية المماثلة ، من أجل إعادة النظام الاجتماعي أو الهيكل الاجتماعي ، ليقوم بأدواره المعتادة ، لمواكبة التغييرات التي أحدثها التصنيع وغيره في المجتمعات الأوروبية .

والمدرسة الأمريكية في علم الاجتماع التي يمثلها تالكوت بارسونز ، تقوم أيضا على الإصلاحات الوظيفية ، ولا تسعى إلى المساس بتغيير البناء الاجتماعي ، وإنما تتركه بشكل

حر ، بناء على نمط الفلسفة الرأسمالية ، التي تقوم على الحرية وعدم التدخل في البناء الاجتماعي والاقتصادي .

والمدرسة الايطالية التي يمثلها باريتو في علم الاجتماع ، أيضا ، تحاول تجنب الدخول في المعالجات البنائية،وتكتفي بالإصلاحات.

وظل هذا الاتجاه المحافظ في المدرسة الاجتماعية ، حتى لدى علماء الإنسان الاجتماعي" الانتربولوجيا الاجتماعية" في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية ، فمع اهتمامهم بدراسة الجماعات البسيطة في العالم الثالث ، إلا أنهم ، لم يتجاوزوا إطارهم العلمي المحافظ ، حيث تمسكوا بالوصف والتحليل والدراسة الدقيقة للبناء الاجتماعي البدائي للمجتمعات النامية ، وتركوا حرية التدخل من عدمه لجهات أخرى ، سموها تطبيقية أو إدارية أو وطنية أو أهلية أو شعبية ، المهم ، أنهم من الناحية العلمية ، لم يتجاوزوا دور الوصف والتحليل والدراسة الاجتماعية الحقلية.

وهذه الوضعية العلمية في العلوم الاجتماعية التي تدرس المجتمعات المتخلفة ، وموقفها المتفرج ، على تخلف وتقهقر وضعف الخدمات الاجتماعية ، إن لم يكن انعدامها ، هو الذي أعطى الفرصة والأهمية لظهور علم اجتماع التنمية .

ليساهم في رسم دعائم ومقومات للتنمية ، التي تقوم على التدخل الايجابي ، باعتباره أحد المتطلبات الأساسية لعلم اجتماع التنمية ، لأنه علم يقوم على مقومات التنمية كعملية تغيير اجتماعي موجه نحو تغيير البناء الاجتماعي من أساسه ، واقتراح انساق ونظم اجتماعية بديلة .

من أجل الأخذ بيد المجتمعات المتخلفة نحو النمو ، من منطلقات علمية تقوم على التخطيط الموجه ، المدعوم بدفعة قوية اقتصاديا وسياسيا ، من أجل إحداث تغييرات

للتنمية الوظيفية ، مثل : المدارس والمستشفيات والمشاريع الزراعية ، وتوفير الخدمات الأساسية ، مثل: المياه الصالحة للشرب وخدمات البيئة الصالحة لحياة الإنسان ، مع اعتماد ذلك كله على برامج فعاله للاتصال تجعل الرأي العام في للمجتمعات المتخلفة ، يعي مشكلات التخلف ، وتنشر فيه وسائل الخروج من التخلف.

ومن المناسب أن نناقش بعض هذه المقومات بشيء من التفصيل :

1- الخطة الملائمة للتغير الاجتماعي الموجه

يقوم التغير الاجتماعي الموجه في المجتمعات المتخلفة ، على وضع خطة شاملة لجميع الأهداف الكبرى التي يسعى المجتمع لتحقيقها ، وتساعد على الانتقال من حالة التخلف إلى الرفع من مستوى الخدمات الأساسية التي يحتاجها الناس.

على أن تتولى الدولة في المجتمعات المتخلفة ، وضع هذه الخطة ودعمها ، من خلال توفير الموارد الاقتصادية اللازمة لتنفيذ جميع بنودها ، وعدم ترك وضع الخطة ومتابعتها وتنفيذها لجهات أخرى ، خاصة الجهات الأجنبية التي تنتشر فيها الروح الرأسمالية ، التي تقوم على سياسة عدم التدخل ، بناء على المذهب الحر،الذي يفترض : أن في المجتمع مؤسسات مدنية وشعبية حرة ، تتولى القيام بالتخطيط للتنمية ، وهذه مؤسسات غير موجودة في الدول المتخلفة ، وإن وجدت فهي ضعيفة ، ولا يعوَل عليها في وضع خطة للتغير الاجتماعي الموجه.

ويمكن الاستشهاد هنا ، بجميع الجهود التي تقوم منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المنبثقة من الدول الغنية ، وتعمل في المجتمعات المتخلفة ، فهذه المنظمات ، لها توجهات فلسفية ، تقوم في الأساس على الفلسفة الرأسمالية ، والخدمات التي تقدمها ، لا تقوم على خطة للتغيير الاجتماعي الموجه ، بل على خطة تغيير اجتماعي غير موجه ،

يخدم مصالح الدول الغربية ، ويسعى إلى إعطاء نماذج للخطط المؤقتة القصيرة الأجل ، ولا تسعى إلى تحقيق أهداف عليا كبيرة للمجتمعات المتخلفة.

وهذا ما أدى إلى أن ينصح كثير من علماء اجتماع التنمية ، بضرورة تدخل الدولة في عمليات التغيير الاجتماعي الموجه ، عن طريق التخطيط الشامل المتكامل.

ويستشهد ، هنا ، برأي "جيرال ميردال" ، الذي يرى أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية ، إذا تركت بحرية ويدون تدخل مقصود ، لكي تؤثر في بعضها ، وتتأثر ببعضها ، فإنه ينتج عنها عملية تراكمية ، بمعنى أنه ، أن كانت هذه العوامل إيجابية ، فإن تفاعلها الحر فيما بينها ، يؤدي إلى تراكم التقدم (هذا في حالة المجتمعات المتقدمة والنامية) ، أما إذا كانت عوامل سلبية ، فإن التفاعل الحر فيما بينها ، يؤدي إلى تراكم التخلف (كما هو سائد في المجتمعات المتخلفة) .

ويقترح "ميردال" للخروج من دائرة التخلف ، ألاّ تترك هذه العوامل السلبية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية ، كي تتفاعل بحرية وبدون تدخل .

والمخرج الوحيد- في نظره- هو عن طريق تدخل الدولة ، في صورة وضع خطة اقتصادية واجتماعية شاملة ومتكاملة ، وعدم الاكتفاء بالتدخل الجزئي ، في بعض القطاعات والخدمات دون الأخرى ، وضرورة وضع الخطة من الدولة والعناية بها ، لا تضم فقط ، سرعة التنمية الاجتماعية الموجهة ، ولكنها تحفظ المجتمع من الرجوع مرة أخرى لحالة التخلف.(1)

وهذا يعنى أن تكون الخطة الملائمة للتغيير الاجتماعي الموجه ، متكاملة التوازن في جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، من خلال العناية بإرساء رأس المال المادي بمشاريع اقتصادية استثمارية قوية ، يضمن تكوين وإعداد رأس مال بشرى وطني ، وذلك

من أجل السعي لتجاوز مشكلات التبعية الاجتماعية والسياسية ، التي تشكل العقبة الرئيسية ، التي تواجهها المجتمعات المتخلفة ، والخارجة حديثاً من الاستعمار ، والقابلة من الناحية الواقعية للتبعية ، بل حتى الاستعمار من جديد.

وهذه ما يجعل الواضع للخطة الشاملة للتغيير الموجه ، يلاحظ أهمية ، وعي الصفوة السياسية في الدولة النامية أو المتخلفة ، بأهمية الخطة الشاملة والعناية بها ورعايتها ، من الانقضاض عليها من الداخل والخارج ، بحجج الحرية في التخطيط الاجتماعي ، وإعطاء دور للمنظمات الدولية وغير الحكومية الخارجية والداخلية ، لعرقلة خطة التنمية الشاملة.

2- التغيير البنائي

ويقصد بالتغير البنائي ، في إطار التنمية كعملية تغير اجتماعي موجه ، جميع العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسة ، التي تحدث تحولا واسعا وعميقا في بناء المجتمع وأنساقه ونظمه الاجتماعية ، وكذلك المراكز والأدوار التي يؤديها الأعضاء ، وصولا إلى تغيير العلاقات الاجتماعية ، وهذا يعنى تجاوز جميع التغيرات ، التي تحدث في جانب معين من جوانب المجتمع ، خاصة التغيرات الوظيفية المؤقتة.

ولم تكن الدعوة إلى التغير البنائي في المجتمعات المتخلفة ، وليدة ترف علمي من علماء اجتماع التنمية فقط ، وإنما كانت نتيجة عملية وواقعية للمشكلات التي ورثتها المجتمعات المتخلفة ، من الخلل البنائي الذي خلفه الاستعمار الأجنبي ، الذي وجه كل مسارات التنمية- رغم ضعفها- إلى الخارج ، حيث يلاحظ وجود قطاعات لتصدير المواد الخام إلى البلد المستعمر ، سواء كانت زراعية أو معادن ، وبالتالي يغلب على سكان البلاد الطابع الزراعي التصديري ، يقابله قطاع استهلاكي ، يعتمد على المواد المستوردة من الخارج ، والغريب أن المصدّر رخيص ، والمستورد غال .

وهذا ما يخلق عدم توازن موروث ، في الميزان التجاري بين الدول المتخلق ومستعمريها ، فالميزان التجاري دائما يرجح لكفة المستعمر ، ونجد أن هذه الفجوة يغطيها المستعمر بمساعدات وقروض ، غير أو أن أرباحها وفوائدها ، تثقل كاهل الأجيال الحالية والقادمة ، بالإضافة إلى خاصية وجود التفاوت الكبير في توزيع الثروة والسلطة بين أبناء المجتمع المتخلف ، مما يتمخض عنه من مشكلات ، تتمثل في عدم الاستقرار السياسي والشعور بالتهميش ، الذي تشتكي منه فئات كبيرة من أبناء الدول المتخلفة .

خاصة بعد انتشار المعلومات عن هذا التفاوت ، في توزيع الثروة والسلطة ، مما ينتج عن كل ذلك ، من هشاشة في النظام السياسي ، تبعه انخفاض في المستويات التعليمية ، أو عدم إتاحة الفرص في نشر التعليم على أوسع نطاق ، وبالتالي انتشار الأمية ، والتفاوت الكبير بين تعليم الذكور والإناث ، وعدم التوزيع السليم حسب الأقاليم والمناطق في البلد الواحد ، وانتشار الأمراض ، وانعدام المياه الصالحة للشرب وانعدام البنية التحتية ، من طرق وكهرباء وسدود ومدن حضرية،وإدارات حكومية معتبرة.

كل هذه الأوضاع تشكل ضرورة ، لإحداث تغيير بنائي شامل ، يستهدف جميع هذه القطاعات ، على أن يكون ذلك بمستويات ومعدلات محسوبة ، وفق زمن معين ، يصدق القائمون بقيادة المجتمع سياسياً في الالتزام به.

فهناك اتفاق بين علماء اجتماع التنمية في الوقت الحاضر ، على أن التغيير الاجتماعي الموجه ، لم يتحقق بإتباع الوسائل الإصلاحية ، التي تستهدف حل المشكلات الآنية والجزئية ، ولم تتهيأ لهذا التغيير فرص النجاح ، إلا بإحداث تغييرات أسياسية في بناء المجتمع.

فالأزمة المالية والاقتصادية والاجتماعية ، التي بدأت في بدايات القرن الحادي والعشرين الميلادي ، جعلت جميع الدول حتى المتقدمة منها ، والتي ما كانت تؤمن بتدخل

الدولة في إحداث التغيرات البنائية ، تغير من نظرتها ، وبدأت تتدخل ، ليس فقط في إعادة هيكلت مؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، بل بدأت تحدث تغيرات بنائية في مجتمعاتها ، وتتحمل الدولة فيها مسؤوليتها في رعاية التغيير الموجه ، بل و ضمان هذه التغيرات البنائية ، ولم تتركها لرحمة المؤسسات الحرة والطوعية ، كما كان الأمر في السابق .

وهذه فرصة نادرة ، على المجتمعات المتخلفة ، أن تستغلها ، وتبدأ في إحداث تغيرات بنائيه فيها ، بعد أن كانت تكبلها وتمنعها من إحداثها الدول الرأسمالية ، قبل الأزمة الحالية ، خاصة من خلال المؤسسات المالية والاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المحتدمة ، مثل:صندوق النقد الدولي ، والمؤسسات المنبثقة عنه ، والتي تأتمر بإمرته ، في الدول المتخلفة ، مثل:صناديق التمويل الإقليمية.

ولكن الدول المتخلفة الآن في حل ، بعد أن انقلب السحر على الساحر ، وبدأت الدول المتقدمة نفسها ، تحدث تغييرات بنائية فيها ، لمواجهة اللازمة الاقتصادية والمالية الحالية ، التي تم خلقها في هذه الدول المتقدمة ، ولكن آثارها السلبية وصلت إلى المجتمعات المتخلفة.

ونرجو أن تستفيد المجتمعات المتخلفة من الفرصة ، في جوانبها الفكرية والعلمية والسياسية ، عن طريق تحررها من القيود الاستعمارية وقيود التبعية السياسية والتبعية للمنظمات الدولية الخارجية ، وذلك بإحداث تغيرات بنائية مبتكرة وملائمة ، حسب ظروف كل دولة متخلفة ، بعيداً عن الإرث الاستعماري ، في سعي لإحداث توزيع عادل للثروة والسلطة ، لخلق بناء اجتماعي قوى ، يواجه عواصف التهميش ، وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي ، الذي تعاني منه هذه المجتمعات في الوقت الحاضر.

3- الدفعة القوية

نظرا لما عانته المجتمعات المختلفة ، من ظروف تخلف واستعمار واضطهاد في العصور السابقة ، خلقت حالات من الركود ، في بجمع جوانب الحياة الاجتماعية ، فإنه لتحريك الفئات الاجتماعية ، نحو تغيير اجتماعي موجه ، يحتاج البناء الاجتماعي الذي يراد تغيره ، إلى دفعة قوية ، يتسنى بمقتضاها ، الخروج من حالة التخلف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

وتتمثل هذه الدفعة القوية ، في ضرورة وجود حد أدنى ، من توجيه الجهد الإنمائي الذي ينبغي بذله من الدولة والصفوة السياسية .

قبل أن يتسنى لها التغلب على عوامل المقاومة ، التي قد تتجسد في القيم التي تدعو إلى السلبية والتواكل ، وعدم الشعور بالمسؤولية ، تجاه بعض القضايا التي قد لا تخدم مصالح بعض الفئات الانتهازية المستعجلة لحيازة نتائج التنمية.

ويمكن أن تحدث الدفعة القوية في المجالات الاجتماعية ، بإحداث تغييرات في الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، تقلل من حدة التفاوت في توزيع الثروات والخدمات والسلطة السياسية بين المواطنين ، توزيعاً عادلا ، يجنب الدولة النامية ، مشكلات التهميش ، التي تشعر بها فئات عديدة من أبناء هذه الدول في الوقت الحاضر .

ويتبع ذلك إتاحة الفرصة لجميع فئات المجتمع ، بتعليم أبنائها مجاناً ، وتوفير العلاج المجاني لبعض الأمراض المتوطنة ، وتوفير الإسكان المناسب لأكبر فئات المجتمع ، خاصة الفئات الضعيفة.(2)

ويلاحظ أن معظم المجتمعات المتخلفة ، تركز في التغيير الاجتماعي الموجه على تنمية الموارد البشرية الملائمة لكل قطاعات التنمية الاجتماعية بإتاحة فرص التدريب

والتكوين والإعداد المهنى ، وسد الفجوة بين التفاوت الإقليمي ، بين البدو والريف والحضر داخل المجتمع الواحد،بحيث يشعر المواطن بواجباته ، حينما يتحصل على حقوقه الأساسية ، من رعاية غذائية وصحية وأمنية ، وليس العكس .

فقد ترك الاستعمار والطغاة الذين خلفوه في إدارة المجتمعات المتخلفة ، ورثة ثقيلة خلاصتها : التعامل مع الإنسان من خلال الواجبات فقط ، بناء على قاعدة المسكين سمسم ، كلما عصرته يقطر سمنا ، واستمرت الدولة المتخلفة تعصر المواطن ، إلى أن قطر دما ، وظهر في شكل اضطرابات سياسية عنيفة أو سلبية ، أفقدت الإنسان في الدول المتخلفة ، قيامه بدوره في المشاركة في التنمية الاجتماعية أو التغيير الموجه.

4- استحداث مؤسسات للتنمية الوظيفية:

تتطلب عمليات التغيير الاجتماعي الموجه ، بالإضافة إلى إعداد الخطة الشاملة ، وإحداث التغييرات البنائية الضرورية ، والتركيز على الدفعة القوية لانطلاق التنمية الاجتماعية الموجهة ، إلى استحداث مؤسسات وظيفية،نظرا لما عانته المجتمعات المتخلفة في الدول النامية أيام الاستعمار وسنوات الاضطهاد السياسي والتبعية الاقتصادية بعد الاستقلال ، من حرمان من معظم الخدمات الأساسية للمواطنين ، مما أدى إلى ظهور ثقافة متخلفة ومتحجرة ومعوقة للتغيير الاجتماعي.

ومن هنا ، فإن أي عملية للتغيير الموجه ، لابد أن تستند على إنشاء مؤسسات إنمائية ، تكون في متناول أبناء المجتمعات المحرومة ، يعمل بها مجموعة من المنمين الاجتماعيين ، ويفضل أن يتم تكوينهم وتدريبهم من أبناء المنطقة المحلية ، أو أن يتدربوا على فهم ثقافة المواطنين ، إن كانوا من أقاليم أخرى ، ويركز في تدريب المنمين على أسلوب فريق العمل التعاوني ، تجاوزاً للهفوات الفردية والأساليب الارتجالية ، وربما القبلية والعائلية الضيقة،وأن يشمل التدريب والإعداد ، جميع التخصصات ، حسب المؤسسات المراد

انتشاؤها ، (زراعة،مياه صالحة للشرب ، تمريض ، العناية بالثروة الحيوانية ، الإنتاج الصناعي والتجاري ، الكهرباء).

وتتدخل في عملية المؤسسات الجديدة ، عملية الدفعة القوية من الدولة ، بحيث لا تترك عمليات إنشاء وتسيير هذه المؤسسات الجديدة ، للإمكانات والقدرات المحلية في البداية ، ثم يتم تدريب القائمين على هذه المؤسسات على العناية والرعاية لهذه المؤسسات ، من قبل المجتمعات المحلية فيما بعد ، على أن يستمر الدور الإرشادي والدور السياسي والإداري لهذه المؤسسات ، ويوضع ضمن الخطة الشاملة للتغيير الموجه من حيث المتابعة والتقييم ، تجنبا لأي صراع للقوى الاجتماعية التقليدية مع قوى التغيير الاجتماعي الموجه ، وتشمل المؤسسات الوظيفة جميع الخدمات التعليمية والصحية والمواصلات والبريد ، والتموين والمشاريع الزراعية والري والمياه الصالحة للشرب ، ومؤسسات الكهرباء والعناية بالثروة الزراعية والحيوانية.(4)

5- إنشاء برامج فعالة للاتصال

يعتمد التغيير الاجتماعي الموجه في نجاحه ، إلى حد كبير ، على فعالية برامج الاتصال بالجماهير ، فجميع المقومات السابقة ، من الخطة الشاملة ، إلى التغيير البنائي ، والدفعة القوية ، وأهمية إنشاء المؤسسات الضرورية ، كلها ستكون في مهب الريح ، إذا لم تتوفر قنوات فعالة للاتصال بالجماهير المستفيدة من التغيير الموجه ، لتقبله في البداية ، وتجنب معوقات التغيير الاجتماعي ، وهي كثيرة في المجتمعات المتخلفة ، ثم المحافظة على المؤسسات الوظيفية التي أنشئت بفعل الدفعة القوية من الدولة ، لأن الضمان الوحيد للاستمرار في التغير الاجتماعي الموجه ، الذي هو التنمية الاجتماعية الحقيقية ، هو قناعة المواطنين بمشاريع التنمية وتبنيهم ورعايتهم لها ، وهذا لا يتحقق بدون وسائل اتصال فعالة.

وفي هذا الإطار تبرز أهمية البرامج الاتصالية المخططة ، من حيث الشكل والمضمون ، على أن نجاح هذه البرامج يعتمد على عدة متغيرات أساسية ، مثل : الاستعداد الحضاري للمجتمع لتقبل التجديدات ، ومضمون التجديدات ، ومدى إمكانية توافقها مع النسق ألقيمي القائم ، ومدى كفاءة القائمين بوسيلة الاتصال.

ويركز بعض الباحثين الميدانيين ، على أن أهم أساليب الاتصال الفعالة في عملية التنمية الاجتماعية الموجهة ، هو الاتصال الجماهيري المباشر ، أو التلاحم الجماهيري ، على أنه من المهم ، إقناع المواطنين المستفيدين من التغيير الاجتماعي الموجه ، بإمكانية تطبيق مضمون التجديدات ، المتضمنة في رسالة الاتصال ، وسهولة التنفيذ ، وفائدته بالنسبة لهم.

ويشير"وليم أجبرن"في مقاله عن المجتمعات الثابتة والمتغيرة ، إلى أن خصائص المجتمعات الثابتة ، تتمثل في سيادة العقلية الاستاتيكية والجمود الثقافي ، وتشابه دورات الحياة ، وتمركز الأهداف أو التطلعات حول أهداف ، تتعارض مع أهداف التنمية ، وتعارض كافة مجالات التجريب والتجديد ، والاعتماد الكلي على خبرات كبار السن ، والإيمان بأنه ليس بالإمكان أحسن مما كان،وسيادة الاتجاهات المقدسة.(4)

ورغم الصورة القاتمة التي رسمها"اجبرن"لثقافة المجتمعات المتخلفة أو الثابتة ، إلا أنها هامة ، وتعطي الانطباع ، بأن التغيير الاجتماعي الموجه ، يحتاج إلى جهد إعلامي كبير ، من أجل أن ينتقل التغيير الموجه ، من رجال التنمية ، إلى المستفيدين ، الذين يتميزون ببعض أو كل الخصائص السابق ذكرها.

فقد تعتمد بعض الدول على الإرشاد والتوجيه الإعلامي العام ، الذي يبث من خلال وسائل الإعلام العامة والخاصة المسموعة والمرئية والمكتوبة ، ويضاف إليها من الناحية العملية وسائل الاتصال المباشرة ، مثل المقابلات المباشرة بالمواطنين من قبل جماعات

التغيير الاجتماعي أو الأخصائية الاجتماعي ، ويشرحوا للمواطنين المستفيدين أو المتوقع استفادتهم من التغيير الاجتماعي الموجه ، وبصورة جماهيرية ، تبتعد عن الرسميات والروتين ، وقد تستهدف فئات معينة ، مثل:جمعيات الشباب أو النساء أو الشيوخ أو الطلاب أو العمال في المصانع .

وتتبع بعض الدول المتخلف بعض التكتيكات الاتصالية في مجال التنمية منها: تكنيك التآخي بين أخصائي الخدمة الاجتماعية أو رجل التغيير الاجتماعي مع جماعات ومجموعات متآخية هي أيضاً مما يسهل قبول التغيير الاجتماعي الموجه،وكذلك تكنيك أغاني التنمية ، وتوزيع الشهادات والنشرات والصور ، وإقامة والمعارض واللقاءات .

ويستخدم في تشاد الراديو الريفي ، الذي يعد برامج فيها لقاءات بجمعيات التنمية المختلفة،وفي أي لقاء تناقش قضية تنموية معينة،يحاول المرشد الاجتماعي ، أن يوصلها للمستفيدين ، من خلال ألعاب وقصص مسلية ، في داخلها الرسالة أو المضمون التنموي ، قد يكون تعليم الطفل بنتاً كانت أو ذكراً،أو أهمية زراعية منتوج معين ، بأسلوب معين،أو صناعة صغيرة معينة ، وتوزع جوائز للفائزين في نهاية اللقاء الإذاعي ، الذي يستمر لنصف ساعة أو أكثر،وتعطي الجوائز لمن يصلون إلى الإجابات الصحيحة ، حول رسالة الاتصال ، ويشجع فكرة التغيير الاجتماعي الموجه،وسط تشجيع الحضور الكبير من جماهير المجتمع المحلي(القرية أو الحارة أو الجمعية الزراعية) ، ويشارك في توزيع الجوائز ، مجموعة مختارة من قادة المجتمع المحلي.

ثانيا : جماعات التغيير الاجتماعي :

يستعمل مصطلح جماعات التغيير الاجتماعي بصورة واسعة في دراسات – علم اجتماع التنمية -- على اعتبار أن التغيير الاجتماعي ، هدف محوري للأعمال التي تتناول انتشار الأفكار المستحدثة وتبنيها ، وهذه الأفكار تشمل جميع مجالات الحياة الاجتماعية ،

ففي المجال السياسي ، هناك أفكار حديثة يمكن أن تنتشر ، حول طبيعة السلطة السياسية وانتقالها من جماعات تقليدية إلى جماعات حديثة ، وهكذا في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، حيث يمكن أن تنتشر أفكار ، حول العمل الفني والتقني الذي يغير من طبيعة الأعمال التقليدية القديمة ، فتظهر جماعات تقوم بابتكار تحسينات في هذا العمل ، وهذه تسمى جماعات تغيير الاجتماعي لأنها تغيرت أو قبلت التغير في أسلوب تفكيرها وعملها ، بينما الجماعات التي تتمسك بأساليب العمل التقليدية وترفض التغيير ، فهي جماعات – تقليدية ، من وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية .

1- معنى جماعات التغيير الاجتماعي

يرى " روجرز " أن هناك مصطلحات متعددة تطلق على جماعات التغيير الاجتماعي مثل : دعاة التغيير الاجتماعي ، الأخصائيين الاجتماعيين ، خبراء المعونة الفنية ، أخصائيي الخدمة الريفية ، أخصائيي الخدمة العامة . أو – خبراء الخدمة العامة ، وغير ذلك من المفاهيم (5) .

والتعريف الذي يورده " روجرز " يتضمن الكثير من المعاني التي تحملها المفاهيم السابقة ، فرجل التغيير الاجتماعي عنده " شخص محترف يحاول التأثير في الناس لكي يتبنوا أفكاراً معينة ، يشعر أنها ضرورية وهامة" ولكن دور داعية التغيير الاجتماعي ليس دائماً إيجابياً في تبنى الأفكار المستحدثة ، فرغم أنه " في معظم الأحايين يحاول الداعية أن يجعل الناس يتبنون أفكارا جديدة ، إلا أنه يحاول أيضا أن يقلل من سرعة انتشار أفكار مستحدثة معينة بل ويمنع تبنى الناس لها ".

ومعظم أفراد هذه الفئة ، هم العاملون بالمكاتب العامة ، سواء كانت حكومية أو خاصة ، وغرضهم التأثير على العامة ، لكي يعتنقوا فكرة جديدة ، وبذلك تدخل الفكرة في

صلب التكوين العام للتنظيم الاجتماعي ، هذا الداعية يعمل كهمزة وصل بين تنظيمين اجتماعيين ، تنظيمه المهني وتنظيم المتقبلين للفكرة الجديدة " (6) .

إن الفرضية الأساسية التي ينطلق منها عمل جماعات التغيير الاجتماعي ، هو القول بأن هناك علاقة ارتباط قوية بين الأداء (مجموعة الأعمال التي يقوم بها رجل التغيير الاجتماعي) والبناء الاجتماعي ، على اعتبار أن البناء الاجتماعي يتشكل من مختلف الأوضاع الاجتماعية للأفراد والجماعات الذين يكونون المجتمع.

أما عنصر الأداء داخل هذا البناء ، فهو عبارة عن الدور أو السلوك الفعلي للفرد في وضع الاجتماعي ما . وعليه فكل من الوضع والدور يتأثر أحدهما بالآخر . هذا بالإضافة إلى ارتباط الأداء والبناء الاجتماعي ببعضهما ارتباطاً وثيقاً ، فإذا طرأ تغيير على أحدهما أثناء عملية التغيير ، تأثر الآخر بذلك التغيير أيضاً (7) .

أما عن درجات الأداء أو الأعمال التي تقوم بها جماعات التغيير الاجتماعي ، فقد أوضح " روجرز " أنه يتمثل في العملية التي تحدث بواسطتها تغيرات في بناء النظام الاجتماعي ووظيفته . فأعلى درجات الأداء لجماعات التغيير الاجتماعي ، إحداث ثورة وطنية ، ثم تليها الاختراعات في إطار التكنيك الصناعي ، وتأسيس جمعية لتحسين القرية ، وتقبل الأسرة الأفكار المستحدثة (8) .

ونستخلص من المحاولات السابقة ، لتحديد مفهوم جماعات التغيير الاجتماعي أن الصفة الأساسية التي تميزها عن الجماعات الأخرى في المجتمع ، هي كونها جماعة مهنية متخصصة ، وغالباً ما تكون قائمة بهذا الدور ، كجزء من وظيفتها العامة في المجتمع ، وهذا ما يجعل من الإعداد والتثقيف أهمية خاصة ، لدى هذه الجماعات .

ويلخص هذه الأهمية " بيرمسون " في العبارة التالية : " يجب خلق الإنسان الذي يفكر قبل التفكير في الإنسان الذي يعمل " (9) .

فجماعات التغيير الاجتماعي ذات حدين ، كما أشار إلى ذلك روجرز سابقاً ، أي أنها في ذات الوقت ، الذي يمكن أن تلعب دوراً في نشر الأفكار المستحدثة وتبنيها ، يمكن أيضاً ، أن تعوق انتشار هذه الأفكار ، وغالباً ما يكون السبب في ذلك ، يرجع إلى طبيعة تكوينها وإعدادها وتثقيفها .

2- نظرية " أفريت هاجن " حول جماعات التغيير في المجتمعات التقليدية :

ينطلق هاجن في توضيح وجهة نظره حول جماعات التغيير الاجتماعي من وصف شامل لتركيبة البناء الاجتماعي للمجتمعات التقليدية ، ويرى أن هذه التركيبة تتميز بالمحافظة والاستقرار على الحياة التقليدية ، وتقام أي تغيير ، ولكنه في ذات الوقت يقر بحدوث التغيير ، ويعبر عن ذلك بقوله :" لما كان للمجتمع التقليدي استقراره الكبير ومقاومته للتغيير ، فإن القوى التي تهزه لابد أن تكون جبارة " (10) .

يتساءل هاجن ، فأي القوى – إذًا – يمكن أن تسبب ظهور جماعة في المجتمع – التقليدي تطرح الوسائل التقليدية جانباً ، وتحوَل طاقتها إلى مهام التقدم الفني ، إلى التغيير الجذري الاجتماعي ؟ ويحاول الإجابة على هذا التساؤل ، فيقول : تظهر هذه الجماعة عندما يمارس أعضاء مجموعة اجتماعية ما ، تجربة " سحب احترام الوضع " أو المركز . واحترام الوضع أو المركز يعنى شعور الفرد بأنه في مكانه الملائم والمقبول في نظام الاجتماعي مستقر ، بالنسبة لشخصية الفرد المجتمع التقليدي ، ولا يتوقف هذا المركز على الوضع الاقتصادي للفرد فقط بل يشمل كلما يفعل او يعتقد من العلاقات بالأفراد الآخرين وبالقوى غير المنظورة التي يؤمن بوجودها ، وعلى ذلك فإن مركز الفرد هو طابعه المميز ، وهو يتضمن أهدافه وقيمة في الحياة .

وفي المجتمعات التقليدية ، فإنه لكي يحقق المركز الإشباع والرضي ، لا يشترط أن يكون المركز رفيعاً ، بل مجرد ملائم للفرد الذي يشغله ومجلبا احترام الآخرين ، وعلى ذلك ، فإن عملية " سحب وضع الاحترام " عند هاجن تعنى : سحب الاحترام من مجموعة كانت تحتل من قبل مركزاً محترماً في المجتمع ، وكان هذا المركز مقبولاً ومنظوراً إليه من المجموعة كجزء له قدرة في نظام معقول للأشياء ، إنه سحب الاحترام المعطى لأهداف وقيم الفرد في الحياة . ويعول هاجن كثيراً على هذه العملية في ظهور الجماعات الحديثة.

وعلى ذلك فما هي الآثار التي يمكن أن تحدثها هذه العملية في تركيبة البناء الاجتماعي للمجتمعات التقليدية ؟ فهاجن يقرر منذ البداية ، أن ظهور عملية سحب وضع الاحترام أو الاهتزاز في المنزلة الاجتماعية للمجتمع التقليدي ، هذه الروابط التي كانت تشد المجتمع بعضه لبعض .

ويظهر ذلك في أن الكثير من المجموعات تشعر بأن الطبقات الأعلى منها لم تعد تنظر نظرة الاحترام على أهداف المجموعات الدنيا في الحياة ، وبالتالي فإن هذه المجموعات ، لا تلبث أن تفقد رضاها عن المجتمع التقليدي ، فتزرع في نفوس أبنائها – وأحفادها بذور التغيير الاجتماعي ، وهي بذور يمكن أن تشق طريقها ، من خلال أقوى أغلفة الضوابط الاجتماعية ، وتدفع بالمجتمع في اتجاهات جديدة .

ويقول هاجن بتعميم ، يشكل الأساس في نظريته للتغير الاجتماعي ، وهو أن عملية " سحب وضع الاحترام " هذه ، هي أساس القلاقل في عالم اليوم ، ويفسر ذلك ، بأن الصفوة في المجتمعات التقليدية ، كانت تحترم مراكز وأعمال المجموعات الأدنى منها ، ولكن في الوقت الحاضر ، يحدث في كثير من مناطق العالم المتخلفة أن أبناء الصفوة ، اغتروا بأنفسهم ، وأصبحوا ينظرون بتعال وبازدراء ، إلى الطبقات الدنيا منهم ، والشعور الناجم عن ذلك في نفوس أبناء الطبقات الأدنى هو : أن الطبقات الأعلى لا تعطى اهتماماً أو اعتباراً

لأهداف وقيم هذه الطبقات ، في ذات الوقت الذي تشكل فيه قيم وأهداف الطبقات الأدنى (الفلاحية بالذات) ، القوة الانقسامية الأساسية المفجرة ، في هذه المجتمعات .

وهذا التأثير على الروابط الاجتماعية في ضوء العلاقات الاجتماعية الجديدة بعد حدوث عملية سحب وضع الاحترام ، ينعكس أثره داخلياً في بيئة البيت أي في الأطفال الذين تعرض آباؤهم لهذه العملية ، ففي الجيل الأول لعملية الاهتزاز في المكانة الاجتماعية ، يلمس الابن من أبيه اعتقادا واضحاً ، في عدم جودة المركز الاجتماعي التقليدي ، ويدرك ألم أبيه وتوتره ، أما ابن الابن (الجيل الثاني) فيرى في شخصية أبيه جنباً لجنب مع توقعه ألم أبيه شيئاً ما لم يكن موجوداً في شخصية جده ، وذلك بأن يصور له أبوه أن طريق السلامة إنما هو في كبت قيمه ، ويبدو هذا مقنعاً له في النمط الذي يراه في أبيه ، وتدفعه رغبته في تجنب الألم ، إلى السير في هذا الطريق ابعد مما سار عليه أبوه ، ثم يأتى ابنه (الجيل الثالث) ، فيسير إلى ما هو أبعد ، في فقدان الأمل ، وفي الجيل الثالث ، تتكون أول جماعة ، بعد حدوث عملية الاهتزاز في المكانة الاجتماعية ، وتتمثل في " الجماعات الانهزامية " .

وفي هذه الجماعات ، يشتد صراع القيم والغضب والتوتر الشديد ، ولكن لخشية الجماعات الانهزامية من العنف ، تقوم بكبت كل هذا الصراع في الداخل ، وإذا وجد هذا الصراع سبيلاً إلى الانفجار إلى الخارج ، فإنه يكون في شكل عنف ، تقوم به " جماعات شابة " يكون رد فعلها في الغالب شديداً ويتسم بالعنف ، وربما يتجسد ذلك في سلوك جماعات تتسم بشخصية " الناسك " التي - ربما - تؤدى بدورها إلى ظهور الشخصيات المبتكرة والإصلاحية ، التي تلعب الدور الفعال في إحداث التغيير الاجتماعي الجذري في المجتمعات التقليدية .

فظهور الشخصيات الانهزامية ، بعد عملية اهتزاز المكانة الاجتماعية ليس بنهاية الطريق، فهي بتغلغلها في الأجيال المتعاقبة ، فإنها تخلق من ظروف حياة البيت وبيئة

الجماعة ، ما يشجع تنمية الشخصيات الابتكارية ، وذلك بظهور جماعات تدخل أفكارا جديدة في بنائها الاجتماعي ، ويحدث التحول من الانهزامية المتزايدة إلى الابتكارية الخلاقة ، نتيجة تغيرات تقدمية في شخصيات الآباء والأمهات في الأجيال التالية .

ويرى هاجن ، أنه إذا كان من شأن التغيير الاجتماعي الذي حدث أن يكون جسر انتقال إلى التقدم الاقتصادي ، فإنه من الضروري ، أن تظهر في شخصيات الناس القيم التي تدفع بهم لأن يدركوا أهمية الابتكار الاقتصادي والتكنولوجي ، ويرى هاجن أن احتمال ظهور هذه القيم ، يكون أقل بين المصلحين منه بين المبتكرين ، لأن المصلحين ، إنما يهتمون أكثر بالمسائل الأخلاقية والسلطة ، ولا يهتمون بالكفاية الإنتاجية .

وهذا الاستنتاج فيه الكثير من الصدق على حال البلدان المتخلفة ، التي تسعى فيها الصفوة إلى ترسيخ بعض النواحي الخاصة في الغالب بالسلطة ، وتتخلف عن ركب التقدم في المسائل الأساسية ، التي تتعلق بكفاية الجهود التنموية الخاصة بالمستقبل مثل إرساء القاعدة الزراعية والإعداد التكنولوجي والعلمي لجماعات الفلاحين .

أ- الجماعات التقليدية ذات الشخصية السلطوية

حاول هاجن صياغة أنماط معينة للجماعات في نظريته حول التغيير الاجتماعي . فنمط الجماعات المتسلطة يرسمه على الشكل التالي : فهو يتميز بأنه قد رأي الدنيا وهو طفل بمنظار دكتاتوري. فالشخصية المتسلطة ترى أن الظروف المحيطة بها ما هي إلا نتيجة لتغيرات مفاجئة ، وليست استجابة للتحليل المنطقي ، وأنها ليست عرضية ، بل هي قامت بفعل قوى ذات إرادة أقوى منه بكثير ، وهي تخدم أغراضها ولا تخدم أغراضه إذا لم يسلم لها القيادة .

ويرى هاجن أن هذه الآراء حول سيطرة القوى الغيبية على العقلية الاجتماعية التقليدية قد أزيحت من عقل الإنسان الذي يخضع لها (الواعى) إلى اللاشعور . بسبب ما عاناه بشأنها من تجارب مؤلمة ، ولما ولدت لديه من خوف وغضب ونزعات خطيرة ، وهذا ما يجعله يطويها في اللاشعور بقدر الإمكان . وعلى ذلك يشير هاجن إلى أن كل هذه المعوقات التي يواجهها الطفل في الصغر تجعل من خلجاته اللاشعور عمليات غير منتجة .

وهذا يؤدى إلى خلق إنسان لا يجرؤ على الإعراب عن غضبه ضد السلطان العليا التي هيمنت عليه ، ابتداء من تسلط الوالدين إلى الأخوة الكبار أو من يقوم مقامهما . وبالتالي تتكون شخصية تقوم على أساس أنه ، متى ما أصبح الأكبر في أي مجال (الأكبر في الأسرة ، في العمل) ، فإنه يتوقع أن يطيعه من هو دونه ، دون مناقشة ، سواء في الأسرة والجماعة أو المجتمع.

وعلى ذلك فإن نمط الشخص المتلسط لدى هاجن ، يقوم على افتراضين :

الأول : أن الفرد المتسلط يكون آراء معينة عن طبيعة العالم في مرحلة متقدمة وهي مرحلة الطفولة.

الثاني : أن هذه الآراء ، هي التي تقود تصرفاته اللاحقة لا شعوريا ، على اعتبار أن تلك الآراء رسخت بشكل جامد ، وفي مرحلة مبكرة يكون فيها العقل صافيا ، بالإضافة إلى عدم وجود بدائل لدى الطفل للأخذ بها ، فهذا الطفل يقوم الوسط – الاجتماعي بإفهامه ، أن العالم مكون من أشياء وأحداث لا هيمنة له عليها ، فالطفولة هنا ، تتميز بالاستغراق المبكر والسيطرة اللاحقة ، فالآباء ومن يقوم مقامهم ، ينظرون على الطفل كعاجز عن فعل أي شيء في مواجهته العالم الخارجي ، وغير قادر على تنمية قدراته الخاصة ، والفرد الذي يتذكر لا شعورنا ، هذه الظروف غير المعقولة ، للأحداث التي مر بها في الطفولة ، والتي لم ينجم عن مبادرته فيها سوى الضيق والكبت ، يتجنب المبادأة .

فالبيئة المتسلطة تنظر إلى الطفل ، أولاً : كشيء جد ضعيف ، ومن الواجب حمايته ، وما إن ينمو ويكبر ، حتى يتم تدريبه بالتوجيه التفصيلي على الطريقة التي يجب أن يسلكها .

فالتنشئة الاجتماعية داخل هذا الجو تبدأ بالخوف على الطفل من أن يؤذى نفسه – أو يتعرض للضرر ، وبالتالي يبالغ الآباء في حماية الطفل والتضييق عليه ، حتى ولو بإغراقه فيما يشغله ، ولكن مع نمو الطفل تتحول الحماية إلى هيمنة ، وتتمثل : في أن يتعلم القواعد التقليدية للسلوك ، وأولها : أن لا يضايق الكبار ، بل يعرب بالعكس عن احترامه لهم ، وأن يعكس مركز العائلة في المجتمع ، وأن لا يوقع العائلة في مشاكل ، وأن يتعلم المهارات – التقليدية ، وأن يعطى الاحترام الواجب للقوى الغيبية والروحية .

ويلخص هاجن هذه التنشئة المتسلطة في العبارة التالية : إن الآباء (يخضعون الأطفال) لتعليمات متكررة يومياً . وخلافا لذلك ، لا يعرف الأطفال ، أن لهم قدرات منظمة ، خاصة بهم ، ولا يتاح لهم ، تعلم كيف يحلون المشاكل .

وقد صاغ هاجن هذا النموذج ، لا لأن يقول : إن هذه هي الطريقة الوحيدة للتنشئة في هذه المجتمعات ، ولكن -- على ما أعتقد – أنه يشير إلى أن هذه هي بعض مظاهر التنشئة ، التي من المحتمل أن يخضع لها الأطفال ، والدليل على ذلك أنه صاغ نموذجاً مقابلاً تماماً لهذا النموذج ، وحادثاً في نفس هذه المجتمعات ، وبذلك فإن هذه النماذج نسبية وتقريبية ليس إلا .

ب- الجماعات الحديثة ذات الشخصية الخلاقة

من الواضح أن هاجن صاغ هذه النماذج بهدف المساعدة على إعطاء تحليل أولي لعمليات التغيير في المجتمعات التقليدية ، وذكر في البداية نموذج الجماعات الخلاقة ، ثم

ذكر النموذج المقابل له ، وهو نموذج الجماعات المتسلطة . إلا أنني حاولت أن أقلب هذا العمل ، فبدأت بالجماعات المتسلطة ، لأنها هي الأساس الذي تنطلق منه الجماعات الأخرى في المجتمعات التقليدية .

وأول ميزة يذكرها " هاجن " للجماعات الخلاقة ، هي اتصافها بالتصور الخلاق الذي يعنى : الميل إلى الانطلاق والتقدم بعيداً عن نقطة البداية ، وملاحظة علاقات الترابط ، حينما لا يفكر الآخرون في الاهتداء إليها .

ويرى هاجن أن التصور الخلاق – حسب تعريفه السابق – يتضمن نوعين من النشاط العقلي : يتمثل الأول في القدرة على استخدام موقف يثير الاهتمام ، أو يبعث على الرضي كمنطلق وثوب للخيال المتدفق ، ثم العودة إلى الأمر محل البحث بفكرة متبلورة وعملية عن إعادة تكوين أو تحويل الموقف غير المرضى .

ويتمثل النشاط العقلي الثاني من التصور الخلاق في القدرة على إطلاق الحواس اللاشعورية البحتة لاجتلاء المشكلة ، بحيث يصل الفرد إلى حل بدون أن يشعر بأن عقله كان مستغرقاً في بحث المشكلة ، أو يلوح له نظام أو تفسير مناسب .

ويرى هاجن أن هذين العنصرين من النشاط العقلي متلازمان ، ولكنه يركز بشكل خاص على أن الخلجات اللاشعورية للفرد منتجة بطبيعتها أكثر منها مخربة ، وأن الفرد لا يخشاها أو يتخوف منها إلا قليلاً . وهذا ما جعل هاجن يسرف في تأكيده على أهمية اللاشعور وهذا ناتج عن تأثره الشديد بنظريات التحليل النفسي التي استقاها من بعض الدراسات التي أجريت في المجتمعات التقليدية .

وقد لخص هاجن الصفات الرئيسية التي تميز الشخصية الخلافة إلى التصور الخلاق – على النحو التالي : فهذه الشخصية تتميز بالفتح للتجربة واكتساب الخبرة ، وتنزع

إلى إدراك الظواهر كشيء قابل للتفسير ، وتتميز أيضاً بأن تصورها الخلاق يتركز أساساً في القدرة على إخضاع اللاشعور لإرادة الفرد وجعله يعمل من أجلها . ولهذه الشخصية ثقة كبيرة في حكمها على الأشياء وتشعر بالرضي في مواجهتها للمشاكل وحلها ، وتتصف كذلك بإحساسها بالواجب ومسئولية الإنجاز .

ويذكر هاجن أخيراً بعض الخصائص التي من الممكن أن توجد في المميزات السابقة مثل الذكاء والطاقة، ولخص هاجن الخصائص السابقة في العبارة التالية : تتميز الشخصية الخلاقة بإدراكها أن في العالم ما يهدد بالخطر ، وأنه لابد من جهود متواصلة لمعالجته بنجاح .

ويتم تكوين الشخصية الخلاقة من خلال تجربة الطفل في تفهمه العالم الخارجي ، تحت رعاية أبويه مراعية لدوافع الطفل واحتياجاته ، ويتجسد ذلك في مدى تعلم الطفل الشعور بأن العالم شئ قابل للفهم ، حتى ولو أنه ليس بالمكان المفهوم تماماً ، ويحقق هذا الفهم للطفل حاجته للرضي ، على اعتبار أن الطفل يرى في البداية أن العالم يبدو مربكاً بالكامل ، ولكنه مع تركيز اهتمامه على أجزاء منه بفعل التجربة يجد أن احتياجاته ونشاطاته تلقى استجابات تبدو ملائمة .

عندما يجوع يترتب على جوعه ظهور الطعام ، وعندما يحقق لأول مرة تحريك قدميه والجلوس على فراشه تعرب بيئته (أي أمه) عن سرور ما ، وعندما يشعر بالوحدة يصادف الاهتمام المحبب الذي يعطيه الأمان وعندما يجرب قدراته الجديدة في رضاعته وطفولته المبكرة ، غالباً ما يحظى بالسرور والتقبل (هنا فقط تظهر الفروق بين الشخصية التسلطية والشخصية الخلاقة في التنشئة الاجتماعية) وبهذا يكتسب شعوراً بأن المبادرة تقابل الاستجابة المعتمد عليها ، وأن في استطاعة الفرد أن يعتمد على العالم لتحسين التصرف . كل هذه العوامل تخلق في الفرد " التفتح للتجربة " أو " القدرة على أن يدهش " .

ويرى " هاجن " أن هذا هو قلب الابتكار . الخلاق الذي يميز الجماعات الحديثة وأن هذا الابتكار يقوم على العديد من المقومات التي تمثل مجالات أو مجارى التصور الخلاق . وتتكون هذه المقومات من :

أولا : قيم الفرد فيما يختص بالأنشطة التي تعرض أمامه كمواقف تحتاج منه إلى تعامل معها . وهذه هي القيم التي تتكون أثناء التنشئة المبكرة .

ثانياً : قلق الفرد أو رضاء بالنسبة لعلاقاته مع الآخرين . وحسب رأي هاجن فإنه لا يتوقع من الطفل الذي ينشأ في أسرة متسلطة رضى عن علاقاته بالآخرين بل يوجد لديه غضب وكبت ولكن بإمكانه أن يخلق جماعات إسناد أخرى غير الأسرة إذا وعى وضعه وعرف كيف يحاول إصلاحه .

ثالثاً : مدى النشاط أو النفوذ الذي يشعر الفرد معه بالرضا والأمن . وهذا بالطبع يتوقف على مكانة الفرد في الترتيب الاجتماعي ، فابن الفلاح من الممكن أن يرضيه تعلم مهارة تقليدية واحدة معترف بها في جماعته ، بينما لا يرضى ابن الصفوة بمثل هذه الحرفة بل يسعى من الممكن أن تشكل قنوات مناسبة للرضا والأمن . ولكن العملية التي يقوم بها ابن الصفوة والتي تتمثل في سحبه وضع الاحترام عن المهن التي كانت محترمة ويشتغل عليها أبناء عامة الشعب هي التي تنعكس على وضع أبناء الفئات الأخرى وتخلق لديهم الغضب والنقمة ، وبالتالي يحاولون بكل جهد – وليس دائماً بالوسائل التقليدية – أن يردوا احترامهم . ومن خلال هذه العملية فقط تبدأ زراعة بذور التغيير الداخلي للبناء الاجتماعي(11) .

ومجمل القول حول نظرية هاجن لجماعات التغيير الاجتماعي في المجتمعات التقليدية ، تتمثل في : أن المجتمعات التقليدية ، عندما تتعرض لعمليات سحب الاحترام ، يحدث تخلخل في الروابط الاجتماعية التي تشكل البناء الاجتماعي القديم ، وينتج عن ذلك

ظهور جماعات غير متوافقة مع النسق التقليدي للحياة ، لأن الجماعات الأعلى في المجتمع التقليدي (الصفوة) ترفع القيمة عن الأعمال التي تؤديها الجماعات العادية (الفلاحة أو غيرها) ، وبالتالي تتشكل جماعات جديدة تأخذ طابع الانهزامية ؛ وهذا الطابع ينعكس بدوره على الأسرة ومن خلال صراع الأجيال تظهر جماعات مختلفة من جماعات التغيير الاجتماعي .

وفي ظروف حضارية أو ثقافية معينة (نمو المعرفة العلمية والفنية مثلا) يرى الأفراد المبتكرون في المهارات الفنية السبيل إلى إشباع احتياجاتهم . وبالتالي تتجه قيم الجيل الجديد نحو الإنجاز الفني ، ومن ثم تظهر الابتكارات والاختراعات في الإنتاج الفني والاجتماعي ، ويقوم الأفراد المبتكرون بإدخال إصلاحات على المؤسسات الاجتماعية في صورة اتجاهات ملائمة لعمليات النمو السريع .

وبرغم الصورة النمطية التي ظهرت بها دراسة " هاجن" حول الظروف التي تظهر من خلالها جماعات التغيير الاجتماعي ، والتي – ربما – تكون عامة في المجتمعات النامية إلا أن تحليله واستنتاجاته تبالغ في تأكيد الجوانب السيكولوجية ، وخاصة دور اللاشعور في التصور الخلاق الذي يميز الجماعات الحديثة ، وبالتالي فقد أدخل تحليله في جو من التحليل النفسي الصرف . هذا بالإضافة إلى أن نظريته تقوم على فرضية أن الجماعات الحديثة لابد أن تتعرض – على الأقل – في إحدى مراحل تكوينها إلى تجربة الجماعات الهامشية وبالتالي تحاول رد اعتبارها من خلال الاختراعات الفنية وعمليات التغيير الاجتماعي الجذري .

- الخلاصة

ولاحظ أن التغير الموجه ، يتوقف على عدد من المقومات ، ناقش هذا الفصل جزءا منها ، مع التركيز على أهمية تدخل الدولة وتملها لمسؤولية وضع الأسس الأولى التي يقوم عليها التغير الاجتماعي ، وقد دعمنا تحليلنا بعرض موجز لنظرية جماعات التغير الاجتماعي في المجتمعات المتخلفة لهاجن .

الحواشي :

5- حسن،د.عبد الباسط:التنمية الاحتماعية،مكتبة وهبة،القاهرة،1977م،ص ص122-121

6- حسن،د.عبد الباسط:المرجع السابق،ص ص116-118

3- السامالوطي،د.نبيل:علم احتماع التنمية،دار النهضة العربية،بيروت،1981م،ص 210.

4- روجرز ، افريت : الأفكار المستحدثة وكيف تنتشر ، ترجمة (سامي فاشر) ، عالم الكتب ، القاهرة ، ص ص 311 – 313 .

5- روجرز ، افريت : مرجع سبق ذكره ، ص 312 .

6- طلعت ، د- شاهيناز : وسائل الاعلام والتنمية الاجتمتعية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ،1980 ، ص 62

7- طلعت ، د- شاهيناز : مرجع سبق ذكره ، ص ص 51 – 52 .

8- بازيل ، جوزيف : التكوين الثقافي للاطر والقيادات الافريقية ، خدمات مارابوا ، باريس ، 1965 ، ص 154 ، (بالفرنسية)

9- اوبنقا ، بتوفيل : وسط أفريقيا ما قبل الاستعمار ، دار الحضور الأفريقي ، باريس ، 1974 ، ص ص 137 – 163 ، (بالفرنسية) .

10- هاجن ، افريت : حول نظرية التغيير الاجتماعي ، (ترجمة : عبد المغنى سعيد) مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1962 ، ص ص 8 -9 .

11- المرجع السابق ، 11.

الفصل الثالث : العلاقة بين التنمية والتغير الثقافي والتحديث0

- تمهيد

أولا : التغير الثقافي

1- التخلف الثقافي0

2- التخطيط الثقافي0

3- التغيير الثقافي0

ثانيا : التحديث الاجتماعي

1- جماعات التحديث الاجتماعي

2- النظرية الاحتمالية للتحديث في المجتمعات المتخلفة :

3- جماعات التحديث الاجتماعي ودورها في البلدان النامية .

4- جماعات التحديث الاجتماعي ودورها في وسط أفريقيا.

- الخلاصة

- الحواشي

تمهيد :

مما يساعد على تفهم العلاقة بين التنمية والتغير الثقافي والتحديث الاجتماعي ، تحديد مفهوم التخلف الثقافي ، الذي يستدعي التغير الثقافي والتحديث الاجتماعي ، ودور جماعات التحديث الاجتماعي في المجتمعات المتخلفة عامة ، ودور جماعات التحديث في وسط أفريقيا خاصة .

أولا : التغير الثقافي

1- التخلف الثقافي

يقصد بالتخلف الثقافي ، اختلال التوازن في سرعة مشاريع التنمية الاجتماعية ، خاصة في عناصرها الثقافية ، بحيث يتغير كل عنصر بسرعة متفاوتة عن العنصر الأخر ، كأن يتغير احد العناصر بسرعة كبيرة ، والأخر ببطء شديد ، أو لا يتغير إطلاقاً.

مما يؤدي إلى عدم تكامل أو توازن عمليات تغير الثقافة،فتتخلف بعض عناصر الثقافة،نتيجة لتفاوت معدلات السرعة في التغير،ويرتبط التخلف الثقافي بهذا المعنى،بالتفكك الاجتماعي وظهور بعض المشكلات في المجتمع.

ويشير مصطلح التخلف الثقافي إلى الفترة التي توجد بين اقتراب أكثر من عنصر واحد،من عناصر الثقافة،من تحقيق أهدافه بدرجات متفاوتة.

ويرجع الفضل إلى"وليلم اوجبرت W.F.-ogburn" في إدخال مصطلح التخلف الثقافي ضمن تراث علم الاجتماع،وذلك حينما طبقة على المجتمعات الغربية التي تتطور فيها الثقافة المادية ، بمعدلات تفوق سرعة تطورا لثقافة اللامادية.(1)

وتعني الثقافة المادية جميع الموضوعات الفيزيقية التي صنعها الإنسان،للتوافق مع البيئة،وينظر أحياناً إلى الثقافة المادية على أنها تشتمل على أشياء أخرى لها مدلولها عند

الإنسان،فهو يستخدمها،على الرغم من أنه لم يقم بصنعها،ويفضل بعض علماء الاجتماع،استبعاد العناصر المادية تماما،من تعريفهم للثقافة.

بينما تعني الثقافة ا للامادية جميع السمات الثقافية،غير الملموسة،كالمهارات والمعايير والمعتقدات والاتجاهات واللغة،التي تنتقل من جيل إلى آخر،ويفضل بعض علماء الاجتماع،استخدام الثقافة للدلالة على هذا الجانب فقط،ولكن آخرون مثل"أوجبرن"يميلون إلى قسمة الثقافة إلى جانبين مادي ولا مادي،ليسهل لهم قياس التخلف في احد الجانبين.

إلا أنه أصبح من الضروري بعد تأكيد المظهر الرمزي للثقافة التكنولوجية،أن يعاد النظر في تعريف التخلف الثقافي،فنجد"تالكوت بارسونز T. PARSONS "يذهب إلى أن صياغة"أجبرن" للتخلف الثقافي تمثل تطبيقا غير ملائم للقضايا التي قدمها"فيدلن VEDLEN " حول السلوك الاجتماعي المترابط بالعوامل التكنولوجية ، وبغريزة الصنعة.

كذلك هجر"هارت H.HART " في تصوره للتخلف الثقافي فكرة "أجبرن" حينما ذكر أنه يشير إلى "التقصير الناتج عن الفترة التي تتوسط مرحلتين من تصور المركبات الثقافية،وهو تقصير محتمل ومتوقع ، على أساس التخطيط الاجتماعي.(2)

ويتعامل المجتمع مع التخلف الثقافي بوسائل عديدة منها فكرة التوافق الثقافي،التي يسعى من خلالها المجتمع للتوافق بين السمات والمركبات الثقافية ، للسعي نحو تكيف المجتمع مع البيئة الفيزيقية المحيطة به،على نحو يحقق له البقاء والاستمرار،وتتضمن الثقافة التوافقية أساليب رعي الماشية مثل الأبقار في شرق وسط أفريقيا،والزراعية والصناعية والمعرفة الفنية والمعايير التي تتحكم في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

ومن معاني الثقافة التوافقية أيضاً تكيف الثقافة اللامادية أو المعنوية وخصوصا القيم والمعايير المنظمة للحياة الاجتماعية مع الثقافة المادية،مثال ذلك أن المعايير والقيم والأدوار الاجتماعية التي تطورت كنتيجة لاختراع الهاتف الجوال في البلدان المتخلفة،وما يحدثه من تحول الاجتماعي في العلاقات المباشرة وجها لوجه التي كانت تمثل نمط الاتصال الأكثر استخداما في المجتمعات النامية ، فحل الهاتف الجوال محلها أو حد من انتشارها بعد استعماله.

يظهر من المناقشة السابقة لمفهوم التخلف الثقافي أنه ظاهرة مشتركة بين جميع الثقافات ، المتقدمة منها والمتأخرة.

ولكن النظرة الفاحصة للوقائع الاجتماعية واختلافها من مجتمع إلى آخر،توضح أن ظاهرة التخلف الثقافي أكثر حدة في المجتمعات المتخلفة منها في المجتمعات المتقدمة،نظراً لمناعة المؤسسات الاجتماعية في المجتمعات المتقدمة في حماية ثقافتها،ولهشاشة - وربما - انعدام المؤسسات الاجتماعية في المجتمعات المتأخرة ، وعجزها عن حماية ثقافتها من التخلف الثقافي.

2- التخطيط الثقافي

يتطلب التخطيط لمواجهة التخلف الثقافي ، الوقوف على الأوضاع السائدة القائمة على عدم المواءمة بين الجوانب المادية والجوانب غير المادية من بناء المجتمع.

وإذا كانت ثقافة المجتمع تمثل الإطار الفكري المتكون من الاتجاهات والعادات والتقاليد والنظم غير الملائمة بل المعرقلة للتنمية الاجتماعية، فأننا يجب أن تتساءل عن الظروف التي يجب توافرها لدفع عملية التنمية الاجتماعية في أي مجتمع.

وتدلنا التجربة التاريخية للمجتمعات التي سارت في طريق التنمية الاجتماعية، إلى أن ردم الهوة الثقافية، يقتضي توافر عامل هام لا غنى عنه، هو التخطيط الثقافي،ويعبر عنه بإرادة التنمية التي تسبق أي جهود للتغير الثقافي.

والتخطيط الثقافي يجب أن يشمل جميع العناصر المكونة لثقافة المجتمع ، خاصة طرق التفكير السائدة ، وأسلوب العمل السائد ، والسلوك والاتجاهات السائدة في المجتمع ، المادية منها والمعنوية ، ثم يتبع ذلك تغير ثقافي جوهري في عديد من المنظمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة ، لتسمح للتخطيط الثقافي أن يؤتي مفعوله.

ويتكون التخطيط الثقافي أو " إرادة التخطيط للتنمية "من ثلاثة عناصر رئيسية:

أولا:الوعي بقضية التخلف الثقافي وإبعادها المتخلفة ، ولا يتوقف هذا الوعي على المخطط الثقافي ، بل يجب أن يسري وبوسائل سلمية هادفة ، إلى جميع فئات المجتمع المتخلف ثقافياً،ففي بعض الأحيان،ما يشعر به المخطط الثقافي ، أو رجل التنمية الاجتماعية من تخلف ثقافي في ثقافة مجتمع معين،يظل مقصورا عليه فقط،ولا ينعكس على أفراد المجتمع،أو لا يدرون به ، وفي هذه الحالة،يتطلب من المخطط الثقافي ، أن يتخير الوسائل الإعلامية المناسبة ، لينشر الوعي بالتخلف الثقافي داخل البناء الاجتماعي ، المراد للتخطيط لتغييره.

ثانياً:الوعي بضرورة القضاء على التخلف الثقافي وفي هذه المرحلة،يتم رسم المشاريع والبرامج العملية للخروج من التخلف الثقافي،وتختار طرق مناسبة لإشراك المجتمع المستهدف التخطيط له في هذه المشاريع ، ليس في مراحل التنفيذ فقط،وإنما أيضاً في الدراسات الاستطلاعية التي تسبق غالباً المشاريع الثقافية المخطط لها.وهنا يمكن الاستعانة بالصفوة الاجتماعية ، وبقادة المجتمع التقليديين والرسمين.

وتجنب الادعاء ، بالتمثيل عن مصالح الشعب من قبل الخبراء في التخطيط ، سواء أكانوا من الأجانب أو من الخبراء المكتسبين المحليين ، الذين يخططون للمشاريع عن بعد ، ولا يعرفون شيئاً عن ثقافة المجتمع المتخلف ثقافيا.

وهذه الخطوة في وضع المخطط الثقافي ، هامة ، لتبني الأفكار المستحدثة ، خاصة في الجوانب الثقافية التي يرى كل شعب أنها تمثل خصوصياته ، التي يجب أن لا يتدخل فيها أحد ، بدون أخذ رأيه ، والتشاور مع في كل كبيرة وصغيرة ، فقد يقبل إنشاء طريق عام يصل البلاد بطوله وعرضها ، أن يمر بقرية ، حتى بدون استشارة أهلها،إما إنشاء عيادة لتنظيم الأسرة ، أو إنشاء مدرسة مختلطة بين البنين والبنات في مجتمع تقليدي ، فإن مثل هذا المشروع الثقافي يحتاج إلى إشراك الأهالي في التخطيط له ، واختيار مكانه ، وزمان تنفيذه ، لا و ربما الاشتراك في افتتاحه وتسييره ، لضمان الولاء والثقة والاطمئنان ، لمثل هذه المشاريع الثقافية في المجتمعات المتخلفة ثقافياً.

ثالثاً:الوعي بالأساليب والأدوات اللازمة والضرورية للقضاء على التخلف الثقافي.

فالباحثون في علم اجتماع التنمية يعرفون أن التخلف الثقافي يشمل جميع مجالات الحياة الاجتماعية ، وبالتالي فمن أين يبدأ المخطط الثقافي ؟ وما هي الوسائل والطرق والأدوات المناسبة ، لكل ثقافة فرعية. حتى داخل المجتمع الواحد ؟ فما بالنا بالمجتمعات الإنسانية الكبيرة.

فعلى سبيل المثال ، تخلف الاتجاهات الفكرية نحو الانجاز أو العمل المنتج في المجتمعات المتخلفة ثقافياً،هل المدخل المناسب للتعامل معه ، إنشاء معهد لتكوين المهني وتدريب أكبر عدد من أفراد المجتمع المتخلف ثقافيا على الحداد والتجارة والسمكرة والكهرباء والطلاء والميكانيكا أو تصليح المحركات.....الخ. ؟أم إنشاء مدرسة أكاديمية ، تعتني بالدراسات الأكاديمية لإعداد أبناء المنطقة الصغار ، وإنشاء مدرسية أخرى لمحو الأمية

لتعليم الكبار ؟ أم الترويج لإنشاء أندية للشباب لنشر الوعي الاجتماعي فيها بأهمية العمل اليدوي أو الإنتاج ؟ بغض النظر ، عن النظرة الاجتماعية التقليدية التي لا تحترم العمل اليدوي الإنتاجي ، أو أن يفاضل أو يرتب المخطط الثقافي هذه المشاريع،ويضع الأولوية لمن يقبله البناء الاجتماعي المتخلف ؟ ومن ثم يليه المشروع الآخر ، بعد أن تمهد الأرضية له ، بقبول المشروع الأول ، وهكذا.

ومن الممكن أن تنزل هذا الوسائل والأدوات لإزالة التخلف الثقافي ، جميعها دفعة واحدة ، إذا سمحت الإمكانات الاقتصادية للمجتمع،كما هو جار في المجتمعات البترولية،التي عجلت من ردم هوة التخلف الثقافي بالنزول بخطط شاملة فيها رزم كبيرة من الوسائل والأدوات والطرق المختلفة ، سمحت بها الإمكانات الاقتصادية التي وفرها استخراج النفط وتسويقه بأسعار مرتفعة نسبياً.

وتتضمن هذه الوسائل والأدوات والطرق للخروج من التخلف الثقافي،وصف لعمليات التقبل والتبني الشعبي،واختلاف هذه العمليات من ثقافة إلى أخرى حتى داخل المجتمع أو الدولة المتخلفة الواحدة.

وهذا يتطلب إجراء دراسات ميدانية عميقة للبناء الثقافي للمجتمع ، دراسات حقلية ميدانية ، يجريها علماء اجتماع أو علماء علم الإنسان الاجتماعي ، يجمعون من خلالها بيانات جديدة من عدد كبير من أفراد المجتمع ، وبيئتهم الجغرافية وإمكاناتهم الاقتصادية ، وأنساقهم ونظمهم الاجتماعية التي تميزهم ، والأشكال الثقافية التي يؤمنون بها ، خاصة معتقداتهم الدينية والتقليدية ، والمركبات أو السمات الثقافية التي يعيشون في إطارها ، مثل:المركبات الزراعية أو مركبات الماشية أو حتى المركبات الصناعية خاصة الصناعات الصغيرة ، التي من الممكن أن تشكل نواة لصناعات كبيرة وطنية ، فإنشاء مصنع كبير لمعالجة الجلود مثلاً .

من المناسب أن يكون في منطقة تتميز بمعالجة الجلود تقليديا ، إما إنشاء ، مثل هذه المصنع في منطقة يعتبر أهلها الذبح والسلخ ومعالجة الجلود من المهن الوضعية ، وينبذون كل من يقترب من هذه المهن ، كما هو سائد في بعض المناطق ، لا يجد مساندة ثقافية واجتماعيي من الوسط الاجتماعية ، وتضطر الجهات المخططة لاستجلاب القوى العاملة من مناطق أخرى،ولا يستطيعون التكيف مع الوسط الثقافي للمجتمع الجديد.(3)

يهتم التخطيط الثقافي إذن ، بتلبية حاجات المجتمع في الجوانب الثقافية ، من خلال الرفع من مستوى الوعي بأهمية الاتجاهات والعادات والتقاليد والمعتقدات،والأنشطة المادية خاصة الاقتصادية،بهدف جرها لردم هوة التخلف الثقافي،واللحاق بركب الأمم المتقدمة بطرق وأساليب مدروسة،يمكن التوقع والتنبؤ بنتائجها وفق دراسات علمية ميدانية أو حقلية.

وقد يكون ذلك بالرفع من مستوى التدريب والتكوين بين السكان من أفراد المجتمع ، عن طريق إعادة تحديد دور المؤسسات الثقافية ، في رفع المستوين العلمي والفني للمواطنين ، وتزويدهم بالمفاهيم المطلوبة لمعنى المواطنة.

وبالفعل لقد أصبحت المؤسسات الثقافية أو التربوية ، في الوقت الحاضر ، مؤسسات اجتماعية ، لا تقل أهمية عن المؤسسات الدينية أو الاجتماعية أو السياسية ، في تكوين اتجاه فكرى ، ورسم علاقات اجتماعية معينة ، تساعد في معالجة التخلف الثقافي.

ويمكن تجسيد جهود التخطيط الثقافي في جهدين هما:-

الجهد التقليدي ، ويتمثل في تزويد المجتمع وأفراده بالتجربة ذات الطابع الثقافي التربوي ، ويهدف هذا الجهد التي مد المواطن بالمعارف التي يحتاجها ، للتغلب على المواقف

الجديدة التي تنشأ نتيجة تفاعله مع الطبيعية التي تشكل الجانب المادي للثقافة ، وبشكل متدرج بأخذ مستويات النضج العقلي والجسمي والنفسي ، وباختصار إعداد المواطن الصالح ، الذي يعني إشكاليات التخلف الثقافي التي ذكرنا بعضها في الفقرات السابقة.

الجهد الحديث ، وهو جهد نوعي ، يراعى في التخطيط الثقافي له ، أن تقدم المؤسسات الثقافية لجميع المواطنين المستهدفين من التخطيط الثقافي ، الاهتمام بالثقافة أو التربية النظرية والتربية الفنية أو التطبيقية.

ويترتب على المخطط أن يقدر- بعد دراسة وجمع للمعلومات والإحصاءات السليمة والدقيقة والمتجددة احتياجات المجتمع ، بالنسبة لكل من هذين الجهدين الثقافيين.

فالبلدان النامية تؤكد خطأ على الجهد النظري أي فتح مدرسة عادية تتضمن جميع المراحل من الابتدائي إلى الثانوي،في الوقت الذي تحتاج فيه إلى التعليم الفني أو التقني أو المهني.ولا تعارض في الواقع بين الاتجاهين ، إن أحسن التخطيط الثقافي ، فمن الممكن البدء ، بواحدة من المؤسستين أو الاثنين معاً،ولكن الخطأ ، هو في التركيز على واحدة فقط ، وإهمال الأخرى ، عن قصد،برغم توفر الإمكانات ، لإنشاء المؤسسات النظرية والمهنية ، أو وضع واحدة منها مكان الأخرى ، دون دراسة علمية أو خطة مدروسة.

ويستطيع التخطيط الثقافي إعادة الصلة بين المؤسسات الثقافية والمجتمع،على الأقل في المستقبل ، وذلك بالتوازن بين الاهتمام بالثقافة الفنية أو المهنية والنظرية،وعدم التركيز على أي منها دون الأخرى.(4)

3-تغير أم تغيير ثقافي في البلدان المتخلفة ؟

هناك اعتراف من قبل علماء اجتماع التنمية في الوقت الحاضر ، على أن العلاقة بين التنمية والتغير الثقافي علاقة كبيرة ، فقد ربط (ماكس فيبر) بين عملية التنمية

الأوربية في بواكير ها الأولى ، وبين الإصلاح الديني وظهور نمط جديد من الأخلاقيات المسيحية ، دفع إلى التطور الاقتصادي والتغيير الاجتماعي،ارتبط بظهور الحركة البروتستانتية،إلى (جبرائيل الموند) الذي أوقف عملية التنمية في العالم غير الأوربي ، على ظهور الثقافة العلمية أو ما أطلق عليه الثقافة المدنية،مروراً بالعديد من الأطروحات مثل أطروحة (تالكوت بارسونز)الذي مثل مرجعية لأفكار ا(لموند)- التي أسست لثنائية اختزالية تفرق بصورة جدية ما بين الثقافة التقليدية والثقافة ، الحديثة وتربط التنمية وتوقفها فقط على الثقافة الحديثة.

في حين ترى نظريات التنمية ، أن التخلف- باعتبار الوجه المعاكس للتنمية- ذو طابع ثقافي ، يعود في أساسه إلى ركود البني الثقافية والفكرية الكامنة في الشعوب المنعوتة بهذه الصفة ، ومن ثم ، فإن تفسير ظاهرة التخلف ، يكمن في البعد الثقافي ، وعلى ذلك يجب أن ينصب الاهتمام على التغير الثقافي في صورته المتكاملة ، وأن يجرى التأكيد على أن أي برنامج للتنمية ، سيفشل إذا لم يأخذ في اعتبار التأثير القوى لثقافة المجتمع ، خاصة الثقافة التقليدية .

لذلك فإن التخطيط الجديد للتنمية ، لابد أن يؤسس على معرفة وفهم جيدين للثقافة الخاصة بالمجتمعات التي يتم التخطيط لها ، لأن التنمية أو أي نوع من التغيير الاقتصادي والاجتماعي لا يحدث في عزلة ، إنما يمثل جزءا من تحول ثقافي كبير،ومن ثم ، فإنه يجب أن يكون نابعاً من تغيرات ثقافية.(5)

وحول من يسبق في التغير الثقافي، الجانب المادي أو الجانب اللامادي،يفترض" أجبرن" ومدرسته ومن سبقه من علماء الاجتماع مثل (أوجسن كونت) و(ماكيز رفيير) و(كارك ماركس)،أن الجانب المادي من الثقافة اسبق في التغير،ومن ثم فهو عامل أول في كل التغيرات التي تحدث في البناء الاجتماعي بعد ذلك ، على الرغم من أن" ماكيفر" مثلا ،

يرى أن هناك ظروفاً دائمة تعتبر عوامل هامة في التغير الاجتماعي وهي:نظام الطبيعية أو العلية الخارجية المستقلة عن نشاط الإنسان ، ويمكن إدراج الظروف البيولوجية ، ثم النظام ؛ والمنفعة ، وتشمل على الأخص النظام التكنولوجي ، ثم النظام الثقافي،فهناك نظام دائم ، وهو نظام الطبيعة،ونظام يتصل بنشاط الإنسان المتغير كالثقافة والتكنولوجيا ، فمنى (ماكيفر) تغلب عليه نزعة إبراز العامل التكنولوجي ، وما يتصل به كسب أول في التغيرات الاجتماعية.

غير أن"سوروكن" يعارض التميز بين نوعين من الثقافة مادي وغير مادي،ويرى أنه لو سلمنا بهذه القسمة،فإنه بالعكس ، يرى أن الجزء غير المادي أو المعنوي ، ينتشر بسرعة أكبر،فالعناصر غير المادية من الثقافة تميل إلى الانتشار أولاً وبصورة أسرع وأسهل من العناصر المادية،لأنه مهما كانت الظاهرة ثقافية أو دينية أو علمية أو فنية أو اقتصادية ، فإن فكرتها أو معناها لابد أن تصل أو توصل إلى الآخرين أولا،عندئذ تبدأ في التأثير على السلوك وعلى الثقافة المادية،والعناصر الثقافية أيا كان نوعها حين تتحرك من مكان إلى آخر أو من شخص إلى شخص،فإنها لا تتخذ اتجاها واحداً،بل يكون اتجاهها ثنائياً غالباً،من أ إلى ب ، ومن ب إلى أ ، أي من المدينة إلى القرية ومن القرية إلى المدينة ، فالمدينة أو المجتمعات الصناعية ترسل منتجاتها الصناعية إلى الدولة أو المناطق الريفية أو الدول المتخلفة،وتستقبل بدورها المواد الخام والمنتجات الزراعية ، وفي أثناء التفاعل ، تنتقل بعض العناصر من الثقافة الأقل إلى الثقافة الأكبر ، ولا تكون القاعدة فقط ، أن تنتقل الثقافة الأكبر إلى الأصغر ، دون ما تأثير عليها.(6)

ويلاحظ أن التغيير الثقافي في الحاضر أخذ أشكالا أخرى ، مثل تأثر المجتمعات الغنية ببعض ثقافات المجتمعات المتخلفة ، نتيجة للاحتكاكات الاستعمارية والهجرات البشرية الكبيرة،والتزاوج بين الأجناس الغنية والفقيرة.

بالإضافة إلى انتشار وسائل الإعلام الحديث وسهولة انتشار المنتجات الفنية والالكترونية من دول آسيا المتخلفة سابقا ، مثل الهند والصين ، وتأثيرها على الثقافة المادية وغير المادية في أوربا وأمريكا الشمالية ، كخروج محدود عن القاعدة التي تعارف عليها علماء الاجتماع في نزول التغيرات الثقافية من المجتمعات المتقدمة إلى المجتمعات المتخلفة في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكيا اللاتينية.

وفي جميع الأحوال يركز أن يتضمن التغير الثقافي ، تغير في القيم والمعتقدات والتقاليد ، لتأثيرها على التنمية الاجتماعية من نواحي متعددة.

فنظام القيم السائد يخضع لمؤثرات متعددة ، منها الدين والمعتقدات الأخرى السائدة التي ارتبطت به والتي- أصبح لها قداستها بالنسبة للفرد وتؤثر في سلوكه واتجاهاته ، فالتنظيم الديني السائد مسئول إلى حد كبير عن نظام القيم ، الذي يحدد الغايات العليا للحياة ، ويرسم شكل السعادة البشرية وكيفية إشباعها.

فالحاجات الاجتماعية تختلف باختلاف القيم ، وحتى الحاجات البيولوجية فإن طريقة الوفاء بها ، تخضع لتنوع كبير باختلاف القيم ، فمن من المسلمين مثلا ، لا يلاحظ تغير الحياة الاقتصادية في شهر الصيام ، وهناك ، من يعتبر الانغماس في لذات الدنيا ابتعادا على الغايات الحقيقية للحياة،وما يثار من نقاش حول عمل المرأة في المجتمعات الإسلامية خير دليل على أثر المعتقدات على التنمية الاجتماعية،وكل هذا يؤثر على عادات الاستهلاك والادخار وتنوع الثروة والعمل الإنتاجي والأسرة المنتجة ، وهكذا يؤثر التغير الثقافي في المعتقدات والقيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع ، تأثيراً كبيراً على سلوكه الأفراد الذي يظن البعض بأنه لا يتأثر إلا بالعوامل المادية.

وفي جميع الأحوال لا يعتبر التغير الثقافي عمليا أو تطبيقا ، ما لم يحدث تغييراً في العقليات والتصرفات الواقعية للجماعات المحلية.

ولذلك يرى"ج.م..البرتيبى" في كتابه التخلف والتنمية في العالم الثالث ، أنه لا طائل من وراء خطة للتنمية وإقامة هياكل سياسية وإدارية جديدة ، ما لم يعش الناس تجربة التنمية ، فالإنسان ليس مجرد عامل من سائر عوامل التنمية الأخرى،بل أساسها ، وبالتالي فإن التنمية الحقيقية هي تغيير كلي في النظرة إلى العالم،تشمل طرق الإنعاش والتأهيل التي تقود هذا التحول البشرى إلى نهايته ، بغية الحصول على تغيير في موافق الجماهير المتخلفة،قد يشمل جميع البني الاجتماعية القديمة ، يتبعه نشر وتعزيز سلوكيات ومواقف واتجاهات جديدة بواسطة وسائل الاتصال الجماهيرية ، بالاستعانة بنتائج البحوث في العلوم النفسية والاجتماعية.(7)

ويستشهد" البرتيني" بالتجربة الصينية في التغيير الثقافي ، التي تجسدت في السعي نحو أحداث تغيير عميق في حياة الشعب الصيني الروحية والمادية ، فالمسئولون الصينيون إذا اصطدموا بمصاعب متزايدة ؛ حاولوا فتح ثغرة ينطلقون منها ، لتغيير كل ما يرونه حائلا دون تكييف السلوكيات مع المتطلبات الجديدة للتنمية.

وأساليب التغيير الثقافي تتشكل في الأساس عن مجموع الجهود التي تتيح لمجموع السكان بفئاته المختلفة أن نفهم الوسط الذي تعيش فيه،وأن تسهم بنشاط في جهود السلطات العامة"الدولة" الرامية إلى تغيير هياكل البلد،في الانطلاق من الوسط نفسه كما هو،والعمل على تغييره،لا العمل على تحطيمه أو رفضه واستنكاره ، كاعتباره سلوكا متخلفاً فقط،وأن يكون ذلك بمشاركة جميع أفراد المجتمع بقدر الإمكان,

والواقع أن التغيير الثقافي يكون في أعماق الجماهير أي مواقفهم واتجاهاتهم الحقيقية،ولا يمكن أن يكون نتيجة لخديعة نفسية أو سياسية،بل ينبغي أن يصير حاجة من حاجات المجتمع.(8)

ومما يساعد على نقل أهمية التغيير الثقافي من أذهان رجال التغيير الثقافي والمؤطرين السياسيين في المجتمعات المتخلفة،وإنزاله إلى الأوساط الاجتماعية،التركيز على إعداد وتأهيل أكبر عدد من أفراد الجماعات المتخلفة ، المستفيدة عن التغيير الثقافي.

وهنا يجب أن يلاحظ عدم اقتصار التأهيل والإعداد للتغيير الثقافي - على تعليم القراءة والكتابة والملكات الفنية أو المهنية-- فمثل هذه العمليات لا تتجاوز نتائجها الحدود التعليمية ، في حين أن الهدف من التغيير الثقافي هو إعداد البشر ليكونوا مسئولين عن أقدارهم وأقدار بلادهم.

فالمدارس الأولية في العالم المتخلف ، استوردت النظام التربوي الاستعماري ، وهي في الغالب مفصولة عن حياة الناس ، وبالتالي لا تهيئ الإنسان ، ليدخل معركة الحياة ، إلا في صورتها الاستعمارية إي ليس أمامه إلا العمل الإداري المحدود الفرص ، بينما يتفق جميع خبراء التنمية على أن أعداد المواطنين في العالم المتخلف ، ينبغي أن لا يكون مقطوعاً عن مجمل الحياة الاجتماعية والاقتصادية وجهود التنمية ، بالإضافة أن لا يتم التركيز فقط على تعليم الصغار ، ويترك البالغين على أميتهم فيعيقوا توجه الصغار نحو التغير الثقافي المرغوب ، لأنه لن يكون لتعليم الصغار من تأثير ، ما لم يكن مدعوماً من الكبار ، آباءهم وأمهاتهم وإخوانهم الكبار.

وهذا يعنى أن التغير الثقافي يتجاوز تعلم القراءة والكتابة والتأهيل المهني ، بل يتضمن مجموعة من الأساليب التي يحتاجها الإنسان لكي يؤدي وظيفته الاجتماعية في المجتمع،فيتصل بالحياة اليومية والعمل والفعل في المجتمع ، ويكون مربوطاً بصورة مباشرة بالشواغل اليومية للمواطنين ، وبمهامهم وطموحاتهم المستقبلية.

وقد أورد"البرتينى"تجربة مجتمعات أمريكا اللاتينية التي ساعدتها في الخروج من التخلف الثقافي وصاغها على النحو التالي:-

وفي النهاية وبصورة خاصة ، فإن تعليم القراءة والكتابة ينبغي أن يكون قبل كل شيء ، وسيلة لكي يعي الإنسان وضعه كإنسان ، وهذا بلا شك ، هو الاكتشاف البالغ الأهمية "لباولوفريرى" الأستاذ الجامعي البرازيل ، حيث يرى أن تعلم القراءة والكتابة ، تمثل عملية غزو للطبيعة من قبل الإنسان ، وتشكل جزء متكاملا من عملية السيطرة المتزايدة على الطبيعة ، التي تميز الوضع الإنساني ، وبالتالي ينبغي أن تكون الكتابة،بالنسبة لمن يتعلمها،وسيلة لإبعاد رؤيته السحرية للعالم ، أي تغيير تفكيره وعقليته ، لكي يلعب دوراً مبدعاً واعيا لطبيعة التخلف الذي يعيشه المجتمع الذي يحيا فيه ، كما ينبغي ألا يبقى تعلم القراءة والكتابة مجرد أسلوب لهروب الإنسان من محيطه ، كما كان الأمر في السابق في معظم الأحيان .

فأيام الاستعمار الأوروبي للمجتمعات المتخلفة ، يعتبر التعليم الاستعماري أكبر عامل للهروب من المجتمعات التقليدية ، والذهاب جسديا من طريق الهجرة إلى أوربا والعالم المتقدم عموما ، أو الاغتراب الذهني الذي يعيشه المتعلم ، حتى وإن عاش في أرضه،فهو حاضر بجسده غائب بفكره ، عن ما يجرى من تغير اجتماعي في مجتمعه ، بل على العكس في إطار التغير الثقافي الوطني ، ينبغي أن يصبح تعلم القراء والكتابة والتأهيل المهني ، مساعداً للاندماج بالمحيط الاجتماعي ، على نحو أكثر فاعلية.(9)

واستجابة لهذه المتطلبات للتغير الثقافي ، يبدو أن عدداً لا بأس به من بلدان العالم المتخلف،خاصة في أفريقيا ، أخذت تتجه نحو نظام تثقيفي وتأهيلي ، أقرب إلى أن يكون نظام ترفع ، منه إلى نظام انتقاء ، وهو تقليد للنظام التربوي السائد في البلدان الأوربية ، حيث يجرى الترفع من الأدنى إلى الأعلى للأطفال والشباب ، باستبعاد متعاقب ، لمن هم أقل جدارة ، انطلاقاً من أوسع حشد ممكن من القاعدة ، إلا أن تطبيق طريقة كهذه ، في بلد

متخلف ، يعتبر أمراً غير واقعي ، وهي خطيرة ، لأنها تكون الشباب وفقاً لعالم ثقافي حضري ، يسعى لأن يفصلهم عن جذورهم ومحيطهم الاجتماعي والمكاني.

وهذا لا يعنى عدم إتاحة الفرصة للتغيير الثقافي ، بأن يشمل جميع أفراد المجتمع المتخلف ، ويسمح لهم بأن يصبحوا متخصصين في علوم تقنية عليا ، مثل : الهندسة والزراعة والإدارة والاقتصاد ، وبطريقة فردية منعزلة وأنانية .

ولكن المطلوب في التغير الثقافي في المجتمعات المتخلفة ، أن تتاح الفرصة لأكبر عدد من العناصر المؤهلة ، بأن تصبح أعمق وعياً بالتخلف الاجتماعي لمجتمعاتها ولضرورة الخروج من الأوضاع السيئة ، ليس المثقفين والمؤهلين كأفراد ، وإنما نسعى ، أن يعم هذا الوعي ، جميع أفراد المجتمع أو الوطن المتخلف ، وتسلم وسائل الخروج من التخلف لأكبر عدد من أبناء الوطن ، ليسيطروا على أقدارهم ، ويكسبوا قوتهم ، ويعيلوا أسرهم وذويهم ، ويستقروا في أرضهم ، ويقبلوا تطوير قراهم وبواديهم ومدنهم.

وهذا يعنى انه في التغيير الثقافي المخطط ، يمكن في المرحلة الأولى ، أن يتم اختيار مجموعات من أفراد كل مجتمع حسب ثقافتهم وحيزهم المكاني وظروفهم الاقتصادية ، أي نمط حياتهم سواء أكان زراعياً أو بدوياً أو حضرياً ، ووقفا لشروط معينة ، أو اختبارات نفسية اجتماعية بسيطة ، ويتم تثقيفهم وتأهيلهم ، تأهيلاً يمكنهم ، من القيام بوظيفتهم الاجتماعية والثقافية المتوسطة أو العالية.

وبالاستمرار في عمليات التثقيف والإعداد والتأهيل هذه ، يمكن للمجتمع المتخلف خلال فترة محدودة ، إعداد وتكوين الأطر والأجهزة المتخصصة ، حسب كل ثقافة وظروف كل محيط اجتماعي معين ، وعلى جميع مستويات الاختصاص ، مما يجنب المجتمع الاعتماد على الخبرة والتجربة المستوردة التي عانى منها المجتمع المتخلف أيام الاستعمار ، ومازالت آثارها مستمرة إلى اليوم ، ومن الممكن أن تستمر إلى الغد ، إذا لم يقطع التغيير

الثقافي المحلي ، الطريق أمام استمرار التبعية الثقافية التنموية هذه ، وهي بدورها ، تولد التبعات السياسية والاقتصادية الأخرى.

ثانيا :التحديث الاجتماعي

يقصد بالتحديث الاجتماعي عملية التغيير التي بمقتضاها تحصل المجتمعات المتخلفة على الصفات المشتركة التي تتميز بها المجتمعات المتقدمة ، ومما يساعد على سرعة هذه العملية ، الاتصالات بين الدول والمجتمعات.

ويهدف التحديث الاجتماعي بصفة أساسية إلى تعديل البيئة الاجتماعية ، بما يؤدي إلى زيادة إنتاج الفرد ، وبالتالي زيادة الدخل ، وذلك عن طريق إعادة تشكيل البناء والقيم الاجتماعية المختلفة.

ويتميز التحديث الاجتماعي ، بنمو : الإنتاج والاستهلاك ، والنزعة الديمقراطية وانتشار التعليم ، والاتجاه نحو التفكير العلمي ، وزيادة الحراك الاجتماعي ، وزيادة تكيف شخصيات الأفراد مع هذه الأوضاع.

ويقتضي ذلك السعي من المجتمع ، نحو الحداثة والحياة العصرية ، وهي تعني تفضيل كل ما هو عصري أو مستحدث عن كل ما هو قديم ، وتتلخص الحداثة أو العصرية كظاهرة اجتماعية في الجوانب الثلاثة التالية:-

1- الابتداع والتغيير والسيطرة على الظواهر وإخضاعها لصالح الإنسان باستخدام المنهج العلمي.

2- التنوع والمرونة في التركيبات الاجتماعية

3- توفير المهارات والمعارف الفردية للمعيشة في عالم تقني متقدم.(10)

ويدور نقاش فكرى قوى بين الدارسين في مجال العلوم الاجتماعية حول التحديث الاجتماعي ، ومدى التقارب والتباعد الثقافي ، حيث يقر بعضهم ، أن التحديث الاجتماعي،حدث في المجتمعات المتخلفة نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي والثورات الفكرية التي حدثت في أوربا منذ القرن الثامن عشر الميلادي.

وما أدت إليه هذه التحولات من تغيرات في البنية الاجتماعية والحضارية والسكانية والاقتصادية للمجتمعات الأوربية ، ومن تبعها من المجتمعات الأخرى ، وهذا يعنى أن هناك منطق متشابه ، تتم بمقتضاه عملية التحديث الاجتماعي في كافة المجتمعات(المركز والتوابع) .

وهذا هو جوهر نظرية التقارب في التحديث الاجتماعي،التي ترى أن هناك تشابهات بنائية بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة،وتفترض هذه النظرية أن هذه التشابهات يمكن اكتسابها من قبل المجتمعات المتخلفة بدون صعوبات كبيرة.

ولكنهم يقرون حتى في إطار النظرية التقاربية ، أن التحديث الاجتماعي على المستوى الفردي ، أسهل من التحديث الاجتماعي على المستوى المجتمعي الكبير ، فالفرد في المجتمعات المتخلفة من الممكن ، أن يكتسب خصائص الفرد في المجتمعات المتقدمة ، من حيث ارتفاع المستوى الثقافي التعليمي ، وتغير نمط الاستهلاك وارتفاع مستوى الحياة الاقتصادي (ارتفاع الدخل) ، وارتفاع الانتفاع بالتقدم التكنولوجي في مجالات الصحة والإسكان والتمدن والاتصالات السلكية واللاسلكية......الخ ، .

ولكنهم يعترفون ، أنه حتى في حالة الإيمان بنظرية التقارب في التحديث الاجتماعي بصعوبات ومقومات كبيرة ، حينما يتعلق الأمر بالمجتمع الكبير وقيمه الأخلاقية ومعاييره الاجتماعية ونمط حياته العام ، خاصة في المجتمعات الريفية والبدوية ، فتظهر التمايزات

في مستويات التحديث الاجتماعي حتى داخل المجتمع الواحد ، فما بالنا باختلافها ، على مستوى اختلاف المجتمعات والثقافات.

وهذا مما سمح بوجود أدلة تؤكدها نظرية التباعد في التحديث الاجتماعي ، وهي نظرية تقف موقفا معارضاً لنظرية التقارب في التحديث الاجتماعي التي اشرنا إليها في الفقرات السابقة ، حيث تضع نظرية التباعد في التحديث الاجتماعي ، في حسابها ، الإطار الثقافي للمجتمعات المتقدمة ، في مقابل الإطار الثقافي للمجتمعات المتخلفة ، ليس فقط في التمييز بين المجتمعات ، وإنما تمايز بين الجماعات والفئات المتخلفة ، داخل المجتمع المتخلف أيضاً.

فهناك عوامل متعددة تؤدي إلى التمايز بين المجتمعات والجماعات المحلية في اتجاهها نحو التحديث الاجتماعي،من بينها الخبرات الثقافية والتاريخية والتغييرات الاجتماعية ، ووقت حدوثها ، وطريقة حدوثها ، في كل مجتمع.(11)

وفي جميع الأحوال ، إنه لا يمكن القبول بأن التحديث الاجتماعي ، هو عبارة عن" اكتساب النمط الأوربي أو الغربي للحياة " ، ولكن المساعي نحو تبنى المنهاج العلمي ، وما تمخض عنه من تجارب للتحديث الاجتماعي في جميع المجتمعات ، كان من الأسباب التي ساعدت على اكتشاف العناصر التي تشترك فيها كل المجتمعات أو معظمها ، وعمل هذا الاكتشاف على صياغة مفهوم إجرائي محتمل للتحديث الاجتماعي ، فأصبح يشير إلى نموذج محدد للتغيير يظهر في المجتمع في شكل تغيرات في جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية(الأيديولوجية).

فالتحديث الاجتماعي في الجوانب الاقتصادية ، يتضمن مثلا : تخصص الأنشطة الاقتصادية تخصصاً مهنيا فنيا رفيعاً،وتحديد الوظائف لكل نشاط وتخصص،ووجود

نسبة من العلاقات اللا شخصية ، أي العلاقات التي تتجاوز المعارف العائلية،وتكامل الأنشطة الاقتصادية تكاملا أفضل،والإنتاج من أجل التبادل،وترشيد التنظيم.

وتتضمن مظاهر التحديث السياسي مثلا: تكافؤ الفرص في المشاركة في صنع القرارات،والتمايز الوظيفي في العمل السياسي،والتنظيم الرشيد في الأحزاب والأطر السياسية.

ومظاهر التحديث في المجالات الاجتماعية ، تتمثل : في تطوير اتجاهاته إيجابية داخل المجتمع ، وتغيير نسق الاعتقادات ، ومرونة البناء الاجتماعي ، ليسمح لإفراده بتبني اتجاهات جديدة،فالناس- غالبا- ما يميلون إلى الاحتفاظ بمعتقدات واتجاهات تقليدية،حتى وإن كانت لا تتسق مع التغيرات التي حدثت في المجالين الاقتصادي والسياسي السابق ذكرهما،نظراً لأن بعض التقاليد القديمة قد تكون ذات أهمية خاصة ، مصدرها ، أنها تحدد هوية المجتمع ، وتعين حدود وملامح شخصيته.

وهكذا يكون الطريق إلى التحديث الاجتماعي محاطاً بالعقبات الثقافية والاجتماعية في الغالب،ولكن النجاح في عملية التحديث العام ، تتوقف على تفهم ومعالجة هذه العقبات،إذ أن هناك تسانداً متبادلا بين المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للتحديث،مما يتطلب النظر إلى التفريق بينها من الناحية التحليلية فقط،واعتبار عملية التحديث ككل،بوصفها تغييراً اجتماعياً أساسيا يجب أن يطرأ على البناء الاجتماعي بكل مكوناته ونظمه وأنساقه.(12)

وتشير الخبرات في الإطار النظري لعلم الاجتماع التنمية الخاص بدراسة التحديث الاجتماعي إلى بروز ثلاثة اتجاهات هي:-

الاتجاه الأول:أن هناك تحول من نموذج المجتمع المحلي إلى المجتمع الكبير0 (الوطني ،العالمي) ،ويظهر هذا في التغير من سيطرة العلاقات المباشرة ،التي تسود في المجتمعات القرابية والعرقية إلى التفاعل داخل منظمات كبرى خارج حدود الجماعات القرابية ، وهذا التغير راجع إلى تزايد فرص العمل،والحراك المهني الصاعد،ومعدلات الاتصال،وكل التغيرات الاجتماعية التي تدخل في هذا النطاق ، تصنف على أنها تغيرات في الأنماط النظامية ، والتوجيهات المعيارية.

الاتجاه الثاني:"يتمثل في تزايد الترشيد،والطابع الأخلاقي للفكر الإنساني والسلوك ، وهذه تغيرات في القيم ، على اعتبار أن الترشيد ما هو إلا أسلوب لتناول المشكلات وحلها،يحتاج إلى قدرة أكثر على الموضوعية والنقد والتحليل ، وهي قدرة تزداد كلما ازدادت سيطرة القيم العلمية.

الاتجاه الثالث:أن التصنيع وخبراته المتراكمة،يعتبر من العوامل الأساسية للتحديث الاجتماعي ، ويختلف باختلاف مستويات المجتمعات في اكتسابها للتصنيع والتحديث الاجتماعي.

وقد يرجع الاختلاف في التحديث الاجتماعي ، إلى الظروف التي تسبق التصنيع في كل مجتمع ، ودوافع التنمية فيه،والأساليب التي يدخل بها التحديث إلى المجتمع .

ومن الملاحظ أن الاتجاهات السابقة تركز على النظرية الثقافية للتحديث الاجتماعي،بينما لا حظنا أن التحديث الاجتماعي يختلف باختلاف المجتمع والجماعات والفئات حتى داخل المجتمع الواحد ، نتيجة لعدد كبير من العوامل،لخصتها نظرية التباعد في التحديث الاجتماعي،التي تقر بالتمايزات بين الأمم والجماعات ، بل والأفراد نتيجة لاختلافاتهم الثقافية ، وميراثهم الثقافي والتاريخي.

1- النظرية الاحتمالية للتحديث في المجتمعات المتخلفة :

يقوم مفهوم النظرية الاحتمالية للتحديث الاجتماعي ، على رفض كل النظريات التي تربط التحديث الاجتماعي بالغربنة ، والتي تعتبر التحديث الاجتماعي وجهاً استثنائيا حظيت به بعض المجتمعات (المجتمعات الغربية) وحرمت منه مجتمعات أخرى (المجتمعات المتخلفة) ، والتي تتناسى أن التحديث الاجتماعي له جانبان : الأول كلي ساد جميع البشر ، والآخر جزئي انتقائي ، وهو الذي يميز مجتمعاً معيناً ، دون غيره ، ويتجاوز هذا المفهوم أيضاً افتراضات الاتجاه الخطي في الانتقال من الحياة التقليدية إلى الحياة العصرية ، كذلك مظاهر المتغيرات المنقولة من الغرب (13) .

وغير ذلك من الفرضيات التي تضع المجتمعات الغربية في وضع الرائد الذي يقود قافلة التحديث ، وتضع المجتمعات المتخلفة في وضع التابع الذي يسير على هدى إيقاعات الرائد (14).

وتركز النظرية الاحتمالية للتحديث الاجتماعي على تحديث القيم داخل المجتمع ، والتي تنعكس على سلوك الجماعات داخل المجتمع ، وتقلل من أهمية المظاهر الخارجية التي تأتي من الخارج في شكل مظاهر مستوردة وجاهز للاستخدام .

فالتخلف الاجتماعي – حسب هذه النظرية – عبارة عن حالة ذهنية خاصة تميز جماعات معينة دون غيرها ، ويلخص في العبارة التالية : " إخضاع الوعي الاجتماعي إلى الحلول المعلبة أو المعدة في طرود " فالتخلف الاجتماعي إذن ما هو إلا حالة الإنهزامية وفقدان القدرة على التفكير الإبداعي ، والتعفف عما نملك ، والافتخار بحيازة السلع التي ينتجها الغير (15) .

إن قيمة الإنسان يجب أن لا تحدد بنوع السلع التفاخرية التي يمتلكها ، خاصة السلع المستوردة، وإنما بأصالة الإنسان ، فأصالة الإنسان هي المحور الذي يرتكز عليه التحديث الاجتماعي وهدفه ، على اعتبار أن الإنسان يملك طاقة هائلة وينبغي أن توجه هذه الطاقة في المسار الصحيح . ويقوم أيضاً على افتراض أن المهارات الضرورية لتفجير طاقة الإنسان هي مهارات يمكن أن تكتسب بالتدريب والتعليم .

ولتأكيد هذه الفرضيات قام العلماء في إطار المنظور الجديد للتحديث بتحليل العقلية الاجتماعية لجماعات التحديث في كل من الدول النامية والدول المتخلفة . وتوصلوا إلى :

أولا: أن الفرق بين جماعات التحديث في الدول المتقدمة والمتخلفة ، ليس في درجة الاستهلاك (وقد يكون ذلك صحيحاً) ، وإنما (في الواقع) لأنهم يستهلكون ما ينتجون ، والجماعات في الدول المتخلفة تتعفف عن استهلاك ما عندها .

ويتجسد الفرق الثاني في أن الجماعات في العالم الأول والثاني تفتخر بما عندها ، والجماعات في العالم الثالث تخجل مما عندها .

والفرق الثالث والأخير يتمثل في أن الجماعات في الدول المتقدمة حينما تتحدث عما عندها من منتوجات تتحدث بكبرياء ، بينما الجماعات في العالم المتخلف حينما تتحدث عما عندها من منتوجات تتحدث وهي مطأطئة الرؤوس (على افتراض أنها تحدثت أبداً) وهذا هو عين التخلف (16) .

وانطلاقاً من هذا التحليل لعقلية جماعات التحديث في الدول المتقدمة والدول الهامشية . والذي يؤكد بأن التخلف لا يرجع إلى نقصان الموارد الاقتصادية فقط ، كما أن التحديث لا يعنى توفر هذه الموارد أيضاً ، بل يرجع التخلف في الأساس إلى عدم وجود أصالة

لدى الإنسان تؤهله للقيام بدوره في التحديث الاجتماعي . انطلاقاً من كل ذلك حاول البروفسور " راموس " تلخيص الاتجاه أو المنظور الجديد في النظرية الاحتمالية (17) . "Probability Theory" .

ومن الافتراضات التي تقوم عليها هذه النظرية :

أولا :إن التحديث ليس وقفاً على دولة أو إقليم أو مجموعة من الدول بعينها ، كما لا يوجد نموذج تحديث معين يتعين على الدول النامية إتباعه .

وتفترض ثانياً أن كل دولة – مهما تعددت وتنوعت أساليبها – تحمل احتمالاتها الخاصة للتحديث .

والافتراض الثالث يقوم على أن التحديث ظاهرة عالمية وليست وضعاً استثنائياً وأن لكل دولة احتمالاتها في النمو والتحديث تختلف عما سواها .

يطالب راموس في نظريته – التحديث نحو نموذج احتمالي – بإسقاط مصطلح الدول المتخلفة والدول المتقدمة لما ينطوي عليه هذان المصطلحان من جبرية أو حتمية وينادى باستخدام مصطلحات أكثر تناسباً مثل دول مركزية ودول هامشية .

ولكي يؤكد " راموس " صلابة نظريته قام بمناقشة شاملة لنظريات التحديث الكلاسيكية نفي من خلالها الافتراضات الرئيسية التي تقوم عليها ، ووضع بدائل تمثل الافتراضات الاحتمالية التي تقوم عليها نظريته . وصاغها على النحو التإلى :

أولا : تؤكد النظرية الكلاسيكية للتحديث بأن ما تحقق في الدول الغربية هو الشيء الوحيد الذي يمكن تحقيقه . بينما النظرية الاحتمالية ترى بأن ما تحقق هو أحد البدائل والاحتمالات التي يمكن أن تتحقق " هناك أكثر من طريق للوصول لروما " .

ثانياً : النظريات الخطية للتحديث تقول بوجود وسيلة خطية طبيعية وطريق واحد للمستقبل يمكن إتباعه ، فإذا لاحظ الإنسان الشروط التي يجب توافرها أمكنه تجنب الانحراف . التنمية تسير في خط متتال ومتلازم . كل مرحلة تقود للمرحلة التي تليها في خطوات منطقية . من مرحلة ما قبل الإقلاع إلى مرحلة الاستهلاك .

بينما النظرية الاحتمالية ترى بأنه لا توجد وسيلة خطية طبيعية وطريق واحد للمستقبل يمكن إتباعه . يمدنا التاريخ دائماً بأفق مفتوح أمام مجموعة من الاحتمالات . ففي أي لحظة قد يحدث ما ليس متوقعاً من أحداث قد تقود المجتمع إلى مرحلة جديدة بعيداً عن التصورات السابقة . (يمكن اكتشاف أحد المورد الإستراتيجية مثل البترول أو اليورانيوم) .

ثالثاً : تفترض النظريات الكلاسيكية بان الرؤيا واضحة ، ومعالم الطريق أوضح . يتخذ الطريق وجهه معينة ولمسارً معيناً وذلك لاجتماع عدة مؤثرات ضرورية للغاية (توجد كثبان على يمين الشارع وغابات ومستنقعات على شمال الشارع ومن ثم لا يمكن تحويل مساره يميناً أو شمالاً) . والمقصود من ذلك أن احتمالات التنمية تتوقف على شروط ضرورية للغاية ، مثل معدل النمو والزيادة في الناتج القومي ، والزيادة السكانية والتوازن في ميزان المدفوعات ... إلخ . فبعد معرفة هذه المتغيرات والمؤثرات يمكن التنبؤ بما لا يدع مجالاً للشك بما قد يحصل في الحاضر والمستقبل كما يمكن معرفة التحولات الاجتماعية .

ولكن النظرية الاحتمالية لراموس ترى غير ذلك . إن الرؤيا غير واضحة ، ومعالم الطريق غير واضحة . يمكن ان يأخذ الطريق اتجاهات متعددة اعتماداً على مقدرة الإنسان على السيطرة على المؤثرات والمتغيرات (يستطيع الإنسان بإمكاناته تغيير مسار الطريق ففي مقدوره أن يشق الكثبان والمستنقعات ... إلخ) . توجد العديد من احتمالات التنمية ،

اعتماداً على تزايد المؤثرات والاختيارات الموضوعية (معدل النمو والزيادة في الناتج القومي والزيادة السكانية بالإضافة إلى ظهور المفاجآت كاكتشاف إحدى المواد الخام الإستراتيجية مثلاً) .

يمكن التنبؤ بمسار التنمية بدرجات متفاوتة من اليقين اعتماداً على المواقف . ليس من السهولة التعرف على التحولات الاجتماعية . تجارب الدول الأخرى لا تعتبر مؤشرات تحد معالم الطريق أو تفسر التحولات الاجتماعية .

رابعاً : إن جهل الإنسان أو عدم معرفته التامة بالأسباب الضرورية التي تؤثر في مجريات الأحداث هي التي تدفعه للتفكير في الاحتمالات . وعلى ذلك فإن النظريات الغربية في التحديث ترفض وجود الاحتمالات . ولكن المنظور الجديد للتحديث يقرر وجود احتمالات كثيرة يمكن فحصها وتجريبها بطريقة علمية تجريبية ، وهذا يعنى أن باب الاجتهاد مفتوح ، وأن الإنسان يملك قدرات كبيرة للإبداع .

خامساً : تصر نظريات التحديث الكلاسيكية على أن مهمة العلوم الاجتماعية هي تبصيرنا بما يجب أن يحدث على غرار ما حدث في الماضي حتى نتمكن من توفير الشروط اللازمة ، ماضي الدول الرائدة يحدد حاضر ومستقبل الدول التابعة ، وهذا يعنى أنه ينبغي على الدول التابعة أن تعي التاريخ جيداً حتى لا تقع في الأخطاء .

بينما المنظور الجديد للتحديث ، يرى أن مهمة العلوم الاجتماعية تتلخص في اكتشاف آفاق جديدة لمجموعة من الاحتمالات حتى نتمكن من المشاركة في صنع التاريخ . فالعلماء في مجال العلوم الاجتماعية صناع تاريخ المستقبل ، يصنعون تاريخ أممهم ، ويساهمون في إجراء التحول الواعي في مسار مجتمعهم الحاضر .

سادساً : وبناء على ما سبق تفترض النظريات الكلاسيكية في التحديث أنه من المؤذي حقاً أن يتحول العالم الاجتماعي إلى ممثل (Actor) في التحول الاجتماعي ، يجب على العالم الاجتماعي أن يراقب الأحداث من بعيد وأن لا يكون جزءاً منها حتى يتسنى له مشاهدة مجريات الأحداث بتجرد .

وعلى نقيض ذلك ، تؤكد النظرية الاحتمالية الجديدة لراموس ، بأنه لا يكون العالم الاجتماعي عالماً بحق ، دون أن يشارك في المسيرة الاجتماعية ، فالتنظير وحده – بعيداً عن عالم التطبيق هو مغالطة لا جدوى منها – وينسحب هذا المبدأ أيضاً على الممارسة بعيداً عن عالم التنظير ، فالنظرية والتطبيق توأمان .

سابعا : تقول النظرية الخطة بوجود الفصل في التاريخ الحديث بين الدول المتطورة والدول النامية . فالدول أو المجتمعات المتطورة هي مجتمعات مرجعية المجتمعات النامية بمعالم مستقبلها كما تحدد لها الوسائل لتسير في الطريق الوحيد الأمثل لتحقيق التحديث والتنمية . ويتلخص هذا الافتراض في القول بأن الدول النامية هي دول تابعة .

بينما النظرية الاحتمالية ترى أن الفصل الحاضر بين دول متطورة ودول نامية هو وهم ومغالطة . وبالتالي يجب أن ينظر إلى العالم كنظام يشمل مختلف المجتمعات وجميعها نامية . وكل مجتمع من هذه المجتمعات متخلف في بعض جوانب الحياة ومتقدم في أخرى – مع التفاوت في الدرجة – فمؤشرات التحديث أو التخلف تقاس على احتمالات النمو في أي قطر على حدة (18) .

إن وجهة نظر " راموس" التي حاولت تلخيصها في النقاط السابقة تمثل اتجاهاً له مؤيدوه في إطار الدراسات السوسيولوجية في الوقت الحاضر ، وهو الاتجاه الذي تجسد في النظرية التباعدية في التحديث الاجتماعي ، مقابل نظرية التحديث التقاربية .

فالنظرية الحديثة لانتشار الأفكار المستحدثة ترى أنها لا تنتشر في جميع الأحوال بعض النظر عن الإطار الثقافي للمجتمعات النامية ، بل يراعى في انتشارها توفر جماعات تحديث الاجتماعي تتولى تبنى هذه الأفكار ومن ثم يتم نشرها بين أفراد المجتمع ، ومن خلال هذه العملية يتم تنقية هذه الأفكار وطبعها بطابع محلى آخذين في الاعتبار الجوانب الإيجابية في الثقافة المحلية للمجتمعات النامية

2- جماعات التحديث الاجتماعي ودورها في البلدان النامية :

يتضح من مناقشة المفاهيم السابقة أن بعض الجماعات في المجتمع تلعب أدواراً متباينة في التحول الاجتماعي ، وخاصة جماعات الصفوة والقيادة وجماعات التغيير الاجتماعي ، إلا أن هذه الجماعات برغم تداخل وظائفها وأدوارها فإن لها مداخل تؤثر من خلالها في البناء الاجتماعي للمجتمع وخلال هذه العملية المتشابكة التي أسميناها بالتحديث الاجتماعي إجمالاً ، يظهر دور جماعات معينة في الأداء الاجتماعي للجماعة أكثر من غيرها من الجماعات ولها خصائص تميزها عن الجماعات الأخرى .

فعلى سبيل المثال قد تلعب الجماعات المختلفة أدواراً معينة في المجتمع فتحدث الكثير من التغييرات فيه ، ولكن قد يصاب المجتمع ببطء وركود في بعض جوانب حياته سواء كان ذلك ركوداً ، وبطئاً فكرياً أو سلوكياً أو تكنولوجياً .

وهنا يأتي دور جماعات التحديث الاجتماعي على الإبقاء على النشاطية على صعيد المجتمع وخاصة في مجال انتشار الأفكار المستحدثة وتبنيها سواء كان ذلك في نطاق الفكر أو السلوك أو التكنولوجيا . ويتمثل ذلك في خلق قابلية لدى أعضاء التنظيم الاجتماعي للانتقال إلى أكثر الصيغ حداثة في ميدان التحولات المجتمعية (19) .

فالتحديث الاجتماعي الذي تحدثه هذه الجماعة لا يتوقف عند عملية التغيير الذي يتم بمقتضاه أن تحصل المجتمعات او الجماعات المتخلفة على الصفات المشتركة التي تتميز بها المجتمعات المتقدمة (20) .

بل تسعى هذه الجماعات إلى خلق قيم واتجاهات تساعد على التوأم مع المستحدثات الجديدة والاستمرار فهيا . فهذه الجماعات إذن تتمسك بمذهب العصرية الذي يعنى :" تفضيل كل ما هو عصري أو مستحدث عن كل ما هو قديم " (21) .

والعصرية بهذا المعنى ظاهرة اجتماعية تتلخص في تبنى الأفكار الحديثة التي تتضمن الإبداع والتغيير والسيطرة على الظواهر وإخضاعها لصالح الإنسان وهذا يشمل نشر المنهج العلمي في التفكير الذي يقبل التنوع والمرونة في التركيبات الاجتماعية وانتشار التحامل الاجتماعي بين أعضاء أو فئات المجتمع ، وهذا يقتضى تطبيقاً للمستحدثات في المجال التكنولوجي .

ومن الملاحظ أن أفراد التنظيم الاجتماعي حينما يتعرضون للأفكار والاتجاهات والقيم المستحدثة يقفون نحوها مواقف متباينة يمكن صياغتها على قطبي (مؤيد – معارض) وبين هذين القطبين العديد من المستويات وأنماط متعددة من الجماعات يمكن أن نطلق عليها جماعات حديثة أو تقليدية حسب موقفها من عملية التحديث الاجتماعي .

وبرغم انتشار التحليل على أساس الأنماط المثالية منذ القدم في مجال علم الاجتماع ، إلا أنه بتطور الدراسات حول انتشار الأفكار المستحدثة ظهرت الحاجة إلى عدم كفاية ثنائية (التقليدي – الحديث) فأدخلت في البداية فئة وسيطة ثالثة ساعدت على التحليل والمقارنة وسميت بالجماعات الانتقالية داخل التنظيم الاجتماعي أو المجتمعات الانتقالية في حالة المقارنة بين المجتمعات ، إلا لأنه في السنوات الأخيرة هناك اتجاه يرى أن

دراسات جماعات التحديث الاجتماعي من الأجدر بها أن تأخذ مدى أوسع ومستويات متعددة ، تصل في بعض الدراسات إلى خمسة مستويات أو فئات .

ويرى روجرز أن الجماعات في التنظيم الاجتماعي الذي يتعرض لأفكار حديثة يمكن أن تصنف حسب موقفها من هذه الأفكار على النحو التالي : حيث تكون في قمة هذا التصنيف الجماعة المبتكرة للأفكار والتي تتميز بروح المغامرة ، ثم جماعة المتبنين الأوائل الذين يحظون باحترام أقرانهم وهؤلاء غالباً ما يمثلون الريادة والقيادة والتوجيه داخل تنظيمهم الاجتماعي .

وتأتي بعد ذلك جماعة الغالبية المتقدمة التي تقوم بالتحديث الاجتماعي بعد أن تخضع لضغط الجماعات القيادية ويتسم أعضاؤها بالحذر والاستبصار بالعواقب ، وبرغم أنهم نادراً ما يساهمون في التوجيه والقيادة إلا أنهم أكثر تقبلاً للتوجيه من غيرهم ، وهو ما يميزهم عن جماعة الغالبية المتأخرة .

وهؤلاء يتصفون بالتشكك في الأفكار المستحدثة وبالتالي فإن اكتسابهم لها غالباً ما يأتي متأخراً ولكنهم يسبقون الجماعة الأخيرة وهي جماعة الملكئين التي تتشبث بالتقاليد القديمة في التفكير والعمل حتى بعد أن يتجاوزها أفراد المجتمع (22) .

إن هذا التصنيف لجماعات التحديث الاجتماعي يساعد كثيراً في توضيح ديناميات هذه الجماعات بغض النظر عن الدور الذي يمكن ان تقوم به هذه الجماعات في الحياة العامة في المجتمع .

وبالتالي تكون هذه الجماعات متواجدة في جميع مناشط الحياة الاجتماعية التي تتأثر بانتشار الأفكار المستحدثة سواء أكان ذلك في مجال العمل والإنتاج أم التنظيم السياسي ام التطبيقات الحديثة للتكنولوجيا الزراعة لدى الفلاحين في القرى .

فجماعات التحديث الاجتماعي بهذا المعنى تقوم بعملية نشر وتبنى الأفكار الجديدة ، وتصنيفها على الفئات الخمس السابقة جاء على أساس معيار القابلية للتبني ، ويحددها روجرز بأنها :" مدى السبق الذي يحرزه الفرد في مجال تبنى الأفكار الجديدة وتفوقه في هذا المضمار على أقرانه من أعضاء التنظيم الاجتماعي الذي ينتمي إليه : (23) .

ومما يساعد على دراسة مثل هذا التصنيف أن القابلية للتبني أمر نسبى . فباستطاعة الدارس أن يصف جماعة معينة في المجتمع بأنها أكثر قابلية لتبنى الأفكار المستحدثة من غيرها من الجماعات أو أقل منها في مجال معين . ولكن ماذا يقصد بعملية التبني ذاتها ؟ هذه العملية التي يتم بمقتضاها اكتساب الجماعة الأفكار المستحدثة ومن ثم تكون جماعة تحديث الاجتماعي . يقصد بالتبني " العملية العقلية التي يمر بها الفرد من مرحلة السماع بالفكرة الجديدة حتى التبني النهائي لها "(24) .

وبتحليل هذه العملية يظهر أنها شبيهة بالطريقة التي يحدث بها التعلم ، وهذا استنتاج يقرب كثيراً من فهم الأشكال الأولية لعملية التحديث الاجتماعي ، فالمستحدثات سواء أكانت في الفرك مثل الطريقة العلمية في التفكير أم في السلوك كأسلوب الحياة العصري أو الحديث الذي يحتاج كالأساليب الحديثة في الزراعة ، أو مستحدثات في مجال العلاقات الاجتماعية من حيث انتقالها واتساعها من الجماعات العرقية والمحلية وانفتاحها على المجتمع ككل .

إن المظاهر البارزة لكل هذه المستحدثات سواء مخترعة من داخل المجتمع أو مزروعة فيه من الخارج يتم انتشارها وتبنيها من قبل أعضاء التنظيم الاجتماعي بذات الطريقة التي يتعلم بها الفرد الأشياء المحيطة به .

وقد توصل الباحثون في مجال تبنى الأفكار المستحدثة – كعملية مشابهة لعملية التعلم – بأنها تمر بنفس المراحل التي تمر بها عملية التعلم التي هي : الإدراك ، والاهتمام ،

والتقييم والمحاولة والتجريب ، وأخيراً التبني . ومن هنا فإن فترة التبني هي الفترة اللازمة للشخص لكي يمر في عملية التبني منتقلاً من مرحلة الإدراك إلى مرحلة التبني . وهكذا فإن انتشار وتبنى الأفكار المستحدثة لدى جماعات التحديث الاجتماعي ليس على مدى زمن واحد ، وبالتالي فإن الأشخاص الذين يسبقون غيرهم في مجال تبنى الأفكار المستحدثة ، يحتاجون عادة إلى فترة أقصر من تلك التي يحتاجها المتبنون الأواخر (25) .

على أن ما ذكر سابقاً لا يعنى أن الأفكار الجديدة ، تنتشر لدى جماعات التحديث الاجتماعي داخل المجتمع بمعدل واحد ، فهذه العملية تختلف باختلاف الفكرة نفسها " ، فالصفات المميزة للفكرة المستحدثة ، كما يراها الناس في تنظيم الاجتماعي معين من شأنها أن تؤثر على معدل انتشار هذه الفكرة ، وتبنى الناس لها " (26) .

فعلى سبيل المثال المستحدثان التكنولوجية إذا لم تمس أي مركب قيمي راسخ لدى جماعة الفلاحين ، فإنها تعتبر أكثر تقبلاً ، على اعتبار أن نتائجها قريبة وفي ذات الوقت لا تمس التركيبة الاجتماعية إلا على المدى الطويل وبالتدريج ، بينما الأفكار المستحدثة حول نمط الحياة الاجتماعية الحديثة مثل التعديل من الوضع الطبقي للفلاحين عن طريق توزيع ملكية الأرض على الفلاحين فقط فإن هذا النمط للحياة الحديثة القائمة على العمل على تحسين طرق الإنتاج ووسائله يحتاج إلى فترة أطول لأنه يتعلق بقيم راسخة حول ملكية الأرض والمراكز الاجتماعية للملاك الأوائل والفلاحين الذين يعملون معهم . وبصفة عامة تواجه الأفكار المستحدثة في المجال الاجتماعي بمعوقات أكثر من المجالات الأخرى .

وتتميز جماعات التحديث الاجتماعي بالعديد من الخصائص حاول (روجرز) تلخيصها في ثلاثة محاور هي :

أولاً : الخصائص المميزة الشخصية : فجماعات التحديث في فئة المتبنين الأوائل يعدون أصغر سناً من المتبنين الأواخر ، ويتميزون أيضاً بارتفاع الوضع الاجتماعي والمركز المإلى والتخصصي في الأعمال والقدرة العقلية عن غيرهم من المتبنين الأواخر .

ثانياً : السلوك التفاعلي : حيث يتصف المتبنون الأوائل بأنهم يستقون معلوماتهم من مصادر غير ذاتية ، ويتميزون أيضاً بالانفتاح على العالم الخارجي ، وأن مصادرهم وثيقة الصلة بالأفكار الجديدة وأنها أكثر عدداً من مصادر الفئة المتأخرة في التبني .

ثالثاً : العلاقات الاجتماعية : فالمتبنون الأوائل أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي ويفوقون في القيادة الفكرية غيرهم من المتبنين الأواخر (26) .

وهذه الخصائص بمكوناتها السابقة جعلت من المقارنة بين حدي تصنيف جماعات التحديث الاجتماعي عملية مجدية ، حيث يوجد في طرفه الأول المبتكر للفكرة وفي الطرف الآخر المتلكئ في تبنى الأفكار المستحدثة . بمعنى آخر جماعة حديثة وجماعة تقليدية . وكلتا الجماعتين الواقعتين في الأطراف يشار إليها بأنها خارجة عن السياق العام للمعايير السائدة في مجتمع معين إذا اعتبرنا أن المعيار هو النمط الذي كثيراً ما يتشكل وفقاً له السلوك الظاهر الذي يصدر عن الأفراد المنتمين لمجتمع معين .

فالمبتكر برغم انه الشخص الذي يسبق غيره من أفراد مجتمعه في مجال ابتكار الأفكار المستحدثة وتبنيها ، غير أنه لا يكون دائماً أكثر أفراد المجتمع كسباً لاحترام أقرانه فهو يفضل أن يوصف بالجرأة والإقدام على أن احترام الناس . ولكن الانحراف عن السياق العام بهذا الشكل شيء نسبى .

ونجد من الطرف الآخر جماعة المتلكئين منحرفة أيضاً شأنها شأن جماعة المبتكرين ذلك أنها تتمثل أكثر مما يجب الأفكار التقليدية حتى بعد أن يهجرها أفراد المجتمع ، وهذا

الامتثال يتحقق بإظهار الولاء لهذه الأفكار التقليدية بعد أن يكون قد رفضها معظم أفراد المجتمع(27) .

وجماعات التحديث الاجتماعي حسب التصنيف السابق تتفاوت بناء على بعض العوامل مثل : مستوى التعليم ، وتطبيق المبتكرات التنكولوجية ونمط الاتصال والعلاقات الاجتماعية ، والتعاطف الاجتماعي . فالجماعة التي تخضع لمعايير حديثة تكون في العادة أكثر تقدماءً تكنولوجيا . كما تكون أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي ، وأكثر انغماساً في قضايا التعلم ، وأكثر واقعية في التفكير وأخيراً أكثر ثقة وتأكيداً (28) .

وعكس هذه الصفات توجد لدى الجماعات التقليدية التي تتعامل معها جماعات التحديث الاجتماعي .

إن هذا التحليل الذي يورده " روجرز " لمفهوم جماعات التحديث الاجتماعي برغم أنه يقوم على متغيرات أثبتتها دراسات أخرى أغلبها في المجتمعات الغربية ، إلا أنه مفيد في هذه الدراسة كأداة لتحديد الإطار العام لهذه الجماعات في المجتمعات التي ندرسها وكطريقة للتحليل . فكل الصفات التي أوردها لجماعات التحديث الاجتماعي لا يمكن القول بأنها تنطبق على جماعات التحديث الاجتماعي في وسط أفريقيا إلا أنها تساعد في توضيح المعالم الرئيسة لهذه الجماعات .

بناء على التصور الذي أوردناه عن مفهوم جماعات التحديث الاجتماعي فإن وظيفتها في المجتمعات النامية تتمثل في نشر الأفكار المستحدثة وتبنيها . ويمكن أن نلخص الدور في مدى توفر " إرادة التحديث الاجتماعي أو التنمية " لدى هذه الجماعات ومدى قدرتها على نشر مثل هذه الإرادة على مستوى أعضاء التنظيم الاجتماعي للمجتمع .

ومما يؤكد مثل هذه الأهمية أن التجربة التاريخية للمجتمعات المتقدمة بشقيها الرأسمالي والاشتراكي دلت على وجوب توفر مثل هذه الإرادة . في جماعة معينة من أعضاء التنظيم الاجتماعي وتقوم هذه الجماعة بمحاولات لنشر هذه الإرادة على نطاق أوسع في المجتمع . وتسمى في هذه الدراسة الجماعة التي تقوم بهذا الدور بجماعات التحديث الاجتماعي . ويتطلب توفر مثل هذه الإرادة حدوث تغيير جوهري في طرق تفكير وأسلوب العمل والاتجاهات والقيم السائدة في المجتمع ، كما تقتضى تغيراً أساسياً في العديد من المنظمات الاجتماعية والاقتصادية (29) .

لكي تتلاءم مع أساليب التحديث الاجتماعي الذي تحاول هذه الجماعات تأكيده ويرى بعض الكتاب أن هذه الإرادة تتكون من ثلاثة عناصر أساسية : يتضمن العنصر الأول الوعي بقضية التخلف الاجتماعي وأبعاده المختلفة .

أما العنصر الثاني فيتضمن الوعي بضرورة القضاء على التخلف الاجتماعي . وأخيراً ضرورة الوعي بالأساليب والأدوات اللازمة والضرورية للقضاء على التخلف الاجتماعي أو الضرورية لإحداث التنمية أو التحديث الاجتماعي (30) .

ويضاف إلى ما سبق أنه لا يكفي في هذا المجال مجرد المعرفة بالتخلف الاجتماعي وضرورة القضاء عليه بل لابد من توفر عنصر الوعي ، حيث إن الوعي هو المعرفة المصاحبة لإرادة التغيير الاجتماعي . وهذه الجماعات التي تتوفر فيها هذه الخصائص لابد أن تقوم بدور جماعات التحديث الاجتماعي حسب التحديد السابق لهذا المفهوم . إلا أن بعض الكتاب يستخدمون مصطلح " النخبة " الذي يقصد به في هذا الإطار " القيادات السياسية والثقافية والإدارية وقيادات الجهاز التنفيذي ، والقيادات التعليمية وبصفة عامة هؤلاء الذين يطلعون بمهام قيادة مجتمعاتهم في عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي (31) .

وتدل التجارب في الدول النامية بأن إرادة التنمية أو التحديث الاجتماعي لا تتوافر بشكل متساو حتى لدى جماعات النخبة أو جماعات التحديث الاجتماعي بالتحديد ، فقد ذكر (محيى الدين) أربعة أنماط لهذه الجماعات .

ويرى أن النمط الأول تنعدم عنده إرادة التنمية أو التحديث الاجتماعي وهذا النمط نادر الوجود في البلدان النامية على اعتبار أن الأفكار المستحدثة انتشرت بشكل واسع في المجتمعات النامية بدرجة لا يمكن لأي جماعة أن تحجب مجتمعها من التأثر بها .

أما النمط الثاني فتتوفر لديه إرادة التنمية أو التحديث الاجتماعي ، ولكن نشر التحديث الاجتماعي على أعضاء المجتمع يضر بمصالحها ، وهذه الجماعة موجودة في المجتمعات النامية ، خاصة الجماعات التي تمتلك وسائل الإنتاج أو تسيطر على وسيلة من وسائل توزيع الأدوات الحديثة مثل الأدوات الزراعية الحديثة . وقد ذكرت في إطار دراسة نمط القيادة الفكرية أنها قد تقوم بدور الإعاقة في نشر الأفكار المستحدثة وتبنيها من قبل أفراد التنظيم الاجتماعي إذا رأت أن نشرها يضر بمصالحها .

ويتمتع النمط الثالث ببعض عناصر إرادة التنمية ولكن ينقصه الوعي بأساليب التحديث الاجتماعي وهذه تشبه فئة جماعات التحديث الاجتماعي التي تضم الغالبية المتقدمة حسب تصنيف " روجرز " فهذا النمط ينتظر دائماً التوجيهات سواء من الداخل أو الخارج . فنظراً لتوفر الاستعداد والوعي التام بأساليب التحديث الاجتماعي لدى مثل هذه الفئة فإنها تتحدث كثيراً عن عدم توفر الإمكانات للتنمية أو التحديث الاجتماعي وهذا يصرفها عن استغلال الموجود منها فعلاً . والنمط الأخير لجماعات التحديث الاجتماعي هو النمط الذي تتوفر فيه جميع عناصر إرادة التحديث الاجتماعي(32) .

ويذكر " سوفي Sauvy " أن الدور الأول الذي تقوم به هذه الجماعات في بلدان العالم الثالث هو التحرر من الاستعمار ثم تأتى بعد ذلك الجهود التي تبذل من أجل خلق الإنسان

القابل للقيام بأعباء التنمية بحيث يقربون من الاتجاه الذي قال به (بودين Boudin) الذي يلخص بأن " الإنسان هو رأس المال " (33) .

وهذا ما يفسر اهتمام جماعات التحديث الاجتماعي في العالم الثلث بالمكونات الأساسية الثقافة الإنسان التقليدية التي تتمثل في الاستفادة من تعاليم الدين والتقاليد ثم الاستعانة بعد ذلك بالثقافة العلمانية .

فجماعات التحديث الاجتماعي في البلدان النامية ، هي التي تولت القيادة بعد معركة التحرير واضطلعت بمهام عملية التنمية بعد أن حلت محل القيادات القديمة سواء الأجنبية أو المحلية فقد قامت بمهام الإدارة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، وتوجيه التعليم وكافة نواحى الحياة في الدول النامية .

إن المقياس لمدى توافر إرادة التحديث الاجتماعي لدى هذه الجماعات هو مدى قدرتها على نقل هذه الإدارة على مستويات واسعة من أعضاء التنظيم الاجتماعي ، فقد أعانت هذه النخبة في الكثير من البلدان النامية أن هدفها من عملية التحديث الاجتماعي هو خلق " الدولة العصرية " ولكنها استوحت المظاهر الأساسية لهذه الدولة من الحضارة الغربية (ربما يرجع هذا إلى أن النخبة في الوقت الحاضر في الكثير من البلدان النامية هي ذات ثقافة غربية) ، مثل سيادة التفكير العلمي ، والرشادة في اتخاذ القرارات ، واستخدام التكنولوجيا الحديثة ، والرفاهية الاقتصادية ، وأخيراً توفر العدالة الاقتصادية والاجتماعية ، إن نشر وتبنى مثل هذه الأفكار المستحدثة للدول العصرية يتطلب توفر كل شروط عملية التبنى التي ذكرناها سابقاً ومن أهمها وجود جماعات عريضة من أفراد التنظيم الاجتماعي لها القابلية لتبنى مثل هذه الأفكار ، إلا أن تجارب البلدان النامية تدل على أن التصورات أو المظاهر السابقة للدولة العصرية لم تكن واضحة تماماً حتى لدى جماعات النخبة القليلة العدد نسبياً (34) .

وهذا الغموض ، هو العامل وراء المعوقات في انتشار عملية التحديث الاجتماعي في البلدان النامية ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن جماعات التحديث الاجتماعي في البلدان المتقدمة ، تتميز بالاتجاهات الاستهلاكية في نمط حياتها العام ، بينما الجماعات التي قامت التحديث الاجتماعي في الدول المتقدمة تتميز بالاتجاهات الإنتاجية . فجماعة الصناعيين التي قامت التحديث في أوربا الغربية ذات المذهب النهضة مثل النظر إلى الادخار بوصفه فضيلة والعمل المنتج بوصفه ضرورة . وعلى ذلك فإنها لم تسع إلى مستويات مرتفعة للمعيشة لذاتها ، وإنما كانت مستويات المعيشة المرتفعة هي النتيجة الطبيعية للأفكار المستحدثة التي قامت هذه الجماعات . وقد تميزت جماعات التحديث في الدول الاشتراكية بالقدرة التنظيمية والتعبوية وبالتالي ضحت بالاستهلاك الحاضر في سبيل تحقيق معدلات مرتفعة من الادخار (35) .

بينما كانت جهود جماعات التحديث الاجتماعي في البلدان النامية نحو إشباع الطلب النهائي للاستهلاك . وهذه السمة ظاهرة شائعة في البلدان النامية سواء التي أخذت بالأسلوب الرأسمالي أو الاشتراكي ، فالبلدان التي تأخذ بالأسلوب الرأسمالي من هذه المجموعة تتميز بالاهتمام المتزايد بالاستثمار في المباني ، والبحث عن أوجه الربح والخوف من المغامرة ، وبالتالي فإن الجماعات التي تتصف بالسمات السابقة تريد الأخذ بدور المقلد وليس المجدد في قضايا التحديث الاجتماعي . ونجد نفس الظاهرة في النهج الاشتراكي في البلدان النامية . حيث تحاول هذه الجماعات تأكيد الطابع الاستهلاكي مسايرة توقعات وأحلام شعوبها في الاتجاهات الاستهلاكية المنتشرة غالباً من الخارج(36).

وبرغم أن هذه الخصائص المميزة لدور جماعات التحديث الاجتماعي في البلدان النامية تناقش في الغالب على مستوى الصفوة أو النخبة السياسية ،إلا أن هذا لا يمنع من توافر مثل هذه الخصائص داخل جماعات أخرى في التنظيم الاجتماعي خاصة التي لها

تطلعات نحو القيام بدور ما في التحديث الاجتماعي . فالاتجاه الاستهلاكي يظهر في شكل أسلوب عام للحياة تتبناه هذه الجماعات وتحاول نشره على فئات مجتمعها المحلى بغية الأبهة والظهور بمظهر الثراء كمحاولة لكسب مكانة اجتماعية معينة أو الثبات في ترتيب (طبقي) معين للوظائف كما يظهر في أسلوب حياة القيادة المحلية في الريف .

إلا أن الأسلوب السابق لنمط الحياة لدى جماعات التحديث الاجتماعي في البلدان النامية لا يمنعها من تأدية دورها الهام في نقل الأفكار الحديثة إلى بلدانها ثم نشرها وتبنيها من قبل قطاع واسع من أفراد التنظيم الاجتماعي ، وفقاً للاحتياجات والتصورات الواقعية لجميع مستويات فئات جماعات التحديث الاجتماعي كما ذكرنا " روجرز"، ويتضمن ذلك أيضاً خلق اتجاهات وقيم تتمشى مع المستحدثات الجديدة . على اعتبار أن عملية تبنى الأفكار الحديثة شبيهة بعملية التعلم ، وبالتالي فهي تدريجية ويمكن أن تكتسبها الجماعات المختلفة في البلدان النامية وعلى جميع المستويات المختلفة التي تتوزع فيها جماعات التحديث الاجتماعي في القطاعات المنوعة .

3- جماعات التحديث الاجتماعي ودورها في وسط أفريقيا :

من الصعب تحديد البدايات الأولية للتحديث الاجتماعي ودور الجماعات في وسط أفريقيا . خاصة إذا حددت مظاهره بالعناصر الحديثة لأساليب الحياة مثل الأساليب الإدارية ، والتنظيمية ، والقراءة والكتابة وأنماط السلوك المتمثلة في القيم والاتجاهات التي تشكل العقلية الأفريقية . فقد تجنب الكثير من الباحثين في الدراسات الأفريقية التعمق في بحث الأساليب الحياتية للمجتمعات الأفريقية في هذه المنطقة في فترة ما قبل " الاستعمار الأوربي " وخاصة منها ما يتعلق بأساليب التنشئة الاجتماعية وإدارة حكم المماليك والإمبراطوريات وطرق الري والزراعة والمخترعات الأخرى التي يمكن أن تعتبر حديثة في ذلك الوقت . وسببهم في ذلك هو عدم وجود وثائق مكتوبة عن هذه الحقب من تاريخ وسط

أفريقيا . ولكن هذا السبب يضعف أمام الأدلة الوثائقية التي توضح أن لهذه الأقاليم من أفريقيا علاقات بالعالم الإسلامي منذ زمن طويل قبل " الاستعمار الأوربي " .

فقد ذكر (مونتيل MONTIL) أن الإسلام بكل نظمه وأساليبه في العقيدة والعبادة والإدارة وشئون الحكم وأنماط التفكير والعمل قد أثبت وجوده الرحالة الأوربيون منذ القرن الحادي عشر وخاصة الرحالة البرتغاليين وكذلك الدراسات التي كتبها الإدريسي عن الإسلام في (مالى) والمناطق المجاورة لها (37) .

وإذا كانت شهادة (مونتيل) تنطبق على غرب أفريقيا فإن هذا يدل على أن أساليب الحياة القائمة على الإسلام كنظام اجتماعي كانت مألوفة في وسط أفريقيا قبل هذا الوقت بزمن طويل .

وهذا ما جعل بعض الكتاب يشيرون إلى التحديث الذي حدث في أفريقيا ما وراء الصحراء أيام الاستعمار " بالتحديث الأوربى " حيث يرى " تشوداك " أن جرثومة التحديث الأوربى قد زرعت في أفريقيا ما وراء الصحراء منذ أيام الاستعمار وذلك من خلال ضم أفريقيا إلى مناطق نفوذ القوى الاستعمارية وإلى نشاطاتها الاقتصادية والتجارية (38) .

ويتركز اهتمامنا على إقليم وسط أفريقيا الذي خضع للاستعمار الفرنسي الذي اتبع سياسة خاصة وتتمثل في عمليات متنوعة لاستيعاب المجتمعات الأفريقية ضمن فرنسا الأم . ومن هذه السياسات إدخال العمل المأجور الذي لا تعرفه المجتمعات الأفريقية إلا في نطاقات ضيقة ، والملكية الخاصة للأرض التي تعتبر بحق من أهم السياسات أثراً في تغيير تركيبة المجتمعات الأفريقية التي كانت تقوم على الملكية الجماعة للأرض وخاصة ملكية الانتفاع وتعود بعدها الأرض لجميع أفراد التنظيم الاجتماعي . ثم جاءت بعد ذلك نشاطات الإرساليات التبشيرية كمعزز عقائدي وديني للمظاهر الأخرى للسياسات السابقة . وساعد هذا بدوره على انتشار التعليم بالمدارس وكانت في البداية جزءاً من نشاطات الكنيسة .

وكان للاستخدام الأفريقي في الوظائف الرسمية ذات المستوى المتدني أيام الاستعمار دوره المهم في نشر الأفكار الحديثة داخل أفراد تنظيمه الاجتماعي فهو يعتبر حلقة وصل بين الأوربيين وأبناء جنسه . ويعتبر إدخال أسلوب النظام التجاري بالمعنى الأوربي مظهراً أساسياً للتحديث الأوربي في مجال تبادل السلع وخاصة التبادل النقدي الذي كان محدوداً في هذه المنطقة حيث يقوم تبادل السلع على – المقايضة العينية .

وقد كان الأنماط السلوك والمواقف التي تميز منفذي السياسة الإدارية الاستعمارية كنماذج يمكن محاكاتها مباشرة دور فعال في جعل الإنسان الأفريقي يتبين فحوى الثقافة الأوربية متمثلة في منفذيها الأوربيين . وبدا مظهر التحديث الأوربي واضحاً في إدخاله التشريعات الاستعمارية التي مست جميع مظاهر حياة الإنسان الأفريقي ، فقد طبقت التشريعات الخاصة بالدولة الأم على جميع سكان هذه المستعمرات فغيرت من وجه الحياة المألوفة لديهم . وقد انعكس هذا الأثر للتشريعات أيام الاستعمار على التشريعات الأفريقية فيما بعد الاستقلال وخاصة منها ما يتعلق بالدساتير العامة في بلدان هذا الإقليم .

وبرغم الأثر الذي أحدثته السياسات الاستعمارية السابقة على التركيبة الاجتماعية للمجتمعات الأفريقية إلا أنها أدت إلى " إلغاء أية إمكانية لتحديث أفريقيا بطريقة كاملة وشاملة . فقد اضطر المستعمرون والمديرون الاستعماريون إلى تغيير أفريقيا من أجل التمكن من حكمها لكن كان من مصلحتهم أن يراعوا ألا يكون هذا التحديث إلا سطحياً ، لقد اعتمد الاستعمار على التحديث ، ولكن زيادة التحديث كانت تعنى نهاية الاستعمار " (39) .

وعلى ذلك فإن المظاهر السابقة للتحديث الأوربي التي أدخلها الاستعمار في أفريقيا أعطت دفعة مبدئية باتجاه التحديث لكنها ولدت في الوقت ذاته الاحتجاج والنضال المستعمر (40) .

فما هي الجماعات التي قادت هذا النضال ؟ والتي احتفظت في ذات الوقت بالأساليب والاتجاهات والقيم التي تحث على التحديث على التحديث الاجتماعي للمجتمعات الأفريقية والتي ربما تكون قد اكتسبتها من المستعمر نفسه ؟ والبحث عن نمط جماعات التحديث الاجتماعي في وسط أفريقيا يتطلب معرفة بالجماعات التقليدية التي كانت تقوم بقيادة وتوجيه هذه المجتمعات قبل الاستعمار والتي كانت تتمثل في الشيوخ ورجال الدين والملوك والسلاطين المحليين فهؤلاء أصحاب النفوذ والسلطان .

ويتكون منهم التجار والأغنياء ، وهم الذين تولوا التفاوض مع الأوربيين الأوائل أيام دخول الاستعمار ثم لعبوا دوراً ملحوظاً في شئون الإدارة أيام الاستعمار . إلا أن هذه الجماعات قد حدث فيها تحول كبير بعد الاستقلال حيث تولت جماعات أخرى دور – التحديث الاجتماعي - . ومن أهم سمات او مميزات هذه الجماعات أنها تتكون ممن تلقوا قسطاً من التعليم الأوربى أو لهم ثقافة غربية ، وتبدو هذه الميزة بشكل واضح في وسط أفريقيا حيث تألفت جماعات التحديث الاجتماعي بعد الاستقلال من المتعلمين والمثقفين باللغة الفرنسية . وهناك ميزة لهذه الجماعات تتجسد في كون أغلبهم قد شارك في الحركات الوطنية أيام الاستقلال أو أنه يتبنى بعض أفكار قادة النضال الوطني ضد الاستعمار الفرنسي .

وتتميز أعمال هذه الجماعات بالاتجاه نحو التوحد أو التقرب من المستعمر الأوروبي، والذي ظهر في شكله الأخير في صورة تعاون نحو التوحد أو التقرب من المستعمر الأول ، والذي ظهر في شكله الأخير في صورة تعاون وترابط لغوى وتجارى ، ولكن أهمية

هذه الميزة في دراسات التحديث الاجتماعي . إنها سمة تجعل هذه الجماعات تتجاوز بفكرها وعملها حدود جماعاتها العرقية والمحلية وترتبط بجماعات خارج هذه الحدود التقليدية . وقد لعبت هذه الخاصية داخل هذه الجماعات دوراً مميزاً في نشر الروابط والتنظيمات العالمية مثل النقابات والجمعيات المختلفة مع تنظيمات فرعية تابعة شكلتها هذه الجماعات حديثاً .

ولكن أهم ميزة لهذه الجماعات في وسط أفريقيا هي كونها الجماعة المجددة المسئولة عن خلق اتصال تتوسط ما بين القيم الأوربية والقيم الأفريقية التقليدية (41) .

ونظراً لأن جماعات التحديث الاجتماعي في وسط أفريقيا تتميز بأنها قليلة نسبياً فإنها غالباً ما تتولى الدور السياسي في المجتمع .

ونستخلص مما سبق أن الخصائص الأساسية لجماعات التحديث الاجتماعي في وسط أفريقيا تتمثل في أنها تتمتع بمستوى تعليمي مرتفع (خاصة الأوربي) ، وتتكون في العادة من الشبان المتحمسين لتجريب كل ما هو جديد في مجال الفكر والعمل ، ويشتغلون وظائف ذات مرتفع ، وأخيراً الولاء أو الالتزام الحزبي (42) .

أما عن الفئات التي يمكن أن تصنف على أساسها جماعات التحديث الاجتماعي في أفريقيا حسب رأى (لويد) . فيمكن القول إن هناك فئة عليا تتكامل فيها كل الخصائص السابقة لهذه الجماعات وهى التي تقوم بابتكار وتبنى الأفكار المستحدثة وتقوم بنشرها لدى أعضاء المجتمع . وتعمل بها المستعمر الأجنبي أو الشيخ التقليدي ، وعلى ذلك فهي تتميز بأساليب جديدة للحياة تمثلت في فوارق الدخل وما يتبعه من مظاهر استهلاكية ذات طابع غربي في جوهرها . وقد شمل أسلوب الحياة الجديدة لدى هذه الجماعات جميع أشكال النظم الاجتماعية ،

فقد تغير نمط الأسرة من الأسرة الكبيرة إلى الاهتمام الشديد بالأسرة الصغيرة التي تتكون من الزوج والزوجة والبناء التي تعيش في مسكن مستقل عن العائلة الكبيرة ويتبعون الأسلوب الغربي في إعداد منازلهم وترتيبها . ويختلفون عن الجماعات التقليدية أيضاً في انتقائهم للأصدقاء الذين يقيمون معهم علاقات حميمة ، وعادة يختارون أصدقاء من نفس النخبة التي تحمل نفس قيمهم والتي تسعى في مجملها لخلق بديل لدى الشعوب الأفريقية في التحديث الاجتماعي(43) .

ويرى لويد أن هذه القيم الجديدة ستلقى قبولاً ودعماً سريعاً بين جماعات تربطها علاقات اجتماعية مفتوحة ، وسوف تتوحد القيم بمجموع النخبة وتصبح تعبيراً مطابقاً لها في نظر جماهير الناس ، كما تعبير مرجعاً دالاً على سلوكها . وهكذا فإن فئة النخبة العليا في مجتمعات وسط أفريقيا تتميز بأغلب الخصائص التي ذكرها " روجرز " عن فئة المبتكرين للأفكار المستحدثة والمتبنين الأوائل لها . وبالتالي فهم يقومون بدور القدوة أو النموذج في انتشار الأفكار المستحدثة في وسط أفريقيا . وتتوزع هذه الجماعات في وسط أفريقيا في العديد من القطاعات بالإضافة إلى القطاع الحكومي أو الوظيفي المدني ، مثل المنظومة العسكرية التي لعبت دوراً هاماً في نقل وتأكيد بعض الأفكار والأعمال والنظم الحديثة وجسدتها داخل المجتمعات التقليدية . فهى تساهم في تأكيد العلاقات المفتوحة التي تتجاوز العائلة والمحلة . على اعتبار أن المؤسسة العسكرية التي تكونت في أفريقيا بعد الاستقلال تشتمل على فئات من مناطق مختلفة من البلد الواحد هذا إن لم يكن من بلدان مختلفة خاصة في المراحل الأولى لتكوين هذه المؤسسة ،

وقد ساهمت هذه المؤسسة أيضاً في بعض البلدان في محو الأمية ونشر الطرق الحديثة في العمل المكتبي والقضائي وتشمل هذه الفئة أيضاً أصحاب المهن الحرة من المتعلمين كالمحامين والخريجين الذين يعملون في التجارة والصناعة ويساهم هؤلاء في نشر

المستحدثات العلمية في المجالات التي يعملون بها . وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفئة في ذات الوقت الذي تلعب فيه دوراً إيجابياً في نشر وتتبنى الأفكار الجديدة فإنه – نظراً لما تتمتع به من نفوذ – يمكن أن تعوق إدخال أو تبنى أفكار جديدة أو أساليب حديثة للعمل إذا رأت أنها تضر بمصالحها .

أما الصنف الثاني من جماعات التحديث فيوسط أفريقيا فيمكن أن نطلق عليه الفئة الوسطى وتتألف ممن تلقوا تعليماً متوسطاً وغالباً ما يعملون ككتبة أو يقومون بالتدريس في المراحل الابتدائية . وتتميز هذه الفئة بتوسط تعليمها وأن دخلها يقل عن الفئة الأولى وأنها تتبنى الأفكار المستحدثة بفعل تأثرها وطموحها في اللحاق بالنخبة العليا فهي أقرب الفئات إليها ، وتتميز بارتفاع طموحها وتعمل جادة لاكتساب المؤهلات التي تجعلها متساوية مع النخبة الأولى . ولكنها في ذات الوقت تتميز بالحذر وتشك في الطرق التي سلكتها الفئة الأولى في الوصول إلى القمة ، وعلى ذلك فهي نادراً ما تقوم بدور قيادي داخل جماعات التحديث إلا إذا أتيحت لها الفرصة في الصعود وهى تواقة إلى ذلك بشكل كبير .

والنمط الثالث من جماعات التحديث في وسط أفريقيا يتألف من العمال البدويين في المدن . وتتميز هذه الفئة بانخفاض مستواها التعليمي وإعدادها المهني ، وغالباً ما تكون من أصل ريفي وعلى ذلك فهي تتمسك بالتقاليد الريفية برغم حياتها في المدينة . ولكن دورها في التحديث الاجتماعي يأتي من كونها أكثر الجماعات في وسط أفريقيا شعوراً بوطأة التقلبات الاقتصادية والوضع السيئ لسوق العمل وبالتالي فهي تكون عرضة لانتشار بوطأة التقلبات الاقتصادية والوضع السيئ لسوق العمل وبالتالي فهي تكون عرضة لانتشار الأفكار التحررية التي تنادى بها نقابات العمال التي كانت في البداية ذات طابع أوربي وتركز فلسفتها على تمجيد العمل وتنادي بإعطاء العامل حقوقاً وامتيازات مفقودة لدى هذه الجماعات .

وقد مهد هذا الشعور لقيام نقابات للعمل في المدن ينضم إليها العامل الأفريقي تاركاً الروابط التقليدية التي لا تضم إلا أفراد العائلة أو القرية . وهذه النقابات الأفريقية في المدن لعبت دوراً في النضال ضد الاستعمار في البداية ثم محاولة الحصول على مكاسب لأعضائها الذين ينتمون إليها بحكم طبيعة العمل .

أما الفئة الرابعة من جماعات التحديث الاجتماعي في هذه المنطقة فهي شريحة الفلاحين التي تتميز بصفة عامة بالتلكؤ في الأخذ بالأفكار المستحدثة وتبنيها وهذا ناتج عن انتشار الأمية لديها وانخفاض دخنها . وهذا مما يحد من استخدامها الأساليب الحديثة في الزراعة التي تحتاج إلى قدر معين من التعليم والتدريب وهناك خصائص أو مميزات أخرى لهذه الفئة في وسط أفريقيا يرجع معظمها إلى النسيان الشديد الذي عانته هذه الفئة سواء من المستعمر – فيما عدا مزارع التصدير التي كانت تجد عناية – أو من قبل النخبة العليا في المجتمع فيما بعد الاستقلال .

ويتوقف على الجهود التي تبذل للرفع من مكانة هذه الفئة من الجماعات التحديث الاجتماعي في وسط أفريقيا معدل النمو الاجتماعي على اعتبار أنها الفئة الأكثر عدداً والأكثر أهمية في الوقت الحاضر . وتدل الدراسة الأولية لعوامل تكوين وإعداد الأنماط الأساسية لجماعات التحديث الاجتماعي في وسط أفريقيا ، أن الإطار العام السابق قد تدرج على مستويات مختلفة في وسط أفريقيا – حسب ظروف الاستيعاب الفرنسي الذي خضعت له هذه المنطقة –فأول نمط من جماعات التحديث ظهر هنا جماعات الزعامة التقليدية التي استطاعت التعامل مع الإدارة الفرنسية مما أهلها لتولى بعض شئون المناطق التي تقع تحت نفوذها ،

ونتيجة لعوامل خاصة بالاقتصاد الفرنسي انتشرت الأدوات الحديثة في مجال الزراعة مما أدى إلى ظهور جماعات زراعة صغيرة تقوم حياتها على إنتاج محاصيل

للتصدير للخارج ، ثم بعد ذلك تكونت الجماعات العمالة في الحياة الحضرية ومن الأنماط الثلاثة السابقة ظهرت جماعات المبادرين الاقتصاديين التي ركزت عملها على التجارة .

وأدى ظهور مثل هذه الجماعات في وسط أفريقيا إلى بروز أهمية التعليم الذي كان شحيحاً جداً حسب الأسلوب التعليمي الذي طبقته فرنسا على وسط أفريقيا ، وبالتالي كان ظهور جماعات المثقفين متأخراً فلم يأت بعده إلا نمط الجماعات العسكرية . ومن مجموع هذه الأنماط تشكلت البنية الأساسية لجماعات التحديث في وسط أفريقيا، التي وجهت جهودها على إطارات متعددة أهمها المجال الحضري ، حيث مقر خلق الأفكار المستحدثة في وسط أفريقيا وانبثاق أغلب جماعات التحديث ، ولكن الركيزة كانت في الريف حيث المؤيدين والأنصار لنشر وتبنى مثل هذه الأفكار ، وهؤلاء بدورهم أوصلوها في شكل ديناميات متكاملة إلى المستوطنات البدوية ، وبذلك شمل العمل الاجتماعي لجماعات التحديث في وسط أفريقيا كل أفراد المجتمع.

لعبت جماعات التحديث الاجتماعي في وسط أفريقيا بكل فئاتها السابقة أدواراً – متفاوتة في عملية التحديث الاجتماعي التي وصلت ذروتها بالنضال من أجل التحرير الوطني . وكان التحديث في هذه الفترة عبارة عن سعى تلقائي للكفاح ضد البؤس وضد التخلف الاقتصادي وفي سبيل الاستقلال من المستعمر ، وقد تحول هذا الجهد بعد الاستقلال إلى سعى واع وفي بعض الأقطار إلى جهد مخطط نحو النمو والتطور (44) .

وقد نجم عن جهود هذه الجماعات ظهور أنماط متعددة من التحديث الاجتماعي . وعلى رأى " تشوداك " هناك ثلاث صور للتحديث في هذه المناطق من أفريقيا :

أولاً : التحديث الصناعي . وهذا النمط ليس منتشراً بكثرة ولكنه موجود على كل حال وخاصة في تنمية الصناعة المنجمية .

ثانياً : التحديث المعرى ثقافياً ، وهذا النمط منتشر فأغلب أساليب الحياة في هذه المجتمعات ويقوم على تقليد أنماط معينة من السلوك منقولة من شعب آخر أكثر تقدماً في هذا المجال ويظهر بشكل واضح في النظم التربوية وانتشار المعلومات والمخترعات التكنولوجية .

ثالثا : التحديث المستثار : ويتألف هذا النمط من التحديث من صياغة مؤسسات البلاد ومنظماتها وقيمها على صورة ما هو حاصل في الأقطار المصنعة ، وتتمثل مظاهره في إدخال الصور الحديثة لأشكال الحكم والإدارة والتربية والجامعات ومؤسسات البحث ووسائل الاتصال بالمجتمعات الأفريقية. وينطلق في الأساس من شعور جماعات التحديث الاجتماعي ووعيها بأهمية اللحاق بالمجتمعات الأكثر نمواً خصوصاً في مجالات التنظيم السياسي والتربية. باعتبارها المجالين الأكثر تأثيراً في التعجيل بالتحديث الاجتماعي في وسط أفريقيا .

وترجع البدايات الأولى للاهتمام بالتحديث الاجتماعي المقصود من قبل جماعات التحديث الاجتماعي إلى أيام الاستعمار وتمثل في خلق أحزاب سياسية بعض المدارس الأفريقية ، ولكنه ظهر بشكل واضح بعد الاستقلال . وتمثل في الإصلاحات الاجتماعية التي تهدف إلى تحويل شكل المجتمع التقليدي وذلك بتوسيع منظومته التربوية وبخلق منظومة حديثة للإدارة وسلطات الدولة ونشر منجزات المعرفة العلمية الحديثة .

وتنظيم العمليات الإنتاجية وزيادتها في المناطق الريفية لشعور جماعات التحديث الاجتماعي بأهمية الجماعات في الريف ودورها في تحديث المجتمعات التقليدية في القرية ،وأدى هذا الاهتمام إلى إنشاء نظام من المشاريع والمصالح الاقتصادية في القرى .

ويمكن تلخيص الهدف الأساسي لهذه الجهود بأنها تهدف إلى إعادة تنظيم البناء الاجتماعي مع تركيز خاص على إشراك كل الفئات القبلية في عملية تكوين الأمة .

على اعتبار أن دور جماعات التحديث الاجتماعي في وسط أفريقيا يتلخص في مدى مقدرتها على تحويل هوية جميع السكان في البلد الأفريقي المستقبل إلى هوية جديدة متكاملة . وهذه عملية شاقة نظراً للظروف الواقعية لمجتمعات وسط أفريقيا ، وعلى ذلك يتوجب على جماعات التحديث الاجتماعي أن تحافظ – حفاظاً – حفاظاً مقصوداً – على جزء لا يستهان به من الثقافة التقليدية وخاصة منها المتعلق بالشعائر ، والأعراف ، وبعض أنماط السلوك التقليدي أي الإبقاء على أجزاء من البناء الاجتماعي للمجتمع الأفريقي التقليدي وإدماج هذه الأجزاء مع الثقافة الجديدة ، لأن هذه العملية تساعد جماعات التحديث في هذه المناطق أن تضم إلى صفوفها جميع الفئات في المجتمع وتتجنب عملية اغتراب المواطن الأفريقي إذا كانت كل الأفكار المستحدثة لا يجد فيها الأفريقي ذاته فتكون وعاء لفكرة وقيمه وتطلعاته .

بل يجب أن يكون سعى هذه الجماعات متجهاً إلى جعل العامة تشعر بأنما يجرى من تحولات تعبيراً عن ذاتها وما تطرحه النخبة العليا من أفكار مستحدثة مذهباً يمنحها حماساً ودينامية ووعياً بتحررها ، فتنطلق طاقاتها لبناء مجتمع تشعر بالانتماء إليه نظاماً وفكراً وإنتاجاً . فلاغتراب لدى الإنسان الأفريقي في هذه المناطق لا ينتفي إلا من خلال النشاط الإبداعي الخلاق والنشاط العملي والإنتاجي للعاملين وللأفراد المنظمين كمجتمع وثيق الروابط .

- الخلاصة:

يتضح من العرض السابق أن التغير الثقافي ، يقوم علي الفهم السليم للتخلف الثقافي في المجتمعات المتخلفة ،يتبع ذلك تخطيط ثقافي ، يشمل جميع عناصر إرادة التنمية ، من أجل إحداث تغيير ثقافي فعال ، وهذا ما جعل العلاقة بين التغير الثقافي

والتحديث الاجتماعي ، الذي يتجاوز نقل الثقافة الغربية إلى المجتمعات المتخلفة ، والسعي نحو إحداث تحولات في البنية المادية والمعنوية للمجتمعات المتخلفة .

الحواشي:

1- غيث،محمود عاطف:قاموس علم الاجتماع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ،1979 م ، ص 113.

2- غيث،د- محمد عاطف : المرجع السابق ص113

3- محي الدين،د- عمر:التخلف الاجتماعي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1975م ، ص ص130-131

4- جاسم ، د- متعب مناف : التخطيط والمجتمع ، منشورات جامعة قار يونس ،بنغازي ،1978 م ، ص47

5- عارف ، د- نصر محمد : التنمية من منظور متجدد ؛ التحيز،العولمة ، ما بعد الحداثة ، مطابع الأهرام ، القاهرة ، 2001ص ص104-105

6- غيث ، د- محمد عاطف:التغير الاجتماعي والتخطيط،دار المعرفة الجامعية،القاهرة،1981م،ص ص26-27

7-البرتيني،ج.م.:التخلف والتنمية في العالم الثالث،دار الحقيقة،بيروت،1980م،ص150

8- البرتيني،ج.م:المرجع السابق،ص151

9- المرجع السابق،ص153

10-بدوى،د- زكي:معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية،مكتبة لبنان،بيروت،1978م،ص272

11- الهمالي،د- عبد الله عامر:التحديث الاجتماعي ؛ معالمه ، ونماذج من تطبيقاته ، الدار الجماهيرية ، مصراته ، 1986م ، ص ص21-22

12- الحسين ، د- السيد محمد وآخرون : دراسات في التنمية الاجتماعية ، دار المعارف،القاهرة،1979م،ص ص330-334.

13فضل الله ، فضل الله علي : إدارة التنمية ؛ منظور جديد لمفهوم التحديث ، صوت الخليج ، الشارقة ، 1981 ، ص 110 .

14- الجدباوي ، علي : " نقد المفهوم الغربي للتحديث " مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، المجلد الرابع ، العدد الرابع ، (شتاء 1986) ص ص 39 – 58 .

15- فضل الله ، د- فضل الله علي : مرجع سبق ذكره ، ص 124 .

16- المرجع السابق ، ص ص 123 – 124 .

17- نفس المرجع ، ص ص 113 – 116 .

18- نفس المرجع ،ص ص 113 – 115 .

19- بدوى ،د- أحمد زكي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ،مكتبة لبنان ، بيروت ، 1979 ، ص277 .

20- بدوى ،د- أحمد زكي : مرجع سبق ذكره ، ص272 .

21- روجرز ،افريت : الأفكار المستحدثة وكيف تنتشر ، (ترجمة : سامي فاشر) عالم الكتب ، القاهرة ، 1962 ، ص ص 210 -214 .

22- روجرز ،افريت : مرجع سبق ذكره ،ص 100 .

23- المرجع السابق ، ص 155

24- نفس المرجع ، ص156 .

25- نفس المرجع، ص 187 .

26- نفس المرجع ، ص ص 214 – 232 .

27- نفس المرجع ، ص 245 .

28- نفس المرجع ، ص ص 86 -87 .

29- محى الدين ،د- عمر : التخلف والتنميية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1975 ، ص 131 .

30- المرجع السابق ، ص132 .

31- السالم ،د- فيصل ، د- توفيق فرح : قاموس التحليل الاجتماعي ، دار المثلث، بيروت ، 1980 ، ص73

32- محى الدين ،د- عمر : مرجع سبق ذكره ، ص ص 121 -134 .

33- سوفى ، البرت : النظرية العامة للسكان ، المجلد الثاني ، منشورات الجامعات الفرنسية ، باريس ، 1966 ، ص ص 216 - 220 ، (بالفرنسية)

34- محي الدين ،د- عمر: التخلف والتنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 134 -135 .

35- المرجع السابق ، ص 141

36- نفس المرجع ،ص ص 142 -143 .

37-مونتيل ، فينسان : الاسلام في افريقيا السوداء ، سويل ، باريس ، 1964 ، ص 42 ، (بالفرنسية)

38- تشوداك ، سيمون ،النمو المجتمعي ،(ترجمة :عبد الحميد الحسن) منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي ، دمشق ، 1980 ، ص 304 .

39- تشوداك ،سيمون :مرجع سبق ذكره ،ص 387 .

40- المرجع السابق ، ص 387

41- نفس المرجع والصفحة

42- لويد ، ب.س : أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي (ترجمة : شوقي جدل) عالم المعرفة ، الكويت ، 1980 ، ص132.

43- نفس المرجع ، ص160 .

44- تشوداك ، سيمون: مرجع سبق ذكره ، ص 388 .

الفصل الرابع: وسط أفريقيا ؛ جماعات تنمية في مجتمع متخلف

- التمهيد

1- التنمية والعقلية البدائية

2- اتصال جماعات وسط أفريقيا بالثقافات العالمية

3- الاتصال بالثقافة العربية الإسلامية

4- الاتصال بالثقافة الغربية المسيحية

5- الاستيعاب الفرنسي لجماعات وسط أفريقيا

أ- الفرنسة الاجماعية

ب- فرنسة النخبة

ج- الارتباط الدستوري

- الخلاصة

- الحواشي

- التمهيد

ترتبط الاتجاهات المبكرة في الفكر الاجتماعي حول التخلف والتنمية ، بالبدايات الأولى لعلم الاجتماع- في أوربا – مثل: آراء " وسان سيمون وأوجست كونت " .

ويركز على آراء سان سيمون ، لأن له آراءه المهمة حول الجماعات الصناعية ، ودورها في التقدم الاجتماعي ، الذي لا يرى أية شريحة أخرى مؤهلة للقيام به ، أكثر من الجماعات الصناعة ، وذلك لارتكازها على العلم والصناعة ، فهو يقرر أن مستقبل الإنسانية مرهون بالإنجازات في مجال العلم والصناعة . بينما (ماكس فيبر) ركز اهتمامه على مشكلة تفسير النهضة الأوربية ووجد لها حلاً في تركيبة النظام الرأسمالي ، خاصة بعد أن استخلص له أساساً دينياً ، تمثل في الجماعات البروتستانتية التي يقوم نشاطها الاقتصادي على الأعمال التجارية . وقد جاء (كارل ماركس) وفسر النهضة الأوربية على أنها عبارة عن عمليات من التطور التاريخي المادي ، والجماعات الفاعلة فيه تختلف باختلاف المراحل التاريخية وتنوع قوى الإنتاج ، وحدد الجماعات التي لعبت دوراً هاما في النهضة الأوربية بالجماعات البرجوازية ، وأن التطور التاريخي سيظل مستمراً في الصراع إلى أن تسود جماعات العمال " البروليتاريا " .

1- التنمية والعقلية البدائية

وينطلق " ليفي بريل LEVY-BRIL " في اتجاهه ، من نقطة أخرى ، حيث يرى أن الفكرة الفلسفية العامة التي تفسر النهضة التخلف والتنمية في أوربا ، لا تنطبق على أجزاء أخرى من العالم ، وذلك لاختلاف المكونات العقلية والتصورات الأوربية ، عن مثيلتها في العالم " البدائي " . ويقصد به آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

وقد أوردت العديد من الفقرات حول هذه النقطة من آراء ليفي بريل ، من كتابه " العقلية البدائية "، لكي أبين – أن بعض – علماء أوربا ينظرون إلي مجتمعات العالم الثالث ، بمنظار يختلف عن المنظار الذي نراهم نحن به ، أو يدعى بعضهم التصريح به في بعض الأحيان . وبمعنى آخر ، تخدمنا آراء ليفي بريل في نقطة جوهرية نحاول تأكيدها في هذا الفصل ، وهي الاعتراف الذي أوردناه على لسان أحد أكبر الكتاب الفرنسيين ملخصة : " ليس كل ما هو صالح لأوربا يصلح لأفريقيا " .

أ- مميزات عقلية الجماعات البدائية:

تقوم دراسة "ليفي بريل LEVY-BRIL " لهذه المجتمعات على مبادئ أساسية ، منها : أن لهذه الجماعات خصائص معينة ، تميز عقليتها العامة عن العقلية الأوربية ، وبالتالي فإن جماعات التحديث في أوربا تختلف اختلافاً جوهرياً عن جماعات التحديث في المجتمعات"البدائية"، وقد وضع ليفي بريل هذه الخصائص في مظاهرة محددة ، وأقام من خلالها مقارنة بين العقلية الأوربية والعقلية" البدائية ".

وقبل أن نبدأ باستعراض وجهة نظر ليفي بريل حول العقلية المتأخرة ، علينا أن نؤكد أنه يقصد بها المجتمعات النامية ، في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الجزر في المحيط الهادي ، وأنه يضرب الأمثلة عن هذه المجتمعات ، كل على حدة ، في بعض الأحيان ، مما أتاح للباحث في هذه الدراسة الاستفادة منها ، بالتركيز على الأمثلة التي يضربها من أفريقيا ، وعلى الأخص من وسط أفريقيا.

ويذكر ليفي بريل أن من أهم الفروق التي تميز العقلية المتأخرة عن العقلية المتحضرة ، والتي لاحظها الرحالة الذين درسوا هذه الجماعات ، قبل احتكاكها بالأوربيين ، هي : " أن البدائيين ينفرون أشد النفور من الاستدلال العقلي، وما يسميه المناطقة بالعمليات المنطقية للتفكير، كما لاحظوا أن هذا النفور لا يرجع إلى قصور أصيل أو عجز طبيعي في إدراكهم، بل بالأحرى إلى مجموعة العادات العقلية التي درجوا عليها أي إلى طريقتهم في التفكير".(1)

ويركز بصفة خاصة على ناحية عدم التفكير التجريدي ، التي يرى بأن العقلية البدائية تتميز بها ، ويظهر ذلك في عدم تجاوز تفكيرها ، للأشياء المادية التي تتعلق بالحياة المعيشية المباشرة ، فيقول حول ذلك : " لعل أهم ما ينقصهم هو القدرة على تطبيق تفكيرهم بطريقة معتادة على أشياء أخرى غير التي تقع تحت حواسهم،أو استهداف غايات أخرى غير الغايات التي يدركون نفعها الفوري".(2)

ونظراً لأن ليفي بريل يركز على النقطة السابقة في هذه الجماعات ، فقد بدأ منهجه في الدراسة ، بالسؤال التالي: كيف تأتى للعقلية المتأخرة ، أن تصل إلى هذا الحد من العزوف عن الاستدلال المنطقي ، والنفور من عمليات الفكر المنطقية ومن التعليل والتفكير، مع أننا (العقلية الأوربية) نكاد نعتبر هذه العمليات من الوظائف الطبيعية للعقل الإنساني؟.

ويشير ليفي بريل في محاولته الإجابة على هذا السؤال ، بأنه في واقع الأمر ، لا يرجع هذا العزوف إلى قصور أو عجز أصيل، على اعتبار أن الباحثين الذين وصفوا حالة عقلية هذه الجماعات ، يقرون بصراحة ، أنه يوجد بين الجماعات المتأخرة ، عقول مستعدة للتفكير العلمي ، بقدر استعداد العقول الأوربية له ، ويستدل على ذلك بظاهرة قدرة الأطفال على تعلم دروس المبشرين بنفس السهولة التي يتعلم بها الأطفال الفرنسيين والانجليز.

ولكن ليفي بريل يرى من ناحية أخرى ، أن تفسير هذا العزوف عن التفكير المنطقي في الواقع ، يرجع إلى أن العادات التي تكتسبها الجماعات" البدائية "، هكذا، وبدون تفكير في الغالب ، لا تلبث هذه العادات ، أن تتمكن من نفوسهم ، وتصبح من القوة ، بحيث لا يمكن لشيء آخر غيرها أن يسترعي انتباههم ، ولا سيَما إذا كان يتسم بالطابع التجريدي.

ولكنه يستدرك بأن هذه العادات ، لا تكفي لتفسير هذه العقلية ، على اعتبار أن الجماعات المتأخرة ، تفكر في الكثير من المجردات والخرافات والحياة الغيبية ، أكثر من الأوربيين أنفسهم.

وبناء على كل تحفظاته السابقة ، يشير ليفي بريل إلى أن الحل لفهم عملية التخلف في العقلية البدائية ، يتوقف – أولاً – على إيجاد منهج ملائم لدراسة هذه العقلية ، ويتمثل هذا المنهج ، في أن يتجنب الباحثون الأوربيون وضع أنفسهم مكان الجماعات المتأخرة والتفكير نيابة عنها، بل أن يبذلوا قصارى جهدهم في تجنب التأثر بعاداتهم العقلية الأوربية ، وأن يركزوا جهودهم في اكتشاف عادات هذه الجماعات نفسها، وأن يستعينوا بتحليل تصوراتهم الجماعية والروابط التي تصل بين هذه التصورات.(3)

وهكذا يصل ليفي بريل ، إلى تأكيد المنهج العام في دراسته ، وهو المنهج" الموضوعي " وتطبيقه على دراسة الجماعات المتأخرة ، وهذا المنهج يتجنب أي نوع من الأفكار المسبقة. ولكن إلى أي مدى طبق ليفي بريل هذا المنهج ، في دراسته للعقلية البدائية ، وهي الدراسة التي نعتمد عليها في استخلاص وجهة نظره بوجه عام ؟

يلاحظ على دراسات ليفي بريل حول العقلية البدائية ، أنه متأثر بالعقلية الأوربية في جميع تصوراته النظرية التي يعرضها ، فهو لا يورد أية عادة عقلية ، في التفكير الذي يقول إنه " بدائي " ، إلا ويورد النموذج الأوربي ، المقابل لنفس هذه العادة الفكرية ، وكأن لسان حاله يقول: إن هذه العادة وصفت بالبدائية ، لأنها تخالف العادة الأوربية في التفكير.

ومن خلال تطبيقيه لهذا المنهج ، توصل إلى أن العقلية المتأخرة ، تتميز بأنها عقلية غيبية في جوهرها ، وهذه الخاصية ، تطبع طريقة هذه العقلية ، في التفكير والإحساس العملي ، بطابع خاص ، ويرى أن هذا هو مصدر الصعوبة القصوى ، التي تعترى كل من يتصدى لفهم هذه العقلية وتتبع خطواتها .

فليفي بريل يشير إلى أن العقلية البدائية ، تساير العقلية المتحضرة ، فيما يتعلق بالخواطر الحسية ، التي تتشابه في كلتا العقليتين، ولكن العقلية المتأخرة لا تكاد تخرج من نطاق هذه الإحساسات ، حتى تتجه اتجاهاً آخر ، وتسير في طريق غير الطريق التي تسلكها العقلية المتحضرة .

وذلك لأن العقلية المتأخرة – على حد قول ليفي بريل – لا تراعى الأسباب الطبيعية للأشياء بل تفسرها وتفهمها على أساس غيبي" ميتافيزيقي " ، فلا ترى العقلية المتأخرة في الأسباب الطبيعية ، إلا أدوات فقط ، لتنفيذ الحوادث، ومن هنا يظهر سوء التفاهم بين العقليتين ، حيث تذهب العقلية المتحضرة ، إلى الأسباب مباشرة وتتوقف عندها ، بينما لا ترى العقلية المتأخرة في هذه الأسباب ، إلا وسائل نفذت الحوادث ، بفعل قوى غيبية أخرى مسببة.

وهنا يستدرك ليفي بريل ، بأن هذا التفسير غير مستساغ ، ولا يقبله المنطق ، ولا واقع تفكير هذه الجماعات، وبالتالي يستمر في التدليل بتفسيرات أخرى، يرى فيها ، أن العقلية المتأخرة ذاتها ، تهتم بالبحث عن أسباب الحوادث والظواهر التي تقع أمامها بنفس القدر الذي تهتم به العقلية المتحضرة ، ولكن كلتا العقليتين تسيران في اتجاه مخالف لاتجاه الآخر.

وتفسير ذلك ، أن العقلية المتأخرة ، تحيى في عالم مأهول بقوى خفية ، لا عداد لها ، وكلها تمارس نشاطها فعلاً ، أو على استعداد لممارسته ، وعلى ذلك فإن العالم المرئي

والعالم غير المرئي ، مرتبط دائماً بقوى العالم الآخر، وأن هذا الخلط ، هو الذي يفسر اهتمام العقلية المتأخرة بالأحلام والفأل والعرافة ، وهذا هو السبب في تغاضي هذه العقلية ، عما تسميه العقلية المتحضرة بالأسباب الطبيعية ، وتوجيه كل همها إلى السبب الذي تعتقد أنه هو وحده الذي يؤثر حقاً.

ويستشهد –بريل- بأقوال بعض الرحالة – وخاصة المبشرين المسيحيين – لتأكيد أفكاره السابقة ، فحول عدم اهتمام العقلية المتأخرة بالأسباب يستدل بقول المبشر " شرير " عام(1880) ، في وصفه سكان حوض النيجر حيث يقول: لا يدور في خلد أي فرد من قبائل " الموس ""MOSS " أن يسأل عن سبب الأشياء ، وإذا كنا نرى (في أوربا) أن أطفالنا لا يفتئون يسألون عن الأشياء إلى تقع تحت أبصارهم ، وأنهم كثيراً ما يثقلون علينا بهذه الأسئلة ، فإنك لا تجد أحداً من أفراد"الموس" يوجه إليك سؤالاً ، من مثل: لماذا كان هذا الأمر أو ذاك ؟ أو لماذا كان هذا الشيء هكذا ، ولم يكن على نحو آخر؟ كما أنهم يكتفون بأول جواب يلقى إليهم- ويضيف هذا المبشر- بأن عدم التفكير هذا ، هو السبب في تأخر هذا الشعب عن ركب الحضارة ، وهو السبب أيضاً في قلة الأفكار عنده... فدائرة أفكار" الموسيين " جد محصورة ، ولكن هذا المبشر نفسه ، يقر في نهاية حديثه ، بأن هذه الدائرة الجد المحصورة ، قابلة للاتساع بل إنه يعتبر جماعات " الموس " في النهاية من الأذكياء.

ويسوق ليفي بريل العديد من الشواهد عن حياة الشعوب المتأخرة ، التي كتبها المبشرون الذين عاشوا في أفريقيا وخاصة الشواهد التي تؤكد أفكاره ، رغم أن آراء هؤلاء المبشرين متضاربة في أغلب الأحيان ، كما هو واضح في الفقرة السابقة ، فالمبشر المسيحي ، برغم وصفه للجماعات الأفريقية حول حوض النيجر بالبلادة الفكرية ، إلا أنه يختتم حديثه ، برأي مخالف ، يصف فيه نفس هذه الجماعة بالذكاء ، فكيف اجتمعت كلتا هاتين الصفتين في جماعة واحدة ؟

ونفس هذا الوصف نجده لدى "بنتلى " حيث يورد عنه ليفي بريل هذا التفسير للعقلية الإفريقية ، " لا يفكر الأفريقيون ولا يتعقلون ولا يعللون ، مادامو يستطيعون الاستغناء عن ذلك...(ولكنه يتابع) فيصفهم بأنهم مشهورون بقوة الذاكرة ، كما أن الطبيعة قد وهبتهم قوة الملاحظة والقدرة على المحاكاة وسهولة التعبير، هذا بالإضافة إلى أنهم يتحلون بكثير من الصفات الحميدة ، ولكن مواهب التعليل والابتكار عندهم في حالة ركود ، ومن اليسير عليهم أن يدركوا الظروف المحيطة بهم في اللحظة الراهنة وأن يهيئوا أنفسهم لها ، ويؤدوا لها ما تتطلبه ، ولكنهم يعجزون عن وضع خطة جديدة أو القيام باستنباط يستند إلى الذكاء" .

إن الهدف الأساسي من إيرادي هذه الفقرات ، هو فهم وجهة النظر الأوربية المتضاربة ، حول جماعات التحديث في المجتمعات النامية ، وخاصة الجماعات الأفريقية ، فمن الملاحظ أن أقوال المبشرين السابقة ، ترمى إلى مدلول واحد ، وإن اختلفت وسائل التعبير عنه ، وهو أن الجماعات ذات العقلية المتأخرة ، لا يمكنها بعاداتها الموجودة أو المتجسدة فيها ، أن تصل إلى ما وصلت إليه العقلية المتحضرة ، وبالتالي فإن على الجماعات ذات العقلية المتحضرة ، واجب إنقاذ هذه الجماعات المتأخرة من جميع عاداتها الفكرية المترسبة فيها ، سواء عن طريق التبشير المسيحي أو الاستعمار المباشر وذلك من أجل استبدال العادات المتأخرة "البدائية"الإفريقية ، بالعادات الفكرية" المتحضرة" الأوربية ، وهذا ما ظهر أخيرا تحت اسم " سياسة جعل الأفريقي أوروبيا من الداخل" ، وهي السياسة الاستيعابية ، التي قامت عليها البرامج الاستعمارية ، للمجتمعات الأفريقية بصفة عامة والمستعمرات الفرنسية بصفة خاصة.

وعن ظاهرة العجز الفكري لدى العقلية الإفريقية ، يذكر ليفي بريل هذه القصة التي كتبها أحد العاملين (المستعمرين) الفرنسيين في تفسيره ظاهرة التجارة لدى هذه العقلية حيث

يقول: فاجأنا أهل الساحل برغبتهم الملحة في تعلم القراءة والكتابة.. وقد ظللنا زمناً طويلاً نبحث عن سبب ذلك من غير جدوى ، ولكنه في النهاية استنتج من حالة واحدة ، السبب غير المنطقي ، لطلب تعلم القراءة والكتابة ، ويشرح ذلك بالقول: من عادة هؤلاء الأهالي في إحضار حاصلاتهم إلى الشاطئ لبيعها "للفرنسيين " أن يذهبوا بها إلى مخزن الشراء ، حيث يقوم العمال بوزنها أو كيلها ، ثم يكتب لهم شيئاً ما ، على ورقة فيحملون هذه الورقة إلى عامل آخر في المخزن الذي يحتوى على سلع المبادلة ، ويقوم هذا العامل بدفع الثمن إليهم .

فالكاتب يرى أن الأهالي استنبطوا من ذلك ، أنهم لو عرفوا الكتابة والقراءة ، لما احتاجوا إلى إحضار حاصلاتهم ، ولكفاهم أن ينقشوا بضع علامات على قصاصة من الورق (كما يفعل العامل الأول) ثم يقدموها إلى مخزن البضائع فيحصلون على ما يريدون.

وبالتالي اعتبر هذا المستعمر أن هذا هو السبب الذي دفع الأهالي إلى طلب تعلم القراءة والكتابة.

فمن هذه الحالة يمكن استخلاص الكثير من المعاني ، التي لا يعبر مظهر الغش- الذي اعتبره الكاتب الدافع الأساسي- لا يعبر إلا عن سطحها الخارجي فقط ، فمن المتوقع ، أن لا يرتكب عملية الغش هذه ، إلا فرد واحد أو عدة أفراد ، وليس كل السكان الذين طلبوا القراءة والكتابة .

وهذه العملية المتجسدة في مخالفة القانون التجاري الأوربي الذي تؤكد الدراسات التاريخية والاجتماعية لهذه المجتمعات أنها لا تعرفه بنفس الأسلوب الغربي الاستعماري، وبالتالي فمن المتوقع أن يخطئ بعض الأفراد في تطبيق بعض مراحله المتمثلة في قصاصات الورق التي تبين الكمية المودعة بالمخزن، هذا بالإضافة إلى أن هؤلاء الأهالي لم يبين الكاتب ، أنهم توقفوا عن القراءة والكتابة بعد أن عرفوا ، فشل هذا الغش ، الذي تصوروا نجاحه ، بل الاحتمال الأرجح هو استمرارهم في تعلم القراءة والكتابة ، وبالتالي نفي التفسير السلبي

لمواقف السكان تجاه تعلم القراءة والكتابة ، هذا بالإضافة ، أن مثل هذه الحالة- الغش – تحدث بشكل معتاد في الحياة الأوربية المتحضرة ولم تفسر بمثل هذا التفسير أبداً.

بل إن ليفي بريل يذهب إلى أكثر من ذلك في الاستفادة من تفسير هذه الحالة فيقول: بالطبع لم يكن في نية هؤلاء (أهالي النيجر) أي اتجاه للسرقة ، فالأفريقي لا يفكر في شيء حتى نهايته قط ، إلا إذا اضطر إلى ذلك اضطراراً، وهذه نقطة الضعف التي تسيطر عليهم والسمة التي تميزهم .

فمثل هذا التحليل لحياة الإنسان الأفريقي ، هو الذي كان سائداً في أيام الاستعمار ، حين كتب ليفي بريل هذا الكتاب ، فمرمى العبارة السابقة هو انه يجب الضغط على الأفارقة واستعمارهم بالقوة ، لأنهم لا يفهمون بدونها ، وفي سبيل تأكيد هذه الفكرة العقائدية في فكر ليفي بريل وغيره من الكتاب أيام الاستعمار ، من الممكن أن ينفوا أكثر الوقائع ثباتاً في منطقة معينة ، فهل يصدق أحد ، أن مجتمعاً بكامله مثل المجتمع الأفريقي ، يخلو من ظاهرة السرقة ، بل لا يعرفها أبداً ، مع أن نفس الكتاب يقرون ، وبشكل متحامل ، أن استعمار هذه المناطق ، يهدف إلى إزالة مثل هذه المظاهر غير الإنسانية ، وتثقيف أهلها وإلحاقهم بركب الحضارة العالمية التي سبقتهم ، وفي نفس هذا السياق ، يشير ليفي بريل ، أخيراً ، إلى أن الأهالي في أفريقيا ، لا يعرفون شيئاً عن تجارة البيض ، التي تختلف عن تجارتهم كل الاختلاف .

ومع ذلك فإن ليفي بريل ، يتخذ من القصص السابقة ، دليلاً على تلك العادة المتأصلة في نفوس الجماعات المتأخرة ، والتي تجعلهم يتوقفون لدى أول إدراك يتلقونه عن الأشياء ، ويفرون من التعليل ، كلما وجدوا إلى ذلك سبيلاً .

والنتيجة التي يهدف ليفي بريل إلى تأكيدها من الأمثلة السابقة عن حياة هذه الجماعات هي : أن مجموعة العادات العقلية التي تنفر الجماعات المتأخرة من التفكير

التجريدي والتعليل بمعناه الصحيح ، تعتبر من الأمور المشتركة بين عدد كبير من الجماعات المتأخرة ، والتي تشكل اليوم المجتمعات النامية ، في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

ب-تطور عقلية الجماعات البدائية

وبعد أن تناول ليفي بريل – بالتحليل مميزات العقلية المتأخرة يشرع في أحد أجزاء كتابه في مناقشة بعض القضايا التي تواجهها هذه العقلية والتي تقع ضمن اهتمام هذه الدراسة ، وينصب اهتمامه هنا حول تطور العقلية " البدائية " ، والقوانين التي يسير عليها هذا التطور وبرغم أنه يشير إلى إمكانية حدوث تطور في هذه العقلية ، إلا أنه يورد بعض التحفظات حول طبيعة هذا التطور .

حيث يقول : ومع ذلك فإنه يمكننا من الآن ، أن نقرر ملاحظة عامة تقوم على شهادة عدد كبير من الباحثين وهي أن الجماعات " البدائية " على وجه العموم شديدة العداء لكل ما يفد عليها من الخارج ، إلا إذا كان آتياً من قبائل تجاورها ، وتشترك معها في الدم والعادات والتنظيم ، وتعيش معها على وفاق ، أما الخارج بمعناه الحقيقي فإن البدائيين لا يستعيرون منه أي شيء ولا يقبلون منه أي شيء ، وبالتالي فلابد أن يفرض عليهم التغير فرضاً حتى ولو كانت قيمته لا يمارى فيها ، (وهذه هي العقيدة التي يسير عليها ليفي بريل وغيره من العلماء الذين اهتموا بهذه الجماعات في تلك الآونة) .

أما إذا تركت لهم الحرية في قبوله أو رفضه ، فإن ناحية اختيارهم لا تدع مجالاً للشك ، فقد بنيت هذه الجماعات على شكل نظم مغلقة ، وكلما تسرب إليها تغير هدها بالتحلل ، لأنها كالكائنات العضوية التي تستطيع الحياة زمناً طويلاً ، طالما وسطها الخارجي قليل التغير ، ولكنها تسارع إلى الفساد والموت إذا اقتحمتها عناصر غربية .

وعلى هذا المبدأ ، تقوم العديد من الأفكار الاستعمارية ، وخاصة النمط الفرنسي ، فطالما لا يقبل الأفارقة تطوير عاداتهم الفكرية والاتجاه بها نحو الأفكار الأوربية إلا بالقوة ، وأن الأفارقة في ذات الوقت ضعاف التركيبية ، فإن العمل المناسب في التعامل معهم ، هو خرق هذه التركيبة ، وبالتالي إصابتها بالوهن والضعف في جوانب أساسية منها ، وخاصة الجوانب الثقافية والعائلية واللغوية ، ثم إقامة ثقافة جديدة ، تعتمد على اللغة والحضارة الفرنسية .

وهذا ما طبق بالفعل ، حيث يشير ليفي بريل إلى أن الاتصال الذي تم بين هذه الجماعات والأوربيين ، أدى في جميع الحالات إلى تحلل التركيبة الاجتماعية ، وخاصة في جوانب اللغة ، والنظم الاجتماعية ، ويعتبر ليفي بريل أن عجز الجماعات المتأخرة من تحمل صدمة الاتصال بالأوربيين ، عملية متوقعة ، ويرجع ذلك إلى تكوينها الذي يجعلها مختلفة عن الجماعات الأوربية ، وأكثر منها تعرضاً للدمار ، وأن التحلل يحدث سواء أكانت العلاقات بين الجماعات الأوربية والأفريقية ، قامت على اتفاق تجارى سلمى أم كانت عدائية وهي الغالبة .

ولكنه يستدرك ، بأن الهيئة الاجتماعية للجماعات المتأخرة برغم عدم تحملها صدمة الاتصال بالجماعات الأوربية ، إلا أنها تستمر في الكفاح المتمثل في رفض الجديد الذي يأتي من الأجنبي ، ويصف هذه الظاهرة فيقول : في الواقع أن هذه الجماعات إذا تركت وشأنها كانت ذات ميول محافظة ، ولكن ليس من المؤكد أنها ترحب بالتغيير ، حينما يأتيها من قبل سلطات تحترمها ، وفي صورة لا تخشى من ورائها أي قلق عليها .

ويشير ليفي بريل إلى أن نفور الجماعات المتأخرة من الجديد يرجع إلى تمسكها الزائد بالعادات والتقاليد التي ورثتها عن الأسلاف ، وبالتالي لا تتوفر لديها السبل الفكرية التي تعطيها الجرأة والشجاعة للخروج عن هذه العادات ، وهذا التمسك الشديد ، يرجع إلى

خوف الأهالي من الأخطار التي تتمثل في غضب الأسلاف الذين يعتبرون أقوى أعضاء الهيئة الاجتماعية تأثيراً في سلوك أعضاء الجماعات الأحياء وأكثرهم هيبة واحتراماً .

فالعادة هي الكلمة السحرية التي تتحطم أمامها كل حجة ، مهما كانت ، ويوظفونها في الحفاظ على تماسكهم الاجتماعي ، ويعبر عنهم ليفي بريل بالقول : ماذا تقول أرواح أسلافنا إذا قطعنا عاداتنا ؟ إننا إن فعلناه سلطوا علينا جام غضبهم ، فأصابوا نساءنا بالعقم ، وحقولنا بالجدب ، وحينئذ يجهز علينا الرجل الأبيض " يأكل أرضنا " .

فهذه العبارة لها مدلولات كثيرة ، إلا أن ليفي بريل ، لا يأخذ منها إلا ما يريد فقط ، وهو أن الجماعات التقليدية ، لا تريد التخلي عن عادات أسلافها ، ولكن ليفي بريل لا يصل بتفكيره المتطور إلى ما وصلوا إليه من استنتاج ، كان في مكانه طيلة التجارب التي عرفتها هذه الجماعات ، وهو أن تخليها عن نمط حياتها المتمشي مع ظروفها الطبيعية والمعرفية يؤدى إلى التبعية لصاحب العادات الجديدة المستوردة ، وبالتالي فقدان الأرض واستيلاء المستعمر عليها ، وعلى ذلك فإن تخوف الأهالي المتمثل في هذه العبارة في مكانه من الناحية الواقعية والعملية .

ونتيجة لتمسك الجماعات المتأخرة الشديد بالعادات والتقاليد ، تظل التطورات التي تحدث في تفكير هذه الجماعات كأفكار مستحدثة أو جديدة على السطح فقط ، ولا تدخل في أعماق تفكيرهم ، لزمن طويل ، فالعادات القديمة لها قدسية قوية تكفيها للتغلب على العادات الحديثة .

ويرى ليفي بريل أن هذه القدسية موجودة في أذهانهم لأسباب غيبية ، ويذكر دليلاً على ذلك المثال المأخوذة من قبائل البوشنجو (بدأت قبائل " البوشنجو " في استعمال نسيج الليف منذ أكثر من ثلاثمائة عام ، ولكنه لا زال يعد بدعة في نظرهم ، لذلك لا تلبس

الشخصيات الكبيرة في أيام الاحتفالات إلا النسيج المصنوع من لحاء الشجر أي من نفس النسيج الذي كان يلبسه أسلافهم) .

و يرى ليفي بريل أن ظاهرة النفور من الجديد التي تشاهد في الجماعات المتأخرة ، من الممكن أن تكون نتيجة مباشرة للتوافق الاجتماعي لديها ، وهو أمر إجباري بالنسبة إلى جميع أعضاء المجموعة ، لأسباب يردها ليفي بريل إلى طبيعة عقلية هذه الجماعات فهذه العقلية ، ترى أن انفراد شخص بمسلك معين يعرضه للخطر ، وبالتالي لا يطمع الابن في حالة أحسن من الحالة التي عليها أبوه ، حتى انه إذا تجرأ أحدهم على تحسين بناء داره ، فأنشأ لها مدخلاً أوسع من المعتاد مثلاً ، أو اتخذ لنفسه ثوباً أحسن من أثواب غيره أو مختلفاً عنهم ، حكم عليه بالغرامة في الحال ، وأصبح في الوقت ذاته موضعاً لسخرية الآخرين المرة ، لكي لا يجرؤ على مجابهتهم مرة ثانية ، إلا إذا كان يتمتع حقاً بنصيب وافر من الجرأة .

وإن إتباع الأهالي هذا التوافق الطغياني لا يثقل عليهم ، وذلك بفضل تعودهم عليه منذ الطفولة ، حتى أصبحوا على وجه العموم ، لا يتصورون أن الأمور يمكن أن تسير على غير هذا النسق ، وييسر عليهم تحمله بوجه خاص علاقات الفرد بالمجموعة الاجتماعية (الأسرة والعشيرة والقبيلة) التي تقوم على اعتمادات واتصالات ، تختلف نهائياً عن الاعتمادات التي تتوفر لدى الجماعات المتحضرة وبالتالي فإن التضامن الاجتماعي عندها يكون أقوى ، برغم أنه أقل تعقيداً ، ولكنه أكثر عقوبة وأشد حيوية من تضامن المجموعات المتحضرة .

ويستدل ليفي بريل على قوة الروابط ، باعتقاد الأهالي بأن المسؤولية عن الدين ، الذي يدين به أي فرد من أفراد الهيئة الاجتماعية ، تقع على جميع أعضاء الهيئة ، فالفرد في هذه الجماعات يفقد حريته الشخصية من شدة انغماسه في العلاقات العائلية ، وبالتالي

فهو لا يتصور أبداً الفكرة الجديدة التي تأتى بها الأديان عن الخلاص الفردي فهو لا يمكن أن يخرج بفكره ويحلق في إطار آخر ، يتمثل في إمكانية أن يهلك الفرد بنفسه أو أن ينجو بها ، ويلخص ليفي بريل هذه الفكرة بالقول : فالبون شاسع بين العقلية البدائية وبين الغاية التي يدعوهم إليها المبشرون ، كيف يتأتى للفرد من الأهالي أن يتصور مصيره الفردي في العالم الآخر على أمر لا يتوقف إلا على إيمانه وأفعاله ، مادام لا يخطر بباله قط ، أنه مستقل الشخصية في وسط الجماعة التي يعيش فيها ؟

ج- تكيف جماعات التنمية مع العقلية البدائية:

وبرغم هذه الظروف التي تحيط بالجماعات " البدائية " ، إلا أن ليفي بريل ، يرى بأنها لا تخلو من بعض الأشخاص المجبلين على حب الابتكار ، كما هو موجود في الجماعات الأوربية ، فهناك أذهان لدى الجماعات المتأخرة تهفو إلى جاذبية الجديد ، مهما كانت قداسة التقاليد التي ورثتها عن الأسلاف .

وقبل أن يصف ليفي بريل طبيعة هذه الجماعات المبتكرة يطرح السؤال التإلى : ماذا يحدث إذا ارتأي شخص من هؤلاء أن يعدل إحدى العادات المقررة ؟ ويجيب بأنه لاشك أن نتائج محاولته ستعود عليه بأشد الوبال ، ما لم يستعمل منتهي الحكمة ، ويستخدم كلما في وسعه لكي يضمن لنفسه رضاء ذوى النفوذ في المجموعة ، بل أن رضاء ذوى النفوذ لا يكفي لدرء الشر عنه ، وأنه لابد من إشراكهم معه ، ولو في الشر .

ويستشهد ليفي بريل بقول " ميلر " : { ليست حياة الفرد من الأهالي إلا سلسلة من العادات التي يجب عليه أن يقطعها ، حلقة حلقة وإذا حاد عنها ، جر على نفسه تهمة السحر } ، وهذه الملاحظة عامة في هذه المناطق ، ففي إقليم " الكونغو " يتعرض الأشخاص القادرون على التقدم ، إلى فتك بنى جلدتهم بهم أكثر من غيرهم ، ولما بدأت تجارة المطاط ،

قتل الأشخاص الذين سبقوا ببيعه ، باعتبارهم من السحرة ، وكذلك الحال بالنسبة إلى أي تجديد .

ويؤكد هذا القول إن النظرة العامة لدى هذه الجماعات تؤكد أنه لا شيء أخطر من أن يفعل المرء غير ما يفعل الآخرون ، أو خيراً مما يفعلون ، ولا سيما ، إذا ابتدع ما لم يبتدعه الأوائل .

ويذكر ليفي بريل مصير أحد المبدعين على لسان أحد المبشرين فيقول : منذ حوالي خمس وعشرين سنة ، عرفت صانعاً ، استطاع أن يصنع سكيناً من طوق برميل ، وكان هذا السكين محاكاة موفقة للسكين الأوربي ، ولما علم الملك بذلك ، وجد أن مهارة هذا الصانع تجاوزت حد المعتاد ، فاستدعاه إليه وهدده بتهمة السحر إن عاد إلى مثل هذا الفعل ... وهكذا يحس الأهالي إحساساً راسخاً ، أن كل ما يخالف المعتاد ، إنما يرجع إلى السحر وينظرون إليه نظرتهم إلى السحر .

وهذه الظاهرة صادقة في كل الأمثلة التي ذكرها ليفي بريل حول الظروف التي تعيشها جماعات التحديث داخل الجماعات المتأخرة ، فيذكر ليفي بريل على لسان نفس القس السابق ، أنه عرف امرأة مطببة من الأهالي ، كانت تعالج بعض الأمراض المستوطنة بنجاح ، حتى أثرت (كوَنت ثروة كبيرة) من وراء ذلك ، ولكنها لم تلبث أن رأت الأهالي يتهمونها بإرسال الأمراض إلى الناس بواسطة السحر ، لكي تعالجهم وتتقاضى الثمن ، وأخيراً لم يسع المرأة المسكينة إلا أن تتخلى عن مهنتها ، حتى لا تقتل بتهمة السحر ، ولا يتوقف الأمر لدى هذه الجماعات عند مظهر معين من الأفكار المستحدثة ، بل إنه من عادات هؤلاء الأهالي أن يوجهوا تهمة السحر إلى أي شخص يدخل مادة جديدة في ميدان التجارة والصناعة .

ويشير ليفي بريل إلى أن العقلية العامة في الجماعات المتأخرة لا تحسب أي حساب لصفات الجدارة والاستحقاق ، بل إنها لا تشعر بها مجرد شعور ، وبالتالي لا يلفت نظرها

ويجذب انتباهها ، إلا تلك الجدة المقلقة التي توصل إليها الصانع ، ولذلك تتساءل ، كيف أمكن لصانع من الأهالي أن يخرج من كيره سكيناً مماثلاً للسكين الأوربي إذا لم يكن مستحوذاً على قوى سحرية ؟ لابد إذا أن ينظر إليه على أنه شخص مريب .

وينطلق ليفي بريل من هذه الأمثلة ، ويعمم هذا المظهر من الرفض على جميع الأفكار المستحدثة أو الجديدة التي يمكن أن يقوم بها أفراد من داخل هذه الجماعات ، وفي ضوء ذلك ، يتعرض للاتهام بالسحر كل شخص يصل إلى ما وصل إليه هذا الرجل الصانع أو المرأة المطببة من نجاح ، لم يكن يفكر فيه أحد قبلهما ، ولا ينجي من هذا الاتهام ، أن يعرض المبدع جميع العمليات التي قام بها للوصول إلى هذا النجاح ، لأن الأهالي لا يظنون مطلقاً أنه مدين لنجاحه إلى هذه العمليات ، بل إلى قوة خفية ضمنت له الوصول إلى النتيجة المرجوة ، وحينئذ لا يلبثون أن يوجهوا إلى أنفسهم هذا السؤال المخيف : كيف تأتى له أن يسخر تلك القوة الغيبية لخدمة أغراضه ؟ ألا يكون ساحراً ؟

ومن كل ما سبق ، يتوصل ليفي بريل ، إلى هذا الوضع الذي تعيشه الجماعات المتأخرة المتمثل في العقلية البدائية ، لا يستطيع في إطاره ، جار أن يكون أغنى من جاره ، ولا ينبغي لأحد أن يحصل على ثروته ، إلا بالوسائل المعروفة الجارية (4) .

هذه هي المنطلقات الرئيسة التي تقوم عليها نظرية ليفي بريل حول طبيعية التخلف في الجماعات البدائية ، والظروف التي تعيشها جماعات التحديث الاجتماعي داخل الجماعات "البدائية" ، وخاصة الجماعات الأفريقية التي ركز عليها كثيراً ، وأنا لا أقصد من عرض هذه النظرية مناقشتها فقط ، بل إيضاح وجهة نظر الأوربيين(الفرنسيين بالذات) حول طبيعة تكوين الجماعات الأفريقية ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن التحليل الذي أورد ليفي بريل ، ربما يكون في ظاهره شيء من الصدق ، على وضعية هذه الجماعات وبالأخص في نهاية القرن التاسع عشر ، إلا أنه صدق سطحي ، هذا بالإضافة إلى أن الظروف

التاريخية التي تبلورت فيها هذه النظرية وهي ظروف الاستعمار الفرنسي لهذه المناطق ، فهي نظرية ، ربما تقوم بدور تبريري ، وتعطى المستعمر – في ذلك الوقت – ولما يسمى اليوم بالمتعاون ، تعطيه الثقة ، بأنه يتعامل مع عقلية أدنى منه ، تقوم على الخرافات ، وليس لها أدنى نوع من الاستدلال المنطقي ، ولا يمكن أن تصل إلى ما وصلت إليه العقلية الأوربية ، حتى ولو أخذت بوسائل التحديث العصرية .

د-ظهور جماعات التنمية في وسط أفريقيا

هناك العديد من الصعوبات تواجه الباحث في مجال دراسة التكوين الأولى لجماعات التنمية في منطقة وسط أفريقيا، منها الطريقة التي تناول بها الكتاب الأوائل وخاصة الأوربيين في دراستهم هذه الجماعات .. فالطابع العام لهذه الدراسات ، يشير إلى عدم وجود أي نمط حياتي حديث ، خاص بهذه الجماعات ، يسبق مجيء الأوربيين إليها ، في حوالي القرن التاسع عشر .

ولكن الدراسات المتعمقة لحياة شعوب وسط أفريقيا ، توضح أن لديها تاريخاً قديماً ، في تأسيس السلطنات والممالك والإمبراطوريات المحلية ، وأن لها صلات قديمة بالثقافات العالمية .

على سبيل المثال ، تذكر بعض هذه الدراسات ، أن الإسلام انتشر إلى هذه الأجزاء من أفريقيا من حوالي القرن العاشر الميلادي ، بينما وصلت المسيحية بعد ذلك بتسعة قرون (خاصة وسط أفريقيا) مع مجيء الاستعمار الأوربي " (5) .

بل إن هناك مصادر أخرى متخصصة ، ترجع اتصال وسط أفريقيا بالحضارة الإسلامية إلى القرن السابع الميلادي ، وتشير نفس هذه المصادر بأن العامل الذي جعل الكتاب الأوربيين يؤرخون لاتصال هذه المنطقة بالحضارة الإسلامية بالتاريخ السابق ، إنما

هو تكون سلطنات وممالك وإمبراطوريات إسلامية قوية ، تناسب ظهورها مع هذا التاريخ (6) .

بل إن (دنيس بولم) في كتابه عن الحضارة الأفريقية ، يعترف صراحة " بأن الأوربيين يجهلون كل شيء عن هذه المنطقة حتى القرن الحادي عشر " (7) .

وأود أن أشير هنا بأني لا أهدف من إيرادي هذه الملاحظات الإشارة إلى سبق الحضارة الإسلامية إلى منطقة وسط أفريقيا للحضارة المسيحية فقط ، بل أهدف بشكل أساسي إلى تأكيد أن جماعات وسط أفريقيا ، كانت تعيش على نمط حياتي منظم ، قابل لاعتناق أديان ذات طابع عالمي ، وأن اعتناق هذه الجماعات لديانات عالمية مثل الإسلام والمسيحية " يغير الكثير من أنماط حياتها ، فهذه الديانات لا تتوقف عند الشؤون الدينية فقط ، بل تشير إلى نمط حياتي جديد كلية ، وتفتح المجال العلمي"التثاقف" وخاصة الدور الذي يقوم به المبشرون بهذه الديانات ، في إعلانهم لحركات تاريخية ، بل وثورية ، في كل مجلات الحياة وخاصة في الضبط الاجتماعي والتنظيم السياسي والإداري والأعمال المؤسسية التي تهدف إلى تنظيم حياة المؤمنين بهذه الديانات " . (8)

ثانيا- الاتصال وسط أفريقيا بالثقافات العالمية:

(أ) الاتصالات بالثقافة الإسلامية العربية :

برغم أن تأثر جماعات وسط أفريقيا من خلال اتصالاتها الفكرية بالحضارة العالمية يكاد يكون متعادلاً بين الإسلام والمسيحية في الوقت الحاضر ، إلا أنه من الناحية التاريخية هناك تأثير أكبر للثقافة الإسلامية العربية في هذه المنطقة . نتج عن هذا الأثر – وخاصة في القرن العاشر والحادي عشر – تكون سلطنات وممالك وإمارات وإمبراطوريات ذات طابع

إسلامي وبالتالي " أظهر حكامها عناية كبيرة بالنظم الإسلامية في الحياة واتخذوا الدين الإسلامي دستوراً لحياتهم ، وأشاعوا العدل والإنصاف بين السكان ، وحاولوا أن ينفذوا النظام الاقتصادي الإسلامي ، فاتجهت العناية إلى جمع الزكاة وحسن توزيعها ، كما عنى الحكام عناية خاصة بتعليم القرآن وإتباع آدابه" .(9)

وحول طبيعة انتشار الدين الإسلامي في هذه المناطق ، يعبر أحد الكتاب الغربيين عن هذه الميزة بقوله:" عند الكثير من القبائل الأفريقية ، الإسلام كان في الكثير من الأحيان وسيلة مساعدة للحفاظ على أنماط أو نماذج حياتهم التقليدية ، في تنازعها مع أنماط حياتية أخرى ، فالدخول في الإسلام وإن كان لا يعنى ترك الأفريقي على كل نمط حياته القديم ، إلا أن التحول إلى الإسلام ، لا يحدث اضطرابات على المؤمنين في حياتهم التقليدية "(10).

تضاف هذه الميزات ، إلى خصائص أخرى في الدين الإسلامي تجعل من الحضارة الإسلامية تتمشى مع الطبيعة الأفريقية ، في التضامن الاجتماعي والوحدة الشاملة في إطار الحرية الداخلية ؛ ذلك النظام الذي كانت الجماعات في وسط أفريقيا تعيش في كنفه داخل ممالكها التقليدية ، "فالإسلام يعطى مظهراً للوحدة والشمولية العامة ، في ذات الوقت الذي تكون فيه المساجد مستقلة عن أي كان ، وبالتالي يتيح حرية لتشكيل الفرق الدينية ، لكن خارجياً المؤسسون ومعابدهم واحدة "(11) . وهذه الحرية الداخلية والشمولية الخارجية جعلت الجماعات الإسلامية في منطقة وسط أفريقيا على اتصال دائم بالمراكز الإسلامية ، وخاصة من الناحية الثقافية والفكرية سواء في شرق أفريقيا (12) ، أو مع الشرق بصفة عامة (13).

وكانت ثمرة هذه الاتصالات تأسيس أول تعليم رسمي على النمط الإسلامي ، وظهر ذلك بشكل واضح – حتى للأوربيين – في العصور الوسطى ، حيث تكونت معاهد ومدارس

لإعداد العلماء في العلم والدين الإسلامي في هذه المناطق ، وقد وجد الفرنسيون هنا الكثير من المدارس القرآنية (14) .

واستمر هذا التأثير حتى أثناء السيطرة الفرنسية . فقد أقر الجنرال (مارشاند G.MARCHAND) أن هناك تأثيراً كبيراً على أفريقيا الاستوائية الفرنسية (عام 1959) من القاهرة إلى السودان ، فالمسلمون في الأطراف من أبانقى شارى (أفريقيا الوسطى) إلى شاد ، يتعاملون مع المعارف والمعلومات التي تأتيهم من السودان ، ويجلبونها إلى داخل هذا الإقليم ، وخاصة في المجالات الثقافية الإسلامية " .(15)

وظلت ظاهرة الانتشار الواضح للثقافة الإسلامية ، محصورة التأثير سكانياً ، في الأطراف (وسط أفريقيا – شاد – الكمرون) ، بينما انتشر الإسلام بشكل عام وصل إلى كل مناطق وسط أفريقيا ، وأعنى بها الجابون والكونغو على التوالي .

ومن الملاحظ أن الجماعات التي تأثرت بالثقافة الإسلامية في وسط أفريقيا ، ظهرت فيها العديد من الميزات الثقافية ، أهمها : المزج الواضح بين الثقافة الإسلامية والثقافة التقليدية الأفريقية ، بينما التعليم يظهر فيه الجانب الإسلامي أكثر دقة ، وخاصة الذي يتم منه في إطار المعاهد والمدارس القرآنية .

ومن هذه القاعدة كان يتم تكوين الجماعات الجديدة التي يسمح لها موقعها الثقافي ومركزها الاجتماعي في بعض الأحيان بالاتصال بالمراكز بالإسلامية الكبرى لزيادة التعليم ، هذا بالإضافة إلى دور هذه الجماعات في إحداث تغييرات أخرى في أنماط الحياة السياسية ، وذلك بمحاولتها نحو التحوير إلى النمط الإسلامي ، من حيث العلاقة بين السلطان أو الملك والسكان ، وبرز بعد ذلك في إطار السلطة السياسية دور رجال الدين المتعلمين (وخاصة في ممالك وإمبراطوريات كانم ، باقرمى ، وداي) فلا يخلو أي رمز للسلطة من رجل دين له رأيه البارز في تسيير أمور المنطقة ، وخاصة في الجوانب التشريعية الاجتماعية

والعلاقات بين الشعوب المجاورة سواء كانت الإسلامية في الشمال والشرق أو التقليدية في الجنوب والغرب.

وبرغم التغييرات التي أحدثتها الاتصالات الفكرية والثقافية بالحضارة الإسلامية في جماعات وسط أفريقيا ، إلا أن عملية التكييف الثقافي ، التي قام بها الأفارقة للثقافة الإسلامية (والذي يسمح به الدين الإسلامي) ، جعل بعض نواحي الحياة الاجتماعية تبقى تقليدية ، كما كانت في السابق تقريباً .

فالنظام الاقتصادي ظل موجهاً إلى الاكتفاء الذاتي ، وبالتالي بقى هذا النظام يتميز بالمظاهر التالية :

عدم وجود التخصص على نطاق واضح ملحوظ : ولكن هذه الميزة ليست عامة ، فهناك تخصصات مهمة في هذه المنطقة ، مثل : الحرف اليدوية في بعض المدن والقرى ، إلا أن بعض الباحثين يرى أن عدد السكان المتخصصين فيها كان ضئيلاً ، لدرجة تؤثر في نوع وكم هذا التخصص (16) .

عدم الإنتاج المنتظم للسوق : وهذه نتيجة طبيعية ، لأن الاقتصاد التقليدي في هذه المنطقة في تلك الآونة ، كما ذكرت ، موجه أساساً إلى الاكتفاء الذاتي الداخلي ، وبالتالي فإن الفائض من الإنتاج يتم التصرف فيه على أساس المقايضة ، وهي عملية اقتصادية مميزة في النظام الاقتصادي الأفريقي الذي يقوم على التشارك في جميع المنتجات ، والمقايضة تتم في الغالب على مستوى القرية أو مستوى تبادل الجماعات المختلفة ، كالمدينة وما يجاورها من مزارعين .

وهذه الميزة في اقتصاد جماعات وسط أفريقيا ، ظلت قائمة إلى وقت قريب في بعض المناطق حيث تتم المقايضة بين أصحاب المواشي وأصحاب الغلال (الحبوب) ، وكذلك بين

المحصولات الزراعية الأخرى المتنوعة ، فأسواق كاملة يقوم جزء كبير منها على هذا الأساس حيث يحضر إليها الناس بمنتجاتهم فقط ، لمقايضتها مع آخرين ، لهم منتجات زراعية ومواش ومنتجات الألبان مثل السمن ، ويخلو فيها التعامل -تقريبا - بالنقد .

وسنذكر في ثنايا هذا البحث ، كيف خططت الإدارة الفرنسية لتدمير هذا النوع من النشاط الاقتصادي في وسط أفريقيا ، بإدخالها عدة متغيرات أهمها فرضها التعامل بالنقد الفرنسي .

أدوات الإنتاج تتسم بالبدائية : حيث لم يلحقها أي تغيير في الشكل أو الموضوع منذ أجيال ، وبالتالي فإن هذه الأدوات لم تعرف الأنواع الحديثة من الأدوات أو التكنيك الفني ، ولكن – وكما أشرت أثناء مناقشتي آراء (ليفي بريلL.BRILE) حول بدائية الأدوات التقنية ، في هذه المناطق – حاول الصناع الأفارقة دائماً ، إدخال الكثير من التعديلات على هذه الأدوات ، برغم الظروف الاجتماعية التي تخاف التغيير التي يعيشونها .

وكلما أريد قوله هو ، أن التغيير في حياة الجماعات في وسط أفريقيا وخاصة أثناء تأثرها بالحضارة الإسلامية ، كان يحدث ، ولكن بخطى بطيئة ، تمشياً مع الإطار الثقافي الذي تعيش فيه هذه الجماعات ، وعلى ذلك فإنه لا يمكن وصف النشاط الاقتصادي لهذه الجماعات في هذه الفترة بالسكون ، فهو لا تنعدم فيه الديناميكية ، ولكن ديناميكيته على طريقته الخاصة ، ووفقاً لإطاره الثقافي ، الذي قد يبدو للملاحظ الأجنبي أنه استاتيكي ، وخاصة إذا نظر إليه ، بمقاييس جاء بها من نظام اقتصادي آخر، فهذا النظام يوجد فيه تبادل اقتصادي، ولكن تبادل محدود ، إذا ما قورن بالتبادل التجاري الأوربي مثلاً .

ب - الاتصالات بالثقافة المسيحية الفرنسية :

وقد استغل الفرنسيون نقاط الضعف السابقة في الحياة الاجتماعية لجماعات وسط أفريقيا، للتدخل من خلالها، وخاصة الأنماط الاقتصادية والسياسية، واستعملوا في ذلك وسائل متعددة .

وتجنباً للاصطدام مع الثقافة الإسلامية في شمال وسط أفريقيا ركز الفرنسيون نشاطهم على غرب وسط أفريقيا وبالتحديد من الكونغو .

وقد استخدموا في البداية البعثات الكشفية ذات الطابع المسيحي ، وأبرزها بعثات (براز S.BRAZZA) في الربع الأخير من القرن التاسع عشر الذي جعل من الكونغو وخاصة مدينة (فرانس فيل) التي سميت باسمه إلى اليوم مركز كنسياً وتجارياً هاماً في منطقة وسط أفريقيا ، مما أعطى ذريعة لفرنسا أن تحميه عسكرياً فيما بعد . وتحت ستار هذه البعثات – الاستكشافية – استمر التدخل الفرنسي بعقد المعاهدات مع الزعماء المحليين ، والتي تضع بلادهم تحت الحماية الفرنسية ، وبعد ذلك مباشرة تم تطبيق سياسة الاستيعاب الفرنسية في جميع أنشطة الحياة الاجتماعية مع التركيز على الأنظمة الاقتصادية والإدارية والدينية والثقافية . ولم يستطع الفرنسيون استكمال استيلائهم على هذه المناطق وخاصة في الشمال الشرقي ، إلا بعد أن قبل الملك أحمد في مإلى الحماية الفرنسية عام (1887) (17) .

وما إن انتهي القرن التاسع عشر ، حتى وصل الفرنسيون إلى جميع مناطق وسط أفريقيا ، من الكونغو إلى الجابون ثم أبانقى شارى (وسط أفريقيا) وأخيراً إلى شاد في الشمال ، ولكنهم احتاجوا إلى ربع قرن آخر في وسعيهم للسيطرة على المنطقة الأخيرة .

وبنفس الطريقة الأولى التي استخدم فيها الفرنسيون جميع الوسائل للسيطرة على منطقة وسط أفريقيا (الكشف الجغرافي في ستار الكنيسة ، ثم التجارة ، وأخيراً الحماية العسكرية) طبق الفرنسيون سياسات متعددة في ترسيخ وجودهم .

أبرز هذه الوسائل ما يسمونه بالاستعمار، ولكني وبعد أن قمت بتتبع معنى هذه الكلمة من الناحية اللغوية والتطبيقات العملية في التاريخ القديم والحديث ، وجدت أن استخدامها في مثل هذه الدراسة غير مجد ، فمن الناحية اللغوية والتاريخية (من حيث اللغة الفرنسية) ، إن الكلمة الأساسية التي اشتق منها المصدر" الاستعمار " تستمد أصلها من كلمة " مستعمر " المنحدرة من الأصل اللاتينى " كلوناس " وهي تدل على زارع الأرض أو ذلك الذي يفلح الأرض مقابل جزء من ثمرتها ، ويرى بعض الكتاب أن هذا المعنى تغير في القديم عندما اتسعت دولة روما واشتق منه بعد ذلك لفط " كلونيا" (18) .

وعلى ذلك فإن مدلولها في الفرنسية يأتي من كلمة " كولون" أو معمر، (19) التي ظهرت في اللغة الفرنسية منذ القرن الرابع عشر ، وليس من باب الصدفة أن هذه الفترة هي فترة الكشوفات الجغرافية التي دفعت أوربا إلى فتح عالم جديد ، وتبع ذلك ظهور كلمة " مستعمر " في ذات الفترة (20) .

وظل المعنى العام لكلمة الاستعمار من حيث اشتقاقه اللغوي في الفرنسية هو : فعل وواقعة تأسيس مستعمرات ، والمستعمرة تعنى هنا الأرض القابلة للزراعة التي تقطع للمستعمر أو تباع له (21) .

ومنذ 1790 ظهر الفعل " يستعمر " في اللغة الفرنسية ، والذي عدل بدوره معنى الاستعمار تعديلاً ملحوظاً ، بحيث لم يعد لفظ الاستعمار في الواقع يعنى فقط تأسيس مستعمرة أو أكثر ، بل أصبح يقصد به فعل الاستعمار ، أي أنه قد أضيف إلى المعنى الأول الذي يدل على فعل الإنشاء معنى آخر ، يدل على فعل التنظيم والتنمية ، وبذلك تجمد المعنى الأول للاستعمار ، وعلى ذلك فقد تعدل وتغير معنى كلمة الاستعمار بقدر ما ازداد الوعي ، باطراد الزمن ، بما تعنيه الكلمة واقعياً .

ويرى (دوبوشير) أن هذه القاعدة ليست واردة بالنسبة للرواد الأوائل للاستعمار الذين لم يكونوا يدركون ما هم بسبيل أن يفعلوه ، وذلك لأن الاستعمار ، كان مغلفاً لهم بحب المغامرة من ناحية ، وبغموض مراميه الحقيقية التي انبثقت من غموضه اللغوي من ناحية أخرى .

وأزيد على ذلك بأن التغير في معنى – الاستعمار وارتباطه بالوعي الاجتماعي ، كان قاعدة أكثر ثباتاً عند الشعوب التي خضعت للسيطرة الأجنبية فيما بعد ، منه لدى القائمين بهذا العمل . فكيف للشعوب الأفريقية أن تعي طبيعة هذا الفعل الذي لم يصل إلى فهمه الكثير من الشعوب الفرنسية نفسها ، ويشير (دوبوشير) حول ذلك إلى أن حس عامة الناس لم تمسه طبيعة الاستعمار الجائرة أساساً إلا أيام الثورة الفرنسية ، وفعل يستعمر الذي ظهر في تلك الفترة يحمل آثار هذا الفهم .

فالاستعمار منذ ذلك الحين أصبح مرادفاً لفعل " السيطرة " ، لقد بدأ الإحساس عندئذ بظاهرة الاستعمار ، بوصفها تعبيراً عن السيطرة وابتداء من القرن التاسع عشر لم يعد الاستعمار " بريئاً " وأصبح كل من يشارك فيه يدرك ما هو بسبيل أن يفعله ، وتظهر كلمة المستعمر في عام (1835) ويظهر معها الاعتراف بما في هذه الظاهرة من خصائص بيروقراطية ومؤسسية ، وفي عام 1838م يظهر الاستعمار ظافراً منتصراً لا يخفي من خططه ونياته شيئاً . بل إنه ابتدع صفة قابل للاستعمار (22) .

ولكن الاستمرار فيه تبرره المؤسسة العسكرية الفرنسية للفرنسيين والشعوب الأفريقية وغيرها ، بمسحة عجيبة ، أشارت إليها موسوعة القرن العشرين الفرنسية ، وهي أن كل الشعوب المتقدمة ابتداء من اليونان إلى الرومان إلى أحفادهم الأوربيين أخيراً ، قاموا بهذا الفعل وسيطروا على أراض ومجتمعات أخرى ، بدعوى تثقيفها (23) .

ومن خلال مناقشتنا السابقة لمعنى كلمة الاستعمار وتطبيقاتها تظهر ضرورة قلب معنى الكلمة لكي تعطى معناها واقعياً ، وهذه العملية من الغموض في المدلول ليست قاصرة على اللغة الفرنسية ، بل هي ماثلة في اللغة العربية أيضاً، فمعنى الكلمة المباشر، هو عمارة الأرض وفلاحتها وبناؤها .

وتأكيداً لهذا المعنى يقول " ابن منظور " في معجمه لسان العرب : " " وعمر المال نفسه يعمر ، وعمر وعمارة ، الأخيرة عن سيبويه ، وأعمره المكان واستعمره فيه جعله يعمره . وفي التنزيل العزيز : هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها ، أي أذن لكم في عمارتها"(24) .

وهذا الغموض في اللغة ودلالة المعنى – ربما – هو السبب الذي دفع بعض الباحثين الآن إلى اختيار مصطلحات أخرى أكثر دقة لوصف هذه الظاهرة ، وأكثر المصطلحات شيوعاً في هذا المجال الآن هي : الاستعمار الجديد ، والامبريالية ، والتي تعبر أصدق من كلمة " استعمار " واقعياً لوصف السياسة الفرنسية في منطقة وسط أفريقيا .

ثالثا- مستويات الاستيعاب الفرنسي لجماعات وسط أفريقيا:

غير أنني في هذه الدراسة اختار مصطلحاً آخر في محاولتي تحليل السياسة الفرنسية التي طبقت في هذه المنطقة بالذات وهو مفهوم " الاستيعاب الفرنسي " أو الفرنسة ، فهذا المفهوم يعطى دلالة أكثر من غيره من المفاهيم المستخدمة في هذا المجال ، وخاصة في تفسير البرامج الفرنسية التي أثرت كثيراً في التكوين الأولى لجماعات التحديث الاجتماعي في وسط أفريقيا .

فقد ذكرت أثناء حديثي عن السيطرة الفرنسية على هذه المنطقة ، أنها ضمت إليها أغلب هذه المناطق بوسائل ، ليست حربية (ماعدا الكمرون وشاد) ، ولكنها ، ما إن وضعتها تحت نفوذها ، حتى دمجتها في أنشطتها الاقتصادية والتجارية والثقافية ، وبالتالي سعت

بكل جهدها (استفادت من الخبرة التي اكتسبتها من سيطرتها السابقة على بعض المناطق في غرب أفريقيا) ، إلى كسر حلقات النشاط الاقتصادية القائم على الاكتفاء الذاتي .

وأول وسيلة استخدمتها فرنسا ، هي إدخال النقد الفرنسي ، وإجبار السكان على دفع الضرائب نقداً ، وهذا مما أدى بالسكان إلى بيع منتجاتهم الزراعية ومواشيهم بالنقد الفرنسي ، وكذلك زراعة المحاصيل ذات القيمة التجارية وتصديرها لفرنسا .

ونظراً لأن مثل هذه التدخلات في النشاط الاقتصادي قد لا تعطى نتائج سريعة ، فقد استخدموا بعدها ، وسيلة المزارع الجماعة ، التي يجبر فيها السكان على العمل على زراعة محصول تجارى موجه نحو السوق الفرنسية .

وهذه هي بدايات تطبيق سياسة الاستيعاب الفرنسي ، وهي التي تعبر في الواقع عن طبيعة الاتصال بين فرنسا وسكان وسط أفريقيا ، وكان هدفها خلق جماعات في وسط أفريقيا من المزارعين ، وأصحاب المواشي يعتمدون في بيع حاجياتهم على السعر والنقد الفرنسي ، وقد قامت البرامج الفرنسية في تلك الآونة على غرس عناصر انتقائية معينة من الثقافة الفرنسية ، ومحاولة إجبار جماعات وسط أفريقيا على استيعابها ، على أمل أن تؤدى إلى تكوين نماذج من الثقافة الفرنسية – الأفريقية – حتى يسهل دمجها في النهاية إلى الثقافة الأم الفرنسية .

وهذه الأخيرة هي الهدف العام للسياسة الفرنسية في مستعمراتها الأولى في غرب أفريقيا ، ولكنها تخلت عن الكثير من مظاهرها (كما سنشرح ذلك لاحقاً) منذ ظهور أفكار (ليفي بريل) التي تؤكد استحالة جعل الأفريقي فرنسياً خالصاً .

ويمكننا أن نلخص نتائج اتصالات فرنسا بوسط أفريقيا ، في أنها استطاعت بفعل سياستها المتعددة التي يمكن التعبير عنها ، بالاستيعاب الفرنسي ، أن تبذر جرثومة التحديث الاجتماعي الأوربي في وسط أفريقيا .

ولكن طبيعة هذه الاتصالات التي طبقت في إطار المستويات الثلاثة للاستيعاب ، أدت إلى إلغاء أية إمكانية لخلق جماعات تحديث اجتماعي ، أفريقية كاملة وشاملة ، فقد اضطر الفرنسيون إلى تغيير أنماط الحياة الأفريقية للتمكن من حكمها ، لكن كان من مصلحتهم أن يراعوا ، ان لا يصل التحديث الاجتماعي ، إلا إلى جزء صغير من السكان ، وألا يكون هذا التحديث إلا سطحياً (25) .

فالفرنسيون يعرفون ، أن سياستهم الاستيعابية ، تعتمد على التحديث ، ولكنهم متأكدون أيضا ، أن زيادة التحديث تعنى نهاية الاستيعاب الفرنسي لجماعات وسط أفريقيا .

وكان من مظاهر جرثومة التحديث هذه ، ظهور العمل المأجور الذي أدى إلى برز جماعات العمال بالأجر النقدي في القرى والمدن ، وظهور نمط الملكية الخاصة للأرض ، الذي جعل الطريق مفتوحاً أما ظهور الإقطاعيات ، وإن كان ذلك بشكل محدود في وسط أفريقيا ، كما سنلحظ ذلك أثناء حديثنا عن هذا النمط من الجماعات الدينية المسيحية ، وخاصة في دورها السياسي المؤيد للسيطرة الفرنسية (وأحسن مثال عليها دراسة بالانديه في الكونغو حول هذه الجماعات ودورها في وسط أفريقيا) ، وأدى تشغيل الأفريقيين في الوظائف الرسمية الفرنسية ذات المستوى المتدني ، إلى بروز نوع خاص من الجماعات المتوترة والغاضبة من وضعها المتدني بسبب الإهانات التي تتلقاها من الفرنسيين الذين تعمل معهم ورؤية الريبة التي ينظر إليها بها أفراد مجتمعها الآخرين .

ولهذا النمط من الجماعات دور مهم في تزكية الوعي الوطني الأفريقي ، فيما بعد ، وخاصة بعد أن يكتشفوا الخدع الفرنسية في المبادئ التي يتغنون بها مثل المساواة والإخاء والعدالة ، وبالتالي يرجعون إلى واقعهم الأفريقي التقليدي مع خبراتهم الجديدة .

وهناك تأثيرات أخرى جاءت عن طريق إدخال التجارة الأوربية فظهرت جماعات أفريقية تمتهن التجارة في أنواع معينة من السلع الأوربية والأفريقية ، فكانت ناقلة للكثير من القيم الفرنسية إلى القرى والأسواق النائية ، وأدى إدخال التشريعات الفرنسية في حياة السكان وخاصة قانون الأحوال الشخصية إلى امتحان مميز يظهر من خلاله مدى تمسك الجماعات بقيمها وعاداتها وتقاليدها ، وكانت سياسة الاستيعاب تركز كثيراً على الذين يجتازون مثل هذا الامتحان نحو الثقافة الفرنسية فتكونت جماعات خاصة في وسط أفريقيا تحظى بعناية الفرنسيين.

ولكن المتغير الأساسي الذي كانت تعول عليه سياسة الاستيعاب الفرنسية في تأثيرها على جماعات وسط أفريقيا هو التعليم الرسمي ، فهو المدخل الوحيد الذي يمكن العبور من خلاله بأمان نحو التفوق والمكانة في الإدارة الفرنسية ، فالناجحون فيه يشكلون جماعات متميزة ، من المحظوظين في ارتياد المناصب الحساسة ، المتاحة لجماعات منطقة وسط أفريقيا ، وبرغم أهمية عامل التعليم في خلق جماعات تحديث الاجتماعي هامة في وسط أفريقيا ، إلا طبيعة التعليم الفرنسي ، المتاح لجماعات وسط أفريقيا ، أدى إلى تأخر ظهور هذا النمط من الجماعات إذا ما قورنوا بالجماعات الأخرى في مجتمعات وسط أفريقيا .

برغم أن منطقة وسط أفريقيا ، كانت من آخر المناطق الأفريقية التي خضعت للحكم المباشر الفرنسي ، إلا أنها لم تسلم ، من الإطار العام لبرنامج الفرنسة ، الذي حاولت فرنسا تجسيده في سياستها الاستيعابية للجماعات الأفريقية .

وقد طبقت هذه السياسة عملياً ، في جماعات وسط أفريقيا ، على مستويات ثلاثة ، تسعى كلها نحو هدف واحد ، وهو تغيير الهوية أو الشخصية الأفريقية ، بأخرى فرنسية .

وتمثل المستوى الأول في مشروعات الفرنسية الإجماعية ، التي استغل فيها الساسة الفرنسيون ، أدبيات الثورة الفرنسية ، كدافع أساسي في جعل الفرنسيين ، يؤمنون بواجبهم الإنساني تجاه الشعوب الأفريقية ، وتحويلها إلى فرنسية بالكامل .

بينما أخذ المستوى الثاني بتعديلات عديدة في المستوى الأول ، أهمها الاستفادة من تجارب الفشل ، التي لاقاها المنفذون لسياسات المستوى الأول، وبالتالي اتجهت الجهود نحو مستوى آخر من الاستيعاب ، هو مستوى فرنسة النخبة أو تذويب جزء من الأفارقة بدل المجموع الكلي ، ومحاولة جعلهم فرنسيين من الداخل ، في ذات الوقت يجب إعلام هذه الفئة من الأفارقة ، بأن تبقى على اتصال ببيئاتها المحلية ، وعدم الانسلاخ منها ، إلا في حدود معينة لا تضر بدورها كناقلة للحضارة الفرنسية .

ولكن نتائج هذا المستوى أدت في بعض الأحيان ، إلى خروج جماعات تنصلت من القيم الفرنسية ، بعد أن وعت الدور الذي يريد لها الفرنسيون أن تقوم به ، وانضمت إلى إطارها الاجتماعي الأفريقي .

وهنا شعر الفرنسيون بأن مصالحهم ، يجب ان لا تبقى في يد فئة معينة احتمال ولائها غير مضمون ، وبالتالي سعوا إلى خلق سياسة استيعابية جديدة لا ترتبط بالإفراد وحدهم ، بل بالمؤسسات الأساسية في وسط أفريقيا ، وهي سياسة الاستيعاب عن طريق الارتباطات الدستورية والفكرية والثقافية ، وهي التي تضمن وجود فرنسا في هذه المنطقة ، برغم تغير نمط الجماعات .

وسأحاول إعطاء نبذة مبسطة عن كل مستوى من هذه المستويات الثلاثة لسياسة الاستيعاب الفرنسية ومظاهرها المتعددة .

ا-الفرنسة الإجماعية:

من الغريب أن سياسة الفرنسة الإجماعية أو الاستيعاب الإجماعي للأفارقة ، جاءت بأفكارها من ثورة 1789م ، فمؤسسوها ، يستمدون أفكارهم من نتائج هذه الثورة (26) .

ومع أن الحكم المباشر الفرنسي لبعض أجزاء أفريقيا ، قد سبق هذه الثورة ، إلا أن سياسة الاستيعاب التي نهتم بها في هذا البحث ، كانت وليدة هذه الثورة ، وأنها مرتبطة بمفاهيمها وقيمها .

ويقصد بالاستيعاب الإجماعي ببساطة:" فرض ثقافة الفرنسيين ولغتهم ومفاهيم حياتهم ، ونظم مؤسساتهم السياسية والاجتماعية على الأفريقيين ، حتى يستوعبوها ، فيصبح كيانهم النفسي والثقافي ، متفرنساً تماماً ، كالفرنسيين أنفسهم" (27) .

وقد اختار الفرنسيون وسائل متعددة ، لجعل هذه السياسة واقعياً معاشاً في وسط أفريقيا ، ولكن أهم هذه الوسائل تتجسد في عمليات تثقيف وتربية وتعليم طويلة الأمد ، وذلك نابع من اعتقاد الفرنسيين ، بأن أعظم منة ومنحة ، يمكن أن تقدم للأفارقة هي : ثقافة ولغة فرنسا ونظمها ومبادئها وقيمها ، هذا الاعتقاد النابع من اللهفة التاريخية التي انتابت الفرنسيين عقب الثورة الفرنسية ، وتبع ذلك صدور مراسيم تنادى بأن :" كل سكان المستعمرات الفرنسية ، دون تمييز بينهم في اللون ، هم مواطنون فرنسيون ، يتمتعون بكل الحقوق ، التي كفلها الدستور(28) .

ولكن إلى أي مدى يمكن القول ، إن السياسة الفعلية المطبقة في أفريقيا ، كانت دائماً وأبدا ، مطابقة ومتسقة ، مع المبادئ المقررة ؟

وأعلن الفرنسيون في تطبيقهم لهذا المستوى من الاستيعاب ، أن الأفريقيين قادرون على استيعاب الثقافة الفرنسية ، وأن من يظهر من الأفارقة نجاحاً ملحوظاً ، ويحقق نصيباً من الاستيعاب ، سيقبلونه بين صفوفهم ، كعضو له كل الحقوق الاجتماعية ، مثل الفرنسيين سواء بسواء(29) .

وقد تم تطبيق الكثير من مظاهر هذا المستوى من الاستيعاب الفرنسيون في وسط أفريقيا ، من خلال الخلط بين الخبرات العملية التي اكتسبها الإداريون والعسكريون الفرنسيون في حكمهم المباشر لأفريقيا .

فارتبط هذا الواقع العملي في أذهانهم بالأساس الفلسفي للثورة الفرنسية ، فالأساس الفلسفي لهذه الثورة المبنى على المساواة والحرية والإخاء وحكم العقل والتحرر ، شكَّل شعوراً في أذهان الفرنسيين ، بأنه مادام الناس متساوين ، وأن طريقهم جميعاً هو طريق الحرية والإخاء، فمن واجب فرنسا والفرنسيين ، أن يعملوا على إزالة كل تفرقة وتباين بين المجتمعات في سبيل إقرار الكرامة الإنسانية ، وانتصار مبادئ ، الثورة الفرنسية(30) .

فالتوسع الفرنسي إلى وسط أفريقيا ، كان يقوم على أساس تأدية رسالة إنسانية ، لا يحملها إلا الفرنسيين ، انطلاقاً من مبادئ ثورتهم.

فأول من مهد الطريق للتدخلات الفرنسية نحو وسط أفريقيا هو المبشر المسيحي " برازا " الذي كان يقوم بعقد المعاهدات ويبشر بإنهاء الرق ويقوم ببيع العبيد وإطلاق سراحهم ، زاعماً أن ذلك من مبادئ الثورة الفرنسية ، إلى ان سماه السكان "بأب العبيد" ، وكون من هؤلاء أتباعاً له، ووعدهم ، بأن يكون لهم مكانة خاصة ، إذا كانت مناطقهم خاضعة للحماية الفرنسية .

ويذكر بعض الكتاب ، أن الفرنسيين في اندفاعهم نحو وسط أفريقيا كانوا مصابين بعقدة خيبة الأمل ، بعد أن رفض الأوربيون مبادئ الثورة الفرنسية ، فاتجهوا نحو أفريقيا باعتقاد قوى ، بأنه لا توجد مبادئ أو نظم تفضل ما لديهم ، وأنهم يمثلون دور الأنبياء ، وما عليهم ، إلا المثابرة في الأداء والتبليغ(31) .

ومن مظاهر هذه الدعوة تعليم الأفارقة مآثر ومحاسن النظم الفرنسية ، وتعريفهم بأن كل تقدم ورقى ، يمكن أن يصيبهم ، لا يأتي أو يتحقق إلا عن طريق الثقافة واللغة الثقافة واللغة الفرنسية ، وكذلك المستويات الروحية والحياتية التي أتت بها الثورة الفرنسية .

ومن الملاحظ أن هذا المستوى من الاستيعاب الفرنسي ، برغم أن الإيمان به كان في فرنسا ، إلا أن القائمين بتطبيقه حاولوا الاتجاه به نحو أفريقيا ، واستعملوه كأداة لتبرير توسعهم بالاستيلاء على أراض جديدة في أفريقيا ، واستعملوه كأداة لتبريره توسعهم بالاستيلاء على أراض جديدة في أفريقيا .

وأوكل تطبيق ذلك عملياً إلى القادة العسكريين والجيش الفرنسي ، فهؤلاء هم الذين قاموا بمهمة الغزو والاستيلاء والسيطرة ، باسم المبادئ الفلسفية الإنسانية ، للثورة الفرنسية(32) .

ويشير أحد الكتاب الفرنسيين إلى أنه " برغم أن الفرنسيين هم الذين يكثر عندهم – في ذلك الوقت – الحديث عن الحرية والعدالة والإخاء ، وهم الذين أحدثوا قانون ان يقود الشعب نفسه ، إلا أن ذلك ظل أسلوباً خاصاً بالفرنسيين فقط ، ولم يطبق في مستعمراتهم ، كما اعترف بذلك اثنان من حكام ما وراء البحار وهما بيرونR.BURON وتايتجينP.H.TEITGEN وبالتالي خاب أمل الكثير من الفرنسيين الذين كانوا يعتقدون ، أن الاستيعاب الإجماعي عمل موجه لصالح الشعوب الأفريقية والحضارة الفرنسية(33) .

وهذه الملاحظة توضح أن سياسة الاستيعاب ألإجماعي ابتكرت في فرنسا واكتشف عدم صلاحيتها هناك أيضاً ، ولكن البرامج التي استخدمت لتطبيقها في أفريقيا ، أحدثت تغيرات متعددة في حياة الشعوب الأفريقية ، وخاصة في الجوانب الاجتماعية من خلال تطبيق التشريعات الفرنسية على جماعات وسط أفريقيا بالإضافة إلى العوامل الإدارية والاقتصادية والعسكرية .

فالفرنسيون في تطبيقهم لهذا المستوى من الاستيعاب ، استعملوا سلاح الخضوع لقانون الأحوال الشخصية الفرنسي بجانب المستويات الاستيعاب الأخرى وخاصة الثقافية واللغوية والنفسية، فقد اعتبر المنفذون لهذه السياسة في وسط أفريقيا ، أن قبول بعض الأفريقيين الخضوع لهذه القوانين في الأحوال الشخصية ، إنما هو فارق ضخم يميزهم عن الآخرين الذين يرفضون الخضوع لهذا القانون ، ويتمسكون بقوانينهم الخاصة للأحوال الشخصية ، وبالتحديد القوانين الإسلامية في الزواج والطلاق وبعض المعاملات الأخرى(34) .

وبناء على هذا المقياس تم التميز بين جماعتين في أفريقيا ، فالجماعات الخاضعة للقوانين الفرنسية تأخذ شخصية " مواطن " ، والرافضة يتدنى مركزها القانوني إلى مستوى " رعية " فقط ، وترتب على هذا ظهور ما يسمى بقوانين " الانديجينا " وهي عبارة عن مجموعة من الأوامر الإدارية والعرفية " الفرنسية " التي يطبقها الضباط والحكام العسكريون والمدنيون ، على الرعايا الأفريقيين الذين لم يرتقوا إلى مستوى الاستيعاب والاندماج في البيئة الاجتماعية الفرنسية ، وهذه الفئة من الأفارقة تحاكم أمام محاكم إدارية خاصة ، وبالتالي فإن عقوبات هذه القوانين الأخيرة قاسية تتراوح ما بين الاعتقال والنفي ومصادرة الممتلكات والغرامات المالية الباهظة والإعدام ، وتقضى هذه القوانين على

أن الأفريقي غير المستوعب أو المتفرنس ، لا يتمتع بأية ضمانات أو حريات أو حقوق سياسية أو نقابية(35) .

ومن مظاهر هدم الفرنسيين سياستهم بأنفسهم ، انه في ذات الوقت الذي يهدفون فيه إلى فرنسة إجماعية للأفريقيين ، ظلوا خلال تطبيقهم هذه السياسة الحكام الوحيدين ، فهم أصحاب السلطة المطلقة في تصريف الأمور ، وتوجيه الأفريقيين ، في ذات الوقت الذي لم يضعوا أي حد نهائى لاستيعابهم هذا ، ويقمعون بقوة ، أي محاولة لمقاومة هذه السياسة ، بل أنهم يعتبرون مثل هذا الفعل ، جريمة وعدم اعتراف بالفضل والرقى الفرنسي ، الذي جاءت به إلى أفريقيا .

ويشير بعض الباحثين إلى أن هذا المستوى من الاستيعاب الفرنسي حظيت به مواقع معينة دون غيرها من أفريقيا ، ويشيرون بشكل خاص إلى وضع غرب أفريقيا ، باعتبارها السابقة تاريخياً . كان – محدوداً – وبالذات في المناطق البعيدة عن الشاطئ (36) .

ولكنى أرى أن نصيب جماعات وسط أفريقيا من هذه السياسة ربما كان محدوداً فقط في جوانبها الإيجابية (إن وجدت أصلاً) ، أما المظاهر السلبية لهذه السياسة فأستطيع أن أقول : إن نصيب وسط أفريقيا قد زاد عن سابقاتها ، وذلك نتيجة للعقد التي تكونت لدى الحكام الفرنسيين من رفض سكان هذه المنطقة – للفرنسة الاجتماعية ، وأضافوا ذلك ما لا قوة من رفض من المناطق الأخرى من أفريقيا .

حيث ظل الكثير من السكان الأفارقة ، متمسكين بثقافتهم ودينهم ونظامهم الاجتماعي ، فانعكست هذه المقاومة في نفسية الفرنسيين وشكلت عقداً متزايدة ، ظهرت مظاهرها في الإرهاب والكبت والمطاردة القاسية ، لكل من يقاوم عمليات الفرنسة الإجماعية .

بينما بعض المصادر تشير إلى أن هذه السياسة الاستيعابية ، قد نجحت فيها جماعات معينة في غرب أفريقيا ، وعلى ذلك فقد " تمتع المقيمون في المستوطنات الساحلية في السنغال بحقوق سياسية ذات شأن كبير ولفترة طويلة " (37) .

وبالرغم من أن عدد هؤلاء حتى في السنغال كان ضئيلاً ، إلا أنه لم تحصل أي منطقة من وسط أفريقيا على مثل هذه الحقوق ، وبرغم انه يمكن القول عن هذا الرفض ، قد ساهم في تغيير مثل هذا المستوى من الاستيعاب ، إلا أن الدافع الرئيسي لتعديل هذه السياسة ، جاء من قلق بعض الكتاب الفرنسيين من نتائج هذه السياسة ، وذلك لأن نجاحاتها كانت ضئيلة ، ولا تتفق مع ما عقدوه عليها من آمال ، وما اعترى نفوسهم من حماس ، فعدد الأفريقيين الذين بذلوا جهداً ملحوظاً للتمتع بميزات الفرنسة الإجماعية قليل جداً ، بينما فضلت الغالبية العظمى من السكان (وخاصة المسلمين) التمسك بثقافتهم ودينهم ونظامهم الاجتماعي ، ولو كان في ذلك خضوع لأحكام قانون الرعية الجائر .

ونتيجة لهذا الشعور من قبل الفرنسيين والأفارقة في اتفاقهم رفض الاستيعاب الإجماعى ، فكر الفرنسيون في اختيار مستوى آخر للاستيعاب على أساس أنه يكلفهم مجهوداً أقل ، وعلى أمل أن يعطى نتائج أكبر ، وتمثل المستوى الجديد في الاقتصار على فرنسة جزء معين من الأفارقة بدل الكل ، وهو فرنسة النخبة فقط ، لتتولى بدورها تحقيق الهدف العام من الاستيعاب.

ب-فرنسة النخبة (التذويب الفرنسي) :

ومن الملاحظ أن سياسة الاستيعاب الفرنسية ، عملية متكاملة ، تسعى مستوياتها الثلاثة إلى هدف واحد ، وبالتالي فإن المستوى الأول (الاستيعاب الإجماعى) مهد لميلاد

مظاهر متعددة للمستوى الثاني ، فقد خلقت السياسات السابقة ، جماعات أفريقية محلية خاصة ، ولكنها لم تؤد إلى نتيجة محددة تخدم الفرنسيين بشكل مباشر ، فلم تكن هذه الجماعات بمثابة الجسر أو المعبر الواصل بين فرنسا وأفريقيا ، إنما أدت الفرنسة الإجماعية إلى ظهور جماعات نسيت أصولها الأفريقية وأصبحت فرنسية خالصة وإن كان عددها قليلا ، وبعض الجماعات تاهت بين فرنسا وأفريقيا ، وبعضها انتكس وارتد ، ليصبح أفريقيا خالصاً (38) .

وهذه نتيجة ، لا تروق للحكام الفرنسيين ، بطبيعة الحال ، فاهتدوا إلى سياسة أخرى ، تهدف إلى خلق نوع من الجماعات ، على أن يكون وسيطاً بينها وبين السكان الأفارقة المحليين ، وان تتولى هذه الجماعات في النهاية قيادة الشعوب الأفريقية إلى طريق الحضارة المدنية الفرنسية .

وبالتالي فإنها تهدف إلى فرنسة هذه القيادات والجماعات ، بدلاً من الفرنسة الإجماعية للشعوب الأفريقية ، تلك العملية المكلفة مادياً وغير المضمونة ، وعلى ذلك فإن الرسالة الفرنسية بالنسبة لهذا المستوى من الاستيعاب ، هي خلق نخبة تستوعب التراث الفرنسي ، وتتشكل نفسيتها ومفاهيمها وقيمها بالتراث والقيم الفرنسية ، ولكنها في ذات الوقت ، يجب أن لا تنفصل عن مجتمعها الأفريقي ، وإنما تظل على اتصال وثيق به وتمثل جسراً أو وسيطاً بين الرسالة الفرنسية والشعب الأفريقي (39) .

وقد لعب العامل الاقتصادي دوراً هاماً في الاتجاه نحو هذه السياسة ، فقد عبر الفرنسي (جون فرى J.FRYE) أحد أعلام سياسة فرنسة النخبة أن " تطور الصناعة في فرنسا ، ثم تصدير رأس المال ، والصراع حول الأسواق الاقتصادية ، كل هذه العوامل ، لا تقبل مطلقاً تجميد العلاقة بين فرنسا وتوابعها ، في الشكل السابق للاستيعاب الجماعي ،

وإنما يجب تنظيمها في أشكال إدارية تقوم على المنفعة الاقتصادية لفرنسا ، وهذا يستلزم تغيير الأساس الإداري والتنظيمي "(40)

وبرغم أن الشكل الإداري الذي اقترحه (FRYE) لتوابع فرنسا في أفريقيا يقوم على المركزية ، التي لا تختلف كثيراً عن النمط السابق في الحكم الإداري المباشر الفرنسي ، إلا أنه أعطى فرصة للحكام الفرنسيين في أن يختاروا من الأفارقة المحليين ما يرونه مناسباً ، في مساعدتهم لحكم هذه المقاطعات .

ومن هنا سعت الإدارة الفرنسية في اختيار النخبة الأفريقية ، ولكن هذا الاتجاه الإداري والعسكري في فرنسا ، ما كان له أن ينجح في تحوله نحو فرنسة النخبة ، وبمعنى آخر ، السماح بالمشاركة المحدودة لبعض الأفارقة في حكم المقاطعات ، لولا مساندة فكرية ظهرت من بعض المدارس الفكرية في فرنسا ، فقد هاجمت هذه المدارس – من بين منظريها (ليفي بريل) فلسفة الاستيعاب الجماعي ، على أساس أن هناك تغيراً وتطوراً في حياة الشعوب والمجتمعات ، ومن ثم تتباعد النظم والعادات ، وبالتالي فإن فرض قانون أو نظام وعادات موحدة لكل الشعوب والمجتمعات ، إنما هو أمر لا يتفق مع الطبيعة الإنسانية ، ومن هنا نسفت فكرة القانون الطبيعي الموحد للبشرية جمعاء ، وقالت إن هذا المفهوم إنما هو زيف ، وترتب على ذلك ، أن الاستيعاب الإجماعي الذي يقوم على هذه المبادئ ، أمر غير ممكن (41) .

وانطلاقاً من هذه الأرضية في فرنسا ، ظهرت أفكار جديدة لدى الحكام الفرنسيين في أفريقا تهدف إلى التخفيف من التشريعات السابقة ، وقبلت الأفكار الجديدة ، الاختلاف في التقاليد والعادات ، واستلزم هذا إعطاء تفويض للحاكم العام الفرنسي ، في أن يشرع ويواجه المواقف الإدارية والاجتماعية ، وأدى ذلك إلى احترام النظم والعادات لدى كل مقاطعة على حدة .

وفي إطار هذه السياسة الجديدة ، عملت الإدارة الفرنسية على جذب الحكام المحليين إليها ، وخاصة الذين لا يزالون يتمتعون بسلطان قوى على ممالكهم القديمة فاستوعبتهم الإدارة الفرنسية واعتبرتهم بمثابة رؤساء كبار ذوى مقام رفيع ، ويجرى اختيار هؤلاء الرؤساء عن طريق المدراء الفرنسيين ، وبرغم أن السلطان الفرنسية كانت تؤثر أبناء العائلات التي كان لها باع في السلطة تقليدياً ، إلا أن الأولوية في الاختيار تعتمد في المقام الأول ، على الولاء لفرنسا والقدرة على خدمتها في الوظائف الحكومية أو الجيش أو الشرطة ، ويشرف رئيس المقاطعة أو القبيلة الأفريقي على العديد من القرى ، وإن ظل هو نفسه تابعاً لقائد الدائرة الفرنسي الذي يوقع عليه عقوبات مختلفة ، مثل الخصم او اللوم أو الفصل (42) .

وكانت العلاقة بين رؤساء المقاطعات الأفريقية والحكام الفرنسيين تقوم على الاستعلاء ، حيث تتطلب هذه العلاقة من رؤساء المقاطعات الأفريقيين تقديم تقارير دورية إلى الحكام الفرنسيين يطلبون فيها التعليمات بشأن كل جديد ، وربما ينتظرون ساعات طويلة خارج مكتب رئيسهم ، ويشير بعض الكتاب إلى أنه ابتداء من (1920) م انتشرت تقارير عن الفساد وسوء الإدارة من جانب رؤساء المقاطعات الأفريقيين ، وتستنتج نفس هذه المصادر بأن ذلك كان متوقعاً حدوثه من رجال غير مسئولين بأي صورة من الصور عمن يتولون السلطة عليهم ، وأدى ذلك إلى سيادة اللين والتراخي ، وخاصة أثناء الحرب العالمية الثانية ، نظراً لزيادة العجز في الضباط الفرنسيين الذين يشرفون على رؤساء القبائل والمقاطعات هذه . وأدى ذلك بدوره إلى زيادة سخط وغضب السكان المحليين في وسط أفريقيا من هؤلاء الرؤساء المحليين ، لدرجة وصلت ببعضهم إلى الاستنجاد بالسلطات الفرنسية لحمايتهم (43) .

وتمشياً مع هذه السياسة ، استمرت الإدارة الحكومية الفرنسية في إنشاء مدارس فرنسية لتعليم الأفارقة ، وكانت تقوم على مناهج دراسية مماثلة للمناهج الفرنسية في فرنسا ذاتها ، ولكن كل الدلائل تشير إلى أن التعليم في أفريقيا الفرنسية كان محدوداً وإن الاعتمادات المالية المخصصة له كانت ضئيلة للغاية ، بحيث لا تسمح إلا بتدريب عدد صغير جداً من النخبة الأفريقية (44) .

واستمرت الحالة التعليمية في المناطق التي تسيطر عليها فرنسا من أفريقيا على حالها حتى قبيل الاستقلال ، فقد أجرى أحد الكتاب مقارنة في عام 1954م بين عدد الطلبة في كل من المناطق التي تسيطر عليها بريطانيا وفرنسا من أفريقيا ، فوجد أنه كان يوجد خمسة آلاف طالب في بريطانيا ، مضافا إليها ثمانمائة آخرون يدرسون في الهند ، من بعض دول شرق أفريقيا فقط ، بينما لا يوجد في نفس هذا العام من أفريقيا الفرنسية إلا ألف وثلاثمائة طالب فقط يدرسون في فرنسا ، ولا يتمتع سوى نصفهم فقط بمنح دراسية (45) .

وهذا الواقع ينطبق تماماً ، على منطقة وسط أفريقيا ، فعدم انتشار التعليم بصورة مناسبة ، أدى إلى أن تظل الإدارة في يد الزعماء المحليين ، وهم من رؤساء القبائل في الأساس ، الذين تختارهم الإدارة الفرنسية ، والذين ألَّفوا فيما بعد جماعة من النخبة ذات مصالح متميزة ، فقد سعت الإدارة الفرنسية قبل كل شيء إلى نقل السلطة إليهم ، بدلاً من تسليمها إلى غيرهم من جماعات المثقفين – برغم قلتهم نظراً لنظام التعليم الانتقائي – الذين يفوقونهم في الوعي السياسي ، بقضايا وسط أفريقيا (46) .

ونظراً لدراية فرنسا بأن الوضع سوف لن يستقر لهؤلاء الزعماء المحليين في أفريقيا نظراً لزيادة السخط والغضب عليهم من السكان من ناحية ، وزيادة الوعي الاجتماعي لدى جماعات أخرى متعددة داخل أفريقيا من ناحية أخرى ، فقد فكرت في تطبيق سياسة

جديدة للاستيعاب تتعدى الاعتماد على الأشخاص ، وتصل إلى النظام المؤسسى للدول الأفريقية المستقلة القادمة . فاختارت الاستيعاب الدستوري والفكري من أجل ربط هذه المجتمعات بقنوات متصلة بجذور الدولة الأفريقية نفسها على أمل أن تجعل أي جماعات جديدة مرتبطة بها .

ج- الاستيعاب : الارتباط الدستوري والفكري:

أعطت الجهود التي بذلتها فرنسا من خلال المستوى السابق من الاستيعاب ثمارها ، فقد تكونت جماعات من النخبة ، تتولى التوسط الرمزي بين الفرنسيين والسكان المحليين ، وقد ساومت هذه الجماعات الإدارة الفرنسية على نقل المهام الإدارية والخدمات الاجتماعية إليها ، في احتمال أي تغير في نوعية السيطرة الفرنسية ، وتعززت محاولاتهم هذه ببعض المظاهرات والإضرابات التي قام بها الموظفون والعمال في المدن ، الذين أفرزهم النظام الاقتصادي الفرنسي المطبق من وسط أفريقيا ، والذي يقوم على أساس إنتاج قليل من المواد الخام واستخدام عدد قليل جداً من العمال المهرة ، واختفي منه تقريباً ، تصنيع المواد الخام المتوفرة محليا ، وهذا ناتج عن أن رأس المال الخاص ، كله تقريباً وافد من الخارج ، وتعود الأرباح بناء على ذلك إلى الخارج أيضاً ، بينما يستخدم رأس المال المحلى ، لإنشاء البنية التحتية غير الإنتاجية ، وفاء للمصالح التجارية الفرنسية (47).

وتذكر بعض المصادر أن من بين الجماعات التي عملت السلطات الفرنسية أن تكون لها مكانة في مجتمعات وسط أفريقيا بعد الاستقلال ، هي الجماعات العسكرية التي عملت في الجيش والشرطة الفرنسية .

في ذات الوقت الذي استهدفت فيه سياسة فرنسة النخبة أن تظل غالبية السكان في وسط أفريقيا في حالة لامبالاة ، وذلك نتيجة لتفشى الجهل من جانب وبسبب العراقيل

التي فرضتها الإدارة الفرنسية والتي تحول دون غالبية السكان وإدراكها لمصالحها بوضوح من جانب آخر ، وهذا أمر طبيعي ، إذا عرفنا أن المستوى الأول للاستيعاب الذي لم تتخل عنه فرنسا تماماً ، يقوم على عدم الاقتناع بأي جماعات أفريقية ، لها الحق في تسيير أمورها (48) .

وأنه من تطبيقاتهم للمستوى الثاني من الاستيعاب ، اعترفوا بجزء صغيرة من الجماعات الأفريقية ، لكي تقوم بدور الوسيط ، ولكن نتيجة لعوامل هامة خاصة بالنظام الفرنسي ، والقليل من العوامل ذات الطابع الأفريقي، فكر الفرنسيون في توسيع مستوى سياستهم الاستيعاب لأفريقيا .

ويركز المستوى الأخير على هدف أساسي ؛ هو إيجاد وسيلة تجعل من المقاطعات الأفريقية ، مرتبطة دائماً بالإطار الدستوري والفكر الفرنسي .

وقد انطلق هذا المستوى من عملية مطبقة منذ مدة في أفريقيا وهي " الفدرالية " التي طبقها الفرنسيون بشكل مباشر على نوعين من المناطق الأفريقية ، وهي التي تجمع بين أفريقيا الغربية الفرنسية (A.O.F) وأفريقيا الاستوائية الفرنسية (A.E.F) ، ولكن ظلت كل وحدة فدرالية خاضعة لحاكم فرنسي يتلقى أوامره من باريس ، حيث يقيم الوزير المختص .

وقد واجهت هذه الفدرالية العديد من المشكلات إلى أن عقد مؤتمر برازافيل عام 1944م ، الذي جاء وسط سخط شعبي عام ، نتيجة لتطبيق السياسات الفرنسية السابقة ، وصاحب ذلك ظهور عوامل خارجية مساعدة ، مثل الوضع السياسي الدولي العام ، والذي تجسده في إعلان الأمم المتحدة .

وقد تجاوبت العديد من الجماعات في وسط أفريقيا مع هذا الوضع الداخلي والعالمي . وطالبت بمزيد من الاستقلال المحلى ، على أساس المشاركة في الحكم مع الفرنسيين والارتباط بفرنسا ، وكانت حكومة فرنسا الحرة في تلك الآونة في وضع عالمي حرج ، مما أعطى فرصة لانعقاد مؤتمر برازفيل الذي حضره ممثلو الحكومة الفرنسية وحكام المقاطعات الفرنسية في أفريقيا وممثلو الاتحادات الفدرالية ، كبار رجال الإدارة فيها . وكانت الأحداث العالمية ووضع فرنسا في تلك الفترة قد أعطى الأفارقة الذين حضروا المؤتمر فرصة للتعبير عن بعض مشاعرهم تجاه السيطرة الفرنسية .

ولكن الجماعات التي أعدتها فرنسا من خلال سياسة فرنسة النخبة ، قد أعطت ثمارها في هذا المؤتمر لصالح فرنسا ، وبالتالي فقد تراوحت ما بين قبول الاستيعاب الفرنسي ، والتحرر منه ، ولكن في النهاية غلبت كفة جماعات الاستيعاب الفرنسي ، حيث رفض المؤتمرون ، أي اتجاه نحو التحرر من الارتباط الفرنسي ، واكتفي أعضاء المؤتمر بالمطالبة ببعض الحقوق للأفريقيين ، مثل إلغاء العمل الإجبار ، وقانون الرعايا (الاندجينا) ، وإشراك بعض الأفريقيين في الوظائف العامة (49) .

ولكن أهم نتيجة أمكن الخروج بها من هذا المؤتمر ، هي ظهور بعض الأفكار الجديدة كما يقول (الجنرال مارشاند MARCHAND) ، مثل : إمكانية أن يحكم الشعب الأفريقي نفسه ، التي مهدت إلى ظهور فكرة الفرنسي عام 1946م (50) .

وهنا يمكن الإشارة إلى الدور الذي لعبته أحداث الحرب العالمية الثانية في إظهار سياسة الاستيعاب الفرنسي الجديدة ، التي تقوم على الارتباط الدستوري والفكري .

فحسب رأي (الجنرال مارشاند G.MARCHAND) : " قبل الحرب العالمية الثانية ، لا توجد أية إمكانية للتعبير السياسي في أفريقيا الفرنسية فكل هذه المناطق خاضعة للإمبراطورية الفرنسية ، فالإدارة المباشرة تغطى لوحدها الساحة ، وتسود سيطرة تامة

على السلطة من قبل الفرنسيين ، والرؤساء المحليون أصبحوا مساعدين صغاراً فقط ، يقومون بترجمة العمل الرسمي إلى السكان ، ولا يستثنى من هذه القاعدة ، إلا بعض المناطق في السنغال ، لها سلطة سياسية وإدارية خاصة بها " (51) .

وفي الواقع ظهرت أول خطوة عملية لتطبيق سياسة الارتباط الدستوري بفرنسا في ظل الاتحاد الفرنسي ، وخاصة في بنود دستوره الجديد الذي أصبح بمقتضاها جميع الأفارقة الخاضعين إليه مواطنين لفرنسا ، إلا أنهم ينقسمون إلى قسمين ، القسم الأول : يشمل جميع الذين نجحت فيهم سياسة المستوى الأول والثاني من الاستيعاب ، وبالتالي فإنهم فرنسيون بحكم الدستور، والقسم الثاني من المواطنين : يشمل الأفارقة الذين احتفظوا بقوانين الأحوال الشخصية الخاصة بهم ، وخاصة القوانين الإسلامية .

وبرغم أن هذا الاتحاد قد حقق هدفه العام ، بالنسبة لفرنسا ، المتجسد في الاعتراف الصريح من قبل بعض الأفارقة بأنهم فرنسيون ، إلا أنه فشل ، في أن يحقق أي نوع من التساوي أو التماثل بين الأطراف المكونة له ، حيث إنه لم يتضمن إلا تمثيلاً ضئيلاً للأفريقيين (52) .

واستمرت عوامل مثل الوضع الدولي الساعي نحو التحرر بفعل نتائج الحرب العالمية الثانية ، وظهور الأمم المتحدة واستقلال بعض الدول الأفريقية وخاصة مصر عبد الناصر ، وغانا نكروما ، زد على ذلك مطالب الجماعات الأفريقية التي تشكلت بحكم سياسة فرنسة النخبة ، كل هذه العوامل مجتمعة أجبرت فرنسا إلى إحداث تغييرات هامة في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي في وسط أفريقيا ، تمثلت في إصلاحات إدارية ، وقانونية ، وتضامنية ، وأتاحت للسكان حرية التحرك في المناطق المجاورة (53) .

وكان أهم مظهر لهذه التغييرات ظهور فكرة القانون الإطاري (LOICadre) الذي أصدره " جى موليه " (GUY MOULIN) في عام 1956م والذي طبق في أفريقيا الفرنسية ،

بقسميها الغربي والاستوائي ، وكان لتطبيقاته نتائج مهمة ، ساعدت على تكوين شعور عام لدى الجماعات الإفريقية بأهمية اللعبة السياسية ، وإمكانية الاستفادة منها في حل مشكلاتها الأفريقية ، وتشكيل تنظيمات تقوم بذلك (54) .

وبرغم أن تطبيقات هذه القانون تخدم أهدافاً عامة لفرنسا في أفريقيا ، وخاصة أنه يعطى الحكومة الفرنسية التعامل مباشرة مع الأقاليم الأفريقية ، بدون الرجوع إلى البرلمان ، الذي كان يحد من حركتها قبل ذلك ، إلا أنه في ذات الوقت ، يعطى فرصة للأقاليم الأفريقية ، في اختيار ممثليها لدى الجمعية الوطنية الفرنسية ومجلس الجمهورية وجمعية الاتحاد الفرنسي ، ومن الملاحظ أن الأفارقة الذين سمحوا لهم بحكم القانون الإطاري أن يمثلوا شعوبهم في باريس ، كانوا من الذين نجحوا في الاستيعاب الفرنسي بمستوياته الثلاثة .

إلا أنهم ومن خلال تعاملهم المباشر مع الفرنسيين في باريس ، اكتشفوا الكثير من الحقائق ، حول زيف الاستيعاب الفرنسي ، ومدى عدم مصداقية الشعارات التي يرفعها الفرنسيون ، عن المساواة والعدالة ، التي كلِفوا بها هم أنفسهم ، أثناء عملهم كوسطاء ، أن يقنعوا بها أهليهم ومواطنيهم في أفريقيا ، ولذلك لم يستمر العمل بهذا القانون سوى سنتين فقط ، مع العلم أنه من الناحية الواقعية ، السياسة الفرنسية في كل مرحلة ، يجب عليها خدمة المرحلة التي تليها ، وأن تستفيد من كل ميزات المراحل السابقة ، وبالتالي فإنها لا تجمد أي برنامج ناجح ، بل تدخله في الإطار الجديد فقط ، وهذه ظاهر ثابتة طيلة تتبع سياسة السيطرة الفرنسية .

وجاء بعد القانون الإطار ، قانون دستوري ، لربط أفريقيا بفرنسا ، وقد تجسد ذلك في دستور (ديغول)(DEGOLE) عام 1958م الذي يقوم على فكرة الجماعة الفرنسية –

الأفريقية (C.F.A) ، والتي يرى (مارشاند) ، أنها جاءت لتعبر بشكل واضح ، عن استجابة فرنسا للرأي العام الأفريقي ، واضطرت على أن تطرح عليه الاستفتاء(55) .

هذا الاستفتاء الذي يمنح الأقاليم الأفريقية حرية الاختيار ، بين قبول الدستور (الارتباط بفرنسا) أو رفضه ، وذلك بعد أن حسبت فرنسا جميع المعطيات المتاحة لها لدى الشعوب الأفريقية ، وساعدت الجماعات التابعة لها بالقيام بدورها الذي أعدت له منذ فترة زمنية طويلة ، والذي كانت هذه الجماعات الأفريقية ، تطالب به في بعض الأحيان ، خاصة من خلال مؤتمري برازافيل وباماكو ، وهو أن يسند إليها دون غيرها فرصة العمل السياسي والاجتماعي في أفريقيا ، إذا هي ساهمت في قبول الأفارقة دستور (ديغول) الذي يعنى الارتباط بفرنسا .

وقد قامت هذه الجماعات بناء على تصديقها لوعود فرنسا بان يسند إليها بعض المهام الإدارية بعد ذلك ، وبالتالي قامت هذه الجماعات بالعمل على تشكيل تنظيمات سياسية ، في شكل أحزاب تقبلها فرنسا ، وظهر في هذه الفترة في منطقة وسط أفريقيا دور حزب التجمع الديمقراطي الأفريقي (R.D.A) الذي قام بدور كبير من خلال تنظيماته الاجتماعية والسياسية في قبول الدستور الديغولى ، وكانت نتيجة الاستفتاء كما توقع الفرنسيون ، فقد قبل الارتباط الدستوري بفرنسا جميع السكان في أفريقيا الخاضعة للسيطرة الفرنسية ، ماعدا مقاطعة واحدة هي (غينيا) بقيادة سيكوتورى ، وكانت حال المقاطعات التي قبلت هذا الارتباط هو الدخول فيما سماه (ديغول) بالجماعة الفرنسية – الأفريقية ، وهي لا تختلف في الواقع عن الفدرالية السابقة .

وحسب بنود الدستور ، يحق لكل عضو ، أن ينفصل مستقبلاً عن الجماعة ، وأن الأعضاء يتمتعون بالاستقلال الداخلي ، أما المواضيع المهمة مثل الخارجية والبوليس والدفاع والعملة والشؤون الاقتصادية والمواد الإستراتيجية ، بل وحتى القضاء والتعليم

العالي والمواصلات ، كل هذه من اختصاص فرنسا وحدها ، أما في حالة رفض الارتباط ، فيعنى فوراً قطع الارتباط بفرنسا ، ويتضمن ذلك ، قطع المعونة الفنية والإدارية المتصلة في السابق مع فرنسا ، وبرغم قبول أفريقيا لهذا الارتباط إلا الوضع بصفة عامة في أفريقيا الخاضعة للسيطرة الفرنسية كان سيئاً في هذه الفترة (56) .

ويعبر عنه (فافرود) بالقول " برغم أنه في استفتاء معين ، قالت الأغلبية في هذه المنطقة ، نعم للبقاء داخل الإطار الفرنسي ، إلا أن عدم الصدق والمعاملة السيئة ، التي ظهرت في شكل تفرقة في الحقوق بين الفرنسيين والأفريقيين ، أدت إلى نتائج مغايرة لما توقعه الفرنسيون "(57) .

وهذا الاستياء من عدم صدق دستور (ديغول) ، ظهر بشكل واضح لدى الجماعات المتفرنسة ، والتي قبلت الارتباط بفرنسا أكثر من غيرها ، وعبرت عنه في وسط أفريقيا من خلال نشاطات فروع التجمع الديموقراطى الأفريقي وغيره من التجمعات والسياسية العاملة في هذه المنطقة .

ثالثا- عمليات نشر الأفكار المستحدثة إلى جماعات وسط أفريقيا :

ذكرت أثناء تناولي الاتجاهات النظرية إلى أن هناك اتفاقاً بأن الأفكار المستحدثة الغربية انتشرت إلى الجماعات التقليدية في كل من آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا ، في الغالب إما عن طريق سيطرت التجارة الغربية الرأسمالية ، وإما بإقدام الجيوش الغربية ، وينفي علماء الاجتماع الغربي أية وسائل أخرى للانتشار الفعال إلى الجماعات المتخلفة في العالم الثالث (58) .

ولا تخرج العمليات او القنوات التي أوصل من خلالها الفرنسيون الأفكار المستحدثة إلى جماعات وسط أفريقيا عن هذا الإطار ، وسأعتبر في تناولي انتشار الثقافة الفرنسية في هذه المنطقة على الإطار العام الذي لخصه عالم الاجتماع الفرنسي (بالانديه) من واقع خبرته ودراساته لجماعات هذه المنطقة ، ويرى أنه بعد السيطرة الفرنسية " العسكرية " على هذه المناطق من أفريقيا أعقب ذلك تطبيق برامج سوسيولوجية في الواقع ، لتأكيد الطابع الفرنسي عليها ، وهي العمليات التي اعتبرت مناسبة لنشر الثقافة الفرنسية في تلك الفترة . ويذكر (بالانديه) أن الإطار قد طبق على مراحل مهمة ظهر من خلالها القنوات الفعالة لنشر الأفكار المستحدثة . وقد حددها على النحو التالي :

أولا : أن يتم تغيير نظام الاتصالات القديم (الولاء الاجتماعي والسياسي) ، وكذا البناء التحتي الاقتصادي .

ثانياً : أن يوضع مكان الإجراءات السابقة نظام إداري ، وإقامة عمل تربوي خاص بالفرنسيين .

ثالثاً : بعد ذلك يتم نشر اللغة الفرنسية ، مع إعداد ترجمات عديدة للغات الناقلة المحلية .

رابعاً : مزج وخلط (الجماعات التي تنجح في المراحل السابقة) وجمعها في مراكز معنية ، لكي تعطى فرصة للموظفين ، والعمال الأجراء الجدد لاكتساب الأفكار المستحدثة ، وذلك بخلق بيئة شبه حضرية وحضرية (59) .

وسأعرض لكل عملية من هذه العمليات :

أ-عملية تغيير نظام الاتصالات القديم :

أعقب السيطرة العسكرية التي قامت بها فرنسا على منطقة وسط أفريقيا ، القيام ببعض العمليات بهدف ترسيخ الأفكار الجديدة التي جاءت بها ، وكانت أول عملية قامت بتنفيذها هي محاولة تغيير ولاء الناس عن صوره السابقة ، سواء في إطاره الاجتماعي ، الذي كان موجهاً نحو الأسرة والسلالة ، التي تشكل بدورها الولاء السياسي الذي كان موجها ، نحو رؤساء هذه السلالات ، والتي من مجموعها تتكون المجتمعات الأفريقية ، فهذا البناء الاجتماعي الذي كان سائداً في جماعات وسط أفريقيا ، لم يرق للفرنسيين التعامل معه ، فعملوا نحو تغييره تماماً .

وتجدر الإشارة هنا على أن نوضح ، أن هذه العمليات التي قامت بها فرنسا ، لا يمكن وصفها بأنها عبارة عن " احتكاك ثقافي " فقط ، تمً في أجزاء معينة من ثقافة المجتمعات الأفريقية ، بل هو تغيير في جميع أنساق البناء الاجتماعي لجماعات وسط أفريقيا ، ولم يتم بشكل اختياري ، بل تمً بفعل السيطرة والتحكم الفرنسي على جميع مقدرات الحياة في هذه المنطقة .

وبالتالي فإن ما حدث من تغيير في جماعات وسط أفريقيا ، لا يختلف عن الإطار العام ، الذي تحدث عنه (راد كليف براون) حيث يقول : " فالتغيرات التي تحدث في الشعوب البدائية في أفريقيا ، التي كانت تسكن في منطقة معينة ، وكان لها بناء الاجتماعي خاص ، ثم فرض الأوربيون سلطانهم على المنطقة ، تحت ما أطلق عليه النظام الاستعماري ، ونتج عن ذلك ظهور بناء الاجتماعي جديد ، ثم ما لبث أن تطور ، ولم تعد الحياة الاجتماعية في هذا الإقليم مجرد عملية تقوم على العلاقات المتبادلة بين الوطنيين ، وإنما ظهر بناء سياسي واقتصادي جديد يتمتع فيه الأوربيون – على قلتهم – بسلطان غالب .

ومحاولة تبسيط الدراسة ، عن طريق اعتبار العملية مسألة تفاعل ثقافتين أو أكثر ، إنما هي مجرد طريقة لتجنب الحقيقة والواقع ، لأن ما يحدث في جنوب أفريقيا ، مثلاً ،

ليس تفاعل الثقافة البريطانية وثقافة البوير .. وإنما هو تفاعل الأفراد والجماعات داخل بناء الاجتماعي قائم يمر هو نفسه بعملية تغير ، فما يحدث في إحدى قبائل " الترانسكاي " مثلاً لا يمكن وصفه إلا حين ندرك ان القبيلة هي جزء من نسق بنائي سياسي واقتصادي واسع " (60) .

وعلى ذلك فإن ما حدث من عمليات استهدفت تغيير البناء الاجتماعي لجماعات وسط أفريقيا ، خلال هذه الفترة ، لا يمكن وصفها وتحليلها وفهمها ، إلا في ضوء نظرتنا لها بأنها تغييرات جوهرية في البنية الاجتماعية لهذه الجماعات ، شملت جميع انساق الضبط الاجتماعي ، المتمثلة في النسق الاجتماعي والسياسي والديني والشعائري (61) .

وهذا التمييز بين فرض الثقافة ، والاحتكاك الثقافي ، يقوم على أن الاحتكاك الثقافي ، يقتضى أن يكون متبادلاً بين ثقافتين أو جماعتين أو مجتمعين ، وأن يكون هناك اعتراف متبادل بأن مستوى تقدمهما متوازياً في الكثير من مظاهر الثقافة ، والقليل الباقي يتم الاحتكاك الثقافي فيه ، بينما العمليات التي تمت بالنسبة للسيطرة الفرنسية على مجتمعات وسط أفريقيا ، قامت على تدمير كل أنساق البناء الاجتماعي ، وإقامة بناء الاجتماعي فرنسي جديد بدلاً عنه .

وبالتالي فإنه لا يمكن وصف العملية التي انتشرت بها الأفكار الجديدة في منطقة وسط أفريقيا من قبل الفرنسيين ، إلا بالصراعية غير المتكافئة التي حدثت بين قوتين ، الأولى تفقد جميع مقومات القوة الحديثة ، والثانية تسيطر على جميع مقدرات القوة ، وسأشرح هذه العملية بقليل من التفصيل .

يقوم نظام الاتصالات القديم في جماعات وسط أفريقيا على نظام الاجتماعي يستند في عمومه على الجماعات السلالية التي كانت الاتصالات فيها تتم على أنماط محددة منها : الوحدة السلالية ، والأرض المشتركة ، والآلهة الموحدة (الدين المشترك) والنسق السياسي

المتميز ، والأسلوب الاقتصادي المناسب ، وبعض السمات الأخرى ، التي تساعد على تمييز الجماعات المعنية عن الجماعات المجاورة لها .

وجميع مظاهر البناء الاجتماعي السابقة متكاملة ، ويستند أي نسق على الأنساق الأخرى . وهذه الحقيقة – تكاملية البناء الاجتماعي الأفريقي – وعاها الفرنسيون – فاتجهوا إلى تغييره بالكامل .

ب-تغيير الولاء للوحدة السلالية :

ويقصد بالجماعات السلالية هنا ، طائفة من الأشخاص جمعتهم شجرة نسب واحدة من صلب ذكر أو أنثى أو كليهما معاً وينحدرون جميعاً من قديم معروف الاسم ، وما يجسد الوحدة السلالية توحيد أو معرفة مصادر تكوين الجماعة السلالية ، فالمصدر الأصلي لانضمام الأعضاء الجدد إلى هذه الجماعات هو ميلاد أطفال جدد ، وبالتالي فإن الانتماء الشخصي إلى الجماعة يتحدد في ضوء النسب إلى شجرة العائلة والانحدار عن السلف ، والمصدر الآخر للانضمام إلى الوحدة الاجتماعية هو التبني ومن ثم الذوبان والاستغراق في سلسلة الأنساب ، ومما يقوى هذه الوحدة الاعتقاد بأن أسلاف الجماعة الموتى ، يحتفظون بسلطانهم على الجماعة – فكرياً – وهم في العالم الآخر ، على نحو يفيد خلود الجماعة وديمومتها .

ومن الملاحظ أن الهدف من تحديد النسب الذي لا يتجاوز عادة ثلاثة او أربعة أجيال ، قبل شيوخ الجماعة الأحياء ، ليس تبيان التاريخ الماضي ، بل ليكون النسب ، ضرباً من الميثاق للسلوك الاجتماعي ، بين الأحياء من أبناء الجماعة ، وبالتالي فإن تركيزها هو على درجة التوحد والاندماج داخل وحدة الجماعة ، أكثر من كونه اهتماما بشجرة الأنساب في حد ذاتها ، فهي وسيلة وليست غاية .

ونظراً لأن الجماعات السلالية المنظمة اجتماعياً على هذا النحو ، تؤكد على الولاء للجماعة ، أكثر من تأكيدها على الاستقلال الفردي، فإن الفرنسيين ركزوا جهودهم على عمليات متعددة ، استهدفت تحويل هذا الولاء عن الجماعات السلالية وتركيزه على وحدة أخرى ، وهي الأسرة الصغيرة وعملوا على أن يكون التركيز على الاستقلال الفردي .

وبالتالي عملوا على تمزيق الوحدات السلالية عن طريق تشجيع الهجرة للعمل لديهم في البداية ، ثم في مؤسسات أخرى أقاموها لهذا الغرض، إن نزوج الفرد من وحدته الاجتماعية للعمل في مواقع أخرى يعرضه لمظاهر جديدة للولاء ، تتعارض أو تتنافس مع ولائه للجماعة التي ينتمي إليها وخرج من صلبها .

وقد حاولت الجماعات السلالية المحافظة على وحدتها بأن احتفظت للنازح بحقوقه التي يتمتع بها بحكم انتسابه اسريا ، وبالتالي فقد ظل أفراد الجماعة الذين انفصلوا عن الوحدة مكانياً ، يتمتعون بعضويتهم في الجماعة ، لأنها تمثل بالنسبة لهم ضماناً اقتصادياً هاماً ، يمكن الرجوع إليه في وقت الحاجة ، وهذا بالإضافة إلى الأمان العاطفي الذي توفره السلالة لأعضائها كجماعات ارتكاز، يستند إليها أعضاؤها أثناء الأزمات(62) .

ج- تغيير الحياة المشتركة في الموطن الواحد :

ومما يساعد على تكامل الوحدة الاجتماعية المشتركة للجماعات السلالية في وسط أفريقيا ، أن أكثرها يستوطن أرضاً مشتركة ، لدرجة أن موطن الجماعة يصبح في بعض الأحيان هو عين الوحدة الاجتماعية .

وتشير عملية الاستيطان المشترك في ذاتها إلى طبيعة الاتحاد والتماسك بين أبناء الجماعة السلالة ، وفي أغلب الأحيان ، تملك الجماعة السلالة الأرض التي تسكنها والتي

تفلحها ، وتصبح الحقوق جماعية ، والتي قد تصل في بعض الأحيان إلى حق الملكية ، ويشارك الفرد عضو الجماعة في المحافل والاجتماعات التي تعقد للتشاور في إدارة الأرض وتوزيع حصصها ، وله حق الانتفاع بالأرض التي تعهد بها إليه الجماعة ، شريطة أن لا يلحق بها ضرراً أو فساداً ، ويمكن للمرء أن يحوز على أي مساحة يشاء من الأرض ويزرعها تابعوه ، ولكن إذا ما أخفق هو أو ذريته في الانتفاع بها ، فإن الجماعة تعهد بها إلى آخرين ، وهكذا تظل الأرض دائما ملكاً للجماعة في مجموعها ، ويعاد توزيعها بين حين وآخر ، داخل أعضاء الجماعة .(63)

وأول ما أدخله الفرنسيون لكسر مثل هذا التنظيم للانتفاع بالأرض ، هو سحب الحق القانوني لملكية الأرض من الجماعات السلالية – على الأقل رسمياً – وبالتالي فإن الإدارة الفرنسية هي التي تملك الأرض حسب القانون ، وهي المخولة بتوزيعها ، وتمليكها على نمط الملكية الخاصة ، وليس على ملكية الانتفاع – كما هو سائد حسب النظام القديم – وأهم مشكلة هنا هي ، أن من الممكن أن تملِك الإدارة الفرنسية هذه الأرض لأشخاص ، قد لا يكونون من أفراد الجماعة ، وفي الغالب من الفرنسيين ، وهنا وقعت الكثير من المشكلات ترتبط بنمط ملكية الأرض ، التي لا يعرف الأفريقي التصرف الخاص فيها ، إلا بناء على مشورة جماعته السلالة ، التي تعطيه حرية الانتفاع فقط ، ويتم ذلك في ظل اجتماعات المشورة التي من حق أي عضو في الجماعة أن يحضرها .

وتشير بعض الدراسات إلى أن أفريقيا في ظل نظام اتصالاتها القديم " لم تعرف الإهانات والكثير من المشكلات الاقتصادية مثل المشكلات بين العمال وأرباب العمل ، بين الغنى والفقير ، أي لا توجد لديها عقد الدونية ، فالعواطف في متناول الجميع ، والسلطة موزعة ، والناس راضون ، قبل دخول الاستعمار "(64).

ولكن الهدف الأساسي لنظام السيطرة الفرنسية هو تمزيق وحدة الجماعات وتضامنها ، لكي يجد طريقاً للدخول إلى عقول وأفكار هذه الجماعات التي كانت – حسب نظام الاتصالات القديم - حكراً على تقاليدها وعاداتها(65).

د- تغيير نظام الضبط الاجتماعي (الولاء السياسي والديني) :

يتجه الولاء السياسي في الجماعات السلالة في وسط أفريقيا نحو رؤساء القبائل أو الملوك داخل الجماعة ، وهؤلاء الرؤساء أو الملوك يقومون بالعمل في الموطن ، ويؤدون الخدمات العامة التي يمكن أن يقوم بها محافظ المنطقة في الوقت الحاضر ، وبالتالي فهم يؤدون جميع المسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية ، ويشكلون جماعات خاصة تقوم بتقديم العون لكل أفراد المجموعة (66).

وعلى ذلك فإن الجماعات السلالية ، تقوم مقام الممثل الشرعي لحقوق الإنسان الأفريقي ، مثل حقه في الأرض والحريات بصورها المختلفة – وقد يتألف مجلس الرؤساء أو الملوك من ممثلين عن الجماعات السلالية التي تضمها المنطقة ، أو ربما يتقرر ، أن تكون فئة من الرجال هم الأرفع مقاماً ، ولهم الرأي والكلمة ، بناء على إجراءات خاصة ، تحدد تسلسل المراتب الاجتماعية ، وأن تختار كل جماعة من بين أعضائها من يمثلها (67) .

ومن المعروف أن النظام الإداري الفرنسي الذي طبق على وسط أفريقيا ، قام في الأساس على العداء الشديد لجميع أشكال الولاء لرؤساء القبائل أو الملوك ، ووجه إليهم ضربات مباشرة منذ البداية استهدفت التقليل من تأثيرهم على السكان فسحب جميع السلطات الموكولة إليهم حسب الأعراف ، وكلف من أبقاهم على خدمته منهم بمهام جديدة ، وعلى ذلك ظل دورهم في المجتمع يتوقف على مدى ولائهم لفرنسا ، وهذا أدى إلى أن يتغير ولاء أفراد مجموعاتهم إليهم ويضعف بالتدريج ، وأن يحاول هؤلاء الرؤساء في سعيهم للمحافظة

على مكانتهم لدى جماعاتهم السلالية أن يقوموا في بعض الأحيان بدور مزدوج ، وهو أن يظهروا للسلطات الفرنسية بولاء ، ويعاملوا جماعاتهم بولاء آخر .

وعلى كل حال ، فقد أثرت الترتيبات الفرنسية في نمط الولاء السياسي ، واتجه جزئياً نحو الولاء للقوة الفرنسية المسيطرة .

أما الولاء الديني في جماعات وسط أفريقيا ، فهو ينقسم إلى نوعين : الولاء إلى الديانات التقليدية في أفريقيا ، والتي تتكون من مجموعة من العقائد والشعائر تكون الروح الفكرية للجماعة السلالية ، ويرى بعض الكتاب الفرنسيين ان هذه الديانات ترتبط ارتباطاً كبيراً، بما يسمى اليوم بالطقوس السحرية (68) .

واستهدف عمل الفرنسيين في هذا النوع من الولاء ، تحويله نحو الكنيسة بدعوى أن الولاء لهذه الديانات ، يقلل من التضامن الاجتماعي داخل الجماعة ، مع أن " فافرود (FAVROD) يعترف بأن الجماعات السوسيولوجية في وسط أفريقيا ، لها تضامن قوى يساوى التضامن الكنسي ، فالجماعات هنا أخوية ، بكل ما تتضمنه الإخوة ، بينما الأوربي لا يعرف أو لا يفهم أبداً ، أن شخصين يكونان إخوة ، إذا لم يكونا من أب أو أم واحدة " (69) .

وكانت وسائل التدخل المستخدمة لتحويل هذا الولاء متجهة في الأساس إلى خلخلة الحياة الجماعية والاتجاه نحو الو لاءات الفردية ، ومن ثم الاتجاه نحو فرنسا ، ولكن ومع كل الضغوطات التي استخدمت في هذا المجال " فإن الفردية الأوربية محدودة في الحياة الأفريقية حتى في المدن ، وقاومت الجماعات كل الضغوط الاستعمارية التي تهدف إلى جعلها فردية وخاصة الفردية المرتبطة بالمسيحية " (70) .

ويبلغ هذا الرفض لتغيير الولاء مداه لدى الجماعات التي تعتنق الدين الإسلامي ، ولذلك فإن محاولات فرنسا لجعلهم يغيرون ولاءهم السياسي من الرؤساء أو الملوك التقليديين ، كانت أنجح من محاولاتها نحو تغيير دينهم .

وعلى الرغم من أنني في هذه الدراسة ، أقر بأن الضبط الاجتماعي في جماعات وسط أفريقيا ، تدعم تلاحمه وتكامله مظاهر متعددة ، مثل الحقوق المشتركة في الانتساب إلى السلالة والتي تقوى الوحدة الاجتماعية ، وكذلك الحقوق المشتركة في الأرض وتوزيع السلطان السياسية ، والعقائد والشعائر الدينية الواحدة ، زيادة على ذلك هناك مزيج من السمات المشتركة كانت تمثل علامات مميزة للجماعة السلالية ، مثل الكي أو الندب والرموز على الوجه ، وغير ذلك من مظاهر التكامل التي تميز جماعة معينة داخل المجتمع الكبير .

إلا أن هذا لا يعنى – في ضوء هذه الدراسة – أن الجماعات السلالية ، كانت متماثلة من حيث الحجم والعضوية وبنية العمر والعمل والحقوق المدنية ، لدرجة أن هذه الجماعات مكتفية ذاتياً تماماً عن المجتمع الكبير من حيث الضبط الاجتماعي بحيث إنها قد تضاف إليه أو تفصل عنه دون أن يؤثر ذلك عليها ، مما أدى ببعض العلماء الأوربيين إلى وصف هذه الجماعات بأنها تتميز بنوع من التماسك والتضامن الآلي ، على نحو ما يحدث للدودة التي قد تفقد إحدى حلقاتها ، ولكنها تظل على قيد الحياة (71) .

فالتفسير الواقعي للضبط الاجتماعي الذي كان سائداً قبل تأثير الفرنسيين عليه ينفي هذا التصور ، فهذه الجماعات التي كان ضبطها الاجتماعي يقوم بإشراف الجماعات السلالية لا يمكن أن نصفها في النهاية بأنها ممتثلة للأوامر إلى هذا الحد ، بل توصف واقعياً بأنها تتميز بالعديد من العمليات الصراعية داخلياً ، وأن لها علاقات متبادلة مع الجماعات المجاورة ، تقوم على التكامل والتعاون حيناً ، وعلى الصراع حيناً آخر .

فهناك عمليات تنافس وصراع ، تتميز بالكثير من التوتر داخل هذه الجماعات نفسها ، مثال ذلك التوتر والخلاف بين الإخوة غير الأشقاء ، حين يتنافسون بينهم من أجل كسب مودة معينة عند الأب أو الأم ، ولكن أهم عملية صراع داخلية هو نمط الزواج الخارجي الذي تتميز به بعض هذه الجماعات ، ويتطلب هذا النظام أن يختار الفتى زوجته من جماعة أخرى غير جماعته .

ويبالغ الكتاب الغربيون ، على عمومية مثل هذا النمط من الزواج لدى الجماعات السلالية ، لكن في الواقع ، إنه في جماعات وسط أفريقيا ، يعتبر انتشار مثل هذا النمط إلا على جماعات سلالية محدودة فقط ، على سبيل المثال في منطقة شاد لا ينطبق مثل هذا النمط إلا على جماعات سلالية محدودة ، وحتى في هذه الجماعات ، ليس هو النمط الوحيد ، بل هو النمط المفضل فقط .

ثم إن هناك مبالغة ، حول مدى القرابة التي يعتبرها الكتاب الغربيون خارج الجماعة السلالية ، فهذا الزواج الخارجي في الغالب ، يتم بين أسرة لا يتجاوز التباعد في الأقارب فيها إلى درجة الأجداد (72) .

وحسب التركيبة الاجتماعية لهذه الجماعات ، فهذا المدى من البعد عن الأقارب المباشرين ، لا يعنى الزواج من الخارج ، بل زواجاً داخلياً ، الهدف منه ، جمع شمل الجماعة ، وذلك بعدم استبعاد الزواج بفعل البعد من الأقارب حتى درجة الأجداد ، أما غير ذلك فهو عملية تفضيلية ، تتم بين الجماعات المتجاورة ، من أجل تأكيد علاقات المصاهرة ، التي يعتد بها كثيراً في التعاون بين الجماعات السلالية .

ولكن أهمية ظاهرة الزواج من الخارج - في الضبط الاجتماعي – تأتى ، لأنها تحتاج إلى نقاش بين أعضاء جماعة أهل الفتى أنفسهم ، والمفاضلة بين الجماعات التي يمكن أن يصاهروها ، وما إلى ذلك ، من عمليات وجود قبول من كل أفراد الجماعة ، وليس من الرجل

الذي يطلب الزواج فقط ، على اعتبار أن الزواج يتم أصلاً بين جماعتين وليس بين شخصين ، ومن ثم يناقش مع أعضاء جماعة الزوجة ، وهذه العملية لا تتم بشكل عادى في الغالب ، بل تتضمن أخذاً ورداً ، من كلا الطرفين ، ربما يصل في بعض الأحيان ، إلى رفض العملية تماماً ، أو إلى تأخيرها ، في أحيان أخرى .

ومن أهم الأدلة على حدوث التوترات داخل الجماعات السلالية ، انتشار المظاهر المتعددة من السحر، فالتوترات التي قد تهدد تلاحم الجماعة ، يُرجع إلى حسمها في بعض الأحيان إلى السحر ، أو على الأقل ، إلقاء اللوم عليه ، باعتباره مسئولا عما يحدث من شرور .

وذلك راجع إلى سيادة الاعتقاد بأن الموت أو المرض سببه ، قوى شريرة ، حالة في نفوس بعض الأفراد ، وأن هؤلاء الأفراد قد يستخدمونها بصورة غير شعورية ، وبالتالي فهناك محاولات لتحديد مصادر الشر ، عن طريق ممارسة أعمال سحرية مضادة ، أو التهديد باستخدام العنف ، في بعض الأحيان (73) .

وبشكل عام ، تتنافس الجماعات السلالية في المجتمع مع أندادها ، من أجل الحصول على الثروات النادرة – الزوجات والأرض والمناصب السياسية – ولكن ما يميز هذه العمليات ، أنها تتم على مستوى الجماعات غالباً ، وذلك لأن مصالح الفرد تعبر عنها الجماعة ، فالضبط الاجتماعي هنا ، يقتضى توجيه الولاء الاجتماعي والسياسي نحو الجماعة والتوحد معها ، وإن عمليات الصراع التي تحدث ، في ذات الوقت ، الذي من الممكن أن تحدث خللا في الضبط الاجتماعي داخل الجماعة ، فإنها تساعد على دعم التلاحم الداخلى للجماعة السلالية ككل (74) .

هـ- تغيير النظام الاقتصادي التحتي :

سعى الفرنسيون إلى فرض قيمهم الثقافية على جميع أنساق البناء الاجتماعي ، فقد حاولوا كما رأينا سابقاً – تغيير نظام الاتصالات القائم على الجماعات السلالية فتدخلوا في خلخلة وحدتها الاجتماعية وجرها نحو الأسرة الفردية ، وحاولوا تفتيت ملكية الأرض ، وتحويل القيم الفكرية وخاصة الجوانب الدينية عن طريق التوجيه نحو المسيحية ، وغيروا الولاء السياسي عن الملوك والرؤساء التقليديين ووجهوه نحو الإدارة الفرنسية ،إلا أن الجهد الأكبر الذي بذله الفرنسيون وأظهر تغيراً ملحوظاً في حياة الجماعات في وسط أفريقيا ، تجسد في مساعيهم نحو تغيير البناء التحتي الاقتصادي .

وربما كان هذا أحد أسباب إفراد (بالانديه)G.BALANDIER لهذه العملية لوحدها أثناء حديثه عن عملية تغيير البناء الاجتماعي الأفريقي ، فالنشاط الاقتصادي لجماعات وسط أفريقيا كان موجهاً في الأساس نحو الاكتفاء الذاتي داخل الجماعة ، والفائض يتم التبادل فيه مع الجماعات المجاورة بالمقايضة .

وقد جاء هذا التحول ، نتيجة للاندفاعات وأغراض الإدارة الفرنسية ، وذلك من آجل الاتجاه نحو اقتصاديات الإنتاج للسوق والتبادل النقدي .

فهذه الجماعات التي كانت تعرف نظام اقتصاد ، يقوم على الرعي والزراعة المتنقلة والزراعة المستقرة ، ويهدف إلى سد حاجات أفراد الجماعة في الأساس ، بينما نمط الاقتصاد المفروض الذي جاء به الفرنسيون ، يقوم على اقتصاد رأسمالي يستعمل النقود كوسيلة للتبادل مع ظهور مهن وأعمال جديدة(75) .

ومثل هذه العملية إنما هي نقلة خطيرة ، تمت في مرحلة زمنية طويلة وبمظاهر متعددة ، وظل الاقتصاد التبادلي ينمو ويتوسع ويستأثر بالموارد الإنتاجية ، التي تنتقل من نطاق الاقتصادي الاكتفائي إلى نطاق الاقتصاد التبادلي .

وقد تمت هذه العملية بطرق متعددة مثل زراعة محصولات التصدير – ويمكن الاستدلال هنا بالتركيز الفرنسي في وسط أفريقيا على زراعة القطن – وهو ما يسمى بالمحصول النقدي ، واستخدام واستثمار رأس المال الأجنبي ، والخبرة الفنية الحديثة في إعداد المواد الأولية للسوق .

وساعد على هذا ، قيام حكام الأقاليم الفرنسيين ، بالاتفاق على إعداد بعض طرق للمواصلات والقوى العاملة المدربة تحت إشراف وإدارة الفرنسيين ، وكان هدفهم الأساسي هو أنه كلما نما الاقتصاد التبادلي ، نمت جماعات عمل ، يتحول أفرادها من حياتهم الاقتصادية (الجماعية) المعتمدة على الرعي والزراعة ، إلى إجراء دائمين (عمال بالأجرة) أو موسمين ، وهذا هو الهدف النهائي من كل هذه العمليات كما سنرى ، أي اعتماد الجماعات على الاقتصاد الفرنسي (76) .

وقد تمت عملية تحويل البناء التحتي الاقتصادي بوسائل ، كما يرى تشوداك - أقرب إلى التضليل منها إلى التحديث .

وكانت وسيلة هذا التضليل الرئيسية هي النقود ، فعرضت على الجماعات في وسط أفريقيا ، الفضائل الرخيصة والملذات التي تتمتع بها الحياة الفرنسية ، وهي في هذه الحالة الملذات المتوفرة للمدير الإداري الفرنسي ، وبعض الجماعات التي تنجح في جلب رضاه ، وقيل للجماعات الأفريقية ، إن هذه الملذات معروضة للبيع ، لمن يمتلك الثمن ، وبالطبع لم تكن كل صور الملذات معروضة .

فالبعض بقى محصوراً على الفرنسيين فقط ، كما كان البعض الآخر متوفراً ، مقابل بعض الخدمات أهمها الولاء لفرنسا .

وصاحب ذلك عرض لمنتجات فرنسية ، أهمها الدخان ، والخمر ، وبعض الحلي والملابس ، وبذلك تم إغراء جماعات وسط أفريقيا ، للتقدم نحو قبول الأفكار الفرنسية المستحدثة .

وكان عليهم أن يبيعوا خدماتهم وأعمالهم أو ينتجوا المحاصيل المرغوبة خصوصاً عند الفرنسيين ، وبهذه الطريقة دخلت الجماعات في هذه المنطقة في استعمال نتائج التحديث الفرنسي التي تجرى بعيدة عنها ، وكما يرى (تشوداك) فإن السكان في هذه المناطق ، كانوا على هامش التحديث الفرنسي لكنهم ساهموا مع هذا ، بدمائهم وبعرقهم ، وبالمقابل أخذوا بعض الأدوات والمقدمات (77) .

فلبسوا الألبسة الفرنسية واستخدموا الآلات على أمل الارتفاع بمنزلتهم الاجتماعية لدى جماعاتهم المحلية .

ولكنهم لم ينتبهوا إلى أن هذه المقدمات ، والمال الذي تسلموه ، ما هما إلا قبلة الموت الوادعة لهويتهم ، وإنهما كانا في الوقت ذاته علامة الخضوع والدونية ، إذ أنهم لم يكونوا قد وسموا بهذه السمة من قبل ، وبالتالي فقد أصبحت هذه الجماعات تابعة ثقافياً لصاحب الثقافة الوافدة .

وبرغم ما تميزت به هذه العملية من صراع بين الثقافة الأفريقية والفرنسية ، إلا أنها بمرور الزمن وبحكم السيطرة التامة على جميع مقدرات الحياة في هذه المنطقة من قبل الإدارة الفرنسية ، فقد أدى هذا النمط من النشاط الاقتصادي على ظهور جماعات من العمال الصناعيين والزراعيين ذوى الأجر النقدي ، وتم تكوينهم في بيئة رأسمالية التنظيم .

وإلى تشكيل جماعات أخرى ، مثل تجار التجزئة وتجار الجملة (في أضيق الحدود) ، وتدعم وجود هذه الجماعات بظهور سلسلة من المصارف الأجنبية التي مولت وأسهمت في تدعيم النشاط الاقتصادي الجديد (78) .

و- عملية تطبيق الإدارة المباشرة وتدعيمها بنظام تربوى فرنسي :

ذكرت في بداية هذا الفصل جزءاً من طريقة الحكم الفرنسي لوسط أفريقيا ، وخاصة النواحي الإدارية التي تقوم على استبعاد جميع أنماط السلطان الإدارية الأفريقية القديمة ، وتأكيد مبدئها الذي يقول " لا شيء يذكر قبل أن تأتى فرنسا إلى وسط أفريقيا " يصل إلى درجة تسمح بأن يتعامل معه الإداريون الفرنسيون ، وبالتالي فقد حكموا هذه المناطق بإدارتهم المباشرة على جميع أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك بعد أن سعوا إلى خلخلة البناء الاجتماعي بجميع أنساقه ، واعتقدوا أن الجماعات في وسط أفريقيا تابعة .

وأهم مظهر أثر في الحياة الاجتماعية من هذه الإدارة هو تطبيق القانون الفرنسي في الإدارة على هذه المناطق ، فهو المقياس لمدى قبول الفرد لنمط الحياة الفرنسي ، وأنكر الفرنسيون في البداية ، وجود أي قوانين تقليدية أو دينية خاصة بالجماعات المحلية ، وأول مشكلة إدارية واجهها الفرنسيون في وسط أفريقيا هي تقسيمهم الإداري المصطنع لهذه المناطق ، فقد تم التقسيم عشوائياً ، ولم يراع فيه أي أساس سكاني أو سلالي .

فالمشكلات ذات الطبيعة السكانية هي أول ما عرفه الفرنسيون من صعوبات في تطبيقهم الإدارة المباشرة .

ووجد الفرنسيون أن الحل المناسب لهذه المشكلات هو فرض نظام تربوي فرنسي ، ولم يستخدم هذا النظام كمنهج لمعالجة المشكلات فقط ، بل استخدم أيضا داخل

المؤسسات الأساسية في المجتمع التي أقامها الحكام الجدد. ويقر (فان لنجهوف) أن هذه الإستراتيجية (فرض النظام التربوي الجديد) لم تعط نتائج مهمة إلا من خلال اللغة التي استعملت في الاتصال وفي المعارف والأفكار ، ولمدة طويلة (79) .

وتجدر الإشارة إلى أن نصيب وسط أفريقيا من إستراتيجية النظام التربوي كان محدوداً ، إذا ما قورن حتى بأفريقيا الغربية التي سبقتها في هذا المجال ، في ذات الوقت الذي يوجد فيه تفاوت حتى داخل مناطق وسط أفريقيا نفسها ، حيث يقل نصيب القطر بمدى بعده عن الشاطئ .

ولذلك فإن نصيب مناطق ، مثل الكونغو (العاصمة القديمة لوسط أفريقيا) والجابون ، أكثر في إرساء دعائم النظام التربوي الفرنسي منه لدى شاد وأبانقى – شارى (أفريقيا الوسطى) ، وهذا الوضع الذي خضعت له هذه المناطق في التفاوت التربوي ، انعكس أخيرا على كل الأنشطة الثقافية التي ساهمت في الإعداد الأولى لجماعات التحديث في هذه المناطق وخاصة في نمط القيادات السياسية والثقافية (80) .

وكان الهدف الأساسي من وضع هذا النظام التربوي الفرنسي ، هو خلق جو من المجابهة بين ثقافة جماعات وسط أفريقيا – التي أحدثوا فيها هزات عديدة من خلال تطبيقهم برامج استهدفت تغيير بنائها القديم – والثقافة الفرنسية ، متمثلة في أنماط السلوك الفرنسي ، وذلك عن طريق نشر المعلومات عن الحياة الفرنسية من خلال نظام تربوي ، صمم أساساً للشبيبة الفرنسية .

وبالتالي القيام بعمليات غرس انتقائية ، لعناصر معينة في الثقافة الفرنسية ، ثم محاولة دمجها في التركية الثقافية لجماعات وسط أفريقيا ، ولا يفترض في هذه العملية أن تؤدى إلى استبدال المؤسسات القديمة أو المنتجات القديمة بأخرى جديدة ، بل يحدث أحياناً أن العملية تقتضى ، تغذية الثقافة التقليدية بعناصر جديدة متنوعة ، لكنها في

أحيان أخرى ، غالبا ، ما تؤدى إلى إفقار كل العناصر الثقافية القديمة وتشويهها ، وفي بعض الأحيان إلى شذوذها .

وهكذا يؤدى فرض الثقافة الفرنسية على ثقافات جماعات وسط أفريقيا ، إلى خلق ضرب من الثقافة التي يسميها " تشوداك " " بالثقافة شبه الإنمائية الهامشية بالكامل " بل تؤدى هذه العملية إلى خلق نوع من الثقافة تشجع الازدواج في الأعراف والقواعد وأنماط السلوك والمواقف ، وبالتالي فمن المتوقع أن تتصرف الجماعات في وسط أفريقيا (التي تأثرت بها) بحسب الأعراف الثقافة القديمة ، وكذلك في ضوء الأعراف الثقافية الجديدة ، حسب الظروف .

ومن كل ذلك يتولد عالم كامل من الظواهر المزدوجة الشاذة من هذه الثقافات الهجينة ، تظهر فيه لغات جديدة (يسميها الفرنسيون ، اللغات الناقلة ، وهي عبارة عن كتابة اللهجات القبلية بالفرنسية في حدود معينة تساعد على التفاهم فقط) وديانات جديدة (وخاصة المسيحية بمذاهبها المتعددة) ومؤسسات اجتماعية وثقافية جديدة .(81)
.

وفي سعى فرنسا إلى تلوين جماعات وسط أفريقيا بنتائج وآثار الحياة الفكرية والتربوية الفرنسية كبديل عن الأوضاع الفكرية والعلاقات الثقافية القديمة ، سمحت للبعثات التبشيرية المسيحية بإقامة مدارس ومعاهد تقوم بتدريس وتعليم اللغة الفرنسية ، بالإضافة إلى دورها التبشيري المسيحي ، وقامت هذه الكنائس بإرسال بعثات إلى الخارج وخاصة إلى فرنسا ، من أجل تكوين قادة مسيحيين من وسط أفريقيا.

ثم بعد ذلك أقام الحكام الفرنسيون بعض المدارس الابتدائية في كل منطقة مع التفاوت في المناطق كما ذكرت سابقاً . وأريد أن أنوه هنا إلى أن إقامة المدارس الابتدائية في وسط أفريقيا في تلك الآونة اعتباره " عطاء " من فرنسا نحو هذه الجماعات .

وقد لاحظ (مالينوسكى) منذ فترة طويلة هذه الظاهرة وذكر العديد من أشكال الحياة التي أدخلتها الدول الأوربية إلى أفريقيا ولكنه – استدرك قائلاً : .

" بالرغم من هذا فمن السهل ملاحظة أن ليس أمر " عطاء " فالأرض الأفريقية تم أخذها والاستيلاء عليها من قبل الأوربيين ، والبناء الاجتماعي تم تغييره ، حتى الروح تغيرت وتغير الناس نتيجة لهذا " إلى أن يقول :" وحين يكتشف الأفارقة الأذكياء ما يحدث سيعودون إلى التطلع إلى القبلة ، لا بوصفها شيئاً مستنكراً ، بل بما هي رمز لإرثهم العرقي ولآمالهم الوطنية ، ولمستقبلهم المتميز ثقافياً "(82) .

ويستنتج مما سبق أن الوضعية التي خطط الفرنسيون للجماعات الأفريقية أن تقع فيها ، لا يمكنها الفكاك منها .

وذلك على أساس أن اكتشاف الأفارقة هذه العملية يأتي بعد أن يكون الأمر قد فات والماضي القبلي قد ولى ، وليس من طريقة للعودة إليه وربما كان (مالينوسكى) يشير إلى الصعوبات التي يخلقها الوضع الجديد ، بحيث يصعب على الجماعات الأفريقية ، التحرر من القيود التي تم ترسيخها منذ فترة .

وهذه النتيجة فيها جانب من الصحة ، ومما يدل على ذلك أنه يرى أخيراً طريقاً واحداً فقط يمكن للجماعات الأفريقية أن تسلكه وهو " النضال من أجل الوصول إلى طريقة للحياة الجديدة إلى الاستقلال الحق "(83) .

على اعتبار أن نشر العملية التربوية إلى جماعات وسط أفريقيا لا تستهدف إلا تغريب الإنسان الأفريقي عن واقعه الحقيقي وتحويله إلى تابع ثقافي لفرنسا ، وهو ما لا يمكن أن يستمر طويلاً .

ز- عملية نشر اللغة الفرنسية وإعداد ترجمات للغات الناقلة المحلية :

يبدو على الفرنسيين – حسب سياسة الاستيعاب التي طبقوها في أفريقيا – أنهم من أكثر الشعوب المسيطرة اهتماماً بأهمية اللغة في نشر أفكارهم . (فجورج بالانديه) الذي اعتمدنا على صياغته للبرنامج الفرنسي الذي طبق على جماعات وسط أفريقيا يقر أن " الحل لمشكلة التقسيم المصطنع لجماعات وسط أفريقيا هو اختيار لغة حضارية واحدة (الفرنسية بالتأكيد) لتكون لغة علم وثقافة وتفاهم "(84) .

وقد أورد (بالانديه) (G.BALANDIER) العديد من الأسباب لضرورة تطبيق مثل هذه العملية منها : الادعاء بعدم وجود لغات مكتوبة في وسط أفريقيا (مع العلم أنهم وجدوا في مناطق كثيرة من وسط أفريقيا ممالك وإمبراطوريات لها لغات مكتوبة تدير بها سلطاتها وخاصة الممالك الإسلامية التي تستعمل اللغة العربية منذ قرون) ، ثم الادعاء أخيراً بأن اللغة الفرنسية هي لغة العلم الحديث ، وبالتالي فإنها يجب أن تكون لغة المجتمع الأفريقي الحديث التي تهدف البرامج الفرنسية إلى إقامته في وسط أفريقيا .

وخرج بالانديه في النهاية بنتيجة أن نشر اللغة الفرنسية في هذه المناطق كان مطلب الأفارقة أنفسهم . والغريب أن هذه الادعاءات لعملية نشر اللغة الفرنسية مازالت تروج إلى اليوم في وسط أفريقيا وللأسباب نفسها تقريباً ، وذلك لأن الفرنسيين يعرفون أن اللغة تمثل مناهج الفكر وقيم الحضارة ونماذج الثقافة .

وبالإضافة إلى أنه لا يمكن إنكار أن تعدد اللغات واللهجات في وسط أفريقيا وكون أكثرها غير مكتوب قد ساعد على انتشار مثل هذه الادعاءات وقبول الأفارقة اللغة الفرنسية ، كوسيلة للتفاهم حتى بين أفراد هذه اللهجات واللغات ، لكن هذا لم يكن في الحقيقة السبب الذي من أجله نشر الفرنسيون لغتهم ، بل كان ذلك في الأساس من أجل تسهيل الاتصال بالحكام الفرنسيين ، واللغة الفرنسية كانت المفتاح الوحيد للدخول للعمل لدى المؤسسات الإدارية ، والنشاطات الثقافية والاقتصادية الحديثة .

وبذلك نشرت الإدارة الفرنسية لغتها عن طريق جعلها إدارة رسمية للتعبير عن مطالب الحياة ، وتنظيم مؤسسات الدولة ، بل وحتى تحديد علاقات الناس (85) .

وكانت اللغة الفرنسية لغتها عن طريق جعلها إدارة رسمية للتعبير عن مطالب الحياة ، وتنظيم مؤسسات الدولة ، بل وحتى تحديد علاقات الناس (86) .

وكانت اللغة الفرنسية هي المقياس لمدى اتساع معارف الناس عامة والمتعلمين ، وخاصة عن المبادئ والأفكار السياسية والاجتماعية والثقافية الحديثة . وكانت آثار مثل هذا الانتشار كبيرة على الجماعات في وسط أفريقيا . فقد أدت إلى ظهور جماعات جديدة ، تشكل بعضها في تجمعات مهنية ، وعمالية وزراعية . وهؤلاء بمخالطتهم الثقافة الفرنسية ومفاهيم حياتها تكونت لديهم الحاجة إلى أهمية تعليم أبنائهم هذه اللغة ، فأرسلوا أولادهم إلى المدارس . ومن الجيل الثاني تكونت بدايات أجيال متعددة من المثقفين والمحامين والأطباء والمدرسين والموظفين والكتبة والإداريين والمقاولين إلخ (87) .

وبرغم النجاحات التي حققتها فرنسا بتطبيقها هذه العمليات في نشر أفكارها الجديدة في جماعات وسط أفريقيا إلا أن نتائجها لم تكن مرضية تماماءكما يصف ذلك أحد الكتاب :" فبعد أن تلقى الشباب الأفريقي التربية الفرنسية تكونت لديهم القيم والأفكار التي تشكل الثقافة الغربية ، وأخذوا ذلك من خلال المعرفة الأدبية التي جاءتهم من الخارج ، خاصة في المجال الأدبي والتاريخي والسياسي ، والتي قاموا بهضمها ، لكن المعرفة والتعارف أو المحادثات مع (الفرنسيين) ، وطبيعة أو واقع الحياة اليومية لا يتفق مع هذه المعلومات التي اكتسبوها وبالتالي تأكد لديهم حب الوطن ، وحقوق الإنسان (الأفريقي) في أن يفكر في بلده ، ومن هنا تابعوا السعى للرفع من مستوى شعوبهم "(88) .

فالجماعات المتعلمة التي أنتجتها هذه العملية حاولت أن تعبر باللغة الفرنسية التي تعلمتها عن طموحاتها . والقليل من هذه الجماعات ساهم في توضيح النوايا الحقيقية

لفرنسا وكنيستها ، ولكن فرنسا عاملتهم بقسوة وأدى بهم ذلك إلى الرجوع إلى جماعاتهم السلالية في بعض الأحيان للقيام بدور تثقيفي عن طريق الخطب والتحليل المركز على مناقشة حالة الفقر والتمييز الذي تستخدمه فرنسا ضد الجماعات المحلية .

ولهذا توصف هذه الجماعات بأنها تعبر عن آرائها الحديثة انطلاقاً من مؤسسات تقليدية . وقد ساعدهم على ذلك النظام التعليمي الذي يقوم على فكرة الاستيعاب ، فقد أثار هذا النظام استياء وشعوراً بالإحباط لدى الكثيرين ، ذلك لأن مقرراته الدراسية لا تتضمن سوى النذر اليسير عن بلادهم ، فقد اعد أساساً للفرنسيين في باريس وزاد على ذلك وجود تمييز لونى قائم عملياً ، برغم أن السياسة الفرنسية لا تقر ذلك قانونياً .

وأدى كل ذلك إلى استحالة وجود تطابق مع الفرنسيين من قبل هؤلاء المتعلمين . باستثناء بعض المناطق في السنغال حيث كان أغلب المتعلمين فيها في السنوات الأولى ، مواطنون من أهل البلد وحريصين على الامتيازات التي منحتها لهم الإدارة الفرنسية(89) .

فمدى انتشار اللغة الفرنسية في النهاية مرتبط بقدرة أصحاب المنطقة في الاستيعاب أو الفرنسة بصفة عامة ، وهذا ما يفسر شح نصيب بعض مناطق وسط أفريقيا وخاصة البعيدة عن الشواطئ البحرية ، لأن نشرها في هذه المناطق يكلف الإدارة الفرنسية كثيراً من الناحية المالية ، وفي ذات الوقت الذي كانت تعرف فيه مدى صعوبة تخلى سكان هذه المناطق عن معتقداتهم وعاداتهم وتقاليدهم .

ح- عملية خلق نمط خاص من الحياة الحضرية :

استهدفت العمليات الثلاث السابقة وهي: تغيير البناء الاجتماعي الأفريقي ، وتأسيس العمل التربوي الفرنسي ، ونشر اللغة الفرنسية ، خلق جماعات خاصة يمكن تشكيلها في كيانات معينة تقوم على نمط الحياة الحضرية الفرنسية .

حيث أكدت الدراسات السوسيولوجية أن بيئة المدينة الحديثة ، وانتشار الحياة الحضرية فيها يساعد على إضعاف الروابط الاجتماعية التي عمل الفرنسيون منذ البداية على تدميرها ، وأن يفتح بدلاً من ذلك فرصاً جديدة أمام بعض الفئات الاجتماعية مثل الموظفين والعمال الأجراء لدى المؤسسات الفرنسية ، للحصول على خبرات وتخصصات واهتمامات جديدة." فالحياة الحضرية تمزج الأفراد من مختلف الأصول والقبائل مزجاً قسرياً "(90) .

ويرى بعض الكتاب أن منطقة وسط أفريقيا لا تتميز بكثرة المدن الكبيرة أيام السيطرة الفرنسية . فمن وسط أفريقيا تعتمد اقتصادياتها على الزراعة ، وغالباً ما تكون متوقفة على المزروعات الأولية ، بينما القرى تكون في شكل تجمعات جماعة ، وتقوم بينها اتصالات اقتصادية موجهة إلى الاكتفاء الذاتي داخلياً ، ولها علاقات اجتماعية مع القرى المجاورة ، وغالباً ما تكون هي نفسها من نفس مجموع القبائل (91) .

ولكن في الواقع ،عرفت منطقة وسط أفريقيا المدن منذ زمن طويل، إلا أن بيئة المدينة ذات الطابع الغربي الجديد تختلف عن المدينة القديمة . فالمدن التي تكونت بفعل السيطرة الفرنسية قامت أصلا لمواجهة مطالب الاقتصاد الرأسمالي الفرنسي . وهي تقيم الأشياء بسعر النقد ، ومفاهيم المعاملات النقدية والمصرفية وهي ملتقى طرق المواصلات الحديثة ، ومقر وسائل الإعلام والدعاية المستحدثة .

وهي أيضاً مركز أداة الحكم ومراكز الإدارة ، وارتبط بهذا ، ظهور بعض متطلبات الحياة العصرية الفرنسية من مدارس ومتجر وأماكن لهو وصحافة . وكان العمل المتاح للجماعات الأفريقية في المدينة في بداية الأمر ، هو العمل اليدوي الرخيص ، بينما استأثر الفرنسيون بجميع الأعمال الراقية .

وهذه الجماعات انتقلت إلى المدينة من البدو والريف ، نتيجة لأسباب اجتماعية واقتصادية ، وعاشت في الحياة الحضرية في عمليات اندماج الاجتماعي وابتعدت عن أصولها وثقافتها وتقاليدها وبيئتها القبلية (92) .

واستعمل الفرنسيون وسائل متعددة لكي تشكل هذه الجماعات ، وخاصة اليد العاملة الرخيصة ، ومن أهم الوسائل التي استخدمت هي إجبار السكان في مواطنهم الأصلية على دفع الضرائب العينية بالعملة الفرنسية ، وليس عن طريق المنتجات الأولية . فظهرت الحاجة إلى الفرنك ، وظهر العمل الإداري وحاجته إلى خدم بسطاء من نفس المناطق ، وتبع ذلك انتشار النشاط التجاري فظهرت بذلك حركة في مجال إنتاج المحصولات الزراعية المعدة للتصدير لتوفير الفرنك الضروري لدفع الضرائب .

فبدأت أنماط من الهجرات الأفريقية ونما عدد الأفارقة يعيشون داخل المدن ، وبعد ذلك وبالتدريج استقروا هم وأسرهم ، وبهذه الطريقة تجمع سكان جند للمدن في هذه المنطقة تقوم حياتهم على نمط الحياة الحضرية وخاصة العمل المأجور(93) .

ويستنتج (بالانديه) من خلال دراسته لبيئة حضرية في منطقة وسط أفريقيا وهي مدينة برازافيل أن هناك خمسة أسباب لهجرة الجماعات الأفريقية التي تكون هذا الواقع الحضري : وأول هذه الأسباب هو السبب الاقتصادي ، فقد كان هدف المهاجر هو تحسين وضعه الاقتصادي . وذلك بناء على تصوره وطموحه حول العمل والعيش في الحياة الحضرية . وذلك من خلال العمل بالأجر النقدي المرتفع نسبياً ، ويترجم تحسين الوضع الاقتصادي في سعيه بأن يكون غنياً في المستقبل .

ويمثل هذا السبب نسبة 25% من مجتمع البحث . بينما أعطت نسبة تراوح ما بين 25 – 30% أسباباً عائلية وأسرية لهجرتهم إلى المدينة . وكان يتجسد في المساهمة في خلق فرص تعليم مناسبة لأحد أفراد الأسرية لكي يستطيع أن يؤدى دوراً أو يصل إلى مكانة معينة

لا يستطيع هو بحكم تقدمه العمري والتزاماته العائلية الوصول إليها . وأعطت المجموعة الثالثة أسباباً تهدف إلى رفع الدرجة او المكانة الاجتماعية من خلال الهجرة إلى المدينة ، وذلك بتغيير المهنة العادية والاشتغال بعمل فنى ذى نوعية جيدة وبأجر مرتفع ويدفع نقداً بالعملة .

وكانت نسبة هذه المجموعة من مجتمع البحث حوإلى 10% . وكان سبب المجموعة الرابعة للهجرة إلى المدينة هو تجنيب كوارث حلت بقراهم ، والمدينة هنا تمثل ملجأ بالنسبة لهؤلاء ، وتمثل 10% من العينة في هذه الدراسة . بينما المجموعات التي كان السبب الأساسي لهجرتها إلى المدينة هو العمل المأجور في الصناعة لم تتجاوز 5% فقط (94) .

وتدل نتائج هذه الدراسة دلالة مهمة على خلق الحياة الحضرية الجديدة فحوالي 60% من أفراد مجتمع الدراسة لم يكن وضعهم في المدينة مقبولاً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل جاء نتيجة للتغيرات التي أحدثتها السلطان الفرنسية في البيئة التحتية للاقتصاد والقيم الأفريقية .

ولهذا فإن حوالي 15% فقط من سكان هذه المدينة يمكن تبرير وجودهم الاجتماعي في المدينة حيث إن 10% منهم كانت أسباب الطرد من الريف إلى المدينة طبيعية وهي الكوارث ، وهي نتيجة يمكن أن تحدث (الانتقال من مكان إلى آخر بفعل الكوارث) حتى قبل مجيء الفرنسيين . ولم يبق إلا 5% فقط من الجماعات في الحياة الحضرية أيام الحكم الفرنسي يمكن القول بأنهم عمال مهنيون يعملون في صناعات ترتبط بالحياة الحضرية .

ويمكن توقع أن هذه النسبة القليلة فقط هي التي استطاعت التعامل مع الحياة الحضرية بشكل مناسب . وربما هذا ما يفسر عدم وجود جماعات تحديث الاجتماعي من وسط أفريقيا في المدن في السنوات الأولى للحكم الفرنسي . فمعظم الدراسات لا تشير إلى دور الجماعات الحضرية في وسط أفريقيا إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث استطاعت

بعض هذه الجماعات أن تقوم بدور تعليم عامة الناس ببعض حقوقها ، وخاصة في مدن الجابون والكونغو ، وكانت في البداية ذات طابع تقليدي ولكنها تميزت بوعيها شروط السيطرة الفرنسية ، وتكونت في الغالب من صغار الموظفين ، والكتبة والممرضين الذين تشكلوا فيما بعد في إطار تجمعات اجتماعية وسياسية وهي تجمعات ما يسمى (بالكادر المافوق تقليدي) وتولت القيام بالتعبير عن الجماهير .

فكونت في البداية تجمعات ذات طابع سلالي تهدف إلى التوعية الثقافية ، ثم انتقلوا إلى النقابات والتشاركيات ، وروابط الشباب ، والفرق الرياضية .. إلخ ، وأعطى عمل هذه التجمعات نتائج في عام 1957م حيث ظهرت صفوات في المدن في وسط أفريقيا تهدف إلى إدارة البلاد بنفسها ولذلك احتاجت إلى أن تشكل تجمعات سياسية حسب ما يقتضى الموقف الداخلي والسيطرة الفرنسية (95) .

وتتكون هذه الجماعات بشكل عام من التقدميين الصناعيين والمنتمين في التعليم ، والهادفين إلى خلق حياة سياسية مقلدة في الأساس للمتر بول (باريس) ، وقد تم إعداد هذه الجماعات في أطر محددة ودقيقة ، وذلك من خلال قنوات مثل رجال الأعمال (التجار) والموظفين بالخدمة العامة والنقابات ، والتعاونيات . وعلى كل حال ، تجسد عمل هذه الجماعات الجديدة في أنها تسعى إلى تحول حديث للأبنية الاجتماعية والأنظمة السياسية والاقتصادية (96) .

وقد عول الفرنسيون على هذا النمط من الجماعات كثيراً في ترسيخ وجودهم باعتبار أن الفضل يرجع إليهم في خلق البيئة الحضرية التي تكون فيها ، لدرجة أن (بالانديه) يشيد بهذا الإنجاز لفرنسا في وسط أفريقيا فيقول :" إن أفريقيا الآن (1954)م تجاوزت الزمن الذي تحكم فيه العادات والأساطير والقوانين الاجتماعية والأعراف والتقاليد ،

ووصلت إلى زمن شكلت فيه أفكاراً حديثة قائمة على اتجاه المواطنة ، وإثارة المشاعر الوطنية ، وهذا حدث عظيم " (97) .

ولكن نفس هذا الكاتب في دراسة له لهذه الجماعات بعد ذلك بفترة (1957)م اعترف أن المظاهر السياسية الحديثة في منطقة وسط أفريقيا تصاحبت مع مظاهر تقليدية . ومن الاثنين معاً تشكل فيما بعد نمط جديد من الجماعات عبر عن نفسه فيما بعد في شكل ثورات واضطرابات اجتماعية واقتصادية نتيجة للسيطرة الفرنسية .

وبالتالي فقد أكد (بالانديه) أخيراً بوجوب الفصل بين ماضيين يؤثران في التشكيل الأولى لجماعات التحديث في هذه المنطقة ، وهما الماضي الأفريقي " التقليدي " وماضي السيطرة الفرنسية " الاستعماري " (98) .

والظاهرة التي يجمع عليها الكتاب هي ، أن تطبيق كل العمليات التغييرية السابقة ، قد أسفر عن وضعية جديدة ، تحتاج إلى جماعات جديدة وفئات وشرائح من داخل وسط أفريقيا ، لكي تتعامل معها .

رابعا- ميلاد جماعات التنمية الاجتماعية ودورها في وسط أفريقيا :

من الصعب تحديد البدايات الأولية لجماعات التنمية الاجتماعية ودورها في وسط أفريقيا . خاصة إذا حددت مظاهره بالعناصر الحديثة لأساليب الحياة مثل الأساليب الإدارية ، والتنظيمية ، والقراءة والكتابة وأنماط السلوك المتمثلة في القيم والاتجاهات التي تشكل العقلية الأفريقية فيما بعد الاحتكاك بالعالم الخارجي . فقد تجنب الكثير من الباحثين في الدراسات الأفريقية ، التعمق في بحث الأساليب الحياتية للمجتمعات الأفريقية ، في هذه المنطقة في فترة ما قبل " الاستعمار الأوربي " ، خاصة منها ما يتعلق بأساليب التنشئة الاجتماعية وإدارة حكم المماليك والإمبراطوريات وطرق الري والزراعة والمخترعات

الأخرى ، التي يمكن أن تعتبر حديثة في ذلك الوقت . وسببهم في ذلك هو عدم وجود وثائق مكتوبة عن هذه الحقب من تاريخ وسط أفريقيا . ولكن هذا السبب يضعف أمام الأدلة الوثائقية التي توضح ، أن لهذه الأقاليم من أفريقيا علاقات بالعالم الإسلامي منذ زمن طويل قبل " الاستعمار الأوربي ".

فقد ذكر (مونتيل MONTIL) أن الإسلام بكل نظمه وأساليبه في العقيدة والعبادة والإدارة وشئون الحكم وأنماط التفكير والعمل ، قد أثبت وجوده الرحالة الأوربيون منذ القرن الحادي عشر ، وخاصة الرحالة البرتغاليون ، وكذلك الدراسات التي كتبها الإدريسي عن الإسلام في (مالى) والمناطق المجاورة لها (99) .

وإذا كانت شهادة (مونتيل) تنطبق على غرب أفريقيا ، فإن هذا يدل على أن أساليب الحياة القائمة على الإسلام كنظام الاجتماعي ، كانت مألوفة في وسط أفريقيا قبل هذا الوقت بزمن طويل .

وهذا ما جعل بعض الكتاب ، يشيرون إلى التحديث الذي حدث في أفريقيا ما وراء الصحراء أيام الاستعمار " بالتحديث الأوربي " ، حيث يرى " تشوداك " أن جرثومة التحديث الأوربي ، قد زرعت في أفريقيا ما وراء الصحراء منذ أيام الاستعمار ، وذلك من خلال ضم أفريقيا إلى مناطق نفوذ القوى الاستعمارية وإلى نشاطاتها الاقتصادية والتجارية (100) .

ويتركز اهتمامنا على إقليم وسط أفريقيا الذي خضع للاستعمار الفرنسي الذي اتبع سياسة خاصة ، وتتمثل في عمليات متنوعة لاستيعاب المجتمعات الأفريقية ، ضمن فرنسا الأم .

ومن هذه السياسات إدخال العمل المأجور الذي لا تعرفه المجتمعات الأفريقية إلا في نطاقات ضيقة ، والملكية الخاصة للأرض التي تعتبر بحق من أهم السياسات أثراً في تغيير تركيبة المجتمعات الأفريقية التي كانت تقوم على الملكية الجماعة للأرض وخاصة ملكية الانتفاع وتعود بعدها الأرض لجميع أفراد التنظيم الاجتماعي .

ثم جاءت بعد ذلك نشاطات الإرساليات التبشيرية كمعزز عقائدي وديني للمظاهر الأخرى للسياسات السابقة . وساعد هذا بدوره على انتشار التعليم بالمدارس وكانت في البداية جزءاً من نشاطات الكنيسة . وكان للاستخدام الأفريقي في الوظائف الرسمية ذات المستوى المتدني أيام الاستعمار دوره المهم في نشر الأفكار الحديثة داخل أفراد تنظيمه الاجتماعي فهو يعتبر حلقة وصل بين الأوربيين وأبناء جنسه .

ويعتبر إدخال أسلوب النظام التجاري بالمعنى الأوربي مظهراً أساسياً للتحديث الأوربي في مجال تبادل السلع وخاصة التبادل النقدي الذي كان محدوداً في هذه المنطقة حيث يقوم تبادل السلع على – المقايضة العينية ، وقد كان الأنماط السلوك والمواقف التي تميز منفذي السياسة الإدارية الاستعمارية كنماذج يمكن محاكاتها مباشرة دور فعال في جعل الإنسان الإفريقي يتبين فحوى الثقافة الأوربية متمثلة في منفذيها الأوربيين .

وبدا مظهر التحديث الأوربي واضحاً في إدخاله التشريعات الاستعمارية ، التي مست جميع مظاهر حياة الإنسان الأفريقي ، فقد طبقت التشريعات الخاصة بالدولة الأم على جميع سكان هذه المستعمرات ، فغيرت من وجه الحياة المألوفة لديهم ، وقد انعكس هذا الأثر للتشريعات أيام الاستعمار على التشريعات الأفريقية فيما بعد الاستقلال ، وخاصة منها ما يتعلق بالدساتير العامة في بلدان هذا الإقليم .

وبرغم الأثر الذي أحدثته السياسات الاستعمارية السابقة على التركيبة الاجتماعية للمجتمعات الأفريقية إلا أنها أدت إلى " إلغاء أية إمكانية لتحديث أفريقيا بطريقة كاملة

وشاملة ، فقد اضطر المستعمرون والمديرون الاستعماريون إلى تغيير أفريقيا من أجل التمكن من حكمها لكن كان من مصلحتهم أن يراعوا ألا يكون هذا التحديث إلا سطحياً ، لقد اعتمد الاستعمار على التحديث ، ولكن زيادة التحديث كانت تعني نهاية الاستعمار " (101) .

وعلى ذلك فإن المظاهر السابقة للتحديث الأوربي التي أدخلها الاستعمار في أفريقيا أعطت دفعة مبدئية باتجاه التحديث لكنها ولدت في الوقت ذاته الاحتجاج والنضال المستعمر (102) .

فما هي الجماعات التي قادت هذا النضال ؟ والتي احتفظت في ذات الوقت بالأساليب والاتجاهات والقيم التي تحث على التحديث الاجتماعي للمجتمعات الأفريقية والتي ربما تكون قد اكتسبتها من المستعمر نفسه ؟

والبحث عن نمط جماعات التحديث الاجتماعي في وسط أفريقيا يتطلب معرفة بالجماعات التقليدية التي كانت تقوم بقيادة وتوجيه هذه المجتمعات قبل الاستعمار ، والتي كانت تتمثل في الشيوخ ورجال الدين والملوك والسلاطين المحليين فهؤلاء أصحاب النفوذ والسلطان ، ويتكون منهم التجار والأغنياء ، وهم الذين تولوا التفاوض مع الأوربيين الأوائل أيام دخول الاستعمار ثم لعبوا دوراً ملحوظاً في شئون الإدارة أيام الاستعمار ، إلا أن هذه الجماعات قد حدث فيها تحول كبير بعد الاستقلال حيث تولت جماعات أخرى دور – التحديث الاجتماعي - .

ومن أهم سمات أو مميزات هذه الجماعات أنها تتكون ممن تلقوا قسطاً من التعليم الأوربي أو لهم ثقافة غربية ، وتبدو هذه الميزة بشكل واضح في وسط أفريقيا حيث تألفت جماعات التحديث الاجتماعي بعد الاستقلال من المتعلمين والمثقفين باللغة الفرنسية .

وهناك ميزة لهذه الجماعات تتجسد في كون أغلبهم قد شارك في الحركات الوطنية أيام الاستقلال أو أنه يتبنى بعض أفكار قادة النضال الوطني ضد الاستعمار الفرنسي .

وتتميز أعمال هذه الجماعات بالاتجاه نحو التوحد أو التقرب من المستعمر الأول، والذي ظهر في شكله الأخير في صورة تعاون نحو التوحد أو التقرب من المستعمر الأول ، والذي ظهر في شكله الأخير في صورة تعاون وترابط لغوى وتجارى ، ولكن أهمية هذه الميزة في دراسات التحديث الاجتماعي ، إنها سمة تجعل هذه الجماعات تتجاوز بفكرها وعملها حدود جماعاتها العرقية والمحلية ، وترتبط بجماعات خارج هذه الحدود التقليدية .

وقد لعبت هذه الخاصية داخل هذه الجماعات ، دوراً مميزاً في نشر الروابط والتنظيمات العالمية ، مثل : النقابات والجمعيات المختلفة مع تنظيمات فرعية تابعة ، شكلتها هذه الجماعات حديثاً ، ولكن أهم ميزة لهذه الجماعات في وسط أفريقيا هي كونها الجماعة المجددة ، المسئولة عن خلق اتصال تتوسط ما بين القيم الأوربية والقيم الأفريقية التقليدية (103) .

ونظراً لأن جماعات التحديث الاجتماعي في وسط أفريقيا تتميز بأنها قليلة نسبياً فإنها غالباً ما تتولى الدور السياسي في المجتمع .

ونستخلص مما سبق أن الخصائص الأساسية لجماعات التنمية الاجتماعية في وسط أفريقيا ، تتمثل في أنهإ تتمتع بمستوى تعليمي مرتفع (خاصة الأوربي) ، وتتكون في العادة من الشبان المتحمسين لتجريب كل ما هو جديد في مجال الفكر والعمل ، ويشتغلون وظائف ذات دخل مرتفع نسبيا ، وأخيراً الولاء أو الالتزام الحزبي او السياسي (104) .

أما عن الفئات التي يمكن أن تصنف على أساسها جماعات التنمية الاجتماعية في أفريقيا حسب رأي (لويد) .

فيمكن القول ، إن هناك فئة عليا ، تتكامل فيها كل الخصائص السابقة لهذه الجماعات وهي التي تقوم بابتكار وتبنى الأفكار المستحدثة وتقوم بنشرها لدى أعضاء المجتمع ، وتعمل بها المستعمر الأجنبي أو الشيخ التقليدي ، وعلى ذلك فهي تتميز بأساليب جديدة للحياة ، تمثلت في فوارق الدخل وما يتبعه من مظاهر استهلاكية ذات طابع غربي في جوهرها ،

وقد شمل أسلوب الحياة الجديدة لدى هذه الجماعات جميع أشكال النظم الاجتماعية ، فقد تغير نمط الأسرة من الأسرة الكبيرة إلى الاهتمام الشديد بالأسرة الصغيرة التي تتكون من الزوج والزوجة والبناء التي تعيش في مسكن مستقل عن العائلة الكبيرة ويتبعون الأسلوب الغربي في إعداد منازلهم وترتيبها . ويختلفون عن الجماعات التقليدية أيضاً في انتقائهم للأصدقاء الذين يقيمون معهم علاقات حميمة ، وعادة يختارون أصدقاء من نفس النخبة التي تحمل نفس قيمهم والتي تسعى في مجملها لخلق بديل لدى الشعوب الأفريقية في التحديث الاجتماعي(105) .

ويرى لويد أن هذه القيم الجديدة ستلقى قبولاً ودعماً سريعاً بين جماعات تربطها علاقات اجتماعية مفتوحة ، وسوف تتوحد القيم بمجموع النخبة وتصبح تعبيراً مطابقاً لها في نظر جماهير الناس ، كما تعبير مرجعاً دالاً على سلوكها . وهكذا فإن فئة النخبة العليا في مجتمعات وسط أفريقيا تتميز بأغلب الخصائص التي ذكرها " روجرز " عن فئة المبتكرين للأفكار المستحدثة والمتبنين الأوائل لها .

وبالتالي فهم يقومون بدور القدوة أو النموذج في انتشار الأفكار المستحدثة في وسط أفريقيا . وتتوزع هذه الجماعات في وسط أفريقيا في العديد من القطاعات بالإضافة إلى القطاع الحكومي أو الوظيفي المدني ، مثل المنظومة العسكرية التي لعبت دوراً هاماً في نقل وتأكيد بعض الأفكار والأعمال والنظم الحديثة وجسدتها داخل المجتمعات التقليدية .

فهي تساهم في تأكيد العلاقات المفتوحة التي تتجاوز العائلة والمحلة . على اعتبار أن المؤسسة العسكرية التي تكونت في أفريقيا بعد الاستقلال تشتمل على فئات من مناطق مختلفة من البلد الواحد هذا إن لم يكن من بلدان مختلفة خاصة في المراحل الأولى لتكوين هذه المؤسسة ، وقد ساهمت هذه المؤسسة أيضاً في بعض البلدان في محو الأمية ونشر الطرق الحديثة في العمل المكتبي والقضائي وتشمل هذه الفئة أيضاً أصحاب المهن الحرة من المتعلمين كالمحامين والخريجين الذين يعملون في التجارة والصناعة ويساهم هؤلاء في نشر المستحدثات العلمية في المجالات التي يعملون بها .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفئة في ذات الوقت الذي تلعب فيه دوراً إيجابياً في نشر وتبنى الأفكار الجديدة فإنه – نظراً لما تتمتع به من نفوذ – يمكن أن تعوق إدخال أو تبنى أفكار جديدة أو أساليب حديثة للعمل إذا رأت أنها تضر بمصالحها .

أما الصنف الثاني من جماعات التنمية في وسط أفريقيا ، فيمكن أن نطلق عليه الفئة الوسطى ، وتتألف ممن تلقوا تعليماً متوسطاً وغالباً ما يعملون ككتبة أو يقومون بالتدريس في المراحل الابتدائية . وتتميز هذه الفئة بتوسط تعليمها وأن دخلها يقل عن الفئة الأولى وأنها تتبنى الأفكار المستحدثة بفعل تأثرها وطموحها في اللحاق بالنخبة العليا فهي أقرب الفئات إليها ، وتتميز بارتفاع طموحها وتعمل جادة لاكتساب المؤهلات التي تجعلها متساوية مع النخبة الأولى . ولكنها في ذات الوقت تتميز بالحذر وتشك في الطرق التي سلكتها الفئة الأولى في الوصول إلى القمة ، وعلى ذلك فهي نادراً ما تقوم بدور قيادي داخل جماعات التحديث إلا إذا أتيحت لها الفرصة في الصعود وهي تواقة إلى ذلك بشكل كبير .

والنمط الثالث من جماعات التنمية في وسط أفريقيا ، يتألف من العمال اليدويين في المدن . وتتميز هذه الفئة بانخفاض مستواها التعليمي وإعدادها المهني ، وغالباً ما تكون من أصل ريفي وعلى ذلك فهي تتمسك بالتقاليد الريفية برغم حياتها في المدينة . ولكن دورها

في التحديث الاجتماعي يأتي من كونها أكثر الجماعات في وسط أفريقيا شعوراً بوطأة التقلبات الاقتصادية والوضع السيئ لسوق العمل وبالتالي فهي تكون عرضة لانتشار بوطأة التقلبات الاقتصادية والوضع السيئ لسوق العمل وبالتالي فهي تكون عرضة لانتشار الأفكار التحررية التي تنادى بها نقابات العمال التي كانت في البداية ذات طابع أوربي وتركز فلسفتها على تمجيد العمل وتنادى بإعطاء العامل حقوقاً وامتيازات مفقودة لدى هذه الجماعات .

وقد مهد هذا الشعور لقيام نقابات للعمل في المدن ينضم إليها العامل الأفريقي تاركاً الروابط التقليدية التي لا تضم إلا أفراد العائلة أو القرية . وهذه النقابات الأفريقية في المدن لعبت دوراً في النضال ضد الاستعمار في البداية ثم محاولة الحصول على مكاسب لأعضائها الذين ينتمون إليها بحكم طبيعة العمل .

أما الفئة الرابعة من جماعات التنمية الاجتماعية في هذه المنطقة فهي شريحة الفلاحين التي تتميز بصفة عامة بالتلكؤ في الأخذ بالأفكار المستحدثة وتبنيها وهذا ناتج عن انتشار الأمية لديها وانخفاض دخنها . وهذا مما يحد من استخدامها الأساليب الحديثة في الزراعة التي تحتاج إلى قدر معين من التعليم والتدريب وهناك خصائص أو مميزات أخرى لهذه الفئة في وسط أفريقيا يرجع معظمها إلى النسيان الشديد الذي عانته هذه الفئة سواء من المستعمر – فيما عدا مزارع التصدير التي كانت تجد عناية – أو من قبل النخبة العليا في المجتمع فيما بعد الاستقلال .

ويتوقف على الجهود التي تبذل للرفع من مكانة هذه الفئة من الجماعات التحديث الاجتماعي في وسط أفريقيا ، معدل النمو الاجتماعي على اعتبار أنها الفئة الأكثر عدداً والأكثر أهمية في الوقت الحاضر .

وتدل الدراسة الأولية لعوامل تكوين وإعداد الأنماط الأساسية لجماعات التحديث الاجتماعي في وسط أفريقيا ، أن الإطار العام السابق قد تدرج على مستويات مختلفة في وسط أفريقيا – حسب ظروف الاستيعاب الفرنسي الذي خضعت له هذه المنطقة –.

فأول نمط من جماعات التحديث ظهر هنا جماعات الزعامة التقليدية التي استطاعت التعامل مع الإدارة الفرنسية مما أهلها لتولى بعض شئون المناطق التي تقع تحت نفوذها ، ونتيجة لعوامل خاصة بالاقتصاد الفرنسي انتشرت الأدوات الحديثة في مجال الزراعة مما أدى إلى ظهور جماعات زراعة صغيرة تقوم حياتها على إنتاج محاصيل للتصدير للخارج ،

ثم بعد ذلك تكونت الجماعات العمالة في الحياة الحضرية ومن الأنماط الثلاثة السابقة ظهرت جماعات المبادرين الاقتصاديين التي ركزت عملها على التجارة ، وأدى ظهور مثل هذه الجماعات في وسط أفريقيا إلى بروز أهمية التعليم الذي كان شحيحاً جداً حسب الأسلوب التعليمي الذي طبقته فرنسا على وسط أفريقيا ، وبالتالي كان ظهور جماعات المثقفين متأخراً فلم يأت بعده إلا نمط الجماعات العسكرية . ومن مجموع هذه الأنماط تشكلت البنية الأساسية لجماعات التحديث في وسط أفريقيا، التي وجهت جهودها على إطارات متعددة أهمها المجال الحضري ، حيث مقر خلق الأفكار المستحدثة في وسط أفريقيا وانبثاق أغلب جماعات التحديث ، ولكن الركيزة كانت في الريف حيث المؤيدين والأنصار لنشر وتبنى مثل هذه الأفكار ، وهؤلاء بدورهم أوصلوها في شكل ديناميات متكاملة إلى المستوطنات البدوية ، وبذلك شمل العمل الاجتماعي لجماعات التحديث في وسط أفريقيا كل فئات المجتمع .

لعبت جماعات التحديث الاجتماعي في وسط أفريقيا بكل فئاتها السابقة أدواراً – متفاوتة في عملية التحديث الاجتماعي التي وصلت ذروتها بالنضال من أجل التحرير الوطنى

. وكان التحديث في هذه الفترة عبارة عن سعى تلقائى للكفاح ضد البؤس وضد التخلف الاقتصادي وفي سبيل الاستقلال من المستعمر ، وقد تحول هذا الجهد بعد الاستقلال إلى سعى واع وفي بعض الأقطار إلى جهد مخطط نحو النمو والتطور (106) .

وقد نجم عن جهود هذه الجماعات ظهور أنماط متعددة من التحديث الاجتماعي . وعلى رأي " تشوداك " هناك ثلاث صور للتحديث في هذه المناطق من أفريقيا :

أولاً : التحديث الصناعي . وهذا النمط ، ليس منتشراً بكثرة ، ولكنه موجود على كل حال ، وخاصة في تنمية الصناعة المنجمية .

ثانياً : التحديث المعرى ثقافياً ، وهذا النمط منتشر في أغلب أساليب الحياة في هذه المجتمعات ، ويقوم على تقليد أنماط معينة من السلوك منقولة من شعب آخر أكثر تقدماً في هذا المجال ويظهر بشكل واضح في النظم التربوية ، وانتشار المعلومات والمخترعات التكنولوجية .

ثالثا : التحديث المستثار : ويتألف هذا النمط من التحديث من صياغة مؤسسات البلاد ومنظماتها وقيمها على صورة ما هو حاصل في الأقطار المصنعة ، وتتمثل مظاهره في إدخال الصور الحديثة لأشكال الحكم والإدارة والتربية والجامعات ومؤسسات البحث ووسائل الاتصال إلى المجتمعات الأفريقية.

وينطلق في الأساس من شعور جماعات التحديث الاجتماعي ووعيها ، بأهمية اللحاق بالمجتمعات الأكثر نمواً خصوصاً في مجالات التنظيم السياسي والتربية ، باعتبارها المجالين الأكثر تأثيراً في التعجيل بالتحديث الاجتماعي في وسط أفريقيا (107) .

وترجع البدايات الأولى للاهتمام بالتنمية الاجتماعية المقصودة ، من قبل جماعات التحديث الاجتماعي إلى أيام التأثر بالثقافة العربية الإسلامية ، وبوجه خاص بعد التعرض لجميع مظاهر الاستيعاب الفرنسي الاستعماري ، الذي تمثل في خلق أحزاب سياسية .

ولكنه ظهر بشكل واضح بعد الاستقلال . وتمثل في الإصلاحات الاجتماعية التي تهدف إلى تحويل شكل المجتمع التقليدي وذلك بتوسيع منظومته التربوية وبخلق منظومة حديثة للإدارة وسلطات الدولة ونشر منجزات المعرفة العلمية الحديثة ، وتنظيم العمليات الإنتاجية وزيادتها في المناطق الريفية لشعور جماعات التحديث الاجتماعي بأهمية الجماعات في الريف ودورها في تحديث المجتمعات التقليدية في القرية ،وأدى هذا الاهتمام إلى إنشاء نظام من المشاريع والمصالح الاقتصادية في القرى .

ويمكن تلخيص الهدف الأساسي لهذه الجهود بأنها تهدف إلى إعادة تنظيم البناء الاجتماعي مع تركيز خاص على إشراك كل الفئات القبلية في عملية تكوين الأمة .

على اعتبار أن دور جماعات التحديث الاجتماعي في وسط أفريقيا يتلخص في مدى مقدرتها على تحويل هوية جميع السكان في البلد الأفريقي المستقبل إلى هوية جديدة متكاملة .

وهذه عملية شاقة نظراً للظروف الواقعية لمجتمعات وسط أفريقيا ، وعلى ذلك يتوجب على جماعات التحديث الاجتماعي أن تحافظ – حفاظاً – حفاظاً مقصوداً – على جزء لا يستهان به من الثقافة التقليدية وخاصة منها المتعلق بالشعائر ، والأعراف ، وبعض أنماط السلوك التقليدي أي الإبقاء على أجزاء من البناء الاجتماعي للمجتمع الأفريقي التقليدي وإدماج هذه الأجزاء مع الثقافة الجديدة ، لأن هذه العملية تساعد جماعات التحديث في هذه المناطق أن تضم إلى صفوفها جميع الفئات في المجتمع وتتجنب عملية

اغتراب المواطن الأفريقي إذا كانت كل الأفكار المستحدثة لا يجد فيها الأفريقي ذاته فتكون وعاء لفكرة وقيمه وتطلعاته .

بل يجب أن يكون سعى هذه الجماعات متجهاً إلى جعل العامة تشعر، بأنما يجرى من تحولات تعبيراً عن ذاتها ، وما تطرحه النخبة العليا من أفكار مستحدثة ، مذهباً يمنحها حماساً وديناميكية ووعياً بتحررها فتنطلق طاقاتها لبناء مجتمع تشعر بالانتماء إليه نظاماً وفكراً وإنتاجاً . فلاغتراب لدى الإنسان الأفريقي في هذه المناطق لا ينتفي إلا من خلال النشاط الإبداعي الخلاق والنشاط العملي والإنتاجي للعاملين وللأفراد المنظمين كمجتمع وثيق الروابط .

-الخلاصة :

ومجمل القول ، إن جماعات التنمية في وسط أفريقيا ، قد درست من قبل الباحثين بمنطلقات مختلفة ، كان في مقدمتها ، الأفكار التي تقول : أنه يصعب أن توجد جماعات تنمية في وسط أفريقيا ، نظرا لسيادة العقلية البدائية على معظم حياتها، ولكن النظرة المتأنية لتاريخ جماعات التنمية في وسط أفريقيا ، توضح أنها خضعت للعديد من التطورات : ابتداء من اتصالاتها المتعددة والمستمرة بالثقافة العربية الإسلامية في المراحل الأولى ، والتي امتزجت في الإطار العام للثقافة الأفريقية ، لدرجة جعلت أنه من الصعب في وسط أفريقيا ، التمييز بين ما هو من الثقافة العربية الإسلامية ، وما هو من ثقافة وسط أفريقيا ، ونتج من هذا التأثير للثقافة العربية الإسلامية ، جماعات تنمية أفريقية منسجمة نسبيا ، مع الواقع الاجتماعي لسكان وسط أفريقيا.

ولكن الأثر المدمر جاء إلى وسط أفريقيا ، أخيراً في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، حيث زحف الغزاة الفرنسيون ، متسترين في أعمال الكنيسة والتجارة ، والتي تبعتها الجيوش العسكرية ، فأحدثوا خللاً ملحوظاً في حياة الجماعات في وسط أفريقيا ، بات من غير الممكن مزجه – بثقافة وسط أفريقيا بأسلوبها القديم ، واستدعى ذلك ، تغيراً نوعياً في طبيعة تركيبة الجماعات الأفريقية نفسها ، لكي تواجه هذا الموقف الجديد ، فكان لها دورها في تحديث الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، طيلة الاستيعاب الثقافي الفرنسي المستمر إلى اليوم في مجتمعات وسط أفريقيا.

فكان ذلك ، بداية تكوين جماعات التحديث المعاصرة ، التي خلقتها الجماعات في وسط أفريقيا ، لكي تحاول بها التلاؤم مع المعطيات المستحدثة .

الحواشي :

1- بريل ، ليفي : العقلية البدائية ، { ترجمة : د محمد القصاص} مكتبة مصر ، القاهرة ، (ب . ت) ، ص6

2- المرجع السابق ، ص10

3- نفس المرجع ، ص ص 16- 20

4- نفس المرجع ، ص ص 14- 505

5- هرسكوفيتس ، م.ج : أفريقيا والأفريقيون بين الماضي والمستقبل ، بايوت ، باريس ، 1965 ، ص120 (بالفرنسية) .

6- زلتنر ، ج. س : صفحات من تاريخ كانم ، دولة شاد ، هارماتن ، باريس ،1980 ص ص 27 – 38 . (بالفرنسية) .

7- بولم ، دنيس : الحضارات الأفريقية ، (ترجمة : على شاهين) ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، (ب. ت) ص ص 41 – 59 .

8- هرسكوفيتس ، م.ج : مرجع سبق ذكره ، ص 121 .

9- شبلى ، د. أحمد : موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ج 6 ، ط2 ، 1975 ، ص ص 296 -297 .

10- هرسكوفيتس ، م .ج : مرجع سبق ذكره ، ص 128 .

11- المرجع السابق ، ص 135 .

12- كانى ، أ.م : " مظاهر الاتصالات الفكرية والثقافية بين شمال أفريقيا ووسط السودان بين عامي 700م ، و1700م ، مع إشارة خاصة إلى كانم برنو وأرض الهوسا " مجلة البحوث التاريخية ، يصدرها مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، السنة الثالثة ، العدد الأول (يناير ، (1981) ، ص ص 9 – 26 .

13- القلقشندى ، أبو العباس أحمد : صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، المؤسسة المصرية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ج8 ، ص ص 116 – 118 .

14- هرسكوفيتس ، م.ج : مرجع سبق ذكره ، ص ص 146 – 147

15- مارشاند ، جنرال جان : حقائق حول أفريقيا السوداء ، بيرونيت ، باريس ، 1959 ، ص ص 53 – 54 . (بالفرنسية) .

16- عودة ، د. عبد الملك : الساسة والحكم في أفريقيا ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1959 ، ص ص 208 -209 .

17- متولى ، محمد : أفريقيا في العلاقات الدولية ، دار الثقافة ، القاهرة ، 1975 ، ص ص 132 – 135 .

18- دوبوشير ، غى : تشريح جثة الاستعمار ، (ترجمة : إدوار الخراط) دار الآداب ، بيروت ، 1968 ، ص 13 .

19- ريغ ، دانيل : السبيل ، لاروس ، باريس 1984 (مادة عمر 3641) .

20- دوبوشير ، غى : مرجع سبق ذكره ، ص ص 13 – 14 .

21- المرجع السابق ، ص 14

22- نفس المرجع ، ص 14

23- أوج ، بول : موسوعة لاروس للقرن العشرين ، المجلد الثاني ، باريس ، 1929 ، ص ص 350 – 352 . (بالفرنسية) .

24- ابن منظور ، جمال الدين الأنصارى : لسان العرب ، المؤسسة المصرية للتأليف والأنباء والنشر ، القاهرة ، ج 6 ، (ب.ت) ص 282 .

25- تشوداك ، سيمون : النمو المجتمعى ؛ خمسة منطلقات مع نتائج التحليل المقارن ، (ترجمة : عبد الحميد الحسن) منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومى ، دمشق ، 1980 ،ص 387 .

26- مارشاند ، جنرال جان : مرجع سبق ذكره ، ص ص 99 – 101 .

27- عودة ، د. عبد الملك : مرجع سبق ذكره ، ص 164 .

28- لويد ، ب.س : أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي ، (ترجمة : شوقي جلال) ، عالم المعرفة ، سلسلة ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، (ابريل ، 1980) ، ص ص 62 – 63 .

29- المرجع السابق ، ص 64 .

30- عودة ، د . عبد الملك : مرجع سبق ذكره ، ص 165 .

31- المرجع السابق ، ص 165.

32- نفس المرجع ، ص 166 .

34- فافرود ، شارلز هنرى : أفريقيا لوحدها ، سويل ، باريس ، 1961 ، ص 27 ، (بالفرنسية) .

35- عودة ، د. عبد الملك : مرجع سبق ذكره ، ص 166

36- المرجع السابق ، ص 167 .

36- هرسكوفيتس ، م.ج : مرجع سبق ذكره ، ص ص 199.

37- لويد ، ب. س : مرجع سبق ذكره ، ص ص63 -64 .

38- عودة ، د. عبد الملك : مرجع سبق ذكره ، ص 169

39- المرجع السابق ، ص ص 168 – 169 .

40- نفس المرجع ، ص 108 .

41- نفس المرجع ، ص 168 .

42- لويد ، ب . س : مرجع سبق ذكره ، ص ص 68 -69

43- المرجع السابق ، ص ص 69 -70 .

44- نفس المرجع ، ص 64

45- فان لنجهوف ، فرناند : المشاعر القبلية والوطنية في أفريقيا السوداء ، بركسل ، 1960 ، ص ص 264 – 265 .(بالفرنسية) .

46- لويد ، ب . س: مرجع سبق ذكره ، ص ص 69 -70 .

47- المرجع السابق ، ص ص 89 – 90 .

48- عودة ، د – عبد الملك : مرجع سبق ذكره ، ص 164 – 166 .

49- المرجع السابق ، ص ص 172 – 173 .

50- مارشاند ، جنرال جان : مرجع سبق ذكره ، ص ص 100 – 101 .

51- المرجع السابق ، ص 99

52- عودة ، د – عبد الملك : مرجع سبق ذكره ، ص ص 174 -179 .

52- فافرود ، شارلز – هنرى : مرجع سبق ذكره ، ص 28

53- مارشاند ، جنرال جان : مرجع سبق ذكره ، ص ص 106 – 113 .

54- المرجع السابق ، ص 113 – 117 .

55- عودة ، د – عبد الملك : مرجع سبق ذكره ، ص ص 182 -185 .

56- فافرود ، شارلز – هنرى : مرجع سبق ذكره ، ص ص 28 – 39 .

57- هاجن ، أفريت : حول نظرية التغيير الاجتماعية ، (ترجمة : عبد المغنى سعيد) ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1962 ، ص 10.

58- فان لنجهوف ، فرناند : مرجع سبق ذكره ، ص 360 .

58- أبو زيد ، د. أحمد : البناء الاجتماعي ، مدخل لدراسة المجتمع : المفاهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية ، ط7 ، 1980 ، ص 272 .

59- أبو زيد ، د. أحمد : البناء الاجتماعي ، مدخل لدراسة المجتمع : الأنساق ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية ، ط3 ، 1979 ، ص ص 535 – 538 .

60 لويد ، ب.س : مرجع سبق ذكره ، ص 39

61- فافرود ، شارلز – هنرى : مرجع سبق ذكره ، ص 60 .

62- المرجع السابق ، ص ص 60 -67 .

53- نفس المرجع ، ص ص 58 – 59 .

54- لويد ، ب.س : مرجع سبق ذكره ، ص ص 41 -42 .

55- موس ، مارسل : علم الاجتماع والانتربولوجيا ، منشورات الجامعات الفرنسية ، باريس 1968 ، ص ص 134 – 141 ، (بالفرنسية) .

56- فافرود، شارلز – هنرى : مرجع سبق ذكره ، ص 72 .

المرجع السابق ، ص 72 .

57- لويد ، ب. س : مرجع سبق ذكره ، ص ص 41 -42

58- المرجع السابق ، ص ص 40 -41

59- نفس المرجع ، ص ص 42 – 43 .

60- نفس المرجع ، ص ص 42 -43 .

61- عودة ، د- عبد الملك : السياسة والحكم في أفريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 209 – 210

62- تشوداك ، سيمون : مرجع سبق ذكره ، ص ص 389 – 390 .

63- عودة ، د – عبد الملك : سنوات الحسم في أفريقيا ، مرجع سبق ذكره ن ص ص 15 – 16 .

64- فان لنجهوف ، فرناند : مرجع سبق ذكره ، ص 327

65- هرسكوفيتس ، م. : مرجع سبق ذكره ، ص 199 – 200.

66- تشوداك ، سيمون : مرجع سبق ذكره ، ص 389 .

67- المرجع السابق ، ص 391 .

68- نفس المرجع ، ص 391 .

68- فان لنجهوف ن فرناند : مرجع سبق ذكره ، ص ص 338 – 339.

69- عودة ، د- عبد الملك : سنوات الحسم في أفريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 17 – 18

70- المرجع السابق ، ص 18 .

72- نفس المرجع ، ص 267 .

73- لويد ، ب . س : مرجع سبق ذكره ، ص ص 139 – 140 .

74- عودة ، د- عبد الملك : مرجع سبق ذكره ، ص ص 14 – 17 .

75- هرسكوفيتس ، م . ج : مرجع سبق ذكره ، ص 169 .

76- عودة ، د- عبد الحميد : مرجع سبق ذكره ، ص ص 16 -18 .

77- هرسكوفيتس ، م. ج : مرجع سبق ذكره ، ص 174 .

78- المرجع السابق ، ص 176

79- فافرود ، شارلز – هنرى : مرجع سبق ذكره ، ص ص 76 -77 .

80- المرجع السابق ، ص ص 81 – 82 .

81- نفس المرجع ، ص ص81 -82 .

82- المرجع السابق ، السابق ، ص 42 .

73- بدوى ،د- أحمد زكي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ،مكتبة لبنان ، بيروت ، 1979 ، ص277 .

74- بدوى ،د- أحمد زكي : مرجع سبق ذكره ، ص272 .

75- روجرز ،افريت : الافكار المستحدثة وكيف تنتشر ، (ترجمة : سامي فاشر) عالم الكتب ، القاهرة ، 1962 ، ص ص 210 -214 .

76- روجرز ،افريت : مرجع سبق ذكره ،ص 100 .

77- المرجع السابق ، ص 155

78- نفس المرجع ، ص156 .

79- نفس المرجع، ص 187 .

80- نفس المرجع ، ص ص 214 – 232 .

81- نفس المرجع ، ص 245 .

82- نفس المرجع ، ص ص 86 -87 .

73- محى الدين ،د- عمر : التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1975 ، ص 131 .

74- المرجع السابق ، ص132 .

75- السالم ،د- فيصل ، د- توفيق فرح : قاموس التحليل الاجتماعي ، دار المثلث، بيروت ، 1980 ، ص73

76- محي الدين ،د- عمر : مرجع سبق ذكره ، ص ص 121 -134 .

77- سوفي ، البرت : النظرية العامة للسكان ، المجلد الثاني ، منشورات الجامعات الفرنسية ، باريس ، 1966 ، ص ص 216 - 220 ، (بالفرنسية)

محي الدين ،د- عمر: التخلف والتنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 134 -135 .

78- المرجع السابق ، ص 141

79- نفس المرجع ،ص ص 142 -143 .

80- مونتيل ، فينسان : الإسلام في أفريقيا السوداء ، سويل ، باريس ، 1964 ، ص 42 ، (بالفرنسية)

81- تشوداك ، سيمون ،النمو المجتمعي ،(ترجمة :عبد الحميد الحسن) منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، 1980 ، ص 304 .

82- تشوداك ،سيمون :مرجع سبق ذكره ،ص 387 .

83- المرجع السابق ، ص 387

84- نفس المرجع والصفحة

85- لويد ، ب.س : أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي (ترجمة : شوقي جدل) عالم المعرفة ، الكويت ، 1980 ، ص132.

86- نفس المرجع ، ص160

87- تشوداك ، سيمون: مرجع سبق ذكره ، ص 388

الفصل الخامس : العلاقة بين التخطيط والتنمية

- التمهيد

1- التخطيط الاجتماعي

2- التخطيط المجتمعي

3- مشكلات التخطيط في مجتمعات العالم الثالث

4- معوقات التخطيط الاجتماعي

- الخلاصة

- الحواشي

تمهيد:

هناك علاقة قوية بين التخطيط الاجتماعي والتنمية الاجتماعية ، تتجسد في أنه قد يقصد من المصطلحين كل الجهود المقصودة والشاملة نسبيا والمتسقة التي تنطوي على الاعتراف بمشكلات التخلف الاجتماعي القديمة في المجتمع،أو توقع مشكلات أو فرص جديدة في المستقبل،وقد تتضمن هذه العلاقة اقتراح حلول وبرامج للرفع من مستويات معينة في حياة المجتمع ، مثل المستوى التعليمي والصحي والبيئي والحضري ، وقد تظهر العلاقة بين التخطيط والتنمية في اشتراك التنظيمات والمنظمات الكبرى والصغيرة فيهما،حيث نجد الجهود الحكومية الرسمية والمؤسسات الخاصة والشركات ، تساهم في هذه الجهود لتوجيه وترشيد أنشطة أعضائها ، لحل مشكلاتهم الحالية،وتنظيم مشروعاتهم المستقبلية.

1- مفهوم التخطيط الاجتماعي

يعرف التخطيط الاجتماعي بأنه"عملية إرادية تفاعلية تشتمل على البحث والتحري والمناقشة والإنفاق والعمل في سبيل الوصول إلى الظروف والعلاقات والقيم ، التي ينظر إليها كأمور مرغوب فيها.(1)

ويركز هذا التعريف على وجود علاقة بين القيم الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي في جميع مراحله.

ويدرس بعض علماء الاجتماع التخطيط الاجتماعي باعتباره : دراسة للعلاقات الاجتماعية الرابطة بين الإفراد ، ثم بينهم وبين ؟ ماعاتهم ، للتعرف على القيم والعادات والتقاليد التي تتحكم في هذه العلاقات ، وعلى الأخص تلك الموجهة للمؤسسات الاجتماعية ، كالأسرة والمدرسة ومحل العبادة والمصنع والحقل والدولة ، والغرض من هذه الدراسة هو قياس مدى مرونة أو صلابة العلاقات الاجتماعية ، في قبولها أو رفضها لعلاقات مخططة في المستقبل.

وطبيعي أن هذه الروابط تخضع إلى بنية الجماعات في المجتمع ، أو الطرق المفتوحة أو المسدودة التي تسمح للأفراد بالتحرك ضمن التركيب الاجتماعي ، كما يهدف التخطيط الاجتماعي إلى التأكيد على القيم والعادات الناجحة ، ونبذ التقاليد والأعراف التي لا تنسجم ، ومتطلبات التحول الاجتماعي إلى مستقبل أفضل.

ولتحقيق هذه الأهداف فإن التخطيط الاجتماعي ، لابد من أن يقوم بمسح اجتماعي شامل لأفراد المجتمع ، وحرفهم ، وعاداتهم ، ومبلغ تمسكهم بالعرف ، والقانون،مع تفهم لطبيعة المشاكل الاجتماعية السائدة،كالجريمة والفقر وجنوح الإحداث والتمسك بالثقافات الفرعية الخاصة بالجماعات،وازدياد نسبة البيوت المهدمة،وما ينبع ذلك عن اقتران بين الأبوين ، وتعدد للزوجات ، وجرائم مادية أو جنسية وهجرة ونزاعات وإدمان واحتراف لحياة الإجرام.

وقد يسعى التخطيط الاجتماعي إلى معرفة البعد أو القرب بين الأجيال ، ومقدار الثقة الرابطة بين الجيلين السابق واللاحق ، ومجال الرؤيا لكل من الجيلين،مؤكداً على أهمية رغبات وطموح جيل المستقبل، الذي سيرسم بشكل أو آخر مجتمع الغد،ويمكن هذا

النوع من التخطيط ، من تفضيل مؤسسة اجتماعية على أخرى،فقد تكون المدرسة أكثر أهمية من غيرها ، كمعول عليه لبناء مجتمع الغد،أو قد يكون المصنع كمؤسسة اجتماعية مؤهلا أكثر من سواه ،لتشكيل نواة الحياة في المستقبل،وبذلك ترتبط العلاقات الاجتماعية بوجه أو بأخر بالمصنع ودقته ، المتمثلة في التحكم في ظروفه الإنتاجية ، وتركيزه على أهمية الوقت والعمل والتوجه للمستقبل.(2)

وهناك التخطيط الاجتماعي الفردي،وهو تخطيط قديم لا يخرج عن إطار التدبير ، ويتم هذا النوع من التخطيط بجهد فردى ، أي أن الإنسان بحكم ظروفه الثقافية يرى لزاماً عليه أن يوازن بين إنتاجه المادي والمعنوي،من ناحية،ومتطلباته،من ناحية ثانية،وبذلك يفلح الإنسان المخطط في تجنب فترات العسر أو التعرض للفاقة،ومن الممكن أن يخطط لاستثمار جهده ووقته وإنتاجه في المستقبل.

وهناك النوع الآخر من التخطيط الاجتماعي الحديث الذي يجمع بين التدبير التوقيع، وهو جزء من مسؤولية الدولة النامية أو المتخلفة توكله إلى وزارة أو جهة أو هيئة معينة.

2- مسيرة التخطيط

يظهر من التحديد السابق بمفهوم التخطيط الاجتماعي أنه جهد يمر بعدد من المراحل والخطوات،حاول بعض الباحثين حصرها في الخطوات التالية:-

الخطوة الأولى:وضع الخطة

يقوم وضع الخطة للتخطيط الاجتماعي ، على أسس معينة ، أهمها : توفير قدر كاف من البيانات والمعلومات الإحصائية الحديثة ، عن المجتمع المراد التخطيط له،يتبعها تحديد دقيق لأهداف الخطة، مثل:إحداث تغييرات في البناء الاجتماعي،أو إشباع حاجات

اجتماعية أساسية،ومن الأسس أيضاً تصميم الإطار المبدئي للخطة ، فتحدد البرامج والمشاريع التي يمكن القيام بها ، بناء ، على معايير واضحة للمفاضلة بينها.ثم تصميم الإطار النهائي للخطة

الخطوة الثانية:تنفيذ الخطة

ويتوقف نجاح تنفيذ أي خطة على وضوح أهدافها،وارتباطها بالحاجات الفعلية للأهالي،ومراعاتها للإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة،ودراسة إجراءات التنفيذ،وتحديد أولوياتها،وفقا للشكل المحدد في إطار الخطة،وبالتكلفة المخصصة،وفي حدود المدى الزمني المقرر.

الخطوة الثالثة:المتابعة

وتتضمن التعرف على سير العمل واتجاهاته ومعدلاته،لضمان تنفيذ المشروعات وفقاً للزمن المحدد،والتكلفة الموضوعة،والكشف عن مواطن الضعف وجوانب القصور في تنفيذ المشروعات.

الخطوة الرابعة:التقويم

ويعرف التقويم بأنه"أداة أو منهج علمي، يستهدف الكشف عن حقيقة التأثير الكلي أو الجزئي لبرنامج من برامج التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية ، في النطاقين الوطني والمحلي على السواء،ووسيلته إلى تحقيق هذا الهدف ، هي الكشف عن حقيقة التغير الاجتماعي الثقافي المادي والمعنوي.(4)

3- التخطيط المجتمعي

يتضح من دراستنا للتخطيط الاجتماعي وخطواته ، أنه يعتمد على مبادئ وأسس النوع الشاملون التخطيط،وهو التخطيط المجتمعي ،الذي تحاول من خلاله الدول المتخلفة ردم الهوة الثقافية،ويعنى اهتمام الجهاز المخطط ، بكافة جوانب المجتمع المادية منها والمعنوية ضمانا لنقل المجتمع المتخلف خلال فترة محددة ، من مستوى حضاري متدن ، إلى مستوى حضاري أفضل.

ويعتبر التخطيط المجتمعي ،من ألزم أنواع التخطيط للبلدان المتخلفة،وعلى الأخص تلك البلدان التي يتفاوت فيها التقدم المعنوي ، في مقارنته بالتقدم المادي في البلدان المتقدمة.

وبعبارة أدن فإن البلدان النامية التي يسبق تقدمها المعنوي تقدمها المادي، أخرى التخطيط المجتمعي مطلوب في ،والملاحظ أن المجتمعان المتقدمة صناعيا ، يقل اهتمامها بالتخطيط المجتمعي،لأنها قد تجاوز فترة الموازنة هذه.

وبتعبير آخر،فإن التخطيط المجتمعي يكون ضروريا في فترة البناء الحضاري، أو في تلك المراحل التي يتم فيها انتقال المجتمع من طور حضاري متخلف ، إلى طور أكثر تقدما.

وهذا لا يعنى أن هناك تعارض بين التخطيط الاجتماعي والتخطيط المجتمعي،بل ما بينهما من تمايز يساعد على التركيز على جوانب معينة تساعد على استكمال التوازن بين جميع الأنساق الاجتماعية،من أجل توفير الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع المتخلف ، الذي تعرض في السابق لهزات قد تكون عنيفة في بعض جوانب التنمية الاجتماعية.

4- معوقات التخطيط الاجتماعي

رغم الجهود التي من الممكن أن تبذلها الدولة ،أو جهاز التخطيط الاجتماعي ، من أجل السعي ، نحو تحقيق الأهداف المرجوة من التخطيط الاجتماعي في البلدان المتخلفة،إلا أن التجارب في التنمية الاجتماعية ، دلت على أن هناك عدداً من التحديات والعقبات التي تقف في سبيل التخطيط الاجتماعي الناجح،من الممكن اختصارها في التالي:-

أ- نقص الدراسات والبيانات والمعلومات قبل وضع الخطة

ومثال ذلك أن البحث الاجتماعي قبل التخطيط الاجتماعي ، قد يفوته إدراك الأنساق القيمية والعادات الفعالة في حياة الناس،ومصادر المقاومة ، ومعدل التغيير الاجتماعي الجاري واتجاهاته.

ب- نقص مشاركة المواطنين في التنفيذ الخطة

فقد ترسم خطط ، دون حساب المشاركة الفعلية للمواطنين في تنفيذها ، ويظهر هذا في التخطيط الفردي ، أو المشاريع الذي يعدها الخبراء الأجانب أو بعض الجمعيات الأهلية. ولذلك يفضل أن يسبق الاقتناع بالمشاريع من قبل المواطنين ، تنفيذ أي مشروع ناجح في المجتمعات المتخلفة .

ج- عدم وجود القيادات ذات الكفاءة العالية

وهي القيادات التي تشرف على جميع مراحل التنفيذ.ولذلك يعد التخطيط الاجتماعي ، من أكثر أنواع التخطيط تعقيداً ، وحاجة إلى الفهم والاستعداد العلمي المتميز.(4)

الحواشي:

1- غيث،د- محمد عاطف:التغير الاجتماعي والتخطيط،دار المعرفة الجامعية،القاهرة،1981م،ص ص155-156

2- جاسم،د- متعب مناف:التخطيط والمجتمع،منشورات جامعة قار يونس،بنغازى،1978م،ص ص34-35

3- حسن،د- عبد الباسط محمد: التنمية الاجتماعي،مكتبة وهبة،القاهرة،1977م،ص ص191-233

4- غيث،د- محمد عاطف:التغير الاجتماعي،والتخطيط، مرجع سبق ذكره،ص ص161-162.

الفصل السادس: دور المعلم في تنمية المجتمع الأفريقي المعاصر

- تمهيد

أولا : دور المعلم في نشر العلم والمعرفة في أفريقيا

1- صناعة المعلم المعاصر

2- الكفايات التعليمية للمعلم المعاصر

ثانيا: دور المعلم في خدمة المجتمع الأفريقي

1- تحقيق أهداف المجتمع

2- محاولة توسيع دائرة الولاء الاجتماعي

3- التعاطف مع المشكلات الاجتماعية الملحة

4- المساهمة في انتقال المجتمع من القيم السلبية إلى القيم الايجابية

أ- العمل كبديل عن الكلام

ب- إعادة المصداقية للمشاريع الحكومية

ج- تحمل المسؤولية بدل التواكل

د- إعادة التكييف الاجتماعي

الخلاصة

الحواشي

- تمهيد:

يدرس موضوع دور المعلم في تنمية المجتمع الأفريقي المعاصر في علم الاجتماع التنمية، باعتبار المعلم الأفريقي أحد العناصر الأساسية في عملية التنمية المستدامة في أفريقيا ، وغالبا ما يقسم دوره إلى جزأين ، هما : دوره باعتباره العنصر الفعال في الاهتمام بتدريس ونشر الموضوعات والمقررات المطلوبة منه ،ودوره أيضاً في الاهتمام بخدمة المجتمع الأفريقي ، عن طريق الرعاية التي يوليها المعلم للطفل اجتماعيا ونفسيا ومعرفيا.(1)

فدور المعلم وعلاقته بطلابه وزملائه وإدارة مدرسته ومجتمعه المحلي والوطني والعالمي،تتطلب منه المساهمة في تحقيق أهداف مجتمعه ، من خلال توسيع دائرة الولاء الاجتماعي ، من المساحات الضيقة العائلية والقبلية والمحلية ، إلى الدوائر الأوسع وهي الوطن والقارة والعالم ، وهذا يتطلب منه التعاطف مع المشكلات الاجتماعية الأفريقية الملحة في المجتمع المعاصر، والمساهمة في الانتقال بالمجتمع من القيم السلبية إلى القيم الايجابية .

وتتمثل هذه الأدوار في : التركيز على العمل كبديل عن الكلام ، وتحمل المسؤولية بدل التواكل،والثقة بالنفس من خلال إعادة المصداقية للمشاريع الوطنية بدل الاتكاء على المعونات الخارجية .

وكل هذه الطرق الايجابية يتوقع أن تساهم في إعادة التكييف الاجتماعي في المجتمع المعاصر.

أولا:دور المعلم في نشر العلم والمعرفة في أفريقيا

1- صناعة المعلم المعاصر

أدى تغير المجتمع المعاصر،وتنوع متطلباته الحديثة،إلى تغير الدور المطلوبة من المعلم أن يقوم به ، فالعلم والمعرفة الحديثة تتطلب معلما مختلفا عن المعلم الذي كان سائداً في العصور الماضية ، حيث ساد اعتقاد في المجتمعات القديمة أن المعلم مطبوع لا مصنوع ، وهذا يعني أن المعلم يتم اختياره بالفطرة بناء على خصائص معينة موروثة من الأب والأم مثل:الطول واللون والصوت والذاكرة القوية والعرق....الخ،بينما تؤكد الحقائق العلمية الحديثة أن المعلم مصنوع،وأن خصائصه ومميزاته مكتسبة في غالبتها،بناء على أن فاقد الشئ لا يعطيه من ناحية وأن فرصة القيام بدور المعلم في نشر العلم والمعرفة وخدمة المجتمع،يجب أن تكون متاحة لجميع العناصر الفاعلة في المجتمع،بدون احتكار من ناحية أخرى.(2)

فطبيعة المعلم المعاصر مكتسبة،وهذا يعني التركيز على عمليات موضوعية لإعداد وتأهيل وتكوين وتدريب المعلم علميا ومعرفيا لكي يقوم بدوره خير قيام.

ويقصد بالإعداد؛الصناعة الأولية للمعلم بحسن اختياره منذ البداية وإخضاع هذا الاختيار لمعايير علمية مجردة تبعدنا عن التحيز والفوضى والعشوائية،ثم نعمد به في الإعداد إلى مؤسسات تربوية وعلمية موثوق في سيرتها،مثل معاهد وكليات التربية الأكاديمية.

بينما يقصد بالتأهيل؛تزويد المعلم الحديث بالتخصص العلمي العام والدقيق،بالإضافة إلى التقنيات التربوية الأزمة لإيصال التخصص إلى الطلاب في المستقبل، وكلما يحسن نوعية المعلم في التطبيق العملي.

ويأتي التكوين ليربط بين الجوانب النظرية والتطبيقية التي يحتاجها المعلم، لرفع كفاءته ونمو معارفه وتطوير قدراته وتحسين مهاراته وأدائه التربوي،بما يتلاءم والتطور المتعدد الجوانب للمجتمع،فالمعلم يقوم بدور ريادي في المجتمع الذي يعمل فيه،يسهم في تطويره عن طريق نشر العلم والمعرفة.

ويكمل هذه العمليات التربوية للمعلم التدريب المستمر ، ويقصد به العلماء في العلوم الإنسانية جميع العمليات الإنمائية المستمر ة التي يتلقاها المعلم بعد إعداده وتأهيله وتكوينه ودخوله الفعلي إلى ميدان الخدمة التربوية ، وذلك لضمان مواكبة ومتابعة التطوير الذي يطرأ على المناهج وطرائق التدريس ، نتيجة التطور الاجتماعي والتقني المستمر.(3)

من الملاحظ أن طبيعة المعلم المعاصر،خرجت من الاختيار العشوائي والتكهن،إلى الانتقاء والصناعة الدقيقة،وفق معايير علمية،لا تقل في صد قها و ثباتها ، المعايير التي يتم بها اختيار الأطباء والمهندسين ،فالمهارات الأساسية في الإعداد والتأهيل والتكوين والتدريب بالنسبة للمعلم الحديث تم صياغتها داخل مؤسسات علمية بمقاييس موضوعية،الهدف الرئيس منها هو خلق المعلم المقتدر على توصيل العلم والمعرفة بأمان إلى الأجيال الموجودة حاليا واللاحقة ، مما يجنب مهنة المعلم ، الظاهرة الشائعة في المجتمعات المتخلفة،باعتبارها مهنة من لا مهنة له ، فمن لم يجد مجالا في التخصصات جميعها تقريبا،يرمى به في سلة التربية والتعليم ، ثم تنتظر مثل هذه المجتمعات من هؤلاء المعلمين ، أن يقوموا بنقل أمين للمعلم والمعرفة ، لأبنائهم الحاضرين ، ولأجيال المستقبل.

2- الكفايات التعليمية للمعلم المعاصر

ساهمت صناعة المعلم الحديث السابقة ، والانفجار المعرفي المعاصر ، نحو الانطلاق إلى نظرة جديدة لدور المعلم في نشر العلم والمعرفة ، وتحديد الكفايات التعليمية الواضحة والأداء الدقيق في العملية التربوية.

تقوم هذه النظرة على المنطلقات التالية:-

أ_ اعتماد الكفاءة بدلا من المعرفة

فدور المعلم المعاصر لا يقتصر على عرض أكبر قدر من المعلومات أما طلابه، بقدر ما يعتمد على مبدأ الكفاية والأداء.

ب_ مسؤولية المعلم في العملية التربوية

ويتضمن مبدأ مسؤولية المعلم ضرورة تحديد الأهداف التعليمية وتقويم مدى تحققها وتحمل مسؤولية النتائج.

ج_ تحديد الأهداف بشكل سلوكي

فالأهداف السلوكية هي حجر الزاوية في التربية القائمة على الكفايات،والأهداف السلوكية ، يجب أن تكون مصاغة على شكل نتاجات تعليمية محددة قابلة للقياس ، فبدل أن نقول : يجب أن يغرس المعلم في عقول تلاميذه حب العطاء ، نحدد هذه الغاية التربوية في هدف تربوي سلوكي على النحو التالي : أن يتبرع التلميذ بنصف لتر من دمه في بنك الدم بالمستشفي المركزي كل ستة أشهر ، فهذا هدف سلوكي يؤكد مبدأ الكفاءة بدل المعرفة المتمثلة بسرد الآيات والأحاديث وأقوال العلماء حول الصدقة والإعانة والإغاثة والتبرع للفقراء والمساكين والمرضى التي يتلوها الوعاظ،وتدعو السامعين(التلاميذ) إلى النعاس ، ولكنها قد تنتهي بدون كفاية أو نتيجة يمكن قياسها.

د_ منح الشهادات على الكفاءة والعمل الميداني

وهو اتجاه يركز على الاهتمام بالأداء والمهارات في العملية التعليمية ، أكثر من الأداء اللفظي القائم على مجرد المعرفة المحفوظة،فالشهادة والمكافأة للمعلم تمنح على أساس الأداء والتطبيق، أكثر من المعرفة، ومعيار الطالب المعلم هو ما يستطيع عمله،لا يعرفه أو يعتقده أو يشعر به ، فإذا استطاع الطالب المعلم، تطبيق ما يعرفه، واستطاع أن يعمل ما هو متوقع منه، منح شهادة الكفاءة.(4)

وبناء على هذه المنطلقات، ساهمت الكفايات التعليمية للمعلم المعاصر على أن يعرف ما ينتظره من عمل،وبالتالي يستطيع تحديد الأهداف التي يعمل من أجلها ووسائل تحقيقها،وهذا يساعده في ربط المعلومات والمعارف التي يتعلمها ويعملها بواقع عمله،ولذلك في ظل اتجاه الكفايات التعليمية ،فإن المعلم عندما يقارن أداءه بالمستوى المحدد للكفاءة،ويكتشف قصوره،يستفيد من ذلك في عمل تغذية راجعة،يصحح بها أداءه ويعدله في المستقبل.

ثانيا :دوره في خدمة المجتمع

رغم وضوح دور المعلم فيفي نشر العلم والمعرفة، إذا أحسنت صناعته، بوسائل الإعداد والتأهيل والتكوين والتدريب ،على الكفايات التعليمية على مستويات الفصل الدراسي والجماعات المدرسية المختلفة ، إلا أن دور المعلم يظل محدودا إذا توقفت نشاطاته على هذه التجمعات الصغيرة ، ولم تتح له الفرصة، على التوسع نحو آفاق أرحب، تتمثل في خدمة المجتمع المحلي والقاري والعالمي ، باعتبارها احد المتطلبات الأساسية التي يفرضها عصر التقدم العلمي ونشر الرسالات السماوية والإنسانية ، ويمكن دراسة أربعة عناصر من خدمة المجتمع وهي :

1- تحقيق أهداف المجتمع

وأهداف المجتمع المصاغة في كفايات تعليمية ، من خلال ترجمة المفردات والمحتويات المنهجية ، يتمثل أهمها : في ترسيخ الوحدة الوطنية ،وحدة تقوم على احترام جميع مكونات المجتمع ، وتجنب وسائل الضغط والقمع ، والسعي إلى ما تسمى في الكتب المدرسية بوحدة الإسهام المتنوع ، التي تظهر فيها جهود الجميع من اجل العيش المشترك ، والابتعاد عن أي مظهر من مظاهر الإقصاء والتهميش ، فإذا كان هدف المجتمع تكوين مواطن ناجح سياسيا ،متعلم قادر ،يستطيع إن يصد ر القرارات التي يتطلبها النظام السياسي مثلا ، فعلى المعلم إن يخدم المجتمع برفع مستوى التعليم ،وأن يعم كل مناطق البلاد ، خاصة الأرياف والبوادي والدواخل والمناطق النائية والحارات المكتظة بالسكان .

فالمواطن المعاصر عن طريق التعليم فقط ، يمكنه أن يشعر بتكامل وطنه ، وبه فقط يستطيع تحقيق مطالبه الأساسية الأخرى .

والمعلم يعتبره معظم الفاعلين في تحقيق أهداف المجتمع ،أحد القياديين الذين تقع على عاتقهم مسؤولية تحقيق رفع المستوى بالشعور الوطني إلى أعلى درجاته ، باعتباره احد رواد الإصلاح الذين يرجع إليهم عامة الشعب في أخذ النصيحة والمشورة ، بل اتخاذه قدوة في التضحية من أجل الوطن .(5)

2- محاولة توسيع دائرة الولاء الاجتماعي

المعلم المعاصر في المجتمعات المعاصرة، يقع في عاتقه عبء توسيع دائرة الولاء الاجتماعي ، من الدوائر الفردية والعائلية والقبلية الضيقة، نحو الو لاءات الاجتماعية الأوسع، المتجهة نحو الوطن الكبير أو البلد ثم القارة بأكملها وأخيرا العالم .

و لا يخلو منهج أو مقرر في الوقت الحاضر ، من وجود مفردات تشير إلى هذه الأهداف من خدمة المجتمع ،فعلى المعلم إن يترجمها إلى سلوكيات إجرائية يمكن قياسها ، مثل المشاركة في الإحداث الوطنية والقارية والعالمية بالندوات والمؤتمرات ، بل وحتى المباريات الرياضية ، على إن تربط بزمن محدد ، وعدد محدد.

3- التعاطف مع المشكلات الاجتماعية الملحة

المعلم يعتبر من الفئات الاجتماعية المستنيرة في المجتمع ، وبالتالي فهو من أوائل قادة الرأي ، الذين يتوقع منهم أن يشعروا بأهمية دراسة ومعالجة المشكلات الاجتماعية في المجتمع ، ومحاولة بلورت برامج وقائية وعلاجية ، تساعد على التخفيف من الآثار الضارة الناجمة عن مشكلات محددة مثل: انتشار الفقر في بعض الأسر ، وما يتبعه من عدم قدرة على تعليم الأطفال وعلاج الأمراض والسكن غير الصحي، وما ينتج عن ذلك من غبن اجتماعي وشعور بالتهميش ، خاصة إذا تصاحب الفقر مع ارتفاع الترف والبذخ في أسر ومناطق أخر ى في البلد الواحد إن لم يكن في المدينة الواحدة .

ففئات معينة من أفراد المجتمع ، ترتفع دخولهم ، ويتعلم أولادهم ، ويتعالجون صحيا في الخارج من المال العام للدولة ، وتعلوا منازلهم ، ويقابل ذلك ، فقر ومرض وجهل ، في معظم فئات المجتمع .

مثل هذه المشكلات تتطلب من المعلم أن يصوغ البرامج الكفيلة بإعادة التوازن الاجتماعي في فئات المجتمع ، من خلال معالجة مشكلة الفقر ،وما يترتب عليه من مشكلات اجتماعية.

مع الابتعاد عن الطرق المؤقتة التي تتمثل في توزيع الصدقات الموسمية على الأسر الفقيرة ، والدخول إلى عمق المشكلة بوضع برنامج عمل اجتماعي حقيقي ، يكسب منها المواطنون

الفقراء من عمل أيديهم من خدمات بلادهم ، وذلك تجاوزا للصورة المهينة التي توجه إلى الأسر الفقيرة في المجتمعات المتخلفة ، وترسخ فيها الدونية ، مع تأكيد مبدأ أساسي في التمييز بين الحقوق والمنح ، فمعالجة المشكلات الاجتماعية الملحة، حق للمواطنين ، وواجب على الدولة في المجتمعات المختلفة أن تقوم به ، وليس منحة يمنُ ،بها الحاكم أو من يمثله على الفقراء من الشعب.

فالمطالبة برفع مستوى حياة المواطن الاقتصادية ، عن طريق العمل الشريف ، وتوفير الاحتياجات الأساسية، مثل : المياه الصالحة للشرب والتعليم العام ومعالجة الأمراض الأولية على الأقل ، وتوفير بيئة صالحة للسكن ، حقوق أساسية للمواطن، توفرها الدولة حسب الإمكانيات المتاحة .

وما على المعلم ،إلا وضع هذه المشكلات الملحة، في شكل برامج موضوعية، يعرضها على الجهات المختصة للمساهمة في حلها ، وتوضيحها في المحاضرات والندوات والمؤتمرات ووسائل الإعلام المختلفة.

وهذا يعني دخول المعلم باعتباره رجل تنمية وإصلاح في المجتمع ، يبلور مشكلاته الملحة ، ويعرضها بموضوعية، بقدر إمكانه ، وابتعاده عن الدعاية للحكومة أو أي منظمة أخرى في المجتمع، تحاول أن تغطي على المشكلات الاجتماعية،وإظهار المجتمع الخالي من المشكلات، بدعوى حب الوطن أو الرئيس أو الحزب الحاكم .

4- المساهمة في انتقال المجتمع من القيم السلبية إلى القيم الايجابية

يؤخذ على المعلم في بعض المجتمعات المختلفة، خضوعه لقيم المجتمع بالكامل ، أو رفضه لها بالكامل ، وهذا الموقف المتطرف لا يخدم دور المعلم في المساهمة في انتقال المجتمع من القيم السلبية إلى القيم الايجابية .

وبالتالي على المعلم أن يقف في الوسط، ويدرس القيم الاجتماعية لكل مجتمع صغير على حدة ، بل ويدخل في معرفة خصائص قيم بعض الجماعات الفرعية داخل المجتمع ، ليميز بين القيم السلبية والايجابية ويصنفها ، ويضعها في قوائم تجعل من الممكن ترتيبها حسب الأولويات الملحة سلبا وإيجاباً .

وهذا يسمح للمعلم بالاختيار حسب الترتيب الذي وضعه، والأخذ بالأهم الذي يليه ، مثل :

أ- العمل كبديل عن الكلام

المعلم في المجتمعات المتخلفة ، يعيش في وسط تقوم حياته على الكلام،والتعبير الشفوي عن كل ما يجري في المجتمع .

ويواجه التعليم مشكلات نقل التلاميذ من البيئة الكلامية إلى البيئة العملية.

فأطفال المدارس الابتدائية ، يرددون جدول الضرب والقسمة ، على نغمات رتيبة ، ولكن ليس هناك إلا عدد قليل من المسائل الواقعية ، التي تتطلب استخدام الضرب أو القسمة ، كما أنه ليست هناك العاب حسابية.

فالمشكلات تظهر في عدم القدر ة على الانتقال من الكلام إلى العمل،ويجب فهم عدم القدرة هذه، من خلال الوضع الثقافي للشعوب التي استعمرت من الأوروبيين، فلعدة أجيال ظلت قوة أجنبية تتولى المسؤوليات الحيوية في الحكومة،وبالتالي فقد الشعب فن اتخاذ القرارات،وقضى على العمل نتيجة لعدم الاستعمال،وظل الكلام هو القدرة الوحيدة المتاحة للمواطنين،وفي النهاية صار بديلا للعمل وأصبح غاية في ذاته.

وعلى المعلم في المجتمعات المتخلفة مسؤولية ثقيلة، تتمثل في مساعدة المواطنين على الانتقال من الحديث الذكي،إلى العمل الذكي،وعليه محاولة سد الفجوة بين القول والفعل.(6)

ومن يلاحظ سلوك أصحاب المحال التجارية الصينية والشادية في العاصمة أنجمينا،يعرف أهمية الانتقال من الكلام إلى العمل في الحياة الاقتصادية الشادية،فالتاجر الصيني ، لا يتقن لا العربية ولا الفرنسية،ناهيك عن اللهجات الشادية الأخرى،ولكنه في تصريف بضائعه أكثر إنتاجية من زميله التاجر الشادي.

ب- إعادة المصداقية للمشاريع الحكومية

دور المعلم في إعادة المصداقية للمشاريع الحكومية، يتمثل في التقريب بين المواطنين والمشاريع الرسمية.

فقد ساد اتجاه عام ،بأن ما تقوم به الحكومة، من مشاريع، يتعارض مع القيم الاجتماعية للمجتمع، مثل التعليم والإرشاد الزراعي وخدمات البلدية،فالمواطن يشعر بأن الحكومة، ما وضعت هذه المشاريع، إلا لخدمة نفسها، من أجل السيطرة عليه، ومراقبة سلوكياته الخاصة، بهدف تغيير عاداته وتقاليده،أو حتى السيطرة على ارض وعرضه،وتفكيك أسرته وتخريب معتقداته.

فجهد المعلم ينصب على المصالحة، بين المواطن ومشاريع الدولة،وإشعار المواطن وتطمينه بنيل حقوقه من دولته،وأن جميع الموظفين الذين يعملون في هذه المشاريع، هم في خدمة المواطن،ولم يرسلوا للسيطرة عليه،وشراء ولائه،أو النيل من قيمه ومعتقداته.

ومن يلاحظ رفض المواطنين للتطعيمات الأولية في شاد،حتى ولو أعطيت في البيوت،يدرك الصعوبة التي تواجه المعلم، لإيصال رسالته، إلى الأسر الشادية في الوقت الحاضر.

ج- تحمل المسؤولية بدل التواكل

يعيش المعلم في المجتمعات المتخلفة،في وسط اجتماعي يسود فيه البؤس وعدم قدرة الإنسان على الخروج منه،ويظهر هذا في النسب العالية لموت الأطفال والرضع ، فإن الآباء المفجعين يدرءون عن أنفسهم قدراً من الألم عندما يقولون : "هكذا أراد الله" ، في حين أن الطب الحديث ، كان قادراً على إنقاذ هؤلاء الأطفال ، لو كان متوفراً ، وعندما تموت البقرة الوحيدة عند أسرة ما ، وتحرم الأسرة بالتالي من اللبن ومن وسيلة النقل ، فإن الخسارة تهون بكلمة "كان ذلك مقدراً" ، ففي عقل الإنسان المتخلف، يسرى تواكل قوي، يؤهله للتعامل مع حياته الشاقة.

فقد طرح الباحث على دفعات عديدة من طلابه في السنة الأولى للدراسة الجامعية،عن الطريقة التي تحصلوا بها على الشهادة الثانوية العامة الشادية ، فإشارة نسبة عالية منهم ، بأنهم نالوها بالحظ فقط ، ولم تجب إلا نسبة صغيرة ، بأنها تحصلت عليها بالجهد والدراسة.

د.إعادة التكييف الاجتماعي

المعلم في الماضي يخدم المجتمع عن طريق إعداد المواطن الصالح حيناً، وإعداد الآباء أحياناً أخرى ، ويصل دوره إلى إعداد العلماء والمثقفين، لكن المعلم المعاصر في أفريقيا ، مهمته تتعدى ذلك ، فهو يسعى إلى رعاية العمليات التي تحقق التوازن الاجتماعي المناسب للمجتمع الأفريقي المعاصر، الذي مر بتجارب استعمارية وأخرى موغلة في التبعية

السياسية والاقتصادية ، وهذا يعنى إيجاد البيئة التي تمكن المتعلم من تصنيف المعلومات وإعادة ترتيبها ، وتقييم دقتها ، وكيف يغير التقسيمات ، وكيف ينتقل من المعلوم إلى المجهول ، ومن الملموس إلى المجرد ، وكيف ينظر إلى المعلومات المعروضة أمامه من زاوية غير الزاوية المعتادة.

أنه عن طريق هذه الممارسات التي يقوم بها المعلم تتكون لدى المواطن- التلميذ + الطالب- القدرة على التمييز بين المهم وغير المهم،وكيف يسأل أسئلة ذات معنى،وكيف ينظم معلوماته،ويبلور خبراته،وهذا يمكنه بالتالي من القدرة على توضيح المشكلات ، والبحث عن البدائل بصورة موضوعية ، ويصمم حلولا جديدة ، ويختبرها ، ويستخدم ما يتوصل إليه في مواقف جديدة.

والهدف من كل ذلك إعداد جيل عنده الاستعداد والقدرة والإرادة،على التفكير الإنتاجي،حتى يمكن مجتمعه من النهوض بجدارة وفاعلية،بدلا من جيل يردد ما أعطي إليه من معلومات،ويتعامل مع الظواهر الاجتماعية المتغيرة تعاملا اصطناعيا لا أصالة فيه.(7)

وتشمل عمليات إعادة التكييف الاجتماعي في مجتمعات معينة،مثل المجتمع الشادي المعاصر،الوعي الاجتماعي بخطر الميراث الاستعماري الفرنسي على الإنسان الشادي، والإدراك الحقيقي للواقع الاجتماعي المتخلف،وتأتي اعتماداً على ذلك،عمليات الاعتماد على الذات أو تنمية القدرات الذاتية،وهذه الأخيرة تتضمن تحريك كل الطاقات البشرية والمادية والإمكانات والقدرات،واستخدامها الاستخدام الأمثل،من أجل الوصول إلى الاستغناء عن المعونات الخارجية قدر الإمكان.

فدور المعلم في إعادة التكييف الاجتماعي في المجتمع التشادي المعاصر،يقاس بمدى نمو قدرة المجتمع على سد حاجاته الأساسية والاستغناء عن الدعم الخارجي،خاصة القادم

من جهات استعمارية،معروفة بمخططاتها المخلة بالتكييف الاجتماعي في المجتمع التشادي.

وعمليات التكييف الاجتماعي التي يقوم بها المعلم في تشاد يجب أن تشمل جميع قطاعات وأقاليم المجتمع؛المدنية والريفية والبدوية،وتوفير سبل العيش المناسب في كل نمط من هذه الأنماط ، بصورة تجعل منه، ليس معتمداً في حياته اليومية على الخارج الداخلي أو الخارجي.

وهذا يعني أن عمليات التكييف الاجتماعي والاعتماد على النفس، ليست موجهة لاستقلال المجتمع الكبير عن التأثيرات الخارجية فقط،بل هي عمليات متشعبة ومتفرعة إلى أنماط الحياة الاجتماعية الداخلية،لتعيد لها الثقة بنفسها وإنتاجها ومكانتها الاجتماعية،بحيث لا يرى ساكن المدينة في نمط حياته الحضري،أي تفوق على ساكن الريف،وهكذا تكون العلاقة بين الريف والبادية.

فالاستقرار الاجتماعي داخل المجتمع الواحد يتطلب أصنافا معينة من الاعتمادات المتبادلة التي تقوم عليها الحياة الاجتماعية.

فمثلا في المدينة ينتشر النشاط التجاري والصناعي، الذي يحتاج إليه أهل الريف،ولكن الريف أيضاً، له منتجاته التي يحتاجه إليها ساكن المدينة،ولدى البدوي الماشية ومنتجات الألبان التي يحتاج إليها الريفي وساكن المدينة معاً،وبتكامل هذه الاعتمادات،يتحقق التكييف الاجتماعي داخل المجتمع.

بينما يعني حدوث أي نوع من"سحب وضع الاحترام" لاي جماعة من الجماعات السابقة ، كأن يسخر ساكن المدينة من الريفي ويقلل من شأن عمله ، أو يصف البدوي، بصفات تجعل البدوي يشعر بأن مكانته لدى الحضري مهزوزة ، فإن كل هذه العمليات

تؤدي إلى خلخلة اجتماعية داخلية تهدد الاستقرار الاجتماعي للمجتمع من ناحية ، وتعطي للقوى الاستعمارية والخارجية الفرصة للتدخل في الشؤون الداخلية للمجتمع.(8)

-الخلاصة:

من خلال العرض السابق ، نتوصل إلى أن دور المعلم في المجتمع الأفريقي المعاصر ، يتوقف على الجهد والتكلفة ، التي يتحملها ويرعاها المجتمع المعاصر ، من أجل صناعة المعلم القادر على القيام بأعباء المهمة الكبرى الملقاة على عاتقه ، وذلك بوضع المعايير والأسس الموضوعية لاختيار المعلمين،والعناية بالمؤسسات التي تعدهم وتؤهلهم وتكونهم وتدربهم ، من حيث أعضاء هيئة التدريس والمعدات والتجهيزات والإمكانات التسييرية الكافية ، ثم العناية بالمعلم بعد التحاقه بالعمل ، من خلال تزويده بالإمكانيات التي تجعله قادراً على القيام بالأدوار المطلوبة منه تجاه مجتمعه.

وأدوار المعلم الكفء ، تتمثل في نشر العلم والمعرفة ، المحددة بالكفايات التعليمية الواضحة ، والرفع من مستوى مجتمعه،في المشاركة في خدمة مجتمعه ، وتحقيق أهدافه في التنمية ، وتوسيع دائرة أفراده في الولاء الاجتماعي ، والتعاطف مع مشكلاته الملحة ، والمساهمة بفعالية في انتقال المجتمع من القيم السلبية إلى القيم الايجابية.

وخلاصة القول ، أن مستقبل دور المعلم في المجتمعات الأفريقية المتخلفة ، يتوقف على مدى نجاحه في نشر الوعي على المواطنين ، بالعناصر الأساسية للتخلف الاجتماعي ، ومحاولته صياغة وسائل مناسبة للخروج من هذه الوضعية ، وذلك بالاعتماد على النفس ، والاعتراف الحقيقي بحرية الإنسان في هذه المجتمعات ، بصفته عاملا من عوامل التنمية ، والمستفيد الوحيد منها في نفس الوقت ، بحيث يستطيع أن يشعر بالأمن والاطمئنان داخل وطنه ، وهذا يتطلب إزالة الوضعية الحالية التي يشعر فيها الإنسان ، بأنه لا يستطيع

السيطرة على التنمية ، التي يقودها أفراد يتجهون نحو استهلاك ما ينتجه الآخرون،وإهمال ما ينتجه الإنسان في الداخل ، فهو يطلب أن تعادله الثقة بذاته ومنتجاته.

وهذا ما يدعو إلى التشديد على ضرورة التحرر من التبعية الاجتماعية والنفسية للخارج،تلك التبعية التي أدت وتؤدي إلى التقليد الأعمى الذي لا مبرر له للثقافة الغربية.

الحواشي:

1- أحمد،د-عدنان إبراهيم: ود. محمد المهدي الشافعي:علم الاجتماع التربوي؛الإنساق الاجتماعية التربوية ، منشورات جامعة سبها نسبها،2001م،ص ص 21-22.

2- الجقندى،د- عبد السلام عبد الله: دليل المعلم العصري في التربية وطرق التدريس ، دار قتيبة ، دمشق ، 2008م ، ص 348.

3- الجقندى،د- عبد السلام:المرجع السابق ، ص ص 347-365

4- جامل،د- عبد الرحمن عبد السلام:الكفايات التعليمية ، دار المناهج ، عمان ، ط 2، 2001م ، ص ص18-41

5- أيوب،د. محمد صالح: الدور الاجتماعي والسياسي للشيخ عبد الحق السنوسي الترجمى في دار ودأي (تشاد) ، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ،2003 ، ص8

6- النجيحي،د- محمد لبيب:دور التربية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية ، النهضة العربية ، بيروت ،1981 م ، ص ص 156-157

7- الفنيش،د- أحمد علي:أصول التربية،الدار العربية للكتاب ، تونس ، 1985م ، ص ص 255-254

8- أيوب،د- محمد صالح: جماعات التحديث الاجتماعي في وسط أفريقيا ، مطبعة المعرفة ، القاهرة ، 1991م ، ص ص 282-285.

الفصل السابع :**الحكم الراشد ومكافحة الفقر داخل الجماعة الاقتصادية والمالية لدول وسط إفريقيا**

ت- التمهيد

1- مجتمعات وسط أفريقيا قبل السيطرة الأوربية.

2- الإتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط أفريقيا.

3-الجماعة الاقتصادية والمالية لدول وسط أفريقيا

4-البنك المركزي لدول وسط أفريقيا

5-برنامج مكافحة الفقر في وسط أفريقيا

ث- الخلاصة

ج- الحواشي

-التمهيد :

يتناول هذا الفصل قضية الحكم الراشد والجماعة الاقتصادية والمالية لدول وسط إفريقيا، على اعتبار أن الحكم الراشد ما هو إلا عملية الأخذ في الاعتبار جميع متطلبات العصر في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم متطلبات العصر تطبيق الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، والشفافية في الانتخابات

وتوزيع الثروة، ومراعاة حقوق الإنسان، خاصة حقوق المرأة والطفل والأقليات، وإتاحة الحرية السياسية والدينية، وضمان القضاء العادل.

والجماعة الاقتصادية والمالية لدول وسط إفريقيا تنظيم إقليمي، يسعى لإشاعة الحكم الراشد بين المنضوين تحته، وهي ست دول (الكمرون، الكونغو الشعبية، الجابون، غينيا الاستوائية، تشاد) تقع وسط القارة الإفريقية.

فإذا نظرنا على هذا الإقليم من إفريقيا نجد أنه مر بثلاث مراحل سياسية تاريخية تتمثل في مرحلة ما قبل الاستعمار الأوروبي وسادت فيها التنظيمات السياسية والاقتصادية الإفريقية التقليدية، ثم مرحلة الاستعمار الفرنسي، وكان هذا الإقليم يسمى في هذه المرحلة بإفريقيا الاستوائية الفرنسية (AEF)، ثم مرحلة التنظيمات السياسية والاقتصادية التي تجمع الدول المستقلة، وفيها ظهر تنظيمان هما: الاتحاد الجمركي والمالي لدول وسط إفريقيا (UDEAC)، وهو التنظيم الأم الذي انبثقت عنه الجماعة الاقتصادية والمالية لدول وسط إفريقيا (CEMAC).

وركزت الدراسة على هذا التنظيم الأخير باعتباره أحدث تنظيم عرفته المنطقة من حيث الأجهزة والبرامج المنفذة، فناقشت الأهداف والمهام التي يقوم بها، والبرامج التي ينفذها، من خلال دراسة البنك المركزي لدول وسط إفريقيا (BEAC)، وما يقوم به من توجيه للسياسات الاقتصادية والمالية للجماعة، وما يوفره من خدمات في مجال تبادل العملة المشتركة وتسهيلات التحويل الخارجي.

ولكي نوضح مدى شمول أنشطة الجماعة الاقتصادية والمالية لدول وسط إفريقيا لمعظم احتياجات الشعوب، تناولنا أنشطتها في مجال التعليم العالي ووثائق السفر وتسهيل حركة الناس والبضائع في الإقليم، وركزت الدراسة بشكل خاص على برنامج مكافحة الفقر، باعتباره برنامج ينفذ من خلال الجماعة، فلاحظت الجهود التي بذلت والإخفاقات

التي يواجهها البرنامج، حيث ما زالت الأمية مرتفعة ومياه الشرب توزيعها محدود داخل دول الجماعة، والأمراض تفتك بالأطفال بنسب مرتفعة.

فرغم أن تنظيم الجماعة الاقتصادية والمالية لدول وسط إفريقيا قد عقد مؤتمر رؤسائه الأخير في غينيا الاستوائية بتاريخ: 2006/03/15م كتنظيم سياسي واقتصادي للجماعة، تعبر من خلاله بصورة موحدة في المحافل الدولية، ويؤدي دوره المحلي بشكل مرض – كما يقول الأمين العام الحالي – إلا أن هذا التنظيم لم يكن يلبي جميع طموحات سكان المنطقة في الحكم الراشد، فما تنظيم الجماعة الاقتصادية والمالية لدول وسط إفريقيا إلا حاصل مجموع الدول المكونة له وهي دول سجلها في الحكم الراشد، لا يتجاوز تأثرها بالمبادرات الدولية حول هذه النقطة، فقد انتشرت الديمقراطية في دول الجماعة، ولكن بين الفينة والأخرى تظهر الانقلابات العسكرية، ويسود في جميع الدول المكونة للجماعة اتجاه تغيير الدستور ليستمر الحاكم الحالي في السلطة لأطول فترة ممكنة، وسجل جميع الدول الأعضاء في الشفافية السياسية (عدم تزوير الانتخابات) والشفافية المالية (الرشوة، الفساد الإداري) غير مشرف حسب تقديرات المنظمات الدولية في هذا المجال.

ولذلك فإن الجماعة الاقتصادية والمالية لدول وسط إفريقيا المعاصرة، ما هي إلا ميراث للحكم التقليدي الإفريقي، الذي شحذته الإدارة الفرنسية ليكون أكثر حدة، ونظمت دول المنطقة نفسها داخل الجماعة لتكون مستجيبة – شكلياً – لجميع متطلبات العولمة والنظام العالمي الجديد، أما البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها الجماعة فهي دون المستوى المطلوب رغم الحاجة الماسة لها.

1. مجتمعات وسط إفريقيا قبل السيطرة الأوربية :

تدل الدراسات في علم الإنسان (الإنتربولوجيا) أن مجتمعات وسط إفريقيا عرفت الحكم التقليدي العشائري، وأشكالاً مختلفة من تبادل السلع والمنافع الاقتصادية، فعاشت الجماعات فيها ردحاً من الزمن على نظام الجمع والالتقاط، حيث يعيش أفراد القبيلة على ما يجمعونه من فواكه وخضروات وحبوب، وبعد ذلك عرفت هذه الجماعات نظام المقايضة، الذي يتم على أساسه التبادل في جميع السلع المعروضة، فالذي يملك لبناً يستبدله بحبوب بحد معين، والذي في حوزته بقرة يقايضها بناقة أو جمل مثلاً، وفق تمايزات وتفاوتات محددة، وتتم عملية المقايضة بالتراضي بين الطرفين، وغالباً ما تكون بحضور شهود من القبائل ومندوبي القبائل في السوق.

ولم تظهر العلاقات السياسية والاقتصادية الإقليمية في وسط إفريقيا، إلا بظهور السلطنات والممالك الإفريقية الإسلامية خاصة في القرن الحادي عشر الميلادي، حيث انتشرت العلاقات الإقليمية في وسط إفريقيا التي تحوي عدداً من التحالفات القبلية والسلالية والمكانية، فظهرت تبادلات اقتصادية وسياسية بين أجزاء من وسط إفريقيا، كأقاليم محددة، قامت فيها أنظمة سياسية قوية، حفظت الأمن، وشجعت التجارة، وضمنت للتجار ومنتجي المحصولات حقوقهم، فساد تبادل للسلع الاقتصادية بين المناطق الواقعة حول نهر الكونغو والمناطق الواقعة حول بحيرة تشاد، إلى الفترة التي وصلت فيها الطلائع الأولى للسيطرة الأوربية على وسط إفريقيا في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي[1].

تعتبر وسط إفريقيا من أواخر الأقاليم الإفريقية التي وصلها الاستعمار الأوربي، وكانت البداية وصول رحلات استطلاعية أو استكشافية مثل رحلات استانلي البريطاني إلى نهر الكونغو، فقد أثارت التقارير التي كان يرسلها إلى المجلات والجرائد الأوربية موضحاً فيها ما تتميز به منطقة وسط إفريقيا من خيرات، وما استطاع أن يحققه من معاهدات واتفاقيات، يعترف فيها الزعماء التقليديين الأفارقة بالمنطقة التجارية الأوربية في الكونغو.

فقد استطاع في فترة وجيزة أن يبرم أكثر من (450) معاهدة مع الزعماء التقليديين في وسط إفريقيا، تنازلوا فيها عن حقوقهم المطلقة في امتلاك الأرض وثرواتها، بالمفهوم الأوربي للتنازل، وليس بالمفهوم الإفريقي (حق الانتفاع فقط)، حيث ظهر أخيراً أن هؤلاء الزعماء الأفارقة، ما كانوا يتصورون أن الواحد منهم يستطيع أن يعطي شبراً واحداً من الأرض كملكية شخصية حتى لأحد أفراد جماعته الإفريقية، فما بالك بإعطائها للأوربي الأجنبي.

ورغم ذلك أثارت نجاحات استانلي حفيظة الفرنسيين، فأرسلوا برازا ليلعب نفس الدور في المناطق الواقعة في الضفة اليمنى لنهر الكونغو، فاستولى على هذه المناطق بنفس أسلوب استانلي، فوقع عدداً من المعاهدات مع الزعماء الأفارقة، وتبع ذلك إنشاء شركة تجارية فرنسية، وهذه بدورها تطلبت الحماية العسكرية من فرنسا، فسميت المناطق التي حازها في الكونغو بفرانس فيل، ثم حولت إلى برازافيل، اعترافاً بدوره في السبق إلى هذه المناطق من وسط إفريقيا، ثم اتجهت المسيرة الفرنسية في وسط إفريقيا ، من مركزها في فرانس فيل نحو بحيرة تشاد، ولم تتعرض لأي مقاومة واضحة، إلا من قبل سلطان كانم برنو، السلطان (رابح بن فضل الله)، وتم القضاء عليه عسكرياً عام 1900م.

وبعد هذا التاريخ كونت فرنسا مستعمرتها في وسط إفريقيا تحت اسم إفريقيا الاستوائية الفرنسية، وكان معظم حكامها من العسكريين الفرنسيين، وانتشرت فيها الشركات الفرنسية، مثل شركة القطن، والسكر، واللحوم، وشركات منتجات التصدير الأخرى.

ونظراً لطبيعة الحكم المركزي الفرنسي لمنطقة وسط إفريقيا، فقد كانت تحكم من عاصمة واحدة هي مدينة (برازافيل)، فجميع القرارات الإدارية، تتخذ في باريس، وتنفذ في

المنطقة من برازافيل، وهذا ما أدى إلى أن تربط المنطقة كلها سياسياً واقتصادياً، لتخدم الوجود الفرنسي في إفريقيا الاستوائية.

ولم تظهر بوادر الحكم المدني لوسط إفريقيا إلا بعد عام 1944م، إثر مؤتمر عقد في برازافيل، وصدرت منه عدة قرارات، أهمها القانون الإطاري (Loi cadre) الذي أعطى للصفوة السياسية الإفريقية في وسط إفريقيا القليل من الحقوق، وأهمها حق تكوين مؤسسات سياسية وإن كان يشترط أن تتبع مثيلاتها في المركز (باريس)، ورغم ضيق المساحة الممنوحة لهذه الفئات، إلا أنها استطاعت أن تكون جماعات إفريقية ذات ثقافة فرنسية مثل جماعات المبادرات الاقتصادية الإفريقية، وهي مكونة من رجال الأعمال الإفريقيين الساعين لدعم التجارة الأوربية في وسط إفريقيا، والجماعات الإدارية الإفريقية، خاصة الصفوة السياسية التي تدربت على يد الفرنسيين، وربطت مصيرها ومستقبلها بالفرنسيين، والجماعات العسكرية خاصة الأفارقة الذين تدربوا في القوات الفرنسية وشاركوا في الحروب التي خاضتها، فاحترفت الحياة العسكرية وتنورت بعمليات الخدمات التثقيفية والانضباط في المؤسسة العسكرية الفرنسية، ورأت أن تنقل شيئاً منها إلى المجتمعات في وسط إفريقيا[2].

وبالجملة فإن التغييرات التي أحدثتها فرنسا في الحياة الاجتماعية والإدارية والاقتصادية، خلقت وضعاً مضطرباً من الناحية السياسية والاقتصادية، ساعد على أن تخرج فرنسا من إفريقيا الاستوائية، ولكن بعد أن كونت فيها جماعات إفريقية ذات ثقافة فرنسية ترعى مصالحها.

2. الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط إفريقيا

ربطت فرنسا مستعمراتها في وسط إفريقيا بقنوات اقتصادية وسياسية وإدارية طيلة فترات الاستعمار، وما إن جاء الاستقلال لمجموعة إفريقيا الاستوائية عام 1960م

(كلها تقريباً)، حتى وجدت نفسها مضطرة لخلق تحالفات اقتصادية جديدة لدول وسط إفريقيا المستقلة مع فرنسا مستفيدة من العلاقات الاستعمارية في مجال الشركات الاقتصادية والبنية الإدارية والعلاقات الثقافية، خاصة اللغة الفرنسية التي يتكلمها المثقفون والصفوة السياسية والإدارية التي تولت قيادة البلاد في وسط إفريقيا.

وبذلت الدول المستقلة عدة مساعي في ذلك، تمخضت عن توقيع اتفاقية بإنشاء الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط إفريقيا UDEAC في فورت لامي (أنجمينا حالياً) بتاريخ 1964/02/11م[3].

فحددت هذه الاتفاقية الخطوط العريضة لأهداف الاتحاد؛ أهمها: تقوية العلاقات الاقتصادية بين شعوب المنطقة من أجل تحقيق التضامن الإقليمي، وفتح المجال أمام إنشاء مؤسسات متقدمة في سعي لإرساء قواعد ثابتة لقيام سوق موحدة لوسط إفريقيا، وذلك من أجل تعزيز حركة التجارة والإنتاج بين دول وسط إفريقيا، وهذا مما يقوي الوحدة الاقتصادية ويضمن التنمية البشرية، ويحافظ على مصالح شعوب المنطقة.

وللاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط إفريقيا أجهزة رئيسية يحقق أهدافه من خلالها وهي:

- مؤتمر الرؤساء والحكومات (C.C.E).
- لجنة المدراء (C.D).
- الأمانة العامة (S.G).

ويصدر مؤتمر الرؤساء قراراته في اجتماع رؤساء الدول الأعضاء، واجتماعاته سنوية، وتتداول رئاسته الدول الأعضاء على أساس الترتيب الهجائي لأسماء الدول الأعضاء، ورئاسته الدورية بعد الاجتماع لرئيس الدولة التي انعقد فيها الاجتماع، ومؤتمر الرؤساء هو أعلى جهاز في الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط إفريقيا.

ومن مهامه توجيه السياسات الجمركية والضريبية والاقتصادية، ومنح الصلاحيات للبنية الإدارية لاتخاذ القرارات اللازمة لمراقبة سير عمل الاتحاد ويعين المؤتمر الأمين العام ونائبه، ويجيز ميزانية الاتحاد ومساهمة كل دولة عضو بتوجيه من اللجنة الإدارية، وهو الذي يقرر المفاوضات مع الدول الأخرى خارج الاتحاد فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية، وحفاظاً على المصالح العامة لدول الاتحاد فإن المؤتمر هو الذي يقود العلاقات الاقتصادية الخارجية ويحدد المبادئ العامة السياسية والاقتصادية الموحدة، وأخيراً يفصل في جميع القضايا التي لم تستطع حلها اللجنة الإدارية.

وهناك مهام موكلة إلى رئيس مؤتمر الرؤساء منها: إعداد واعتماد جدول أعمال اجتماع الرؤساء، وتسيير المهام الخارجية للاتحاد من خلال الأمين العام، ويطبق جميع السلطات والمهام الممنوحة له من زملائه في مؤتمر الرؤساء.

أما اللجنة الإدارية في الاتحاد فتتكون من عضوين من كل دولة عضو هما: وزير المالية أو من ينوب عنه، ووزير التنمية الاقتصادية أو من ينوب عنه، ولهذه اللجنة صلاحية أن تشارك في إعمالها من ينتدب من وزراء الدول الأعضاء. ويجوز لكل وفد أن يصطحب معه أربعة من الخبراء في اجتماعات اللجنة الإدارية، واللجنة الإدارية للاتحاد لها الحق في أن تجتمع في أي وقت تدعى إليه، وبشكل عام يجب أن لا تقل اجتماعاتها الرسمية عن اجتماعين في السنة، ويرأس اللجنة الإدارية وزير دولة من الدول الأعضاء، ويتحقق النصاب في الاجتماع إذا حضر من كل دولة عضو وزير واحد.

ومن مهام اللجنة الإدارية: حصر التعريفات الجمركية الداخلية والخارجية، وتوفير الإحصاءات اللازمة لعمل لجان الاتحاد، وتحديد قوانين السلع الصادرة والواردة، وقرارات اللجنة الإدارية للاتحاد ملزمة إذا أقرها مؤتمر الرؤساء.

ويسير عمل الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط إفريقيا الأمين العام والأمين العام النائب، ويعينان من مؤتمر الرؤساء لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويعمل الأمين العام تحت سلطة الرئيس الدوري للاتحاد، وللأمين العام صلاحيات يقرها مؤتمر الرؤساء تضمن له أداء مهامه أهما: تسيير أعمال الأمانة العامة للاتحاد، وجميع التنظيمات التنفيذية، وتنظيم اجتماعات مؤتمر الرؤساء، وكذلك اجتماعات اللجنة الإدارية، وهو الذي ينظم العلاقات الخارجية للاتحاد مع الدول والمنظمات العامة والخاصة، وبالتالي يسهر على تطبيق اتفاقيات الاتحاد، ويساعد مؤتمر الرؤساء في العلاقات الاقتصادية الخارجية، وهو الذي يعد ويعرض التقرير الختامي السنوي لحالة الاتحاد[4].

شكلت الصيغة السابقة للاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط إفريقيا أداة هامة لتوحيد الأنشطة السياسية والاقتصادية لدول وسط إفريقيا بعد الاستقلال، حيث مثلت الاجتماعات السنوية التي يعقدها والتنسيق السياسي والاقتصادي الذي يقيمه مع الدول والمنظمات السياسية والاقتصادية العالمية الوجه الداخلي والخارجي لسياسة وسط إفريقيا.

فتم التنسيق داخل المجموعات المستخدمة للفرنك الفرنسي في إفريقيا وفرنسا ما وراء البحار وغيرها، فشكل ذلك استقراراً مؤقتاً لتداول العملة داخل تكتل اقتصادي كبير نسبياً، فلم تتعرض عملة الفرنك الإفريقي لوسط إفريقيا المغطاة من الفرنك الفرنسي آنذاك، إلى هزات عنيفة، عرفتها البلدان الأخرى الخارجة من الاستعمار حديثاً، كذلك يعتبر الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط إفريقيا ضمن المؤسسات الناطقة باللغة الفرنسية فجميع أعضاء الاتحاد يعتبرون الفرنسية لغة عمل للاتحاد فساعد ذلك على الاتصال بينهم، وتجاوز تنوع واختلاف للهجات واللغات المحلية.

وتبع ذلك تنسيق في الجمارك للواردات والصادرات، وتنظيم التجارة الداخلية والخارجية، خاصة عمليات سهولة التحويل من الفرنك الإفريقي إلى الفرنك الفرنسي، ثم إلى العملات الأجنبية الأخرى، وبذل الاتحاد جهداً كبيراً في تنسيق مواقف الدول الأعضاء فيه في المواقف الدولية، فبدت وسط إفريقيا، وكأنها كتلة سياسية واقتصادية موحدة.

وهذا لا يعني أن الاتحاد لم يمر بظروف صعبة في سعيه لتحقيق الأهداف والمهام السابقة، بل واجه عقبات خلقتها فرنسا في الأساس، فمن الواضح أن فرنسا ما كانت تسمح بأي تطورات اقتصادية ومواقف سياسية لأعضاء الاتحاد تتعارض مع مصالحها بل كانت تقف حجر عثرة أمام أي خطوة تقدمية في دول الاتحاد، وتستخدم تأثيرها في أجهزة الاتحاد في إجهاض أي جهد يسعى للخروج عن قبضة فرنسا.

فجميع اقتراحات بعض الدول الأعضاء لتحسين عمل الاتحاد فشلت، وإن ظهرت فإنها تظهر في شكل تعديلات للاتفاقية الأساسية التي ذكرناها سابقاً دون الدخول في إصلاحات جذرية، إلى أن وصل الاتحاد إلى سنة (1991م) حيث استجاب الاتحاد إلى المتغيرات الدولية الداعية إلى الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في إفريقيا، قبل استجابته للمطالب المحلية من الدول الأعضاء محلياً، فأحدث الاتحاد عدة تعديلات شملت معظم الأجهزة السابقة للاتحاد، ومهدت لميلاد الجماعة الاقتصادية والمالية لدول وسط إفريقيا.

3. الجماعة الاقتصادية والمالية لدول وسط إفريقيا CEMAC

اتفق رؤساء دول وسط إفريقيا في اجتماع لهم في ليبريفيل عاصمة الغابون (1991م)، على خطوط عريضة لوضع سياسة اقتصادية ومالية في دولهم، استعداداً لإنشاء منطقة سوق مشتركة لوسط إفريقيا بإمكانها التعامل مع الأسواق الإقليمية التي نشأت في إفريقيا والعالم، والتي من الممكن أن تنشأ، استجابة للتغيرات الاقتصادية

والسياسية المتوقع حدوثها، وكونوا مؤقتاً عدداً من الأجهزة والهيئات الاقتصادية والمالية لتتولى رعاية تركة الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط إفريقيا المنحل.

ولا يمكن اعتبار هذا القرار لرؤساء وسط إفريقيا، يعبر عن إرادة إقليمية منبثقة عن معطيات محلية، وإنما هو في الواقع استجابة وردة فعل للتغيرات الدولية التي تم مناقشتها في اجتماع منظمة الوحدة الإفريقية في عاصمة كوديفوار أبيجان في شهر 1991/7م، وكنتيجة مباشرة للتغييرات التي حدثت في منطقة الفرنك، ومطالبة الدول الأوربية في إطار الاتحاد الأوربي وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، بأن ترفع فرنسا تغطيتها للفرنك الإفريقي، وفي هذا الإطار تطالب أوربا بالتحديد بوضع إستراتيجية جديدة مع إفريقيا تضمن لها مصالحها بعيداً عن الاحتكار الفرنسي لمناطق وأسواق معينة من إفريقيا الغربية والوسطى.

فاستجابة لكل هذه الضغوط، وحفاظاً على الهوية الإفريقية رأى القادة الأفارقة في هذا الاجتماع إنشاء تجمعات اقتصادية ومالية في الأقاليم المعروفة في إفريقيا، كنواة لتكوين سوق إفريقية مشتركة، وهذا هو الأساس الذي انطلق منه رؤساء دول وسط إفريقيا في اجتماعهم في أنجمينا عاصمة تشاد، في إنشاء الجماعة الاقتصادية والمالية لدول وسط إفريقيا بتاريخ: 1994/03/16م.

والمهمة الأساسية للجماعة الاقتصادية والمالية لدول وسط إفريقيا هي خلق التنمية الشاملة في الدول الأعضاء، باعتبارها المؤسسة التي تسعى إلى تحقيق الاتحاد في جانبين هما: الاتحاد الاقتصادي والاتحاد المالي، ففي هذين المجالين تتوقع الدول الأعضاء من الجماعة الجديدة أن تخلق تعاوناً وتنمية شاملة، وتكمل ما بدأه الاتحاد الجمركي والاقتصادي السابق من تنسيق وتعاون بين دول وسط إفريقيا[5].

وتحقق الجماعة أهدافها ومهامها بعدد كبير من الأجهزة والمؤسسات أهمها:

- مؤتمر الرؤساء (C.C.E)
- المجلس الوزاري (C.M)
- الأمانة التنفيذية (S.E)
- اللجنة المشتركة بين الدول (C.I.E)
- بنك دول وسط إفريقيا (B.E.A.C)
- اللجنة البنكية لوسط إفريقيا (C.B.A.C)
- مؤسسات تمويل التنمية (I.F.D)
- محكمة الجماعة (C.J)
- برلمان الجماعة (P.C)

والملاحظ على النصوص الأساسية للجماعة الجديدة، اعتمادها كثيراً على النصوص الأصلية للاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط إفريقيا وتعديلاته العديدة.

فجميع مهام وواجبات الأجهزة السابقة تم نقلها بالحرف إلى المؤسسات الجديدة مثل: مؤتمر الرؤساء والمجلس الوزاري والأمانة التنفيذية ولجنة المدراء.

أما المؤسسات المنشأة حديثاً في الجماعة فتم إقرار نصوص جديدة تنظم عملها.

فمثلاً محكمة الجماعة نصت الوثائق على أن لها وظيفتين: الأولى الرقابة القانونية في متابعة وتطبيق فقرات الاتفاقيات والمعاهدات المنظمة لعمل الجماعة والوظيفة الثانية تتمثل في ضمان مراقبة الحسابات داخل الجماعة.

وأصدرت الجماعة الاقتصادية عدداً آخر من اللوائح والأنظمة التي تسير عمل أجهزتها، ومن بينها اللائحة المنظمة لعمل الموظفين بالأمانة العامة للجماعة واللجنة الاقتصادية والمالية، الهدف من هذه اللائحة هو تحديد المبادئ العامة التي تنظم عمل الموظفين في الأمانة العامة واللجنة الاقتصادية والمالية للجماعة، تتضمن هذه اللائحة

بنوداً تحدد سياسات اختيار الموظفين والنظم الإدارية التي يسيرون عليها وواجباتهن وحقوقهم، فوظائف الأمانة العامة واللجنة الاقتصادية متاحة لجميع مواطني الدول الأعضاء في الجماعة بدون تحيز للأصل والمعتقد والنوع (ذكر أنثى)، وتنص هذه اللائحة بوضوح بأن جميع الموظفين في الأمانة العامة واللجنة الاقتصادية والمالية للجماعة يأخذون وضع الموظفين الدوليين فيما يتعلق بالحصانة والامتيازات.

أما شروط التوظيف في هذه الوظائف فتبدأ بالمواطنة في إحدى الدول الأعضاء، والسيرة الحسنة واللياقة الصحية، وأن يقدم الطلب في ملف متكامل، وصدور قرار بالتعيين من مؤتمر الرؤساء، غير أنه من الملاحظ أن الشروط تركز على شرط العمر، وأن يزيد عن 50 سنة، فهل هذا الشرط مناسب في تنظيم يهدف إلى تنشيط الحياة الاقتصادية والمالية في وسط إفريقيا، وكل أعضائه القياديين من كبار السن ؟، في نفس الوقت يشترط أن لا يزيد عمر الموظف عن ستين سنة في الوظائف العليا في الجماعة.

وهناك إشارة ذكية تتعلق بعدد من الدورات التي تيسرها الأمانة العامة للموظف الجديد قبل استلامه للعمل رسمياً في أجهزة الجماعة، وهذه من الميزات الإيجابية في الجماعة على اعتبار أن ظروف الموظفين في الدول الأعضاء قد لا تسمح ببعض الموظفين المترشحين للعمل في أجهزة الجماعة بالتدريب المتقدم في العمل المتميز في المنظمات الكبرى[6].

ومن أنشطة الجماعة الاقتصادية والمالية لدول وسط إفريقيا الاتفاق الخاص المتعلق بمعاملة الطلاب المنتمين إلى الدول الأعضاء بالجماعة، الدارسين في المؤسسات التعليمية العليا العامة، والمؤسسات ذات المصلحة العامة، معاملة الطلاب المحليين ولا تدخل في هذا الاتفاق مؤسسات التعليم العالي الخاصة.

فقد نص هذا الاتفاق على توحيد الرسوم الجامعية لطلاب الدول الأعضاء في الجماعة، مع أن الاتفاق يعطي الحق لكل دولة وطنية عضو بأن تخصص بعض الفرص لطلابها فقط، على أن لا تتجاوز هذه الفرص المحجوزة 85% من الفرص المتاحة لجميع طلاب الجماعة الاقتصادية والمالية لدول وسط إفريقيا.

ومنح الاتفاق للدولة المضيفة للطلاب، الحق بأن ترفض قبول طالب معين لأسباب أمنية أو صحية، ودخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بتاريخ 1999/08/18م.

وقد أتاح هذا الاتفاق حرية حركة الطلاب في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي العامة وذات المنفعة العامة، أن يكملوا تعليمهم في أي دولة من الدول الأعضاء في الجماعة، وساعدت هذه الحركة على أن تتعرف فئة من الطلاب على الدول الأعضاء في الجماعة، وأن يكتسبوا الثقافات المحلية، ويتبادلوا نشرها بينهم.

ومن الملاحظ أن هذا النشاط من أنشطة الجماعة التي يحس بها المواطن مباشرة[7].

وهناك نشاط أو خطوة أخرى، قامت بها الجماعة الاقتصادية والمالية لدول وسط إفريقيا، وهي اتفاقية إصدار جواز الجماعة التي أقرت في مجلس وزراء الجماعة الذي عقد في عاصمة إفريقيا الوسطى بانغي، بتاريخ: 2000/07/21م وهو وثيقة سفر موحدة لجميع مواطني الدول الأعضاء، تغنيهم عن أي وثيقة محلية أخرى أو وطنية.

ولكي يسهل هذا الجواز الإقليمي سفر المواطنين إلى جميع الدول تقرر أن يصدر بأربع لغات عالمية هي: الفرنسية والإنجليزية والعربية والإسبانية.

ويلاحظ الباحث أنه لأول مرة تأخذ وثيقة صادرة من الجماعة بعين الاعتبار اللغة العربية، وتطالب بأن تكون ضمن اللغات العالمية في جوازها المشترك[8].

4. البنك المركزي لدول وسط إفريقيا (B.E.A.C)

ومن بين المؤسسات الهامة للجماعة الاقتصادية والمالية لدول وسط إفريقيا، البنك الاقتصادي لدول وسط إفريقيا BEAC فمهمته الأساسية صك وتوزيع العملة النقدية والتحويلية ومراقبة تداولها داخل الدول الأعضاء في الجماعة، ومديره يعين من مؤتمر رؤساء الدول، وهو الذي يقدم التقرير السنوي عن الحالة الاقتصادية والمالية عن الجماعة كجهة متخصصة.

ومن الممكن الاستشهاد بالتقرير الذي قدمه مدير البنك أمام مؤتمر رؤساء الدول الأعضاء في برازافيل بتاريخ: 2004/01/28م، فإنه عرض فيه تطور الحالة الاقتصادية والمالية للجماعة، وأوضح أثر المتغيرات الدولية على المنطقة وعرض أمام الرؤساء سير عمل مؤسسات التنمية بالجماعة، وكذلك أنشطة اللجنة البنكية، وأشار إلى المؤشرات المالية في الجماعة، وأظهر مدى تقدم البرنامج الإقليمي للهيكلة الاقتصادية والمالية، ووضح أمام رؤساء دول وسط إفريقيا الخطوط العريضة للمشاريع الإقليمية المشتركة التي ينفذها البنك داخل الجماعة.

فحول تأثيرات المتغيرات الدولية على منطقة وسط إفريقيا ذكر مدير البنك الاقتصادي لدول وسط إفريقيا أن التغيرات السلبية في المجالين الاقتصادي والمالي التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في النصف الثالث من عام 2003م، أثرت على اقتصاد منطقة وسط إفريقيا سلبياً.

بينما أشار بأن الأوضاع في إفريقيا ما وراء الصحراء تأثيراتها إيجابية على المنطقة، رغم سيطرة الصراعات وثقل المديونية (PPTE).

وأشار بأن الأوضاع في السوق العالمية بالنسبة للصادرات الأولية (الخام) لدول الجماعة في وسط إفريقيا ارتفعت بنسبة 25% بالنسبة لأهم الصادرات مثل البترول والقهوة والشوكولاته والقطن والخشب الاستوائي والألمونيوم.

ولكن نظراً لارتفاع اليورو Euro مقابل الدولار الأمريكي بنسبة لا تقل عن 20% فإن سعر الصادرات من دول الجماعة لم يرتفع عام 2003م مقارنة بعام 2002م.

وأشار مدير البنك لدول وسط إفريقيا في تقريره المالي إلى أنه بشكل عام فإن الأساس الاقتصادي والمالي للجماعة الاقتصادية والمالية لدول وسط إفريقيا عام 2004م ظل تحت السيطرة والتوجيه، وأن معدل النمو الداخلي الخام في عام 2004م تراوح ما بين 8% إلى 9% مقابل 4% عام 2003م، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار تصدير البترول في خمس دول من الدول الأعضاء.

ومن التوجيهات التي وجهها مدير البنك إلى رؤساء الجماعة، الاستعداد داخل الجماعة للتغيرات الاقتصادية الدولية التي تم اعتمادها في اجتماع الكبار الثمانية (8G) في إيفيون Evion في شهر 2003/6م. وتم اعتمادها في القمة الإفريقية في ما بيتو Maputo في جنوب إفريقيا في شهر 2003/7، وعرضت باعتبارها اتفاق بين الدول الصناعية والدول الإفريقية لإيجاد حلول لبعض المشكلات التنموية مثل الشراكة لمحاربة السيدا والمجاعة وتوفير المياه الصالحة للشرب والسير نحو النيباد NEPAD .

وأوضح مدير بنك دول وسط إفريقيا في تقديره أمام رؤساء دول المنطقة أن وسط إفريقيا إذا أرادت الاستفادة من النيباد NEPAD فعليها أن تعد نفسها للتكامل الإقليمي للهيكلة الاقتصادية والمالية (P.S.R) مكونة من الآتي :

- تطبيق برامج الهيكلة الاقتصادية والمالية الموصى بها من المؤسسات الدولية Woods Bretton خاصة هيكلة حدود الميزانيات.
- وضع سياسة لتنويع الصادرات
- رفع الكفاءة البشرية والإدارية للمؤسسات الاقتصادية الكبيرة.
- تشجيع الشفافية والحكم الراشد.

- تنمية التبادلات الاقتصادية الإقليمية من خلال تشجيع المشاريع التكاملية.
- تنمية السوق المالية
- تحسين النظام القضائي.
- تشجيع تطبيقات المراقبة الخارجية.

ويوصي مدير بنك دول وسط إفريقيا في كلمته أمام الرؤساء بخلق آلية داخل الجماعة لمحاربة غسيل رؤوس الأموال وتمويل الإرهاب، وأخبرهم بأن اللجنة المكونة من ثلاثة خبراء المسماة: العمل ضد غسيل رؤوس الأموال والإرهاب في وسط إفريقيا قد شكلت بالفعل، وأن مقرها الرئيس هو مدينة بانغي عاصمة إفريقيا الوسطى، وأن اللائحة الداخلية المنظمة للجنة محاربة غسيل رؤوس الأموال والإرهاب في وسط إفريقيا قد أجيزت بتاريخ: 2003/04/04م.

وطلب مدير البنك من كل دولة عضو في الجماعة أنه يسمح ابتداء من تاريخ 2004/02/29م لكل دولة حسب وضعها الداخلي إصدار المراسيم التطبيقية لإنشاء وكالة وطنية ضد غسيل رؤوس الأموال (ANIF) وتعيين قيادات وطنية لتقوم بوضع المعلومات الأولية الأساسية حول غسيل رؤوس الأموال وتمويل الإرهاب.

وختم المدير تقريره بأن الحالة الاقتصادية والمالية للجماعة مطمئنة وهذا لا يعني تغطية المشكلات الأساسية في المنطقة، وأهمها: هشاشة البنية الاقتصادية ومحدودية تنوع الصادرات، مما يقلل من القوة التبادلية أو التحويلية للجماعة الإقليمية فلكي نعالج إشكاليات معدل النمو الاقتصادي في الجماعة وندعمه على الدول الأعضاء مكافحة الفقر وتنويع الصادرات، وعموماً فإن جميع المشاريع التي ينفذها بنك دول وسط إفريقيا لا يمكن لها أن تؤتي ثمارها إلا إذا وجدت الدعم والإرادة القوية من المؤسسات المحلية للدول الأعضاء داخل كل دولة وطنية، بحيث تحول النصوص في الجماعة الاقتصادية والمالية لدول وسط إفريقيا إلى أعمال يعيشها المواطن[9].

ورغم أن بنك دول وسط إفريقيا من أبرز مؤسسات الجماعة تأثيراً في حياة الناس العاديين لأنه وفر لهم عملة مشتركة تسهل لهم الحركة التجارية وتعين على عملية تحويل العملة إلى الخارج، إلا أن ارتباط عملة الجماعة باليورو شكل عائقاً للصادرات إلى خارج الجماعة، خاصة إذا اقتضى الأمر التحويل من الدولار أو غيره من العملات المرتبطة به.

ورغم أن البنك قد حاول التعامل مع هذه الإشكالية وأصدر لائحة لحماية فرنكه إلا أن الأمر مرتبط بالبنك المغطي لعملته في الأصل وهو البنك الفرنسي، فالبنك المركزي لدول وسط إفريقيا له حساب في البنك الفرنسي والآلية في السحب حسب كل دولة عضو في الجماعة آلية تقوم على الحصص المحددة المغطاة هي أيضاً من البنك الفرنسي وبالتالي لا تستطيع أية دولة عضو في الجماعة تجاوز حصتها لأي سبب كان.

أما ما يقوم به البنك المركزي لدول وسط إفريقيا من توجيه وتنفيذ للتعليمات القادمة من المؤسسات المالية المناظرة له في العالم، فهذه مهمة تقليدية يقوم بها البنك أفضل قيام منذ إنشائه.

ولكي يستمر البنك المركزي بدول وسط إفريقيا بمهامه العالمية هذه عليه أن ينفذ مشاريع تتفق مع التوجه العالمي، ومن أهم المشاريع في هذا الإطار مشروع مكافحة الفقر على طريقة المؤسسات المالية العالمية.

5. برنامج مكافحة الفقر في وسط إفريقيا:

من البرامج الاقتصادية والاجتماعية التي وضعتها الجماعة الاقتصادية والمالية لدول وسط إفريقيا برنامج مكافحة الفقر داخل دول الجماعة. جاء هذا البرنامج بناء على الاتجاه العام المطروح في إطار برامج البنك الدولي، والذي يؤكد أنه رغم التقدم الذي أحرز في الخطط الاقتصادية الكبيرة في إطار برنامج التحول الاقتصادي والهيكلة البنيوية، إلا

أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسكان في الكثير من الدول النامية خاصة إفريقيا ما وراء الصحراء لم يتحسن بطريقة تخفض من الفقر.

بل هناك تدهور خطير في بعض الدول، نتيجة لعدد من العوامل مثل: انخفاض النمو الاقتصادي، ارتفاع نمو السكان، انتشار الأمراض مثل: السيدا والملاريا، وكذلك الصراعات العسكرية، والمديونية، وارتفاع نسبة الأفراد الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم في الدول الإفريقية، حيث وصلت هذه النسبة عام 2002م إلى 40% من عدد السكان الكلي.

واستشعاراً بخطورة هذا الوضع في إفريقيا ما وراء الصحراء فإن المجتمع الدولي ومنظماته، والمؤسسات التي تعمل في التعاون معه، يسعون إلى الحد من الفقر في هذه المناطق إلى النصف في حدود عام 2015م، ووضع المجتمع الدولي إستراتيجية لهذا الغرض تعرف اختصاراً (DSRP).

وقد تجاوبت الجماعة الاقتصادية والمالية لدول وسط إفريقيا مع هذه المبادرات ووضعت خطتها الإقليمية الخاصة وسمتها: برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي (PSR) ليعبر عن الإرادة الشرعية لحمل الدول الأعضاء في الجماعة لإحداث نمو اقتصادي واجتماعي متوازن ومستمر داخل بيئة اقتصادية مستقرة تقود نحو تخفيض الفقر وتبع ذلك تشكيل لجان فرعية للبرنامج في كل دولة وطنية من دول الجماعة لمحاربة الفقر.

وتأثراً بالإستراتيجية العامة للحد من الفقر (DSRP) التي وضعتها المؤسسات الدولية فإن الجماعة الاقتصادية والمالية لدول وسط إفريقيا صاغت على منوالها عدداً من المؤشرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، استقتها الجماعة من الإحصاءات الوطنية للدول الأعضاء وأوصت بأن أي تحول في هذه المؤشرات في الخطط

التنموية، يعد دليلاً على ارتفاع أو انخفاض الفقر وتنزل هذه المؤشرات إلى الدول الأعضاء بواسطة الأمانة التنفيذية للجماعة مع الاستعانة بالبنك المركزي لدول وسط إفريقيا.

ويعتمد في تنفيذ برنامج مكافحة الفقر في المدى القصير على الاستعدادات الوطنية والمعونة الدولية وكذلك على الخبرات والتجارب على المستوى الإقليمي داخل الجماعة، أما في المدى المتوسط فتم وضع خطة خماسية مدعومة من المؤسسات والمنظمات الدولية يحدد فيها برنامج مكافحة الفقر في كل دولة عضو في الجماعة الأولويات والإمكانات الوطنية (البشرية، والمالية، والمعدات) لتحديد المشاريع العملية التي يمكن تنفيذها على أن تسبق تطبيقات أي برنامج منها دراسات استطلاعية في الدولة الوطنية، لوضع برنامج يساعد على تحديد الفقر في البلد مثل: الحد الأدنى للأجور، البطالة، والسكن غير اللائق، ومن حق اللجان الوطنية داخل كل دولة أن تضيف ما تراه مناسباً من مؤشرات للفقر حسب ظروفها المحلية.

وقد استفادت الجماعة الاقتصادية والمالية لدول وسط إفريقيا في صياغتها للمؤشرات السابقة للفقر بالقائمة التي أعدها البنك الاقتصادي لدول وسط إفريقيا، والبنك العالمي، والبنك الإفريقي للتنمية (BAD).

وقد أشارت جميع هذه المؤسسات الاقتصادية الدولية والقارية والإقليمية إلى أنه لكي تحقق دول الجماعة الاقتصادية والمالية لدول وسط إفريقيا تخفيضاً في الفقر إلى النصف عام 2015م، فإن على كل دولة في الجماعة أن تحقق نمواً اقتصادياً لا يقل عن 8%، وأكد هذا الرأي بيان المؤتمر العالمي حول الموضوع الذي عقد في أبيجان بتاريخ 13 – 14 /2002/01م.

وبناءاً على ذلك اتخذت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والمالية لدول وسط إفريقيا بعض القرارات على المستوى الإقليمي، خاصة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي، لخلق نمو اقتصادي قوي وشامل يبعد الفقر عن الدول الأعضاء في الجماعة.

الخلاصة:

وإذا نظرنا بعين الباحث العلمي على أوضاع الجماعة الاقتصادية والمالية لدول وسط إفريقيا بناءاً على مؤشرات مكافحة الفقر نجد أن الوضع عام 2002م ليس كما توقعت المؤسسات الدولية أو الحكومات الوطنية حيث نجد أن نسبة الأمية مرتفعة بين السكان حيث تصل في تشاد إلى 57% والكاميرون 24% وإفريقيا الوسطى 53% والكونغو الشعبية 19% وغينيا الاستوائية 17%، وأن نسبة الذين يحصلون على مياه الشرب منخفضة فهي في تشاد 24% فقط وفي غينا الاستوائية 33% وفي إفريقيا الوسطى 23% والكونغو الشعبية 47% والكاميرون 54% والغابون 67%، ولا تصل خدمات الرعاية الصحية إلا إلى نسبة منخفضة فهي في تشاد 30% وإفريقيا الوسطى 52%.

الحواشي:

1- أيوب، د. محمد صالح: مجتمعات وسط إفريقيا بين الثقافة العربية والفرانكفونية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، سبها 1992م.

2- أيوب، د. محمد صالح: جماعات التحديث الاجتماعي في وسط إفريقيا، مطبعة المعرفة، القاهرة، 1991م.

3- Traité de l'union douanière et économique de l'Afrique centrale, .1964 Décembre 08 Brazzaville, le

4Décembr 06 du 27-CE-556- UDEAC -91/2 °Modification de l'acte N
.à Libreville 1991

5- Traiter instituant la communauté économique et monitaire de
.(l'Afrique Central (CEMAC

6- portant statut des fonctionnaire 02-CM-007-UEAC/99/8°règlement N
du secrétariat exécutif de la communauté économique et monitaire de l'Afrique
.centrale

7-relatif au traitement national à 02 – UEAC – CM/99/9°Règlement N
8-l'accorder aux étudiants ressortissant des pays membre de la communauté
.1999 Août 18 (CEMAC) Bangui le

9-portant institution 04 – CM – 042 – CEMAC – 2000/1°Règlement N
.2000/07/21 et condition d'attribution du passeport CEMAC. Bangui le

– 2003 Mamalipot, Félix : Evolution macroéconomique de la CEMAC
.16 ,2 PP .2004/01/28 Brazzaville le 2004

الفصل الثامن : آثار العولمة على المجتمع الشادي المعاصر

-تمهيد

أولا: الإطار العام للدولة الشادية

ثانيا: السمات الأساسية للدولة الشادية

ثالثا:المظاهر العامة للعولمة ومدى انعكاسها على المجتمع الشادي

رابعا:الآفاق المستقبلية للعولمة في شاد

-الخلاصة

-الحواشي

-

- **تمهيد :**

هناك اتجاهان ينتشران في الفكر الاجتماعي السياسي في الفترة الأخيرة حول آثار العولمة علي المجتمع. الأول: يبرز أهمية المجتمع الممثل بالدولة القطرية باعتبارها رمز السيادة الوطنية والمعبرة عن آمال وطموحات الشعوب، والحاملة لأهدافها السامية في النهوض والتقدم ، والمسئولة عن الحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والحامية لحقوق المواطن ، والمدافعة عن الوحدة الوطنية ، وأخيرا الداعية والمفاوضة لتطبيق برامج الهيكلة الاقتصادية . الاتجاه الثاني: يركز على تجاوز المجتمع المحلي والدولة القطرية ، وذلك من خلال الاحتكام إلى قواعد عامة دولية ، يطلق عليها عالمية ، وهي قواعد النظام

العالمي الجديد ، أو العولمة . وفي الاتجاه الثاني يتم التركيز على تنازل الدولة القطرية عن بعض مظاهر السيادة الوطنية ، خاصة في مطالبتها بالتطبيقات الديمقراطية وحقوق الإنسان والمرأة والأقليات العرقية والدينية ، وأنواع معينة من الأسلحة الإستراتيجية، فالدولة القطرية بناء على هذا الاتجاه عبارة عن أداة من أدوات النظام العالمي الجديد أو العولمة بقواعدها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية ، وتقاس أهمية الدولة القطرية ودورها في الساحة الدولية بناء على معايير معينة صادرة من أجهزة دولية خاصة ، مثل صندوق النقد الولي والبنك الدولي والاتفاقيات العامة للتعريفات والتجارة التي تعرف اختصارا باسم "القات" ، ومنظمات حقوق الإنسان المتنوعة، ومنظمات نزع الأسلحة ، ورغم أن معايير هذه الأجهزة والمنظمات الدولية مشكوك في حيادها من كثير من الدول،إلا أنه وبناء على برنامج العولمة على الدولة القطرية أن تنصاع إليها ، وإلا تحملت الكثير من العقوبات التي تسمى دولية ، أخفها عدم الاستفادة من العضوية في هذه المنظمات والأجهزة الدولية .

فدولة مثل شاد ، أين يمكنها أن تسير في ضوء هذين الاتجاهين؟ هل تسعى إلى تحقيق طموحات شعبها في الوحدة الوطنية ، ولعب دورها الإقليمي ضمن مجموعة الساحل والصحراء ،أو السوق المشتركة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التي ترأسها حاليا (1999م)، وخلق جسور من التعاون والتكامل مع الدول الصديقة ، أم عليها أن تتنازل عن الكثير من مظاهر السيادة الوطنية كضريبة للدخول إلى نادي العولمة ؟

وعلى افتراض أنها أخذت بالاتجاه الثاني ، هل يسمح لها إطارها العام ، وسماتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية أن تستفيد من برامج العولمة ؟

أولا: الإطار العام للدولة الشادية

تتميز دولة شاد بأنها الدولة الوحيدة من الدول المجاورة لبحيرة شاد التي احتفظت باسم البحيرة، ليدل عليها ، وهو تحريف من كلمة الشط العربية .(1)

وبحيرة الشط من أكبر البحيرات العذبة في وسط أفريقيا ، وتعتبر دولة شاد الحديثة الميراث الطبيعي للسلطنات الإسلامية التي قامت حول بحيرة الشط ، مثل مملكة كانم ، وبقرمية ، ودار وداعة ، بعد السيطرة الفرنسية عليها في بداية القرن العشرين .

وتقع شاد في قلب القارة الأفريقية ، وبالتالي فهي تربط أقاليم القارة ، فهي تقع في نقطة رابطة لشمال أفريقيا بوسطها من خلال علاقاتها مع ليبيا ، وتشكل حلقة وصل لشرق أفريقيا بوسطها بحدودها مع السودان ،وتربط وسط أفريقيا بغربها من خلال علاقاتها مع النيجر ونيجيريا ، وامتدادها نحو وسط أفريقيا يتمثل في علاقاتها بكل من الكمرون وأفريقيا الوسطى .(2)

وهي بهذا الموقع تقع في مفترق الطرق تتجاذبها التيارات الحضارية القادمة من الشرق والشمال والجنوب ، وهي بدورها تقوم بتوزيع هذه التيارات إلى المناطق المجاورة ، وقد لعبت هذا الدور في أرقى صوره في إطار الحضارة العربية الإسلامية ، حيث وصلتها الهجرات العربية قبل البعثة الإسلامية ، ووصلها الدين الإسلامي منذ القرن الأول الهجري السابع الميلادي (46هـ ، 666م) ،وذلك بوصول طلائع عقبة بن نافع إلى جبال كوار، ومن بحيرة الشط انتشر الإسلام إلى غرب ووسط أفريقيا . (3)

ويلاحظ من الموقع الجغرافي بأن جمهورية شاد محاطة باليابسة من جميع الجهات ، ومن ثمّ فهي محرومة من الإطلال على أي منفذ بحري ، وهذا موقع جغرافي يخلق العديد من المشكلات في الاتصال بالعالم الخارجي حيث تبلغ أقرب مسافة بينها وبين أقرب السواحل البحرية نحو (1700)كلم ، وهو ميناء "هر كورت"بنيجيريا ، ولذلك فإن للاتصالات الجوية أهمية كبيرة في ربط شاد بالعالم الخارجي تجاريا ، خاصة مع باريس بفرنسا وجدة بالمملكة العربية السعودية .

وتبلغ مساحة شاد (1,284,000)كيلو متر مربع ، يسكنها (6,279,951)مليون نسمة، حسب آخر إحصاء سكاني عام 1993م ، بكثافة سكانية تقدر بمتوسط (4,9)من الأشخاص في الكيلو متر المربع، وعلى حدي هذا المتوسط ، توجد كثافة صغرى في الشمال تقدر(0,1) ، مقابل كثافة عالية في الجنوب ، تقدر ب (52,4) . (4)

ويظهر الاختلال الديموغرافي بشكل واضح من خلال المقارنة التالية : حيث نجد أن أربع مديريات في الشمال هي: بركو اندي تبستي وكانم والبطحاء وبلتن ، لا يوجد فيها من السكان إلا (13,3%) ، بينما نسبة مساحتها من مساحة البلاد تساوي (66,3%) ،

وبالمقابل حوالي نصف سكان البلاد (47%) يعيشون في مساحة تقدر ب (10,1 %)من مساحة البلاد، وهي المديريات الخمس في الجنوب ، مايو كيبي وشاري الأوسط ولغون الغربية ولغون الشرقية وتنجيلي (5)

ثانيا: السمات الأساسية للدولة الشادية

قد يتم تناول العديد من الموضوعات تحت هذا العنوان ، وبالتالي على الباحث أن يحدد بعض السمات التي يحاول مناقشتها ، وتكون لها علاقة بمظاهر العولمة ، مما يساعد على المقارنة والتحليل، فهذه الورقة البحثية تركز على سمات معينة مثل، السمات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تميز دولة شاد عن غيرها من الدول .

1.السمات الاقتصادية

ففي مجال السمات الاقتصادية تعد شاد من البلدان الأقل نموا في العالم ، حيث لا يتجاوز دخل الفرد فيها أكثر من (180) دولارا أمريكيا ،وأن العمر المتوقع للفرد فيها لا يتجاوز(48)سنة في المتوسط ، وعلى ذلك ظلت الحالة الاقتصادية للبلاد متخلفة ، تنقصها الكفاية الصناعية، فهي دولة ذات إنتاج زراعي استهلاكي ويشكل هذا القطاع (44,1%)من الناتج الوطني العام،فالإنتاج الزراعي الاستهلاكي ظل الوسيلة الأساسية للمعيشة لحوالي (80%) من السكان الشاديين .

بينما لا يمثل قطاع الصناعة التحويلية إلا (20%)من الناتج الوطني العام،وبإمكان الصناعة التحويلية أن تتطور في شاد ، ولكن يعرقلها السعر المرتفع للطاقة الكهربائية والنفط ، ويمثل القطاع الخاص نسبة (40%)من الناتج الوطني العام ، وقد شهد توسعا كبيرا في السنوات الأخيرة ، ولكن تحيط به عدة مشكلات في مقدمتها عدم كفاية شبكة الطرق، وضعف قدرة المواصلات الجوية، وبُعد البلاد عن الموانئ البحرية .

وتصدر شاد إلى الخارج القطن والصمغ العربي واللحوم ، ولشاد ثروة معدنية كبيرة تحت الأرض ، فقد دلت الأبحاث عن وجود مخزون تجاري للكثير من المعادن الثمينة، فمن المؤكد توفر كميات كبيرة من النفط ، وأظهرت أعمال التنقيب عن الذهب عام 1991م عن وجود كميات تجارية ، وتم اكتشاف كميات من الحديد والمعادن الصلبة الأخرى ، كما تأكد وجود كميات من اليورانيوم في الشمال الشادي وكذلك في مايوكيبي . (6)

1.السمات السياسية

أما السمات السياسية فإن دولة شاد ظهر ككيان سياسي وحديث بتاريخ1958/11/28م حينما أعلن النظام الجمهوري في شاد ، ولم تلبث بعد ذلك أن أعلنت استقلالها الكامل عن فرنسا بتاريخ 1960/8/11م .

ولكن فرنسا لم تترك شاد قبل أن تزرع فيها الفتنة التي تجعل الارتباط بها اقتصاديا وسياسيا ولغويا أمرا لابد منه ، حيث قامت السلطات الاستعمارية قبل الاستقلال بأنشطة سياسية أسفرت عن ترك السلطة السياسية في يد الأقلية المسيحية ، بقيادة فرا نسوا تومبالباي الذي حكم البلاد منذ الاستقلال إلى عام 1975م ، وقد حكم البلاد على الطريقة الفرنسية ، مما أدى إلى ظهور انتفاضات شعبية في جميع أرجاء البلاد ، أهمها أحداث العاصمة فورت لامي عام 1963م وموقعة منقلمي في أواسط البلاد عام 1965م ، مما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي في البلاد من ناحية ، وإلى هجرات كبيرة للسكان نحو البلاد المجاورة ، أشهرها الهجرات إلى السودان ، فرارا من الجور والظلم الواقع على المواطنين عامة وعلى المسلمين والمثقفين باللغة العربية بوجه خاص ، ونتج عن كل هذا التفكير في مقاومة النظام السياسي الجائر .

فظهرت عدة حركات وأحزاب لمناهضة النظام ، وتشكلت في جبهة موحدة سميت " جبهة التحرير الوطني الشادي " (فرولينا) بتاريخ 1966/6/22م ، وقد دخلت هذه الجبهة في

صراع مسلح مع النظام السياسي ، جعلت الضغط عليه شديدا من الداخل والخارج ، ولكن الدعم الفرنسي العسكري والاقتصادي طوّل من عمره إلى أن يئست منه فرنسا ، فأوعزت إلى زملائه في المنطقة واللغة والدين إلى الإطاحة به ، لتجميل صورتهم أمام الشعب الشادي عامة والمسلمين المثقفين باللغة العربية خاصة.

فقام العسكريون بتاريخ 1975/4/13م بقتل الرئيس تومبالباي وتنصيب زميله فلكس مالّم بدله ، وقد بذل الحكام الجدد جهودا كبيرة لمشاركة بعض المسلمين الثائرين معهم في السلطة ، ظهرت هذه الجهود بشكل واضح في الاتفاق الذي أجروه مع فصيل من جبهة التحرير الوطني الشادي برئاسة حسين هبري عام 1978م ، هذا الاتفاق الذي سمح لأحد الفصائل المسلمة لأن تشارك في الحكم ، ولكن المسلمين لم يقبلوا بالمشاركة فقط في السلطة ، بل ظلوا يطالبون بحقوقهم كاملة في السلطة السياسية ، وتمسكت الجهات المستفيدة من الوضع السياسي غير المستقر في شاد بمواقفها في رفض حقوق المسلمين في السلطة باعتبارهم الأغلبية في البلاد ، وأدى ذلك إلى حرب أهلية عام 1979م.

ومن الملاحظ أن المسلمين خرجوا من هذه الحرب باسترداد بعض حقوقهم السياسية ، منها تولي أحد أبناء المسلمين السلطة ، وهو الرئيس لول محمد شوا وتبعه الرئيس كوكني وداي ، وجاء بعدهما الرئيس حسين هبري الذي أستمر في الحكم إلى عام 1990م ، حيث تولى بعده الرئيس الحالي إدريس دبي، وتتميز فترة الرئيس دبي بفتح المجال أمام التعددية الحزبية والحرية في الرأي ، وتشكيل الجمعيات المدنية والروابط المهنية، مما مهّد لاستقرار سياسي واقتصادي تعيشه البلاد في الوقت الحاضر .(7)

1.السمات الاجتماعية

أما عن السمات الاجتماعية فإن البناء الاجتماعي الشادي يقوم علي مجموعة مركبة من العلاقات الاجتماعية ، نحاول في هذه الفقرة أن نتناول بالتحليل أربعة أنماط

من هذه العلا قات هي:العلاقات القرابية والعلاقات المكانية والعلاقات التحالفية و أخيرا العلاقات الإقليمية .

ونواة العلاقات القرابية في المجتمع الشادي الأسرة والتي غالبا ما تكون كبيرة بحيث تشمل الزوج والزوجة والأولاد والجد والجدة والأعمام والأخوال والاخوة وما تفرع عن هذه الأصول والفروع من أفراد ، والعلاقات داخل هذه الأسرة قوية وملزمة، للجميع بحيث تتطلب من الفرد الالتزام الشديد بالضبط الاجتماعي والالتزامات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة لدرجة أن أي تقدم أو نجاح يحرزه فرد من أفراد هذه ا لأسرة الكبيرة يعتبر نجاحا لهذه الأسرة كلها وتتوقع أن يعود ناتج نجاح هذا الفرد المادي والمعنوي لهذه الأسرة الكبيرة .

وتتداخل العلاقات المكانية مع العلاقات القرابية في المجتمع الشادي تداخلا كبيرا ، خاصة إذا اشترك أفراد الأسرة والقبيلة والسلالة في الأرض،لدرجة أنه من الصعب علي الباحث أن يلاحظ التمييز بينهما،ولكن يحدث في بعض الأحيان أن تتكون علاقات اجتماعية قوية نتيجة للعيش المشترك بين الجماعات بغض النظر عن روابط الدم ، ويسميها العلماء بالعلاقات المكانية أو المحليات أو البلديات .

ويشعر الداخلون في مثل هذه العلاقات بالمصير المشترك لبعضهم البعض ، ويتعزز هذا الشعور بعلاقات الزواج والمصاهرة وبعلاقات الجيرة، وتظهر أهمية العلاقات المكانية في البناء الاجتماعي الشادي بأنها وصلت ببعض الجماعات أن تنتمي إليها انتماء قويا يتجاوز روابط القرابة ويتيح الحرية لقبول جماعات داخل الأراضي السلالية بغض النظر عن الانتماءات العرقية ، وقد عرف البناء الاجتماعي الشادي العلاقات المكانية منذ إنشاء القرى والحلال الصغار وكذلك المدن الكبيرة،وقد لعبت هذه العلاقات دورا هاما في عملية قبول الوافدين الجدد داخل هذه الأماكن.

وظهرت العلاقات التحالفية نتيجة الضغوط الخارجية وظروف العيش في مناطق جذب سكاني تفد إليها مجموعات سكانية متباينة بين وقت وآخر ، وما تبع ذلك من صراع حول المراعي والآبار والأرض الزراعية والمدن الكبيرة ، أستدعى كل هذا قيام تجمعات أكبر حجما من الناحية العددية ، ولهذا ظهرت الضرورة إلى قبول الآخرين سواء أكانوا قبائل

أخري أم مجموعات مكانية، وهذا ما أدي إلي ظهور التجمعات التحالفية التي يقودها ممثلو القبائل والسلالات والتجمعات المكانية .(8)

وتوصف العلاقات الإقليمية في البناء الاجتماعي الشادي بأنها مجموعة العلاقات التي تشمل عددا من التحالفات القبلية والسلالية والمكانية والتحالفية ، يشعر جميع الأفراد الداخلين فيها بأهمية الإقليم الكبير الذي يضم مجموعات كبيرة من القبائل والتجمعات المكانية والتحالفية .

وتشكل العلاقات الإقليمية في الوقت الحاضر أهم مكون من مكونات البناء الاجتماعي الشادي ،والذي ينعكس إيجابا أو سلبا على النظام السياسي والاقتصادي للمجتمع الشادي .

4-السمات الثقافية

ترتبط السمات الثقافية كثيرا بانتشار التعليم في البلد المعني ، وفي شاد تنخفض نسبة من يتقنون القراءة والكتابة ، ففي آخر إحصاء سكاني عام 1993م وصلت نسبة الذين تزيد أعمارهم عن (6) سنوات من الشاديين ، ويعرفون القراءة والكتابة إلى (10,8%) ، وهذا يعني أن (11) من السكان في كل مائة فقط يستطيعون القراءة والكتابة .

وهذه النسبة ليست متساوية في الأقاليم والمحافظات الشادية ، حيث نجدها منخفضة جدا في المناطق الشمالية التي تعتبر معقل المسلمين مثل : كانم (3,5%) ، والبحيرة (4,1%) ، وشاري بقرمية (بدون العاصمة) (5,3%)،وبالمقابل نجد هذه النسبة فوق المتوسط في المحافظات الجنوبية مركز المسيحية في شاد ، مثل :لغون الغربية (15,7%) ، ومايوكيبي (14,1%)، وقريب من المتوسط في كل من لغون الشرقية (10,6%) ، وشاري الأوسط (9,8%) .

وهناك حالات استثنائية في محو الأمية في العاصمة أنجمينا حيث تصل النسبة إلى (30,7%) ،وتفسر بتمركز المتعلمين في العاصمة، نظرا لتجمع مراكز التعليم والإدارات

العامة في العاصمة أكثر من الأقاليم ، والنسبة العامة لمحو الأمية في شاد غير متساوية بين الرجال والنساء ، بل إن الرجال يفوقون النساء في هذا المجال بنسبة (17,5%)مقابل(4,7%)وهذه النسب تختلف من محافظة إلى أخرى . (9)

ومن السمات الثقافية البارزة في شاد أن اللغة العربية ، اللغة الأكثر انتشارا واستخداما في الأوساط الشعبية الشادية، وبتعبير آخر العربية هي لغة الشارع الشادي عموما ، وهي لغة المثقفين والكتاب بالعربية ،بينما تعتبر اللغة الفرنسية لغة الدوائر الحكومية منذ الاستعمار الفرنسي ،ولغة المثقفين بالفرنسية (وهم لا يتجاوزون 10% حسب الإحصاء السابق ، هذا إذا لم نعط منه أي نسبة للمثقفين باللغة العربية) ، وتنتشر اللغة الإنجليزية في بعض الأوساط المثقفة ثقافة عالية .

وقد بين إحصاء عام 1993م أن الذين تم محو أميتهم باللغة الفرنسية بلغت نسبتهم (76%) مقابل (19,3%) من الذين محوا أميتهم باللغة العربية ، وهذا دليل على عدم توفير الفرص التعليمية للدارسين باللغة العربية وتحويلها من لغة الشارع إلى لغة التعليم، ولاتصل نسبة الذين محو أميتهم باللغتين العربية والفرنسية إلا إلى (1,0%) .

ومن السمات الثقافية البارزة في شاد التدين بجميع أشكاله لدرجة أن (جان شابل) في كتابه "المجتمع الشادي " يقرر صعوبة التمييز في الحالة الشادية بينما هو ديني وغيره ، نتيجة لتمسك الشاديين الشديد بالتدين .(10)

ويدين غالبية الشعب الشادي بالإسلام ، وتأتي بعده المسيحية بشقيها الكاثوليكي والبروتستانتي ، وبعد ذلك تأتي الأديان التقليدية أو الوثنية .

ثانيا: مظاهر العولمة ومدى انعكاسها على الدولة الشادية

يلاحظ من خلال السمات العامة للدولة الشادية أنها تتميز بتخلف البنية الاقتصادية باعتبارها تعتمد على المواد الخام الأولية مثل القطن والماشية والصمغ العربي،وتقليدية البناء الاجتماعي لأنه يعتمد على العلاقات الأسرية والقبلية والمكانية والتحالفية ،وكلها علاقات قد لا تتمشى مع متطلبات العولمة ، وانخفاض في المستوى التعليمي بتفشي الأمية في أكثر من ثمانين في المائة من السكان .

فهل تجنب هذه الخصائص الدولة الشادية عن التأثر بالمظاهر المختلفة للعولمة ؟ أم أن العولمة بمنطلقاتها التنافسية ستستغل هذا الضعف في التأثير على هذه السمات وجرها نحو مظاهر العولمة بأقصى سرعة ممكنة ؟

وستحاول هذه الورقة مناقشة بعض مظاهر العولمة ، مثل المظاهر الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية.

1-المظهر الاقتصادي للعولمة

يعتبر المظهر الاقتصادي من أهم سمات العولمة ، وذلك لأن مفهوم العولمة نفسه من نتاج الرأسمالية ، وآثار العولمة أوضح ما تكون في مجال الاقتصاد، هذا بالإضافة إلى أهمية الاقتصاد وخطورة الدور المناط به ، ولأنه الهم الأكبر للحضارة الغربية الصانعة لمفهوم العولمة .(11)

ويمكن تعريف العولمة من المنطلق الاقتصادي بأنها " حركة تستهدف تحطيم الحدود الجغرافية والجمركية وتسهيل نقل الرأسمالية عبر العالم كله كسوق كونية " (12)

ورغم كل التحليلات حول بداية العولمة والتي قد يكون لبعضها أهمية تاريخية في تفسير ظاهرة العولمة إلا أنه يمكن للباحث أن يعتبر أن العولمة مرحلة تاريخية من تخطيط الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد ظهر دور الولايات المتحدة الأمريكية في العولمة منذ مؤتمر (بريتون وودز)عام1944 م والذي تمخضت عنه مؤسسات اقتصادية يدار من خلالها الاقتصاد العالمي وهي :

أ.صندوق النقد الدولي الذي يقوم بدور الحارث على النظام النقدي الدولي.

ب.البنك الدولي الذي يعمل على تخطيط المتدفقات المالية طويلة المدى .

ج) الاتفاقيات العامة للتعريفات الجمركية والتجارة التي تعرف اختصارا باسم "القات" ، وتهدف إلى تمكين الدولة العضو من النفاذ إلى الأسواق كباقي الدول أعضاء الاتفاقية ، وذلك لتحقيق التوازن بين الحماية المناسبة للإنتاج وبين تدفق التجارة الخارجية . (13)

وقد تعاظم دور هذه المؤسسات الدولية في الآونة الأخيرة ، حيث بدأت تؤثر في تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ، بل وفي صياغة السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية للدول(خاصة الدول النامية) مما يعد تنازلا من هذه الدول عن بعض وظائفها في اختيار السياسات الاقتصادية المناسبة لها ، ويتمثل تأثير أدوات العولمة الاقتصادية في تنظيم القيود على حركة التجارة والمدفوعات وتنظيم المدفوعات وأسعار الصرف الأجنبي ، وسياسات الحكومات إزاء ضبط الطلب المحلي، والخصخصة وتحرير الأسعار المحلية والضرائب ، وذلك في إطار التزامات تعاقدية بين الحكومات وهذه المؤسسات ، تعرف بالمشروطية أو ببرامج الهيكلة الاقتصادية .(14)

ومن الانعكاسات الكبيرة لعملية العولمة الاقتصادية على الدولة الشادية تطبيقها لبرامج الهيكلة الاقتصادية المقترحة من صندوق النقد الدولي وغيره من مؤسسات العولمة الاقتصادية، فارتعت الضرائب على جميع الخدمات والسلع، وارتعت الأسعار ، وتم تنازل الدولة عن التزاماتها في الحماية الصحية وبعض الخدمات الاجتماعية ، وتوفير العمل للخريجين، وتثبيت أو توقيف الترقيات لجميع الموظفين الحكوميين ، رغم قلتهم ، (خمس

وعشرون ألف موظف مدني يخدمون حوالي ستة ملايين ونصف من السكان) ، والأخطر من ذلك تم تخفيض العملة إلى أكثر من خمسين في المائة ، مما جعل الأسعار ترتفع إلى أكثر من مائة في المائة في بعض السلع خاصة السلع المستوردة من الخارج .

والمتضرر الرئيسي من كل هذه المشروطية المفروضة من مؤسسات العولمة هو المواطن العادي ، والدولة الشادية وجدت في مثل هذه المنظمات مشاجب تعلق عليها جميع تنازلاتها عن وظائفها الاقتصادية ، فالمواطن حينما يسأل عن الوظيفة أ و العمل بعد تخرجه أو إعداده له ، ترد عليه الدولة بأن برامج الهيكلة الاقتصادية المفروضة على البلاد من صندوق النقد الدولي هي المسؤولة عن عدم وجود العمل أو الوظائف ، والإجابة نفسها تأتي حينما يسأل عن سبب ارتفاع سعر الخبز ، فصندوق النقد الدولي يشترط حرية التجارة ، والخبز سلعة تجارية ، وأي تدخل من الدولة في الحرية التجارية يعني إخلالها بشروطها مع صندوق النقد الدولي.

وفي إطار الخصخصة تم تنازل الدولة الشادية عن الكثير من المؤسسات الاقتصادية العامة ، بحجة عدم كفايتها الاقتصادية ،فشركة القطن الشادية معروضة للخصخصة ، وشركة السكر الشادية تمت دراسة جدوى خصخصتها ،وكذلك المؤسسات الحيوية مثل مؤسسات الماء والكهرباء ، والحبوب والغلال ، والاتصالات والهاتف والبريد .

والغريب أن العمال والموظفين في المؤسسات العامة الشادية ، حينما يحتجون ليوم واحد من صدمتهم من الخصخصة ، تأتي العصا السحرية للعولمة فتقنعهم بأن وضعهم في الخصخصة سيكون أفضل، فيتراجعون عن الإضراب،وبالتالي تستمر عمليات الخصخصة لجميع المؤسسات الاقتصادية الشادية العامة . (15)

2-المظهر السياسي للعولمة

تأتي أهمية المظهر السياسي للعولمة نظرا لأنه في الدول المتقدمة تعتبر السياسة انعكاسا للمظهر الاقتصادي للدولة ، بينما في المجتمعات النامية السياسة هي التي تسير الاقتصاد ، ولذلك تركز العولمة كثيرا على المظهر السياسي في تعاملها مع العالم الثالث .

فالدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تسعى من خلال العولمة إلى فرض النموذج الغربي في الحكم، والذي يتمثل في الديمقراطية الانتخابية،ويحاولون أن يعتبروا تطبيقها شرطا في التعامل مع الدول الأخرى ، والديمقراطية الغربية المطلوبة تعتمد على التعددية الحزبية وحرية الرأي والتعبير ، وذلك من خلال قنوات معينة كالانتخابات والصحف الخاصة أو الحرة ، وانتشار الجمعيات المدنية الأهلية ،وغيرها من القنوات ، واعتبرت الدول الغربية أن عدم تطبيق الديمقراطية-حسب النموذج الأمريكي- ينتج عنه الاستبداد وانتهاك حقوق الإنسان وضياع حقوق الأقليات . (16)

ولذلك تعرف العولمة من خلال مظهرها السياسي بأنها تعني "التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وتحت سيطرتها ".(17)

وقد انعكس المظهر السياسي العولمة على الدولة الشادية بشكل واضح بعد التسعينات من هذا القرن ، فتعددت الأحزاب السياسية ، إلى أن وصل عددها إلى أكثر من ستين حزبا سياسيا معترفا به رسميا ،وتجاوز عدد الجمعيات المدنية والأهلية الثلاثمائة جمعية ،تراوحت من جمعيات حقوق الإنسان إلى جمعيات حقوق الطيور والزواحف، وهذه التعددية خلقت في البداية متنفسا في الحريات ،ولكنها بعد فترة وجيزة ظهر عبؤها على الحياة السياسية العامة ، خاصة تأثيراتها الخارجية من دول المركز ،فلا توجد جمعية مدنية في شاد ليست لها علاقة مع جمعية مناظرة لها في الغرب إن لم تكن مجرد فرع منها ، تعمل بإمرتها وتوجهاتها وبتمويلها .

أما المتطلبات الأخرى للديمقراطية الغربية ، خاصة العمليات الانتخابية ، فقد تم الوفاء بها في شاد بالكامل ، حيث إقرار الدستور بالانتخابات الحرة وكذلك تمت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ،وفي طريقها لإجراء انتخابات البلديات والتجمعات المحلية.

وهذا لا يعني أن مظاهر العولمة السياسية دخلت إلى شاد مبرأة من مساوئها المعترف بها حتى في المجتمعات الغربية نفسها ، حيث يفوز –غالبا-في الانتخابات من يستطيع أن يصرف أكثر في حملته الانتخابية ، ويعطي وعودا براقة سرعان ما يتخلى عنها عند فوزه ، حتى أنه ساد لدى الأوساط الشعبية في شاد ، أن السياسة ترتبط بالخداع وبيع الذمم ، وتبتعد عن الصدق والنزاهة .

مما يجعل المراقب للتطورات السياسية في شاد يلاحظ تناقصا في عدد الأحزاب السياسية أو تمركزها في تجمعات حزبية أو حتى انضمامها بالكامل إلى حزب سياسي أقوى منها في النفوذ المادي أو السياسي ، مما يعني تراجع هذه الأحزاب عن أطروحاتها السياسية، وأتاحت المجال للتشكك في الجدوى السياسية للتعددية الحزبية في البلاد.

ونفس هذه الظاهرة تلاحظ في الجمعيات المدنية ، سواء في عدم فاعليتها وخدمتها للأهداف الوطنية ، أو الشك في جدوى وجود هذا العدد الكبير منها .

فقد اتضح أخيرا وجود جمعيات مدنية شاد ، لها علاقة بجمعيات حماية البيئة في الدول الغربية تزرف دموع التماسيح على البيئة الشادية التي سيلوثها مرور أنابيب النفط الشادي ، ووصل احتجاج هذه الجمعيات إلى صندوق النقد الدولي ، فأوقف دعمه عن المشروع إلى أن تستوفي الدولة الشادية جميع الشروط التي تطالب بها جمعيات حماية البيئة، مما جعل الدولة الشادية تنفق عشرات الملايين من الدولارات الأمريكية لإجراء دراسات جدوى بيئية للمشروع ،وسارعت الشركات الغربية في إتمام الدراسات المطلوبة

،وتقع نتائجها في أكثر من عشر مجلدات ، قدمت إلى صندوق النقد الدول للنظر في المساهمة في تنفيذ المشروع .

3-المظاهر الاجتماعية والثقافية للعولمة

يرى بعض الكتاب أن العولمة تشتمل على ثلاث عمليات تتعلق بانتشار المعلومات ، وتذويب الحدود ، وزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمؤسسات والمجتمعات . وبهذا يصبح جوهر عملية العولمة يتمثل في سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على نطاق كوني . (18)

ويلاحظ أن العولمة في المجالات الاجتماعية والثقافية تركز على سيادة القيم الغربية وبالتحديد القيم الأمريكية على العالم كله ، وقد عبر عن هذا الاتجاه كتاب (فوكوياما) الأمريكي ذي الأصل الياباني الذي أسماه نهاية التاريخ ، واعتبر سقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار الكتلة الشيوعية انتصارا حاسما للرأسمالية ودليلا واضحا على تفوق وسمو القدرات التكنولوجية الأمريكية والمؤسسات المنبثقة عنها . (19)

فالعولمة في مظهرها الثقافي الاجتماعي تعني انتقال الأفكار والمباديء والقيم الثقافية والاجتماعية من المركز (أمريكا) إلى التوابع(الدول النامية)، وأدوات هذا النقل هي وسائل الاتصالات والإعلام ، وهذا يعني " أن العولمة الثقافية ليست سوى نقلة نوعية في تاريخ الإعلام تعزز سيطرة المركز الأمريكي على الأطراف أي على العالم كله " . (20)

والذي ينظر بدقة إلى عولمة الإعلام يكتشف أن العولمة تتعامل مع الإعلام ومنتجات الثقافة على أساس كونها سلعا يجري تداولها في سوق موحدة لا توجد فيها خصوصيات سياسية وثقافية ، فالأفضلية للسلعة أو الخدمة الأجود والأرخص، وتتجاهل العولمة الثقافية والإعلامية عن عمد الطابع الأمريكي المهيمن على صناعة الإعلام والاتصالات

الدولية ، والذي تزايد بصورة ملحوظة منذ نهاية الثمانينيات من القرن العشرين نتيجة تطور تكنولوجيا الاتصال ، خاصة ظهور الانترنيت ، والإعلام الأمريكي، والتحولات السياسية في النظام الدولي الجديد .(21)

وعولمة الثقافة والاجتماع والإعلام التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، ناهضتها بعض الدول داخل المعسكر الغربي نفسه ، مثل فرنسا وكندا ، على اعتبار أن وسائل الإعلام الأمريكية تسيطر على 65 % من مجمل المواد والمنتجات الإعلامية والإعلانية والثقافية والترفيهية ، بل إن فرنسا تقاوم سيطرة اللغة الإنجليزية على شبكة الانترنيت ، وذلك لأن 95 % من حجم تداول الاتصالات والمعلومات على هذه الشبكة يتم باللغة الإنجليزية ، بينما 2 % فقط يتم باللغة الفرنسية ، ولهذا السبب رفعت فرنسا خلال مناقشات "القات " الأخيرة شعار الاستثناء الثقافي . (22)

وأثر العولمة الثقافية والإعلامية والاجتماعية يأتي في المقام الأول من قنوات الإعلام ، فالإذاعة الشادية رغم أنها تهدر جل وقتها في البث باللهجات المحلية والتي لا تتجاوز – غالبا-الأخبار والإعلانات الاجتماعية، فإن الوقت المتبقي يغطى جزء كبير منه بالمعلومات الجاهزة والقادمة من الغرب .

أما عن الإذاعة المرئية فإن أغلب ما تقدمه من مادة إعلامية يعتبر جاهزا ، حتى أنها في بعض الدورات قدمت لمشاهديها سلسلة (ماكدونلد) الأمريكية لتعليم اللغة الإنجليزية.

وفي الواقع تعد البنية الاجتماعية والثقافية للدولة الشادية من أهم العقبات في وجه العولمة في شاد ، لذلك هناك اهتمام كبير من قبل الغرب بالدراسات الاجتماعية ، يقوم بها خبراء من جميع الجنسيات من أجل الوقوف على مكونات البناء الاجتماعي ، خاصة العلاقات الأسرية والقبلية التي تدور حولها الجماعات الشادية ، بهدف فهمها ، ثم محاولة تغييرها نحو العولمة .

واستكمالا لهذا المسعى تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بعملية تكوين وإعداد لجماعات قيادية خاصة تتولى تبني ونشر أفكار وقيم ومبادئ العولمة الأمريكية ، وقد اختارت وسيلة بسيطة لإعداد وتطوير هذه المجموعة ، أهم مظاهرها إقامة دورات في أمريكا يشارك فيها كبار الإداريين والمثقفين الشاديين ، ومن المعلومات المستقاة من الذين شاركوا في هذه الدورات أن الإعداد لها يبدأ من أنجمينا ، حيث يتم ترشيح المستهدفين وبعد الموافقة ترتب لهم الاستعدادات للذهاب إلى أمريكا ، بشرط أن يمروا بالعصمة الفرنسية باريس ، ومن المفضل أن يمكثوا فيها عدة أيام تسمح لهم برؤية أهم المعالم الحضارية التي تسمح للمتدرب بالمقارنة مع المعالم الحضارية الأمريكية واكتشاف الفرو قات .

وذلك من أجل إزالة الهالة الثقافية لدي المثقفين الشاديين في نظرتهم للمركز الفرنسي السابق ، وبالفعل تركز الجهات المسؤولة عن الدورات في أمريكا على أن يري المتدرب الشادي كلما هو مبهر ومثير من المعالم الحضارية في أمريكا ، مثل المراكز الفضائية الأمريكية ومراكز صناعة الحاسوب ، وناطحات السحاب الأمريكية ، مع تجنب مشاهدة أي مظاهر سلبية في الثقافة الأمريكية ، ولا توجد مشكلة لغة في كل هذه الدورات ، بحيث تتم دورات المثقفين باللغة الفرنسية لوحدهم والمثقفين باللغة العربية لوحدهم، ووجود مترجمين تحت الطلب ، وقد أدت هذه الدورات فعلها السحري لدى المتدربين ، حتى أن بعض الذين شاركوا يقولون : تحولت فرنسا في أعينهم إلى قرية عادية، مقابل ما شاهدوه من تقدم في أمريكا.

وطالما أن هذه الجماعات القيادية تتولى أصلا مناصب هامة في الإدارة الشادية ، فإنها الجماعة المناسبة لنشر أفكار وقيم العولمة بجميع مظاهرها الاقتصادية والسياسية والثقافية داخل الدولة الشادية .

رابعا : الآفاق المستقبلية

من خلال المناقشة السابقة للإطار العام للدولة الشادية ، وللسمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي تميز المجتمع الشادي ، ولمظاهر العولمة ومدى انعكاسها على السمات العامة للدولة الشادية، يتضح أن العولمة وجدت طريقها إلى الانتشار داخل الإطار العام للدولة الشادية .

ويظهر التأثر بالعولمة في اتباع الدولة الشادية لخطة صندوق النقد الدولي وتطبيقها لبرنامجه المعروف بإعادة الهيكلة الاقتصادية ،وما يتبع ذلك من خصخصة للمؤسسات العامة ،ورفع الدعم عن الخدمات الاجتماعية والصحية والتموينية،وما ينتج عن هذا من ارتفاع الأسعار وسيادة الغلاء وتثبيت الأجور وانخفاض العملة الوطنية ، وغير ذلك من المظاهر السلبية للعولمة المفروضة على الدول النامية .

ونفس هذه التأثير ظهرت في النظام السياسي الشادي ، حيث تم الانتقال من نظام الحزب الواحد والاتجاه نحو التعددية الحزبية ،والسعي نحو احترام حرية الرأي والتعبير ، وانتشار الجمعيات المدنية ذات الأصول الغربية ، إن لم تكن الأمريكية ، وتدعي هذه الجمعيات بأنها تتولى حماية جميع أشكال حقوق الحياة نيابة عن الدولة الشادية ، ابتداء من حقوق الإنسان ، ومرورا بحماية البيئة ، وانتهاء بحقوق الحيوان.

وتظهر تأثيرات العولمة في الجوانب الاجتماعية والثقافية بسيادة الإعلام الغربي بجميع مظاهره المسموعة والمرئية والمعلوماتية (الانترنيت) ، والذي يغطي جميع المجالات ، في سعي واضح لنشر جميع مظاهر العولمة بأقصى سرعة ممكنة ، في مجتمع لم تتوفر لبنيته الاجتماعية والثقافية المقومات الكافية للمقاومة أو حتى دراسة إمكانية الاختيار من بين المظاهر المعروضة للعولمة ، لانتقاء ما هو مناسب للبيئة الشادية ورفض أو تأجيل ما غير الملائم أو غير الموافق للقيم والعادات والتقاليد الشادية ، ولكي تمرر العولمة جميع مظاهرها الاجتماعية والثقافية في المجتمع الشادي ، قامت بمحاولة لتأهيل وأعداد (جماعات عولمة) من داخل الإداريين والمثقفين الشاديين ، مستقلة في ذلك جميع المثقفين ، مستفيدة من تجارب الفرنسيين في خلق جماعات تحديث اجتماعي قامت بدور المتبني والناشر للأفكار والمصالح الفرنسية .(23)

فسعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال برامج العولمة إلى خلق جماعات عولمة تقوم بتبني ونشر الأفكار الجديدة للعولمة نيابة عن أمريكا والدول الغربية ، وعلى الطريقة الأمريكية النفعية (البراجماتية)يتم إعداد جماعات العولمة بأقل التكاليف، وذلك عن طريق الدورات والندوات التثقيفية في أمريكا وشاد،وبعض البلدان الغربية ، رغم أن أغلبها يتركز في أمريكا نفسها ، ويعطي المحاضرات في هذه الدورات خبراء من أمريكا والدول الغربية .

ومن الملاحظ أن عمليات الإعداد لجماعات العولمة تشمل جميع مجالات التنمية ، وكذلك المجالات المدنية والعسكرية ، والرسمية والأهلية ، ويستغل فيها كلما يوصل إلى الهدف ، حتى وإن كان ذلك عن طريق المسلمين في أمريكا ، حيث اقترحت السفارة الأمريكية في شاد تقوية العلاقات بين المسلمين في أمريكا والمسلمين في شاد ، وذلك عن طريق تبادل المسئولين الدينيين في كلا البلدين ، وتطبيقا لهذا البرنامج زار رئيس مجلس الشؤون الإسلامية في أمريكا الأستاذ عبد الرحمن العمودي شاد في الفترة ما بين 3-1999/7/9م ، والتقي خلال هذه الزيارة بجميع المسئولين عن الشؤون الإسلامية في شاد ، وألقى العديد من المحاضرات عن التسامح الديني في أمريكا باعتباره أحد المظاهر الثقافية للعولمة .

إذن العولمة آثارها واضحة في المجتمع والدولة الشادية ، فما هي المقترحات للتعامل مع العولمة في المستقبل؟

من المقترحات التي يمكن أن تقلل من الآثار السلبية للعولمة ما يلي :

1. إجراء دراسات علمية للجوانب المختلفة لعمليات العولمة من أجل الوصول إلى فهم حقيقي للعولمة كظاهرة كونية لها بصماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ومحاولة التمييز بين العولمة والأمركة ، وذلك تجاوزا للخطأ الذي وقعت فيه الشعوب النامية من عدم دراستها لظواهر مثل الاستعمار، والتصنيع ، والتحديث ، ولكنها تأثرت بنتائج هذه الظواهر بشكل كبير .
2. محاولة المساهمة في العولمة وذلك لتجاوز عمليتي الانبهار والإحباط الذي يسيطر على المثقفين في شاد في تعاملهم مع مظاهر العولمة ، وكأنها عمليات ساقطة من السماء ليس للإنسان الحق في فهمها ومحاولة المشاركة فيها ، فالعولمة – حسب فهمي- عملية ذات

طابع دولي ،وبالتالي من حق أي دولة أن تشارك فيها عن طريق المساهمة في الأحداث الإقليمية وخلق تكتلات اقتصادية وسياسية وثقافية يمكنها المشاركة بفعالية في الأحداث الدولية ، ومن ناحية أخرى ، يمكن للدولة الشادية أن تساهم في العولمة أيضا عن طريق إتاحة الفرصة للباحثين والمثقفين للمشاركة في المؤتمرات الدولية والندوات العلمية العالمية ، وفي البداية قد تبدوا هذه المساهمة متواضعة ، ولكنها ومن خلال الخبرات المكتسبة من هذه المشاركة يمكن أن تخلق أسسا للمساهمة الفعالة في ظاهرة العولمة في المستقبل.

3. محاولة حماية الإطار العام للدولة الشادية من خلال الاستجابة للحاجات المحلية وعدم تنازل الدولة عن وظائفها في حماية الوحدة الوطنية وعدم التخلي عن الخدمات الاجتماعية والاقتصادية ، واعتبار ذلك من المطالب الشعبية التي لا يمكن تجاوزها ثمنا للدخول في العولمة ، والإصرار في المفاوضات مع قنوات العولمة مثل صندوق النقد الدولي وغيره ،على أن هذه المشاريع الوطنية شرط من شروط الاستقرار السياسي اللازم للدخول في العولمة.
4. المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع الشادي واعتبار ذلك من الموروثات الأساسية المكونة للبناء الاجتماعي الشادي ، ومن أهم مظاهره الحفاظ على الأسرة باعتبارها اللبنة الأولى للمجتمع ، مع نشر التسامح وقبول الآخر في إطار التعددية الثقافية واللغوية والدينية التي يتميز بها المجتمع الشادي

الحواشي:

1-البيلي ،أ.د. عثمان سيد أحمد: "اللغة العربية والحرف العرب في غرب أفريقيا " فهرست مخطوطات شمال نيجيريا ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم ، 1984م ، ص 12.

2-أيوب ، د/ محمد صالح : جماعات التحديث الاجتماعي ، مطبعة المعرفة ، القاهرة ، 1991م ،ص 14.

3-: مجتمعات وسط أفريقيا بين الثقافة العربية والفرانكفونية، منشورات مركز الدراسات الأفريقية، سبها، 1992 م، ص ص 3-15.

4-جمهورية شاد: الإحصاء السكاني العام، سنة 1993م، أنجمينا، المجلد الثالث، ص 23.

5- المرجع السابق ، 24 .

REPUBLIQE TCHAD MINISTERE DU PLAN ET DE LA COOPERATION -6 .43-29.,CONNAISSANCE DU TCHAD, FRIBOURG, SUISSE,PP

7-أيوب ،د/ محمد صالح : المسلمون في شاد، مركز الدراسات الإسلامية، الرياض،(تحت الطبع)، ص ص 10-11.

8-: الدور الاجتماعي والسياسي للشيخ عبد الحق السنوسي الترجمي في دار وداي (رسالة دكتوراه غير منشورة ،جامعة أمدرمان الإسلامية ، 1995م)ص 23.

9-جمهورية شاد : الإحصاء السكاني العام ، سنة 1993م ، المجلد الثالث ، الجزء السادس، أنجمينا،ص 23.

-10CHAPELLE,JEAN:LEPEUPLETCHADIENSESRACINESETSAVIE

QUOTIDIENNE,L,HARMATTAN,PARIS,1986,P.21.

11-الجهني ،د/مانع بن حماد: الوسطية الإسلامية في مواجهة العولمة ، رابطة العالم الإسلامي ،مكة المكرمة ،1419هـ ،ص 3 .

12-عبد الكريم، عمرو : "العولمة .. عالم ثالث على أبواب قرن جديد " المنار الجديد ، ص 32.

13-المرجع السابق ،ص 36 .

14-الشربيني ،د/عراقي عبد العزيز : : "ظاهرة العولمة : بعض الأبعاد الاقتصادية"ندوة العولمة ،جمعية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، 1998م،ص77.

15-الإشارة هنا إلى إعلان الإضراب الذي قامت به نقابة عمال الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد الشادية ،لمدة ثلاثة أيام من يوم 2-1999/7/5م ، احتجاجا على خصخصة قطاع الاتصالات في شاد ،ولكن النقابة عدلت عن الإضراب قبل انتهاء المدة ، وطلبت من أعضائها الرجوع إلى العمل يوم السبت 99/7/3م ، والسبب هو اقتناع أعضاء النقابة بالطرح الذي قدمه خبراء الخصخصة بأن أضاعهم ستتحسن في ظل العولمة القادمة في مجال الاتصالات .

16-الجهني ،د/مانع بن حماد : مرجع سبق ذكره ، ص 6 .

17-مجموعة من المؤلفين : العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت ، 1988م ،ص 28.

18-ياسين ،السيد :"في مفهوم العولمة " المستقبل العربي ،عدد228 فبراير،1998م

ص 7 .

19-الجهني ،د/ مانع بن حماد : مرجع سبق ذكره ، ص 5 .

20-عبد الكريم، عمرو :مرجع سبق ذكره ،ص 42 .

21-شومان ،د/محمد :"عولمة الإعلام والهوية الثقافية العربية الفرص والتحديات "ندوة العولمة ، جمعية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، 1998م ص 87.

22-عبد الكريم ، عمرو : مرجع سبق ذكره ، ص 43.

23- أيوب ، د/ محمد صالح : جماعات التحديث الاجتماعي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 168-193 .

الفصل التاسع : تنمية الآفاق السياسية للشباب الأفريقي (دراسة تطبيقية لحالة شاد 2008م)

- التمهيد

أولا: الإطار النظري

ثانيا: الدراسة الميدانية

1- أهداف الدراسة

2- فروض الدراسة

3- عمليات جمع البيانات

4- تحليل البيانات

ثالثا: قياس المتغيرات

- الخلاصة

- الحواشي

- التمهيد

يقصد بالآفاق الاجتماعية السياسية في هذه الدراسة ، تلك الاعتبارات والمو اقف التي يراعيها الشباب الشادي ، في اتخاذهم لقراراتهم الاجتماعية والسياسية ، وبناء على النمط الاجتماعي والسياسي السائد في شاد ، والذي يقوم على سياسة اللامركزية في الحكم المحلي للدولة ، تتاح أم الشاب الشادي ، مستويات الآفاق السياسية المتدرجة الآتية : المستوي الشخصي ، والعائلي ، والمحلي (القرية) ، والمقاطعي

(عدد من القرى + مدينة) ، و إقليمي(عدد من المدن) ، ووطني (دولة شاد) ، وقاري (الإتحاد الإفريقي) ، وعالمي(كوني) .

وتسعي هذه الدراسة إلى قياس هذه المستويات من الآفاق لدي عينة من الشباب في مدينة أبشة ، ومدي اختلافها وتوزعها حسب متغيرات اجتماعية أساسية ، مثل : الخلفية الحضري (بدوي ، ريفي ، حضري) ، ومستوى التعليم ، والسن ، والجنس .

وحاولت الدراسة أن تحقق أهدافها النظرية ، بعرض إطار نظري من علم الاجتماع السياسي ، الذي يقوم على دراسة الاتجاهات السياسية للأفراد لمعرفة آفاقهم السياسية ، وحاولت تحقيق أهدافها العملية ، من خلال تحليل بيانات ، تم جمعها من عينة عشو ائية من مدينة أبشة شرقي شاد ، وقامت بتحليلها إحصائيا .

وتوصلت إلى نتائج تفيد ، بأن الشباب الشادي يختلف في آفاقه السياسية ، باختلاف السن والتعليم والخلفية الحضرية والجنس ، فصغار السن والمتعلمين وسكان المدن والرجال ، أكثر ميلا إلى الآفاق السياسية الواسعة مثل : الآفاق الوطنية والقارية والعالمية (الكونية) ، بينما الشباب الشادي الأكبر سنا والأقل تعليما وذوي الخلفية البدوية أو الريفية والنساء ، يميلون إلى الآفاق السياسية الضيقة ، مثل : المصالح الشخصية ، والعائلية ، والمحلية والمقاطعية .

أولا- الإطار النظري:

يقوم الإطار النظري لهذه الدراسة على نتائج علم الاجتماع السياسي ، وبالتالي اقتضى الأمر أن نورد بعض الآراء حول تعريف هذا العلم ومرتكزا ته الفكرية .

أولا : الإطار النظري

مر مفهوم علم الاجتماع السياسي بمراحل عديدة في تطوره ، فعرف في البداية بأنه علم الدولة ، وهو التحديد الأكثر عمومية لهذا المفهوم ، بينما تعريفه بأنه علم السلطة تعريف عام فقط ، ويعتبر تعريفه بأنه علم القوة السياسية الأقل عمومية من بين التعريفات السابقة ، والإشارة إليه بأنه علم الظواهر الاجتماعية السياسية ، هو التعريف المحدود العمومية ، ويعتبر تحديد مفهوم علم الاجتماع السياسي بأنه علم دراسة الأسس الاجتماعية للاتجاهات والمو اقف والآراء السياسية ، هو التعريف المحدد

جدا لعلم الاجتماع السياسي المعاصر، مع الإقرار بأهمية التطورات العلمية التي مربها تحديد هذا المفهوم ، وهذا ما يجعلنا نناقش هذه المفاهيم .

1-علم الدولة

يعرف علم الاجتماع السياسي عند بعض الكتاب بأنه ذلك الفرع من علم الاجتماع الذي يدرس الدولة بمعناها العام ، وذلك من خلال الاهتمام بمكوناتها الرئيسية وهي : الأرض والمجتمع والسلطة والاعتراف الدولي .

ويعطي هذا المفهوم أهمية كبير لدراسة الدولة القومية أو الدولة الأمة ، التي تتميز بخصائص معينة ' مثل : وحدة الثقافة واللغة والتاريخ والوعي المشترك بهذه الخصائص ، هذه الدولة القومية التي ظهرت في أوروبا الغربية منذ القرن الثامن عشر الميلادي ، وحسب هذا المفهوم ، فإن علم الاجتماع السياسي يدرس فقط المجتمعات الإنسانية المنظمة والمتقدمة في نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، تحت إطار نظرية السيادة أو سيادة الدولة على جميع مكوناتها السابقة . (1)

ويظهر هذا المفهوم بشكل واضح ، حينما تستمد القيادة السياسية قراراتها من الدولة أو باسم الأمة أو الوطن ، انطلاقا من سيادة الدولة ، سواء أكان ذلك بشكل ديمقراطي أو تسلطي .

2- علم السلطة

ويحدد علم الاجتماع السياسي بأنه العلم الذي يدرس السلطة والقيادة ، في كل المجتمعات الإنسانية ، وليس فقط في المجتمع القومي ، فهو يهتم بالتمييز بين الحاكمين والمحكومين ، على اعتبار أننا نلاحظ في كل المجتمعات وفي جميع الحقب التاريخية ، نجد ظاهرة من يحكم ومن يحكم ، (السلطة) .(2)

وهذا التعريف يسمح بدراسة السلطة في المجتمعات البسيطة (البدائية) ، والمعقدة (المنظمة) ، والمجتمعات الشاملة والخاصة ، وكذلك السلطة المتأسسة (التي تقم على المؤسسات) والعلاقات السلطوية (التي تقوم على سلطة الأشخاص) .

وفي نفس الوقت الذي يتيح لنا فيه هذا التحديد توسيع إطار الدراسة في علم الاجتماع السياسي ليشمل متغيرات جديدة ، إلا أنه يعتمد على فصل وهمي بين الدولة

والسلطة ، فالدولة ما هي إلا السلطة بأشكالها المختلفة التي تتوزع بين صفوة أو عدة صفوات متحالفة تحتكر شرعية السلطة في إقليم معين ، وما السلطة إلا ممارسة لصراع يقوم على أساس تفاوت وتباين المصالح ، مما يظهر معه من حيث الشكل أن السلطة تبدو وكما لو كانت شيئا آخر يفرض نفسه على المجتمع من خارج نطاقه ، وهذا ليس صحيحا بالطبع ، فالفارق بين الدولة والسلطة ، وحتى الشرعية القانونية التي تتجاذبها الدولة والسلطة ، تستمد وجودها من السلطة . (3)

والسلطات في الدولة الحديثة متنوعة ، ولكن أهمها أربعة ، وهي : السلطة الدستورية، والقضائية ، والتنفيذية ، والإعلامية ، ويركز علم الاجتماع السياسي على القيادة ، باعتبارها سلطة تنفيذية ، ويرى ما إذا كانت تنفذ رغبات المجتمع ، فتوصف بالديمقراطية ، أو تستخدم نفوذها لخدمة نفسها ، فتوصف بالتسلطية أو الدكتاتورية.

3- علم القوة السياسية

ويقصد بعلم الاجتماع السياسي هنا بأنه ذلك الفرع من علم الاجتماع الذي يدرس القوة السياسية الفعالة في المجتمع ، باعتبارها تشكل نمطا من العلاقة ين الأشياء والأشخاص والجماعات في النطاق المحلي والإقليمي والدولي .

وللقوة السياسية في أي مجتمع أشكال مختلفة، أهمها : القوة الدينية ، والقوة الاقتصادية ، والقوة العلمية ، والقوة العسكرية ، وتشكل جميعها في النهاية قوة اجتماعية سياسية فعالة ، وتعنى بإدارة شؤون المجتمع في جميع المجالات .(4)

4- علم الظواهر الاجتماعية السياسية

يدرس علم الاجتماع السياسي الظواهر السياسية من حيث تأثرها بالبناء الاجتماعي وتأثيرها عليه ، وبالتالي فهو يهتم بالمؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية ، والأحزاب السياسية ، وأثر الصفوة ، وجماعات المصالح ، والجماعات الضاغطة في تكوين الرأي العام .(5)

ولا يدرس هذه القضايا منفصلة بل يدرسها في إطار علاقتها بالمؤسسات الأخرى في المجتمع ، وما يسيرها من أفكار وعقائد سياسية (ايديولوجيات) ، ويحرص عند

التحليل على النظر إليها كأجزاء مكونة لبناء المجتمع وعملياته الاجتماعية ، وهذا ما يميز علم الاجتماع السياسي عن علم السياسة التقليدي . (6)

ويرى بعض علماء الاجتماع السياسي أن الظواهر التي يدرسونها يجب أن تشمل التنظيمات السياسية في المجتمع ، مثل تنظيمات الأحزاب ، وتنظيمات المجتمع المدني ، والأزمات السياسية ، والثورات والعلاقات الدولية ، والثقافة السياسية للمجتمع .(7)

5- علم الاتجاهات السياسية (مؤيد/ معارض)

وينطلق هذا المفهوم من أنه إذا كان علم السياسة يدرس نظم الحكم ، وعلم الاجتماع يدرس العلاقات الاجتماعية ، فإن علم الاجتماع السياسي يشكل حلقة وصل تربط بين العلمين ، بتركيزه على الأسس الاجتماعية للاتجاهات والمو اقف السياسية ، وبالتالي فهو ذلك الفرع من علم الاجتماع الذي يهتم بإبراز وتأكيد السياق الاجتماعي للمو اقف والاتجاهات السياسية .

ويقصد بالاتجاه أو الموقف السياسي هنا : قدرة الفرد أو الجماعة على الأخذ بمسار للأحداث ، حتى ولو كان ذلك ضد مصالح أطراف أخرى .(8)

ويمكن التعبير عن هذه المو اقف أو الاتجاهات السياسية ، على جميع المستويات ، على المستوى الشخصي –الفردي ، أو العائلي – القبلي ، أو المحلي (المدينة – القرية) ، أو المقاطعي (جغر افيا) ، أو الإقليمي ، أو الوطني ، أو القاري ، أو الدولي – العالمي .

ويمكن أن تتجسد هذه الاتجاهات والآراء والأفكار السياسية في أعمل مكتوبة ، في شكل كتب ومقالات في الصحف والمجلات والنشرات والبيانات وأعمال المؤتمرات السياسية وتقارير المؤتمرات والسير الذاتية للقادة السياسيين ، أو عن طريق الانتخابات والاستفتاءات ، أو عن طريق المسوح الاجتماعية السياسية والدراسات الحقلية .

جدول (1) يوضح خطوات تحديد المفهوم

تحديد المصطلح	القضايا	نقاط التركيز	مستوى التحديد
1- علم الدولة	الأرض-المجتمع-السلطة-الاعتراف الدولي	المجتمع- السلطة	عام جدا
2- علم السلطة	الدستورية-القضائية-التنفيذية-الإعلامية	التنفيذية(القيادة)	عام
3-علم القوة السياسية	الاقتصادية-العسكرية- العلمية - الدينية	الجماعات داخل هذه القوى	أدنى عمومية
4- علم الظواهر الاجتماعية-السياسية	الصفوة- الأحزاب-الحركات- الثورات	التأثير والتأثر بهذه الظواهر	محدود العمومية
5- علم الاتجاهات السياسية	الاتجاهات-الآراء – الأفكار- المواقف - الاعتبارات	قياس الاتجاهات السياسية لدى الشباب حول	محدد جدا

		موقف سياسي معين	

ثانيا : الدراسة الميدانية

(1)-الإجراءات المنهجية

تتضمن الإجراءات المنهجية في الدراسات الميدانية عددا من الناصر ، أهمها : تحديد أهمية الدراسة وأهدافها ، والفروض ومجتمع الدراسة ، وعمليات جمع البيات وتحليلها ، واستخلاص النتائج .

أ- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق غرضين هما :

الهدف النظري : والذين يتمثل في توضيح مدى وجود الآفاق السياسية بمستوياتها المختلفة لدى الشباب الشادي المعاصر ، ومعرفة ترتيبهم لهذه الآفاق ، بناء على الإطار النظري في علم الاجتماع المعاصر ، الذي يشير إلى أن الجماعات تختلف في آفاقها السياسية ، بناء على مستواها التعليمي ، وخبرتها الحضرية ، وفئتها العمرية وجنسها ، هذا بالإضافة إلى إشارات هامة ، حول اختلاف الآفاق السياسية للجماعات ، اتساعا وضيقا ، فللآفاق السياسية الواسعة هي التي تتجه نحو تأكيد الاعتبارات العالمية والقارية والوطنية في اتخاذها لقراراتها السياسية ، بينما الآفاق السياسية الضيقة هي التي تتجه نحو تأكيد الاعتبارات الشخصية والقبلية والمحلية والإقليمية ، فهل يمكن التأكد من وجود مثل هذه الدلالات والإشارات العلمية النظرية ، في الآفاق السياسية للشباب الشادي المعاصر؟

الهدف العملي : ويتمثل في إمكانية تحقيق فروض هذه الدراسة ، والاستفادة من نتائجها في التطبيق العملي ، من خلال مشاريع تنموية ، تقوم على تنمية الآفاق السياسية الواسعة ، والحد من العوامل التي تشجع الآفاق السياسية الضيقة .

ب- فروض الدراسة

تنطلق فروض هذه الدراسة من قاعدة تقول : إن أفراد المجتمع الشادي المعاصر يتأثرون بالأحداث السياسية المعاصرة ويتفاعلون معها ، وبالتالي فإن آفاقهم السياسية يمكن أن تقع بين بعدي ضيق الأفق السياسي، وسعة الأفق السياسي .

ونسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الفروض التالية:

1- إن الجماعات الأكثر تعليما ، والأصغر سنا ، والأكثر إقامة في البيئة الحضرية ، يتجه أكثر من غيرها من أفراد المجتمع ، نحو الآفاق السياسية الواسعة ، وبالتالي فهي الأكثر اهتماما بالمو اقف السياسية الواسعة ، المحددة في الدراسة بالوطنية والقارية والعالمية .

2- إن الأشخاص الأقل تعليما ، والأكبر سنا ، والأبعد عن الحياة الحضرية ، يتميزون بالاتجاه نحو الآفاق السياسية الضيقة ، وبالتالي فهم الأكثر تركيزا على الاعتبارات الشخصية والقبلية والمحلية والإقليمية .

3- تضيق الفروق في الآفاق السياسية بين الرجال والنساء ، في الشباب الشادي المعاصر.

ج- عمليات جمع البيانات

1- أدوات وطرق جمع البيانات

لقد استخدم الباحث في تصميم أدوات جمع بيانات هذه الدراسة جميع الوسائل المستخدمة في الدراسات الميدانية في علم الاجتماع المعاصر مثل : الاستفادة من المصادر الثانوية من سجلات إحصائية ودراسات سابقة ، سواء منشورة في مجلات علمية محكمة أوكتب أو أبحاث عرضت في مؤتمرات علمية أونوقشت في رسائل جامعية ، ثم أتبع ذلك بتصميم استمارة استبيان تضمنت جميع الأبعاد والمتغيرات التي تقيس

الآفاق السياسية للشباب الشادي المعاصر، هذا بالإضافة إلى الاستفادة من الخبرات الشخصية للباحث بالتطورات السياسية التي يمربها المجتمع المدروس .

(2)- تدريب جامعي البيانات

استعان الباحث في جمع البيانات بطلاب مادة علم الاجتماع السياسي بجامعة آدم بركة بأبشة ، دفعة 2008م ، وبالتالي تم تدريبهم وتزويدهم بمعرفة الخلفية العامة للبحث ، من خلال عرض أهدافه وفروضه ، وأدوات وطرق جمع بياناته ، وكذلك تدريبهم على معرفة أساليب المقابلة الناجحة ، وما يتعلق بالأساليب الفنية للاستمارة الاستبيان ، مضمنا الكيفية الناجحة لتقديم أنفسهم إلى المبحوثين ، خاصة وأن البحث أجري في ظروف سياسية غير مستقرة في المدينة (2008/01/07م) ، وهو اليوم الذي تجاوزت فيه الطائرات الشادية الحدود السودانية وقصفت بعض القرى , مما أدي بأن يطلب مجلس الأمن الدولي من الدولتين التحلي بالحكمة وتجنب الإجراءات التصعيدية . والبحث يجرى في مدينة لا تبعد عن الحدود التي قصفت إلا مئات الأمتار، وبالتالي تم التركيز على تدريبهم على طمأنة المبحوثين بسرية المعلومات التي يدلون بها ، والدليل العملي على ذلك أننا حذفنا من الاستبيان جميع المعلومات التي من الممكن أن تدل على هوية المبحوثين ، وكيفية قراءة الاستبيان ، وتدوين الإجابات بدقة ، فليس للباحث فرصة للرجوع إلى المبحوث لاستدراك أي نقص في البيانات .

(3)- التعامل مع البيانات

بعد نهاية جمع البيانات ، قام فريق العمل – تحت إشراف الباحث – بمراجعة جميع الاستمارات ، وهنا تم استبعاد الاستمارات الناقصة ، ثم تم تشكيل مجموعات من المتدربين لتفريغ البيانات ، ليسهل التعامل معها إحصائيا .

(أ)- أبعاد الآفاق السياسية للشباب الشادي

هناك عدد من الأبعاد أو المستويات أو الاعتبارات التي تؤثر في الأفاق السياسية للشباب ، يمكن حصرها في الاعتبارات التالية :

أ-الاعتبارات الشخصية

ب-الاعتبارات العائلية

ج- الاعتبارات المحلية

د- الاعتبارات المقاطعية

هـ- الاعتبارات الإقليمية

و- الاعتبارات الوطنية

ز- الاعتبارات القارية

ح- الاعتبارات العالمية

(ب)-التعريف بالمتغيرات الأساسية

لقد تضمنت صحيفة الاستبيان مجموعة من الأبعاد التي تقيس الآفاق السياسية للشباب الشادي ، على أساس معرفة الباحث بثقافة المجتمع الشادي المعاصر من ناحية ، و انطلاقا من الإطار النظري لهذه الدراسة من ناحية أخرى.

وتقتضي الدراسات العلمية تحديد الأبعاد الأساسية للدراسة ، ولهذا سنحاول أن نوضح كل بعد من الأبعاد السابقة .

أ- الاعتبارات الشخصية

في المجتمعات التقليدية البسيطة ، يضع الناس اعتبارات كبيرة لمصالحهم الشخصية ، على اعتبار أنه لا توجد قو انين تحمي لهم حقوقهم وتنظم حياتهم ، وبالتالي يتوجب على كل فرد في المجتمعات غير المنظمة أن يحمي نفسه ومصالحه الشخصية بنفسه قبل كل شيء .

فالناس في مثل هذا الأفق السياسي الضيق تدور أفكارهم حول أنفسهم ومصالحهم الشخصية في كل اتجاهاتهم السياسية ، وترتفع عندهم مشاعر الأنانية السياسية وتضخيم الذات ، ويرغبون في حل جميع مشكلاتهم السياسية بأنفسهم ، ويلاحظ هنا طغيان الأنانية العمياء ، و انعدام التعاون وصعوبة اتخاذ القرارات السياسية ذات الطابع التفاوضي أو الحواري ، والنظرة البعيدة في الأفق السياسي ، فجميع الأمور السياسية تحل بدون تروٍ ، ووفقا للمصلح الشخصية للأفراد.

ويلاحظ أن هناك فرقا جوهريا بين الآفاق الشخصية للقرارات السياسية ، التي تعتبر مظهرا سلبيا للاتجاهات السياسية الحديثة ، والروح الفردية للإنجاز، أو الشعور بالإنجاز الفردي الذي يتسم به التفكير السياسي الرأسمالي ، مقابل التفكير السياسي الاقتصادي الشيوعي ، الذي يشجع الروح الجماعية في الإنجاز، فالشعور بالإنجاز الفردي حالة نفسية اجتماعية هامة ، تدفع الأشخاص المعاصرين نحو المثابرة في إنتاجهم ، مقابل الاتكالية والانهزامية النفسية الاجتماعية التي يتميز غير المنجزين ماديا ومعنويا في النظام الشيوعي والمجتمعات التقليدية البسيطة .

ولهذا يقصد بالاعتبارات الشخصية في هذه الدراسة " الآفاق السياسية للشباب الشادي التي تتجه نحو المصالح الشخصية والأنانية ، ولا تراعي المصالح العامة " فالقاعدة الأساسية التي تعبر عن هذا البعد أفضل تعبير متمثلة في نظرية العالم الإيطالي المشهور(ميكافيلي) ، والتي أقرها في كتابه (الأمير) وملخصها : الغاية تبرر الوسيلة، فكل اتجاه أو رأي أدى إلى مصلحة أو نفع مادي أو معنوي فهو اتجاه سليم .

ب- الاعتبارات العائلية

في المجتمعات التقليدية ، العائلة أو القبيلة هي التي تحمي أفرادها ، وترعى الحقوق الأساسية لأي مجموعة من رعاياها ، تحتاج إلى عون ومساعدة ، وبالتالي تقوى الاعتبارات العائلية في اتخاذ القرارات السياسية التي يسود فيها التضامن الآلي ، مقابل المجتمعات المنظمة التي يسود فيها التضامن العضوي الذي تحميه المؤسسات الرسمية التابعة للدولة أو التنظيمات المدنية التي أنشأها المجتمع المدني الحديث ، كما شرح هذه النظرية عالم الاجتماع الفرنسي (اميل دوركايم) .

يصف دوركايم التضامن الأول بالآلية استنادا إلى مشابهة عقدها بين آلية التضامن وميكانيكية حركة الجزئيات ، وهي حركة آلية (لا إرادية) تماما كحركة الإنسان البدائي داخل نطاق لعشيرة ، وفي سلوكه الاجتماعي مع أعضاء القبيلة ، فإن ضميره الفردي يستند كلية ، إلى ما يفرضه الضمير الجمعي ، منظمة لسلوكه الاستاتيكي الثابت .

وهذا هو السبب الذي من أجله نلحظ سيادة(الشخصية الجمعية) أو الذاتية الكلية التي تسلب خصائص الشخصية الفردية ، بمعنى أن الذات الكلية للمجتمع إنما تمتص إرادة الفرد وحريته فيسلك سلوكا آليا .

ويصف التضامن الثاني بالعضوية ، حيث ينجم عن هذا التضامن نوع من التكامل الذي ينعقد ويتشابك كلما تعقد وتشابك نظام تقسيم العمل الاجتماعي ، حيث تظهر وظائف جديدة ، لم تكن موجودة من قبل ، وتتخصص هذه الوظائف استنادا على التمايز الواضح في نظم وظواهر تقسيم العمل الاجتماعي ، فكلما ازداد تماسك الأفراد واعتمادهم على بعضهم بعضا ، مما ينجم عنه بالضرورة نوعا من التكامل الاجتماعي .

وكلما ازداد المجتمع بدائية كلما ازدادت آلية التضامن ، حيث يكون عدم التمايز واضحا بين سائر أفراده ، ويصبح كل واحد منهم نسخة متكررة من الآخر دون تمييز ، وعلى العكس من ذلك يظهر التمايز واضحا ، كلما ازدادت المجتمعات تقدما وتطورا ، فيمكننا أن نميز بين فرد وآخر ، استنادا على تعقد نظام تقسيم العمل ، فيظهر اللاتجانس وتختفي المشابهات العقلية ، وتزول أنماط السلوك الإستاتيكي التي كانت تظهر في سياق التقليد وتواتر العادة .

ومن مميزات التضامن الآلي عن التضامن العضوي ، ميزة تحول العلاقات التلقائية التي كانت سائدة في المجتمع ذي التضامن الآلي ، فتتغير هذه العلاقات الاستاتيكية الثابتة ، إلى علاقة متغيرة ، هي علاقة العقد ، نظرا للتغيرات الديناميكية الهائلة التي نجمت وطرأت على ملامح البناء الاجتماعي ، فيحل القانون محل العرف ، والعقد محل التلقائية ، والمسؤولية الفردية محل المسؤولية الجمعية .

فالقاتل في المجتمع البدائي ليس مسؤولا كفرد عن جريمته ، و إنما المسؤول الأول هو قبيلة الجاني ، حيث أن القتل في المجتمعات البدائية ، لا يقع على القتيل ، و إنما وقع الجرم على قبيلة المجني عليه ، فتطالب بالثأر أو الدية ، بمعنى أن المسؤولية في المجتمعات البدائية ، هي مسؤولية جماعية ، وليست بالفردية ، فيسود العرف ،

وتقل مظاهر تقسيم العمل ، حيث نجد قداسة تحيط بما يفرضه الضمير الجمعي من قواعد ، فيتميز السلوك بالتجانس .

ولكن في التضامن العضوي ، تقل حدة الروح الجماعية ، وتتغير صور التضامن ، ويتحول مضمونه ، ويسود اللاتجانس ، ليحل محل التجانس ، ويظهر التفاضل بديلا عن اللا تفاضل ، وعدم التجانس .(9)

ونواة العلاقات العائلية في المجتمع التشادي الأسرة ، والتي غالبا ما تكون كبيرة بحيث تشمل الزوج والزوجة والأولاد والجد والجدة والأعمام والأخوال والأخوة ، وما تفرع عن هذه الأصول والفروع من أفراد ، والعلاقات داخل هذه الأسرة قوية وملزمة، للجميع بحيث تتطلب من الفرد الالتزام الشديد بالضبط الاجتماعي والالتزامات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة لدرجة أن أي تقدم أو نجاح يحرزه فرد من أفراد هذه ا لأسرة الكبيرة يعتبر نجاحا لهذه الأسرة كلها وتتوقع أن يعود ناتج نجاح هذا الفرد المادي والمعنوي لهذه الأسرة الكبيرة ، وبالمقابل تتحمل هذه الأسرة الكبيرة تبعات فشل أو إحباط أو أي التزام من أحد أعضائها بصورة جماعية ، ولهذا يحافظ الأفراد في إطار هذه العلاقات علي نمط حياة موروث أو مألوف يقوده في أغلب الأحيان كبار السن ، وإذا وصل أحد الأعضاء من صغار السن إلي تولي قيادة الأسرة التشادية المسلمة فإنه يحرص علي إتباع توجيهات كبار السن ، وهي عملية نادرة ولا تحدث إلا في حالة نجاح الشاب أو الفتاة في الجانب المالي أو السياسي أو الوظيفي ، وحتى في هذه الحالة النادرة فإن الجيل الجديد داخل الأسرة التشادية المسلمة غالبا ما يُوكل هذه المهمة لأحد أفراد الأسرة الكبار شكليا ، ويتولى هو قيادتها وتوجيهها من خلاله.

هذه هي الصورة النمطية للعلاقات القرابية داخل الأسرة التشادية المسلمة، لكن من الملاحظ أن هذه العلاقات حدثت فيها بعض التغييرات في الوقت الحاضر، فهناك تغيير من حيث حجم الأسرة الكبير، فقد ساعدت عوامل اجتماعية و اقتصادية مثل الهجرة والتحضر وتغير المهن من الرعي والزراعة إلي العمل أو الوظيفة ذات الدخل المحدود، كل هذه العوامل جعلت من غير المقدور علي بعض الأسر الكبيرة أن تحافظ علي حجمها وعيشها المشترك ، مما جعلها تسمح لبعض أفرادها بالاستقلال

بأنفسهم وتكوين أسر صغيرة تشمل الزوج والزوجة والأولاد فقط ،مع التشديد علي المحافظة على الالتزام بالشعور المشترك تجاه الأسرة الكبيرة وذلك من خلال الزيارات المتكررة والوقوف مع أي فرد من أفراد الأسرة الكبيرة كلما دعت الحاجة إلي ذلك.

وينتشر نظام الانتساب إلي صلب الأب لدي الأسر المسلمة التشادية ، ولكن للأم والانتساب إليها دور هام في العلاقات الأسرية حيث يسود الاعتقاد بأهمية الخال والخالة بالنسبة للفتي والفتاة ، وتقوم علاقات مادية ومعنوية مبنية علي علاقات الخؤولة .وتفضل الأسرة التشادية المسلمة الزواج الداخلي بين أبناء الأعمام ، ولكن في بعض مناطق الشمال التشادي تفضل بعض الأسر الزواج الخارجي .

ومن أهم العلاقات القرابية التي تنتشر داخل الأسر التشادية المسلمة العلاقات القبلية وهي التي تشمل عددا كبيرا من الأسر الكبيرة تجمعها رابطة الدم واللغة وربما المكان أو الأرض،وفي حالة العلاقات القبلية يشعر الأعضاء فيها بأنهم يعرفون يقينا أصلهم المشترك في شكل جد قريب و معروف ،وهذا الاعتراف يجب ألا يتوقف علي أفراد القبيلة فقط، بل يتوجب أن تقربه القبائل المجاورة وربما السلطات الرسمية.

ويوجه العلاقات القبلية داخل القبيلة شيخ القبيلة وأعوانه ونوابه ،وغالبا ما يصل الشيخ إلي رئاسة القبيلة بالوراثة، ولكن في حالات معينة يتوجب علي القبيلة أن تختار من بين أعضائها من يتولى قيادتها،وفي هذه الحالة يتطلب الاعتراف بمكانة الشيخ الجديد من جميع أعضاء القبيلة من جانب ،والاعتراف به من القبائل المجاورة من جانب آخر، ثم يتبع ذلك الإقرار من السلطات الرسمية .

ومن المعروف أن العلاقات القبلية امتداد لعلاقات الأسرة الكبيرة فهي تلزم صاحبها بجميع قرارات شيخ القبيلة ، وبالمقابل تتحمل القبيلة الدفاع عن أفرادها في جميع الحالات. ونظرا لهذه العلاقات الملزمة داخل القبيلة يسود تصور لدي الدارسين بأن العلاقات القبلية من الممكن أن تستغل لتجاوز اللوائح والنظم والقوانين التي يقوم عليها المجتمع الحديث ، ولهذا يتم الحديث عن بعض التصرفات التي يمكن اعتبارها استغلالا للعلاقات القبلية مثل المحاباة وخدمة الأقارب وتفضيلهم علي غيرهم في الوظائف والخدمات الرسمية . (10)

وهناك مستوى آخر للعلاقات القر ابية هو مستوي العلاقات السلالية ، ومن الممكن اعتبار العلاقات السلالية جزءا من العلاقات القبلية ، إلا أنما يميز العلاقات السلالية هو اتساعها وبعدها الزمني لدرجة أن بعض الأعضاء الداخلين فيها قد لا يعرفون بالضبط صلة النسب التي تربطهم بالجد الحقيقي أو الأسطوري للسلالة . وعلي كل حال فإن العلاقات السلالية تقوى أو تضعف بناء علي عوامل معينة منها إدراك الأصل الواحد والأرض المشتركة والعلاقات التاريخية القائمة داخل السلالة . ويتم التعامل داخل العلاقات السلالية انطلاقا من شيوخ القبائل التي تنتمي إلي سلالة واحدة ، ومن خلالهم توزع الالتزامات إلي الأسر الكبيرة أو الصغيرة ، وبصفة عامة فإن العلاقات القر ابية أقوى ما تكون لدى الأسرة الصغيرة ثم داخل الأسرة الكبيرة وتضعف بالتدريج كلما اتجهنا نحو العلاقات السلالية.(11)

ج- الاعتبارات المحلية

يضع الناس في المجتمعات التقليدية عناية كبيرة في التحيز للاعتبارات المحلية أو القروية في اتخاذهم لقراراتهم السياسية ، ويعتبرون أي موقف سياسي لا يراعي مصالح محلاتهم أو قراهم ، لا يهمهم ولا يعيرونه أي اهتمام ، ولا يستحق أن يساهموا فيه ، وهذا ضيق أفق سياسي يميز المجتمعات القروية أو المحلية .

تتداخل العلاقات المكانية مع العلاقات القر ابة في المجتمع التشادي المسلم تداخلا كبيرا ، خاصة إذا اشترك أفراد الأسرة والقبيلة والسلالة في الأرض ، لدرجة أنه من الصعب علي الباحث أن يلاحظ التمييز بينهما،ولكن يحدث في بعض الأحيان أن تتكون علاقات اجتماعية قوية نتيجة للعيش المشترك بين الجماعات بغض النظر عن رو ابط الدم ، ويسميها العلماء بالعلاقات المكانية أو المحليات أو البلديات . ويشعر الداخلون في مثل هذه العلاقات بالمصير المشترك لبعضهم البعض ، ويتعزز هذا الشعور بعلاقات الزواج والمصاهرة وبعلاقات الجيرة. وتظهر أهمية العلاقات المكانية في البناء الاجتماعي التشادي بأنها وصلت ببعض الجماعات أن تنتمي إليها انتماء قويا يتجاوز رو ابط القر ابة ويتيح الحرية لقبول جماعات داخل الأراضي السلالية بغض النظر عن الانتماءات العرقية ، وقد عرف البناء الاجتماعي التشادي العلاقات المكانية منذ إنشاء

القرى والحلال الصغار وكذلك المدن الكبيرة،وقد لعبت هذه العلاقات دورا هاما في عملية قبول الو افدين الجدد داخل هذه الأماكن.

د- الاعتبارات المقاطعية(جغر افيا)

فالمقاطعة –حسب التقسيم الإداري لشاد- رغم أنها تضم عددا من المحلات أو القرى ، إلا أنها تنظيم جغرافي أقل من الإقليم الإداري ، وما يميز الآفاق السياسية على هذا المستوى ، هو كونها بداية الخروج السياسي من ضيق الأفق ، وهو الخطوة الأولى في التحول الاجتماعي السياسي ، حيث يمكن للمواطن أن يشارك في القرارات السياسية التي تتجاوز محلته أو قريته التي يعرفها معرفة مباشرة ، وبالتالي يتعاون مع أشخاص آخرين لا يعرفهم ولا يقربون إليه عائليا ، وهذه هي الخطوة الرئيسية في بداية الانفتاح السياسي الذي يتطلبه العصر الحديث .

أدت الضغوط الخارجية وظروف العيش في مناطق جذب سكاني تفد إليها مجموعات سكانية متباينة بين وقت وآخر ، وما تبع ذلك من صراع حول المراعي والآبار والأرض الزراعية والمدن الكبيرة ، أستدعى كل هذا قيام تجمعات أكبر حجما من الناحية العددية ، ولهذا ظهرت الضرورة إلى قبول الآخرين سواء أكانوا قبائل أخري أم مجموعات مكانية ، وهذا ما أدي إلي ظهور التجمعات التحالفية التي يقودها ممثلو القبائل والسلالات والتجمعات المكانية .(12)

ويدعم المجتمع التشادي العلاقات التحالفية لأنها تسمح بقيام علاقات اجتماعية تتجاوز العلاقات القبلية والسلالية والمكانية ، وذلك من أجل إرساء دعائم المجتمع المسل الذي من طبيعته هذا التسامح. وأكبر مثال يشار إليه للعلاقات التحالفية في المجتمع التشادي ما عقدته المجموعات المتحالفة في العاصمة انجمينا من اتفاقية تشمل- تقريبا – جميع القبائل والسلالات والمجموعات المكانية بهدف تنظيم العلاقات الاجتماعية فيما بينها ، ومن أهم بنود هذه الاتفاقية التحالفية أن رؤساء القبائل والسلالات والمجموعات المكانية الموقعون علي هذه الاتفاقية والمنضمون إليهم ، تحالفوا علي رفض عادة الثأر التي كانت سائدة في العلاقات القبلية والسلالية والمكانية ، وتحويلها إلي الدّية – حسب قواعد التحالف المنصوص عليها في هذه الاتفاقية – وقد

وصل الأمر ببعض المجموعات المتحالفة إلى إلغائها تبادليا خاصة في قتل حوادث السيارات والتي أضيف إليها فيما بعد جميع أنواع القتل غير العمد ، وكذلك الأضرار والإصابات في الحوادث المختلفة .

وقد وجدت هذه الاتفاقية تصديقا رسميا من الدولة والقضاء التشادي مما جعل الأعضاء المتحالفون يتمتعون بالحماية من السلطات الرسمية ، والطريقة التي رسمها المستفيدون من هذه الاتفاقية تتمثل في أنه حينما يقع حادث –يدخل ضمن بنود الاتفاقية – فما علي شيخ قبيلة الجاني إلا الاتصال بشيخ القبيلة المتضرر أحد أفرادها وزيارة المتضرر وتقديم التعازي في حالة الوفاة ، وهذه العملية تمثل الاعتراف بالخطأ وتحمل كامل المسؤولية ،ويتبع هذه العمليات الشكلية التدخل ماديا وذلك عن طريق المساهمة في تكاليف العزاء بمبلغ نص عليه في اتفاقية التحالف وهو أربعون ألف ريال تشادي وهو ما يعادل أقل من أربعمائة دولار أمريكي بالإضافة إلي تحمل نفقات العلاج والإعاشة إذا كان المتضرر مصابا بإصابات بالغة .(13)

ونظرا للدور الكبير الذي لعبته هذه الاتفاقية التحالفية في فض النزاعات بين المتحالفين فقد سعت جميع القبائل والسلالات والمجموعات المكانية لتوقيعها والاستفادة من مز اياها الاجتماعية ، وآخر المنضمين أليها جماعة أولاد سنغال وهي جماعة تحالفية تضم كل سكان غرب أفريقيا الذين وفدوا إلي تشاد أيام الاستعمار الفرنسي للعمل في الدو ائر الحكومية الاستعمارية وظلوا في تشاد بعد الاستعمار وما تبعهم من مجموعات ، وإنهم ولكي يتمتعوا بمز ايا الاتفاقية التحالفية توجب عليهم أن يكونوا جماعة اجتماعية تحالفية تضمهم وتدافع عنهم في إطار التحالفات القائمة حتى وإن افتقدوا الر ابط القبلي والسلالي أو المكاني السابق ، وقد قبلت السلطات الرسمية هذا التجمع التحالفي المصطنع ، وكذلك التجمعات الاجتماعية التشادية بكثير من التسامح ، رغم اعتراف الجميع بأن لا رابط بين هؤلاء الناس إلا هدف الاستفادة من المز ايا التي توفرها اتفاقية التحالف ، للعيش في العاصمة انجمينا وضواحيها .

هـ- الاعتبارات الإقليمية

والإقليم في التنظيم الإداري اللامركزية الشادي المطبق حاليا ، عبارة عن مجموعة من المقاطعات الإدارية ، يحكمه والي مستقل ، ويتمتع بصلاحيات إدارية ووظيفية كبيرة ، تتمثل في مندوبين عن جميع الوزارات في الدولة، ومن الناحية الرسمية يمثل حاكم الإقليم حكومة مصغرة في إقليمه ، بكل ما تعني هذه العبارة من صلاحيات وإمكانات مادية وسلطات تنفيذية ، ويعتبر سكان أي إقليم إداري مستقلون داخليا ، ولهم الحق في تسيير أمور حياتهم اليومية في المجالات الاقتصادية والإدارية والوظيفية والمالية والخدمية ، ولهذا يعتبر الاتجاه نحو الآفاق الإقليمية ، خطوة جوهرية نحو شعور المواطنين بتحمل مسؤولياتهم السياسية ، وهو شعور سياسي يعبر عن انفتاح سياسي هام نحو التحرر من المركز (العاصمة) وتطبيق عملي للامركزية السياسية المطلوبة في تحقيق النمو السوي للآفاق السياسية السليمة.

وتعرف العلاقات الإقليمية في البناء الاجتماعي التشادي بأنها مجموعة العلاقات التي تشمل عددا من التحالفات القبلية والسلالية والمكانية والتحالفية ، وقد عرف المجتمع التشادي المسلم هذه العلاقات حينما أنشأ السلطنات الإسلامية الكبيرة ، مثل : كانم وبقرمية ودار وداعة ، فالعلاقات الاجتماعية التي كانت تسود داخل هذه السلطنات الإسلامية ، هي علاقات إقليمية ، حيث يشعر جميع الأفراد الداخلين فيها بأهمية الإقليم الكبير، الذي يضم مجموعة كبيرة من القبائل والسلالات والتجمعات المكانية والتحالفية ، فالناس تعبر عن انتمائها للإقليم ، دون غيره من الانتماءات الأخرى بعدة مظاهر، مثل: إضافته إلي أسمائهم ، مثل الكانمي أو البقرمي ، بدل إضافة أسماء القبائل والسلالات والأماكن الصغيرة ، وكذلك التعبير عن ذلك بالدفاع عن الإقليم في حالات الغزو وغير ذلك ، وفي الوقت الحاضر تشكل العلاقات الإقليمية أهم مكون من مكونات البناء الاجتماعي التشادي والذي ينعكس إيجابا أو سلبا علي النظام السياسي والاقتصادي للمجتمع التشادي .

و- الاعتبارات الوطنية

والآفاق السياسية الوطنية هي التي تراعي مصالح جميع أقاليم الدولة الشادية ، والآفاق السياسية على هذا المستوى من المفترض أن تكون مدعومة من الدولة ،

خاصة من الناحية الإعلامية والتربوية والثقافية . و اتساع الأفق السياسي و اتجاهه نحو الاعتبارات الوطنية من الفرضيات الرئيسية لهذه الدراسة.

ز- الاعتبارات القارية

عرفت شاد تجربة الارتباط بالأقطار الإفريقية منذ التجربة الاستعمارية ، حيث ربطت إداريا بوسط إفريقيا طيلة فترة الاستعمار (1900-1960م) ، وظل هذا الارتباط إلى الآن في شكل المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (CMAC) ، وشاد من الدول المؤسسة للوحدة الإفريقية ، والمؤثرة في مسيرة الإتحاد الإفريقي .

وهناك اتجاه سياسي قوي في إفريقيا حاليا ، يسعى إلى توسيع الآفاق السياسية للمواطنين ، لتبني فكرة المشاعر المشتركة للأفارقة تجاه القضايا السياسية الإفريقية ،وبالتالي فما أهمية الاعتبارات القارية في الآفاق السياسية للشباب الشادي ؟

ح- الاعتبارات العالمية

منذ أحداث الحرب العالمية الأولى والثانية ، وتكوين المؤسسات الدولية التي تشكل الأمم المتحدة ، مثل صندوق الند الدولي ، ومجلس الأمن ، والمنظمات المتخصصة الأخرى ، ظهر ميل من جميع سكان العالم نحو تكوين أو تشكيل الإنسان العالمي ، الذي يتسع أفقه السياسي ليشمل الاهتمام بالقضايا العالمية . ثم تطور الاتجاه نحو العولمة بجميع مظاهرها ، فهل لهذه العولمة أثرها في الآفاق السياسية للشباب الشادي ؟

يلاحظ من خلال السمات العامة للدولة التشادية أنها تتميز بتخلف البنية الاقتصادية باعتبارها تعتمد على المواد الخام الأولية مثل القطن والماشية والصمغ العربي،وتقليدية البناء الاجتماعي لأنه يعتمد على العلاقات الأسرية والقبلية والمكانية والتحالفية ،وكلها علاقات قد لا تتمشى مع متطلبات العولمة ، و انخفاض في المستوى التعليمي بتفشي الأمية في أكثر من ثمانين في المائة من السكان .

فهل تجنب هذه الخصائص الدولة التشادية عن التأثر بالمظاهر المختلفة للعولمة ؟ أم أن العولمة بمنطلقاتها التنافسية ستستغل هذا الضعف في التأثير على هذه السمات وجرها نحو مظاهر العولمة بأقصى سرعة ممكنة ؟

وستحاول هذه الفقرة مناقشة بعض مظاهر العولمة ، مثل المظاهر الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية.

1-المظهر الاقتصادي للعولمة

يعتبر المظهر الاقتصادي من أهم سمات العولمة ، وذلك لأن مفهوم العولمة نفسه من نتاج الرأسمالية ، و آثار العولمة أوضح ما تكون في مجال الاقتصاد، هذا بالإضافة إلى أهمية الاقتصاد وخطورة الدور المناط به ، ولأنه الهم الأكبر للحضارة الغربية الصانعة لمفهوم العولمة .(14)

ويمكن تعريف العولمة من المنطلق الاقتصادي بأنها " حركة تستهدف تحطيم الحدود الجغر افية والجمركية وتسهيل نقل الرأسمالية عبر العالم كله كسوق كونية " (15)

ورغم كل التحليلات حول بداية العولمة والتي قد يكون لبعضها أهمية تاريخية في تفسير ظاهرة العولمة إلا أنه يمكن للباحث أن يعتبر أن العولمة مرحلة تاريخية من تخطيط الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد ظهر دور الولايات المتحدة الأمريكية في العولمة منذ مؤتمر (بريتون وودز)عام1944 م والذي تمخضت عنه مؤسسات اقتصادية يدار من خلالها الاقتصاد العالمي وهي :

أ-صندوق النقد الدولي الذي يقوم بدور الحارث على النظام النقدي الدولي.

ب-البنك الدولي الذي يعمل على تخطيط المتدفقات المالية طويلة المدى .

ج- الاتفاقيات العامة للتعريفات الجمركية والتجارة التي تعرف اختصارا باسم "القات" ، وتهدف إلى تمكين الدولة العضو من النفاذ إلى الأسواق كباقي الدول أعضاء الاتفاقية ، وذلك لتحقيق التوازن بين الحماية المناسبة للإنتاج وبين تدفق التجارة الخارجية . (16)

وقد تعاظم دور هذه المؤسسات الدولية في الآونة الأخيرة ، حيث بدأت تؤثر في تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ، بل وفي صياغة السياسات الاقتصادية

الداخلية والخارجية للدول(خاصة الدول النامية) مما يعد تنازلا من هذه الدول عن بعض وظائفها في اختيار السياسات الاقتصادية المناسبة لها ، ويتمثل تأثير أدوات العولمة الاقتصادية في تنظيم القيود على حركة التجارة والمدفوعات وتنظيم المدفوعات وأسعار الصرف الأجنبي ، وسياسات الحكومات إزاء ضبط الطلب المحلي، والخصخصة وتحرير الأسعار المحلية والضرائب ، وذلك في إطار التزامات تعاقدية بين الحكومات وهذه المؤسسات ، تعرف بالمشروطية أو ببرامج الهيكلة الاقتصادية .(17)

ومن الانعكاسات الكبيرة لعملية العولمة الاقتصادية على الدولة التشادية تطبيقها لبرامج الهيكلة الاقتصادية المقترحة من صندوق النقد الدولي وغيره من مؤسسات العولمة الاقتصادية، فارتعت الضرائب على جميع الخدمات والسلع، وارتفعت الأسعار ، وتم تنازل الدولة عن التزاماتها ، في الحماية الصحية ، وبعض الخدمات الاجتماعية ، وتوفير العمل للخريجين ، وتثبيت أو توقيف الترقيات لجميع الموظفين الحكوميين ، رغم قلتهم ، (خمس وعشرون ألف موظف مدني يخدمون حوالي ستة ملايين ونصف من السكان) ، والأخطر من ذلك تم تخفيض العملة إلى أكثر من خمسين في المائة ، مما جعل الأسعار ترتفع إلى أكثر من مائة في المائة في بعض السلع خاصة السلع المستوردة من الخارج .

والمتضرر الرئيس من كل هذه المشروطية المفروضة من مؤسسات العولمة هو المواطن العادي ، والدولة التشادية وجدت في مثل هذه المنظمات مشاجب تعلق عليها جميع تنازلاتها عن وظائفها الاقتصادية ، فالمواطن حينما يسأل عن الوظيفة أ و العمل بعد تخرجه أو إعداده له ، ترد عليه الدولة بأن برامج الهيكلة الاقتصادية المفروضة على البلاد من صندوق النقد الدولي هي المسئولة عن عدم وجود العمل أو الوظائف ، والإجابة نفسها تأتي حينما يسأل عن سبب ارتفاع سعر الخبز ، فصندوق النقد الدولي يشترط حرية التجارة ، والخبز سلعة تجارية ، وأي تدخل من الدولة في الحرية التجارية يعني إخلالها بشروطها مع صندوق النقد الدولي.

وفي إطار الخصخصة تم تنازل الدولة التشادية عن الكثير من المؤسسات الاقتصادية العامة ، بحجة عدم كفايتها الاقتصادية ،فشركة القطن التشادية

معروضة للخصخصة ، وشركة السكر التشادية تمت دراسة جدوى خصخصتها ،وكذلك المؤسسات الحيوية مثل مؤسسات الماء والكهرباء ، والحبوب والغلال ، والاتصالات والهاتف والبريد .

والغريب أن العمال والموظفين في المؤسسات العامة التشادية ، حينما يحتجون ليوم واحد من صدمتهم من الخصخصة ، تأتي العصا السحرية للعولمة فتقنعهم بأن وضعهم في الخصخصة سيكون أفضل، فيتراجعون عن الإضراب،وبالتالي تستمر عمليات الخصخصة لجميع المؤسسات الاقتصادية التشادية العامة . (18)

2-المظهر السياسي للعولمة

تأتي أهمية المظهر السياسي للعولمة نظرا لأنه في الدول المتقدمة تعتبر السياسة انعكاسا للمظهر الاقتصادي للدولة ، بينما في المجتمعات النامية السياسة هي التي تسير الاقتصاد ، ولذلك تركز العولمة كثيرا على المظهر السياسي في تعاملها مع العالم الثالث .

فالدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تسعى من خلال العولمة إلى فرض النموذج الغربي في الحكم، والذي يتمثل في الديمقراطية الانتخابية،ويحاولون أن يعتبروا تطبيقها شرطا في التعامل مع الدول الأخرى ، والديمقراطية الغربية المطلوبة تعتمد على التعددية الحزبية وحرية الرأي والتعبير ، وذلك من خلال قنوات معينة كالانتخابات والصحف الخاصة أو الحرة ، و انتشار الجمعيات المدنية الأهلية ،وغيرها من القنوات ، واعتبرت الدول الغربية أن عدم تطبيق الديمقراطية-حسب النموذج الأمريكي- ينتج عنه الاستبداد و انتهاك حقوق الإنسان وضياع حقوق الأقليات . (19)

ولذلك تعرف العولمة من خلال مظهرها السياسي بأنها تعني "التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركزوتحت سيطرتها ".(20)

وقد انعكس المظهر السياسي العولمة على الدولة التشادية بشكل واضح بعد التسعينات من هذا القرن ، فتعددت الأحزاب السياسية ، إلى أن وصل عددها إلى أكثر من ستين حزبا سياسيا معترفا به رسميا ، وتجاوز عدد الجمعيات المدنية والأهلية الثلاثمائة جمعية ، تراوحت من جمعيات حقوق الإنسان إلى جمعيات حقوق الطيور

والزواحف ، وهذه التعددية خلقت في البداية متنفسا في الحريات ، ولكنها بعد فترة وجيزة ظهر عبؤها على الحياة السياسية العامة ، خاصة تأثيراتها الخارجية من دول المركز،فلا توجد جمعية مدنية في تشاد ليست لها علاقة مع جمعية مناظرة لها في الغرب إن لم تكن مجرد فرع منها ، تعمل بإمرتها وتوجهاتها وبتمويلها .

أما المتطلبات الأخرى للديمقراطية الغربية ، خاصة العمليات الانتخابية ، فقد تم الوفاء بها في تشاد بالكامل ، حيث إقرار الدستور بالانتخابات الحرة وكذلك تمت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ،وفي طريقها لإجراء انتخابات البلديات والتجمعات المحلية.

وهذا لا يعني أن مظاهر العولمة السياسية دخلت إلى تشاد مبرأة من مساوئها المعترف بها حتى في المجتمعات الغربية نفسها ، حيث يفوز –غالبا-في الانتخابات من يستطيع أن يصرف أكثر في حملته الانتخابية ، ويعطي وعودا بر اقة سرعان ما يتخلى عنها عند فوزه ، حتى أنه ساد لدى الأوساط الشعبية في تشاد ، أن السياسة ترتبط بالخداع وبيع الذمم ، وتبتعد عن الصدق والنزاهة ، مما يجعل المر اقب للتطورات السياسية في تشاد يلاحظ تناقصا في عدد الأحزاب السياسية أو تمركزها في تجمعات حزبية أو حتى انضمامها بالكامل إلى حزب سياسي أقوى منها في النفوذ المادي أو السياسي ، مما يعني تراجع هذه الأحزاب عن أطروحاتها السياسية، و أتاحت المجال للتشكك في الجدوى السياسية للتعددية الحزبية في البلاد.

ونفس هذه الظاهرة تلاحظ في الجمعيات المدنية ، سواء في عدم فاعليتها وخدمتها للأهداف الوطنية ، أو الشك في جدوى وجود هذا العدد الكبير منها .

فقد اتضح أخيرا وجود جمعيات مدنية تشاد ، لها علاقة بجمعيات حماية البيئة في الدول الغربية تزرف دموع التماسيح على البيئة التشادية التي سيلوثها مرور أنابيب النفط التشادي ، ووصل احتجاج هذه الجمعيات إلى صندوق النقد الدولي ، فأوقف دعمه عن المشروع إلى أن تستوفي الدولة التشادية جميع الشروط التي تطالب بها جمعيات حماية البيئة، مما جعل الدولة التشادية تنفق عشرات الملايين من الدولارات الأمريكية لإجراء دراسات جدوى بيئية للمشروع ،وسارعت الشركات الغربية في إتمام

الدراسات المطلوبة ،وتقع نتائجها في أكثر من عشر مجلدات ، قدمت إلى صندوق النقد الدول للنظر في المساهمة في تنفيذ المشروع .

3-المظاهر الاجتماعية والثقافية للعولمة

يرى بعض الكتاب أن العولمة تشتمل على ثلاث عمليات تتعلق بانتشار المعلومات ، وتذويب الحدود ، وزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمؤسسات والمجتمعات . وبهذا يصبح جوهر عملية العولمة يتمثل في سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على نطاق كوني . (21)

ويلاحظ أن العولمة في المجالات الاجتماعية والثقافية تركز على سيادة القيم الغربية وبالتحديد القيم الأمريكية على العالم كله ، وقد عبر عن هذا الاتجاه كتاب (فوكوياما) الأمريكي ذي الأصل الياباني الذي أسماه نهاية التاريخ ، واعتبر سقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار الكتلة الشيوعية انتصارا حاسما للرأسمالية ودليلا واضحا على تفوق وسمو القدرات التكنولوجية الأمريكية والمؤسسات المنبثقة عنها . (22)

فالعولمة في مظهرها الثقافي الاجتماعي تعني انتقال الأفكار والمبادئ والقيم الثقافية والاجتماعية من المركز(أمريكا) إلى التو ابع(الدول النامية)، وأدوات هذا النقل هي وسائل الاتصالات والإعلام ، وهذا يعني " أن العولمة الثقافية ليست سوى نقلة نوعية في تاريخ الإعلام تعزز سيطرة المركز الأمريكي على الأطراف أي على العالم كله " . (23)

والذي ينظر بدقة إلى عولمة الإعلام يكتشف أن العولمة تتعامل مع الإعلام ومنتجات الثقافة على أساس كونها سلعا يجري تداولها في سوق موحدة لا توجد فيها خصوصيات سياسية وثقافية ، فالأفضلية للسلعة أو الخدمة الأجود والأرخص، وتتجاهل العولمة الثقافية والإعلامية عن عمد الطابع الأمريكي المهيمن على صناعة الإعلام والاتصالات الدولية ، والذي تز ايد بصورة ملحوظة منذ نهاية الثمانينيات من القرن العشرين نتيجة تطور تكنولوجيا الاتصال ، خاصة ظهور الانترنيت ، والإعلام الأمريكي، والتحولات السياسية في النظام الدولي الجديد .(24)

وعولمة الثقافة والاجتماع والإعلام التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، ناهضتها بعض الدول داخل المعسكر الغربي نفسه ، مثل فرنسا وكندا ، على اعتبار أن وسائل الإعلام الأمريكية تسيطر على 65 % من مجمل المواد والمنتجات الإعلامية والإعلانية والثقافية والترفيهية ، بل إن فرنسا تقاوم سيطرة اللغة الإنجليزية على شبكة الانترنيت ، وذلك لأن 95 % من حجم تداول الاتصالات والمعلومات على هذه الشبكة يتم باللغة الإنجليزية ، بينما 2 % فقط يتم باللغة الفرنسية ، ولهذا السبب رفعت فرنسا خلال مناقشات "القات " الأخيرة شعار الاستثناء الثقافي . (25)

و أثر العولمة الثقافية والإعلامية والاجتماعية يأتي في المقام الأول من قنوات الإعلام ، فالإذاعة التشادية رغم أنها تهدر جل وقتها في البث باللهجات المحلية والتي لا تتجاوز –غالبا- الأخبار والإعلانات الاجتماعية، فإن الوقت المتبقي يغطى جزء كبير منه بالمعلومات الجاهزة والقادمة من الغرب .

أما عن الإذاعة المرئية فإن أغلب ما تقدمه من مادة إعلامية يعتبر جاهزا ، حتى أنها في بعض الدورات قدمت لمشاهديها سلسلة (ماكدونلد) الأمريكية لتعليم اللغة الإنجليزية.

وفي الو اقع تعد البنية الاجتماعية والثقافية للدولة التشادية من أهم العقبات في وجه العولمة في تشاد ، لذلك هناك اهتمام كبير من قبل الغرب بالدراسات الاجتماعية ، يقوم بها خبراء من جميع الجنسيات من أجل الوقوف على مكونات البناء الاجتماعي ، خاصة العلاقات الأسرية والقبلية التي تدور حولها الجماعات التشادية ، بهدف فهمها ، ثم محاولة تغييرها نحو العولمة .

واستكمالا لهذا المسعى تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بعملية تكوين وإعداد لجماعات قيادية خاصة تتولى تبني ونشر أفكار وقيم ومبادئ العولمة الأمريكية ، وقد اختارت وسيلة بسيطة لإعداد وتطوير هذه المجموعة ، أهم مظاهرها إقامة دورات في أمريكا يشارك فيها كبار الإداريين والمثقفين التشاديين ، ومن المعلومات المستقاة من الذين شاركوا في هذه الدورات أن الإعداد لها يبدأ من أنجمينا ، حيث يتم ترشيح المستهدفين وبعد المو افقة ترتب لهم الاستعدادات للذهاب إلى أمريكا ، بشرط أن يمروا

بالعصمة الفرنسية باريس ، ومن المفضل أن يمكثوا فيها عدة أيام تسمح لهم برؤية أهم المعالم الحضارية التي تسمح للمتدرب بالمقارنة مع المعالم الحضارية الأمريكية واكتشاف الفرو قات ، وذلك من أجل إزالة الهالة الثقافية لدي المثقفين التشاديين في نظرتهم للمركز الفرنسي السابق ، وبالفعل تركز الجهات المسؤولة عن الدورات في أمريكا على أن يري المتدرب التشادي كلما هو مبهرومثيرمن المعالم الحضارية في أمريكا ، مثل المراكز الفضائية الأمريكية ومراكز صناعة الحاسوب ، وناطحات السحاب الأمريكية ، مع تجنب مشاهدة أي مظاهرسلبية في الثقافة الأمريكية ، ولا توجد مشكلة لغة في كل هذه الدورات ، بحيث تتم دورات المثقفين باللغة الفرنسية لوحدهم والمثقفين باللغة العربية لوحدهم، ووجود مترجمين تحت الطلب ، وقد أدت هذه الدورات فعلها السحري لدى المتدربين ، حتى أن بعض الذين شاركوا يقولون : تحولت فرنسا في أعينهم إلى قرية عادية، مقابل ما شاهدوه من تقدم في أمريكا.

وطالما أن هذه الجماعات القيادية تتولى أصلا مناصب هامة في الإدارة التشادية ، فإنها الجماعة المناسبة لنشر أفكار وقيم العولمة بجميع مظاهرها الاقتصادية والسياسية والثقافية داخل الدولة التشادية .

هـ قياس التغيرات المستقلة

في هذه الدراسة استخدمنا عددا من المتغيرات المستقلة ، وهي :

العمر

يقيس هذا المتغير عمر المبحوث في الفترة التي أجريت فيها المقابلة ، وصنف العمر على ثلاث فئات :

- شاب
- متوسط
- كبير

وبشكل عام فإن المجتمع التشادي يعد مجتمعا شابا أي تكثرفيه الفئة العمرية الصغيرة سواء على المستوى الوطني أوعلى مستوى المديريات . حيث تدل الإحصائيات

الأخيرة (1993م) أن 48.1% من السكان على المستوى الوطني أعمارهم أقل من 15 سنة ، وأكثرمنهم بقليل الفئة المنتجة اقتصاديا (15 - 64) سنة ، حيث تمثل 48.5 % بينما لا تصل نسبة الفئة العمرية من 65 فما فوق إلا 3.4% فقط من المجموع العام للسكان بينما إذا نظرنا إلى هذه الفئات مقارنة بالنوع فإننا نجد أن الرجال أكثرشبابا من النساء 49.3 % مقابل 46.1 % .

وهذه النتيجة توضح أن هذه الفئة العمرية تشمل من الشباب أكثر من الشابات ، وبالمقابل فإن الفئة العمرية من 65 فما فوق التي تعني الشيخوخة في الهيكل السكاني فئة صغيرة بشكل عام ، ولا يتفاوت فيها الرجال والنساء إلا بشكل ضئيل 3.6 % للرجال و3.2 % للنساء .

ومن ناحية أخرى فإن الفئة العمرية المنتجة (15 - 64 سنة) لها أهمية كبرى في مثل هذه التحليلات وتمثل نسبة كبيرة من السكان تصل إلى 48.5 % من مجموع السكان ، ومن الملاحظ على هذه الفئة أن نسبة النساء فيها أكبرمن الرجال حيث تصل إلى 50.7 % من السكان مقابل 46.3 % لفئة الرجال ، وهذا يفسره عامل الوفيات لدى الرجال نتيجة الحروب التي مرت بها البلاد في السنوات الماضية ، وكذلك عامل الهجرة إلى الخارج الذي يستنزف غالبا الرجال.

ولهذه الإحصاءات خلاصة مفادها أن النسبة العالية لدى الصغارفي السن جعلت الإعالة السكانية على السكان المنتجين فعلا كبيرة ، وبشكل عام فإن كل 100 من السكان المنتجين (15 - 64 سنة) يقومون بإعالة 106 من السكان غير المنتجين (أقل من 15 و65 فما فوق) .

أما على مستوى الموطن فإن السكان الحضريين هم الأكثر شيخوخة من السكان الريفيين من كلا النوعين . ففي فئة الأقل من 15 سنة يمثل الريف 48.3 % مقابل 45.2 % في الحضر، وأن فئة النساء في الحضر- نظريا - أكثرشبابا من فئة الرجال 46.1 % مقابل 45.9 % في الريف بينما فئة الرجال هي الأكثرفي الريف عنه في المدينة (51.8 % مقابل 44.6 %) .

وهناك نسبة عالية للفئة المنتجة في المدينة 522 % مقابل 476 % في الريف وهذه النتيجة توضح أهمية الهجرة المرتفعة في الفئة المنتجة إلى المدن من أجل البحث عن العمل ، وهذا يعني أن درجة الإعالة في الريف أكبر منها في المدينة ، ومن ناحية النوع فإن الإعالة أكبر لدى الرجال في الريف منه في المدينة لدى النساء ،والخلاصة أن اتجاه السكان نحو المدن تظهر أهميته لدى الرجال أكثر منه لدى النساء .

ويبدو أن فئة الشيوخ 65 سنة فأكثر أكبر في القرى منه في المدينة ، وفي كلا النوعين ، بينما في القرى الأشخاص في سن الشيخوخة من نوع الرجال أكثر من نوع النساء 3.9 % مقابل 3.3 % والحالة مختلفة في المدينة (2.5 % مقابل 2.8 %) .

جدول رقم (2) يبين نسب السكان المستقرين حسب النوع والمجموعات العمرية الكبرى (%)

المجموعات	الحضر				الريف					المجموع الكلي				
العمرية الكبرى	رجال		نساء		المجموع	رجال		نساء		المجموع	رجال		نساء	
14 – .		4		4	%45.2		5		4	%48.8		4		4
	%.6		%5.9			%1.8		%6.1			%9.3		%6.1	
64-15		5		5	52.2		4		5	47.6		4		5
	2.9		1.4			4.3		0.5			7.1		0.7	
65 فأكثر		2		2	2.6		3		3	3.6		3		3
	.5		.8			.9		.3			.6		.2	
59-15		5		4	50.5		4		4	45.4		4		4
	1.4		9.4			2.2		8.3			5.1		8.6	
60 فأكثر		4		4	4.3		6		5	5.8		5		5
	.0		.6			.0		.5			.6		.3	
الحمل السكاني أو		8		9	%91.6		1		9	%110.3		1		9
درجة الإعالة	%9.0		%4.7			%25.7		%7.9			%16.2		%7.3	

المصدر : النتائج النهائية للإحصاء السكاني عام 1993م، المجلد الثاني ، الجزء الثاني جدول رقم (14) ص 55

وإذا نظرنا إلى النتائج في الجدول والتحليل السابقين للسكان المستقرين وقارناهما بنتائج السكان الرحل والبدو نجد أن السكان البدو هم أيضا يتميزون بأنهم مجتمع شاب مهما تكن نوعية الفئات حيث نجد أن الفئة العمرية من 0 - 14 سنة تصل

نسبتها إلى 48% ، وحسب النوع فإن الرجال أكثر شبابا من النساء في مجتمع الرحل ، ونسبة الفئة العمرية (15 - 64 سنة) متساوية تقريبا بين المستقرين والرحل (48.5% و 48.4%) وبالتالي فإن هذه الفئة تتحمل أو تعول أشخاصا غير منتجين سواء في المدينة أو البادية ، ومن ناحية أخرى فإن فئة الشيوخ 65 سنة فأكثر نسبتها عالية لدى السكان المستقرين منها في البادية (3.4% مقابل 2.7%) (11)،وهذه النسبة أكبر لدى الرجال منهم لدى النساء ويمكن أن تتضح هذه التحليلات أكثر برؤية هذا الجدول :

جدول رقم (3) يبين نسب السكان المستقرين والرحل حسب النوع والفئات العمرية الكبرى (%)

الفئات العمرية الكبرى	المستقرون			الرحال		
	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع
0 - 14 سنة	5 %0.2	4 %6.0	4 %8.0	4 %9.2	4 %8.5	4 %8.9
15 - 64 سنة	4 6.2	5 0.7	4 8.5	4 7.3	4 9.5	4 %8.4
65 فأكثر	3 .6	3. 3	3. 4	3. 5	2. 0	2. 7
15 – 59	4 4.2	4 8.6	4 6.5	4 4.9	4 7.9	4 6.3
60 – فأكثر	5 %.6	5. %4	5. %5	5. %9	3. %6	4. %8
الحمل السكاني أو درجة الإعالة	1 17	9 7	1 06	1 11	1 02	1 07

المصدر: نتائج الإحصاء السكاني العام سنة 1993 ، المجلد الثالث ، الجزء الثاني ،الجدول رقم (14 ب) ، ص 56 .

ويلاحظ من هذا الجدول والإحصاءات الأخرى أن نسبة الإعالة في المجتمع التشادي عامة تصل إلى 106 شخص مقابل كل 100 شخص من الفئات المنتجة ، ولكن هذه الإعالة ناتجة في الو اقع من ارتفاع نسبة الشباب في المجتمع وليس من نسبة الشيوخ ، وهذا يكون هيكلا سكانيا يتطلب من الدولة أن توفر لهؤلاء الشباب الرعاية اللازمة خاصة الرعاية التعليمية والصحية وفتح فرص لهم للعمل في المستقبل .

2- التعليم

يقيس هذا المتغير المستوى التعليمي للمبحوث في الفترة التي أجريت فيها المقابلة ، وصنف مستوى التعليم على أربع فئات :

عالي

متوسط

ابتدائي

أمي

1-تطور التعليم العام:

من الملاحظ أن تطور التعليم في تشاد في العهد الاستعماري ، بدأ متأخرا ، فرغم وصول الاستعمار الفرنسي منذ عام 1900م ، إلا أن نسبة محو الأمية في أفريقيا الاستو ائية أيام الاستقلال ، لم تتجاوز (2.5%) ، ولم تستهدف إلا فئات معينة ، و أقاليم معينة ، مثل: الجنوب التشادي ، نظرا لتمركز بعض الشركات الفرنسية فيه ، مثل : شركات القطن والسكر والأرز والخمور ، وغيرها ، و أيضا لموقف المسلمين المتمثل في عدم إرسال أبنائهم إلى المدرسة الفرنسية ، خوفا من التنصير.

أ-محو الأمية بالعربية والفرنسية :

ومن الملاحظات الهامة على الإحصاءات الأخيرة أن نسبة أو معدل الذين محو أميتهم بالعربية قد انخفض بالمقارنة مع إحصاء عام 1964م حيث وصل المعدل في تلك السنة إلى (3، مقابل (7,,2 %) 7 %) عام 1993م، وهو انخفاض من الصعب تفسيره إذا نظرنا إلى تطور ونمو المؤسسات التعليمية العربية الإسلامية في السنوات الأخيرة ، ولكن ما يمكن الإشارة إليه أن الإحصاء الأخير أجري في ظروف معينة أهمها السعي بأن لا تكون اللغة العربية لغة رسمية في تشاد ، وذلك أثناء انعقاد المؤتمر الوطني المستقل في إبريل عام 1993م وهو نفس تاريخ إجراء الإحصاء ، فنسبة متدنية للذين يتلقون تعليمهم بالعربية قد تكون مساعدة في القول بأن لا مكانة إحصائية للغة العربية في تشاد تؤهلها للوصول إلى لغة رسمية للبلاد .

جدول رقم (4) للمقارنة بين نسب محو الأمية بالعربية والفرنسية بين عام 1964م وعام 1993م حسب النوع (ذكر/ أنثى)

اللغة	1964			1993		
	رجال%	نساء %	مجموع%	رجال %	نساء %	مجموع%
الفرنسية	4, 3	0, 4	2, 1	1 8,6	4, 7	1 1,2
العربية	7, 8	0, 2	3, 5	5, 1	0, 6	2, 7

المصدر: جمهورية تشاد ، الإحصاء العام للسكان ، عام 1993م ، المجلد الثاني ، الجزء السادس ، أنجمينا ، مارس 1995م ، ص 58 .

ولهذا الجدول دلالة إحصائية هامة وهي تطور ملحوظ لمحو الأمية بالفرنسية وهي التي كانت منخفضة عن العربية في إحصاء 1964م ، مقابل انخفاض

ملحوظ لمحو الأمية بالعربية التي كانت تفوق الفرنسية (3,5% / 2,1 %)عام 1964م ، بينما التطور في الفرنسية ظهر في ارتفاعها من (2,1%) عام1964 م إلى (11,2 %)عام 1993م ، والانخفاض في العربية واضح من تدنيها من (3,5 %)عام 1964م إلى (2,7 %) عام 1993م.

-السلم التعليمي التشادي :

أخذت تشاد بالسلم الفرنسي القديم في التعليم الرسمي ، حيث يقسم التعليم الأولي العام إلى مرحلتين هما : المرحلة الابتدائية وتحوي ست سنوات ، ومرحلة ثانوية وتحوي المحلة الإعدادية والثانوية ، وفيها سبع سنوات ، بعدها يحق للطالب الترشيح للشهادة الثانوية العامة ، وبها ينتقل الطالب - الباحث إلى التعليم العالي ، وهناك مساحات داخل السلم التعليمي مخصصة للتعليم المهني ، والتعليم القرآني (العربي) .

أ-السلم الفرنسي

ويظهر من دراسة البناء التعليمي الفرنسي في تشاد أنه يأخذ بنظام التعليم الانتقائي ، ولا يسعى إلى تعميم التعليم ، وتظهر فيه فكرة عنق الزجاجة إلى أبعد الحدود ، فحسب الإحصاءات الأخيرة يتركز معظم التعليم في المرحلة الابتدائية بنسبة (71,5 %) ، بينما لا يوجد في المرحلة الثانوية بشقيها الإعدادي والثانوي سوى (14,0 %) ، ولا نجد إلا (0,8 %)في التعليم العالي ، وهناك نسبة (1,1 %) للتعليم المهني .

جدول رقم (5) يبين المراحل التعليمية للسكان في تشاد عام 1993م

آخر فصل دراسي	العدد	النسبة المئوية %
أولى ابتدائي	187734	14,5
ثانية "	192959	14,9
ثالثة "	172992	13,4
رابعة "	126285	9,8
خامسة "	100280	7,7
سادسة "	144257	11,2
مجموع الابتدائي	924506	71,5

أولى إعدادي	**43128**	**3,3**
ثانية "	**31365**	**2,4**
ثالثة "	**26598**	**2,1**
رابعة "	**34512**	**2,7**
أولى ثانوي	**12959**	**1,0**
ثانية "	**8753**	**0,7**
ثالثة "	**23716**	**1,8**
مجموع الإعدادي والثانوي	**181031**	**14,0**
التعليم العالي	**10830**	**0,8**
المهني	**14310**	**1,1**
القرآني (العربي)	**163473**	**12,6**
المجموع	**1,294,150**	**100,0**

المصدر: جمهورية تشاد ، الإحصاء العام للسكان عام 1993م ، المجلد الثالث، الجزء السادس ، انجمينا ، 1995م ص ص 123-126.

ويدل هذا الجدول على أن السلم التعليمي التشادي واسع نسبيا في الأسفل، أي في المرحلة الابتدائية ، ولكنه يضيق كلما اتجهنا نحو التعليم العالي أو المهني .

ب-سلم التعليم العربي الإسلامي

رغم كل التحفظات التي أوردناها عن الإحصاءات الأخيرة في تشاد ، وبالتحديد إحصاء عام 1993م ، إلا أنها أوردت بعض الحقائق التي لا يمكن حجبها، أهمها وجود التعليم القرآني (العربي الإسلامي) ، ضمن السلم التعليمي العام وبنسبة كبيرة (12,6 %) ، خاصة إذا ما قورنت بالتعليم العالي أو التعليم المهني ، فهي تفوق عشرة أضعاف ، نسبة التعليم العالي أو المهني في هذا السلم ، وهذا لا ينفي حقيقة ، أن التعليم العربي الإسلامي في تشاد ، يعتبرفي و اقع الأمر، خارج البناء التعليمي التشادي الرسمي .

ويتميز سلم التعليم العربي الإسلامي عن السلم الفرنسي في ناحتين :

الأولى :- أنه يأخذ بالسلم العربي الإسلامي المتأثر بالسلم الأزهري ، ولذلك نجد أن المرحلة الثانوية تميل إلى أن تكون أربع سنوات والمرحلة الإعدادية ثلاث سنوات، ولكن قبلت لجنة المعادلات مع الأزهر منذ إنشاء ثانوية الملك فيصل ، القبول بالسلم الفرنسي ، بنقل السنة الر ابعة في المرحلة الثانوية إلى الإعدادي ، وبالمقابل قبلت اللجنة التشادية برنامج الأزهر بالكامل ، بما فيه المواد الإسلامية .

وهذا ما هو سائد في السلم التعليمي العربي الإسلامي في جميع المدارس العربية الإسلامية ، فهي تمزج بين السلم الأزهري ، وبعض البلدان العربية والسلم الفرنسي ، سواء أكان ذلك على مستوى المنهج أو البرنامج الدراسي أو عدد السنوات .

الثانية :- أن التعليم العربي الإسلامي يتميز بأنه غير رسمي في الأساس ، فالمدارس العربية الإسلامية لم تنشئها الدولة التشادية ، بل أنشأها المسلمون أو الدول الإسلامية ، ثم قبلت الدولة التشادية المساهمة المتواضعة في تسييرها ، من خلال مدها ببعض المدرسين ، وأخيرا قبولها المعنوي لبرنامجها الدراسي ومعادلته ، والتي وصلت في بعض درجاتها إلى الاعتراف الرسمي بجميع الشهادات التي يصل إليها السلم التعليمي العربي التشادي ، والتكفل بتنظيم الشهادات النهائية لجميع المراحل التعليمية العربية الإسلامية ، مما أعطي قيمة معنوية ومادية للتعليم العربي الإسلامي .

الخلفية الحضرية(مكان الإقامة الدائم)

لقد اعتمدنا في قياس هذا المتغير على البيانات التي أدلى بها المبحوث ذاته ، واستقصينا من خلالها خلفيته الاجتماعية ، وفيما إذا كانت حضرية أم ريفية أم بدوية ، وصنفت الإجابات على ثلاث فئات :

أ- حضري

ب- ريفي

ج - بدوي

في بداية هذه الفقرة أود أن أزيل مسلمة يأخذ بها الكثير من الباحثين في التحضر في أفريقيا مفادها أن المدن الحديثة في أفريقيا هي ميراث الاستعمار الغربي لأفريقيا ، فحسب هذه المسلمة تعتبر المدن الأفريقية منطلقة في الأساس من نواة القواعد العسكرية الأوروبية من ناحية ، ومن الإدارات الإقليمية المختلفة داخل المستعمرة الواحدة من ناحية أخرى ، والتي تطورت إلى مراكز إدارية ، لوحدات إدارية مترامية الأطراف ، وهذه في النهاية ، هي المدن التي نمت فيها الحياة الحضرية ، على الطريقة الأوروبية ، واستمر عليها الوضع بعد الاستقلال عن المستعمر.

ومن الملاحظ أن هذه المسلمة ، هي نتاج التأثر بالأفكار الاستعمارية ، التي تحاول أن تمسح أي سبق أو فعل حضاري ، مهما صغر عن المجتمعات الأفريقية ، وبالتالي محو أي تاريخ عظيم عن أفريقيا ، وإيهام الباحثين ، وعامة الناس ، أن تاريخ أفريقيا الحضاري ، بدأ مع انبلاج نور المستعمر الأوربي على أفريقيا ، وهذه المسلمة يدحضها التاريخ الحضاري الهام للمدن التشادية القديمة قبل الإسلام ، وما حصل لها من نمو وتطور ، بعد دخول الإسلام وقيام إمبراطوريات إسلامية قوية ، حيث بنت قصور الحكم والمساجد ، والأسوار المحيطة بالمدن المحصنة .

التحضر:

ونعني بالتحضر في هذا المستوى من الدراسة نسبة سكان المدن في تشاد مقابل سكان الريف والبادية.

وعلى هذا المفهوم للتحضر علينا أن نوضح بأن تشاد تتميز بسيادة المدينة الصغيرة وذلك نظرا لتشتت السكان في قرى وبوادي صغيرة .

فسكان الحضر في تشاد لا يمثلون إلا (21.4%) من مجموع السكان العام ، أما إذا نظرنا إلى هذه النسبة في المدن الرئيسية فإن التباين كبير ، فنسبة التحضر في محافظة البحيرة هي (4.6 %) بينما نسبة التحضر في شاري بقرمية هي (48.3 %) نظرا لوجود العاصمة في هذه المديرية ، ولا توجد في تشاد أي محافظة تصل فيها نسبة التحضر إلى (50 %) ، وبعد شاري بقرمية تأتي محافظة بركو –إنيدي – تبستي بنسبة

تحضر وصلت إلى (27.5 %) وشاري الأوسط (20.2 %) ، بينما في المحافظات التشادية الأخرى تنخفض نسبة التحضر (26) .

وتوجد علاقة هامة بين نسبة التحضر في المحافظات التشادية وعملية الهجرة من البادية والريف إلى المدينة ، حيث إن جميع المحافظات ما عدا البطحاء التي ترتفع فيها نسبة التحضر يقابلها ارتفاع في نسبة الهجرة الداخلية إليها مثل حالات محافظة لوغون الغربية (80.7 %) وبركو انيدي تبستي (75.7 %) وشاري الأوسط (59.1 %) .

الحضرية :

يميز علماء الاجتماع الحضري بين التحضر والحضرية على اعتبار أن التحضر ما هو إلا نسبة ساكني المدن على غيرهم من السكان ، بينما الحضرية فتعني نمو الحياة التي يعيشها ساكنو المدن ، وبالتالي فإن الحضرية يختلف حولها الباحثون اختلافا كبيرا مما يستدعي من أي باحث أن يحدد المعايير التي كتب على ضوئها عن الحضرية في حياة شعب من الشعوب (27) .

وهذا يجعلنا نحدد بعض المعايير التي من خلالها نستطيع مناقشة بعض مظاهر الحياة الحضرية في المدن التشادية ، وأهم المعايير الحضرية هي : الإطار الحضري للمدينة ويقاس بعدد السكان في المدينة أو الكثافة السكانية ، وسيادة نمط النشاط الاقتصادي غير الزراعي ، ووجود المياه الصالحة للشرب ، والدور الإداري للمدينة .

أولا : الكثافة السكانية للمدينة :

إذا أخذنا بمعيار الكثافة السكانية للمدينة كحد أدنى 5000 ساكن ، فيوجد في تشاد (40) أربعون مدينة وليس (84) مدينة كما هو مدون في السجلات الرسمية ، وهذا يعني إجراء تعديلات هامة في دراسة التحضر في تشاد ..

فمحافظة بلتن بكاملها على سبيل المثال لا يوجد فيها موقع حضري واحد بناء على هذا المعيار ، بينما مديريات مثل بركو انيدي تبستي والسلامات لا يوجد في كل واحدة منها إلا موقع حضري واحد ، والبطحاء و وداي موقعين حضريين لكل منهما ، ويوجد في شاري الأوسط (6) ستة مو اقع حضرية ، وهكذا ..

وبناء على هذا المعيار (الكثافة السكانية) يوجد في تشاد أربع مدن كبيرة يتجاوز سكانها (50.000) ساكن ، وهي : انجمينا (503.965) ، ومندو (99.530) وسار (75.496) و أبشه (54.628) ساكن . ومن الملاحظ أن العاصمة انجمينا تحوي الثلاث مدن الأخرى ، فسكانها يفوقون خمس مرات سكان المدينة الثانية التي هي مندو . وهذا يعتبر أفضل تعبير عن تقدمها في الحضرية بناء على هذا المقياس عن المدن التشادبة الأخرى .

ثانيا : مدى توفر المياه الصالحة للشرب والكهرباء :

لا ينطبق معيار توفر المياه الصالحة للشرب إلا على بعض المدن الرئيسة في تشاد مثل أنجمينا ومندو وسار و أبشه ودوبا وبونقور وكيلو و فينقا و كمرا وماو، وجار العمل على ربط شبكة مياه موسورو.

أما الكهرباء فلا تتوفر إلا في الأربع مدن الرئيسية ، وأخيرا وصلت إلى مدينة فايا

.

وعلى هذا المعيار فإنه ليس فقط لا يتوفر الماء إلا لدى فئة قليلة و إنما بمستوى تشغيل ضعيف لدى المدن التي يتوفر فيها . وبشكل عام ، فإنه وحسب الإحصاءات الرسمية 1993م فإن (9.7%) فقط من السكان القاطنين في المدينة يتوفر لديهم الماء الصالح للشرب من المواسير، ويستخدم (27.5%) مياه الآباروالينابيع . وفي مدينة أنجمينا ترتفع النسبة إلى (17.1%) لمياه المواسير (الحنفيات) و (45.7%) لمياه الآباروالينابيع .

وهذه النتائج تظهر بوضوح مشكلة المياه الصالحة للشرب في المدن التشادية ، والمشكلة أكثر بروزا فيما يتعلق بالكهرباء ، ففي جميع المدن الحضرية التشادية (4.8%) فقط من السكان الحضريين يستخدمون الكهرباء ، وهذه النسبة ترتفع قليلا في مدينة انجمينا حيث تصل إلى (9%) وهذا يعني أنه حتى في العاصمة هناك مشكلة حادة في توزيع الكهرباء .

وبتطبيق هذا المعيار والكثافة السكانية والوظيفة الإدارية فلا يوجد في تشاد من الحياة الحضرية إلا في أقل من عشر مدن يمكن أن ينطبق عليها مدينة ذات حياة حضرية .

ثالثا : سيادة النشاط غير الزراعي :

لكي تعد المدينة ذات حياة حضرية فإن الأمم المتحدة وضعت في سنويتها عام 1986م العديد من المعايير، من بينها سيادة النشاط غير الزراعي . وفيما يتعلق بأفريقيا لكي تعد المدينة حضرية ، مطالبة بأن ترتفع نسبة سكانها الذين يقومون بأنشطة غير زراعية إلى أكثر من (75%) من الأنشطة الأخرى.

وإذا طبقنا هذا المعيار لوحده على المدن التشادية لا نجد إلا تسع مدن حضرية ، هي : انجمينا (92%) ، سار (87%) ، زوار (97%) ، برداي (95%)، كلاعيت (83%) ، فايا (80%) ، جورو و موسورو (80%) ، ومن الملاحظ أن المدينة التي تحمل الدرجة الرابعة في تشاد ، وهي أبشه حسب هذا المعيار لا تعتبر حضرية (28) .

وإذا طبقنا هذا المعيار وأضفنا إليه الكثافة السكانية وتوفر مياه الشرب والكهرباء والوظيفة الادارية للمدينة نستبعد الكثير من المدن التشادية باعتبارها لا تنطبق عليها المعايير الحضرية التي اختيرت كمقياس للحضرية في هذه الدراسة ، ولا يتبقى لدينا إلا ثلاث مدن حضرية فقط هي : انجمينا وسار ومندو.

وخلاصة دراسة الحضرية في تشاد أنه يمكن تحديد أربعة فروع للمدن التشادية : الفرع الأول : يمثل بشكل خاص مدينة انجمينا ، فهي تشكل المركز الوطني للبلاد ، فهي بدون استبعاد للمعايير السابقة تمثل (40.1%) من المجموع العام للتحضر في البلاد و (48%) من سكان المدن التي تحوي (10.000) ساكن فأكثر، وتتوفر فيها المياه والكهرباء وأكثر من (90%) من سكانها يعملون في الأنشطة غير الزراعية وتتمركز فيها معظم المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وبالتالي فهي العاصمة الوطنية وفيها مقر الحكومة والمؤسسات السياسية والبعثات الدبلوماسية .

الفرع الثاني : تمثله مدن : مندو و أبشه وسار، وهي العواصم الإقليمية وسكانها يتراوحون بين (50.000) و (100.000) ساكن وهذه المدن الثلاث تتوفر فيها المياه

الصالحة للشرب والكهرباء وبالنسبة لمندووسارفإن الأنشطة الاقتصادية غيرالزراعية هي السائدة فيها بينما مدينة أبشه لا ينطبق عليها هذا المعيار الذي تطالب به الأمم المتحدة.

الفرع الثالث : ويمثل هذا الفرع ثلاث مدن هي المراكز الرئيسية لفروعها الإدارية وهي : كيلو وكمرا وبالا وغيرها ، ونظرا للثقل السكاني الذي تمثله هذه المدن يمكن اعتبارها مدنا ثانوية وإن لم تنطبق عليها المعايير الحضرية سابقة الذكر ففي كيلو مثلا (31.319) ساكن ، وفي كمرا (26.702) ساكن ، وفي بالا (26.115) ساكن ، وتتميزهذه المدن الثانوية ، بانعدام المياه الصالحة للشرب والكهرباء .

الفرع الرابع : ويمثل جميع المراكز الإدارية التي يعدها الإحصاء في تشاد مدنا نظرا لدورها الإداري من ناحية وثقلها السكاني باعتبارها تتجاوز (5000) ساكن ، وجميع هذه المراكز لا تتوفر فيها المياه الصالحة للشرب والكهرباء ما عدا مركز فينقا وموسورو.

4- النوع

يقيس هذا المتغير نوعية المبحوث ما إذا ذكرا أم أنثى ، ويرى بعض الباحثين أن المرأة لا تهتم بالشؤون السياسية ، لذلك رأينا أن تتضمن هذه الدراسة ، مقياسا لهذا النوع من المتغيرات في المجتمع الشادي المعاصر .

و-قياس التغيرات التابعة

تدلنا نتائج الدراسة الميدانية حول الآفاق السياسية للشباب الشادي –عينة من مدينة ابشة - التي أجريت بتاريخ 2008/01/07م على المعطيات التالية:

جدول رقم(6) يوضح اتجاهات المبحوثين حول أثر الاعتبارات الشخصية في الآفاق السياسية للشباب.

الاعتبارات الشخصية	العدد	النسبة المئوية
نعم	**224**	**%45,3**

لآ	271	%54,7
المجموع	495	%100

يتضح من هذا الجدول أن المجموع الكلي لأفراد العينة الذين أجابوا علي هذا السؤال هو (496) فردا ، حيث أعطى (224) منهم أهمية للاعتبارات الشخصية في مو اقفهم السياسية ، بنسبة وصلت إلى (45,4%) ، بينما لم يولي عدد (271) منهم أي أهمية للاعتبارات الشخصية في مو اقفهم السياسية ، بنسبة وصلت إلى (54،7%) ، وهذا يعني أن غالبية أفراد العينة لا يولون أهمية للاعتبارات الشخصية في مو اقفهم السياسية .

جدول رقم (7) يوضح اتجاهات المبحوثين حول أثر الاعتبارات العائلية في الآفاق السياسية للشباب

الاعتبارات العائلية	العدد	النسبة المئوية
نعم	200	%40,3
لا	296	%59,7
المجموع	496	%100

يتضح من الجدول السابق أن مجموع أفراد العينة الذين أجابوا على هذا البعد وصل إلى (496) فردا ، أولى عدد(200) منهم أهمية للاعتبارات العائلية ، بنسبة وصلت إلى (40،3%) ، بينما عبر عدد(296) من أفراد العينة ، عن عدم إعطائهم أي أهمية للاعتبارات العائلية ، بنسبة وصلت إلى (59،7%) . والدلالة الإحصائية لنتائج هذا الجدول ، تبين أن النسبة الأكبر من أفراد العينة لا يعيرون أهمية للاعتبارات العائلية في اتخاذهم لقراراتهم السياسية .

جدول رقم(8) يوضح اتجاهات المبحوثين حول اثر الاعتبارات المحلية في الآفاق السياسية للشباب .

الاعتبارات المحلية	العدد	النسبة المئوية

نعم	227	%45,8
لا	269	%54,2
المجموع	496	%100

يتبن من نتائج الجدول الإحصائي السابق ، أن العدد الكلي لأفراد العينة الذين شملهم المسح الاجتماعي السياسي هو (496) مبحوثا ، ذكر منهم عدد (227) مبحوثا ، أنهم يعطون أهمية للاعتبارات المحلية في اتخاذهم لقراراتهم السياسية ، بنسبة وصلت إلى (45،8%) ، بينما ذكر عدد(269) منهم أنهم لا يعطون أهمية للاعتبارات المحلية في اتخاذهم لقراراتهم السياسية ، بنسبة وصلت إلى (54،2%) ، وتدل هذه النتيجة على أن الفئة الكبرى من أفراد لا يرون أهمية للاعتبارات المحلية في اتخاذهم لقراراتهم السياسية .

جدول رقم (9) يوضح اتجاهات المبحوثين حول أثر اعتبارات المقاطعة (جزء من الإقليم) في الآفاق السياسية للشباب .

اعتبارات المقاطعة	العدد	النسبة المئوية
نعم	218	%43,9
لا	279	%56,1
المجموع	497	%100

يتضح من الجدول السابق أن العدد الكلي لأفراد العينة الذين شاركوا في البحث هو (497) مبحوثا ، أشار عدد(218) منهم بأنهم يضعون أهمية للاعتبارات مقاطعتهم الجغر افية في اتخاذهم لقراراتهم السياسية ، بنسبة وصلت إلى (43،9%) ، بينما أشار عدد (279) منهم بأنهم لا يضعون أهمية لمقاطعاتهم الجغر افية في اتخاذهم لقراراتهم السياسية ، بنسبة وصلت إلى (56،1%) ، وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة لا يعطون أهمية كبيرة لمقاطعاتهم الجغر افية في اتخاذهم لقراراتهم السياسية .

جدول رقم (10) يوضح اتجاهات المبحوثين حول أثر الاعتبارات الإقليمية في الآفاق السياسية للشباب .

الاعتبارات الإقليمية	العدد	النسبة المئوية
نعم	243	%48,99
لا	253	%51,01
المجموع	496	%100

يتضح من هذا الجدول أن أفراد العينة الذين شملهم البحث عددهم (496) فردا ، أجاب عدد(243) منهم ، بأنهم يولون أهمية للاعتبارات الإقليمية في اتخاذهم لقراراتهم السياسية ، بنسبة وصلت إلى (48،99%) ، بينما أعرب عدد(253) منهم ، بأنهم يولون أهمية كبيرة للاعتبارات الإقليمية في اتخاذهم لقراراتهم السياسية ، بنسبة وصلت إلى (51،01%) ، وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة البحث لا يولون أهمية كبيرة للاعتبارات الإقليمية في اتخاذهم لقراراتهم السياسية .

جدول رقم (11) يوضح اتجاهات المبحوثين حول أثر الاعتبارات الوطنية في الآفاق السياسية للشباب .

الاعتبارات الوطنية	العدد	النسبة المئوية
نعم	415	%83,7
لا	81	%16,3
المجموع	496	%100

يتضح من الجدول السابق أن أفراد عينة البحث الذين أدلوا بآرائهم حول هذا البعد عددهم الكلي هو (496) ، أشار عدد(415) منهم بأنهم يضعون أهمية كبيرة للاعتبارات الوطنية في اتخاذهم لقراراتهم السياسية ، بنسبة وصلت إلى (83،7%) ، بينما أشار عدد (81) منهم ، بأنهم لا يضعون أهمية كبيرة للاعتبارات الوطنية في اتخاذهم لقراراتهم السياسية ، بنسبة وصلت إلى (16،3%) ، وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة البحث يضعون أهمية كبيرة للاعتبارات الوطنية في اتخاذهم لقراراتهم السياسية .

جدول رقم (12) يوضح اتجاهات المبحوثين حول أثر الاعتبارات القارية(الإفريقية) في الآفاق السياسية للشباب.

الاعتبارات القارية	العدد	النسبة المئوية
نعم	351	%70,9
لا	144	%29,1
المجموع	495	%100

يتضح من الجدول السابق أن عدد أفراد العينة الذين شاركوا في الإجابة عن هذا البعد هو (495) فردا ، أشار عدد(351) منهم بأنهم يولون أهمية كبيرة للاعتبارات القارية في اتخاذهم لمو اقفهم السياسية ، بنسبة وصلت إلى (70،9%) ، بينما أشار عدد(144) منهم بأنهم لا يولون أهمية كبيرة للاعتبارات القارية ، بنسبة وصلت إلى(29،1%) ، وهذا يدل على أن الغالبية من أفراد مجتمع البحث يولون أهمية كبيرة للاعتبارات القارية في اتخاذهم لمو اقفهم السياسية.

جدول رقم (13) يوضح اتجاهات المبحوثين حول أثر الاعتبارات العالمية في الآفاق السياسية للشباب.

الاعتبارات العالمية	العدد	النسبة المئوية
نعم	304	%61,3
لا	192	%38,7
المجموع	496	%100

يتضح من الجدول السابق أن العدد الذي شمله البحث في هذا البعد هو (496) فردا ، أشار عدد(304) منهم بأنهم يولون أهمية للاعتبارات العالمية ، بنسبة وصلت إلي (61،3%) ، بينما أشار عدد (192) بأنهم لا يولون أهمية كبيرة للاعتبارات العالمية في اتخاذهم لمو اقفهم السياسية ، بنسبة وصلت إلى (38،7%) ، وهذا يعني أن غالبية أفراد مجتمع البحث يولون أهمية كبيرة للاعتبارات العالمية في اتخاذهم لمو اقفهم السياسية .

ز- قياس التغيرات المستقلة

جدول رقم (14) يبين حالات إقامة المبحوثين .

الإقامة	العدد	النسبة المئوية
حضري	366	%74,2
ريفي	68	%13,8
بدوي	59	%12,0
المجموع	493	%100

يتضح من الجدول السابق أن عدد أفراد العينة الذين شملهم البحث في هذا البعد هو (493) فردا ، منهم (366) فردا يقيمون في الحضر، بنسبة وصلت إلى (74،2%) ، ومن بينهم عدد(68) فردا صنفوا أنفسهم بأنهم يقيمون إقامة دائمة في الريف ، بنسبة وصلت إلى(13،8%) ، وأشار عدد (59) منهم بأنهم يقيمون إقامة دائمة في البدو

بنسبة وصلت إلى (12،0%) ، وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة البحث صنفوا أنفسهم من الحضريين .

جدول رقم (15) يبين المستوى التعليمي للمبحوثين .

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
عالي	175	%35,3
متوسط	145	%29,2

ابتدائي	76	%15,3
أمي	100	%20,2
	496	%100

يتضح من هذا الجدول أن العدد الكلي لعينة البحث الذين شملهم هذا البعد هو (496) فردا ، منهم عدد (175) فردا في المستوى العالي للتعليم ، بنسبة وصلت إلى (35،3%) ، وذكر عدد (145) منهم بأنهم في المستوى المتوسط من التعليم ، بنسبة وصلت إلى (29،2%) ، وأشار عدد(76) منهم بأنهم في المستوى الابتدائي للتعليم ، بينما عبر عدد (100) فردا بأنهم لا يقرئون ولا يكتبون ، بنسبة وصلت إلى (20،2%) ، وهذا يدل على أن أكبر نسبة من أفراد مجتمع البحث من مستوى التعليم العالي ، يليه المستوى المتوسط ، ثم الأمي فالابتدائي .

جدول رقم (16) يبين الحالة النوعية للمبحوثين .

النوع	العدد	النسبة المئوية
ذكر	297	%60,2
أنثى	196	%39,8
المجموع	493	%100

يتضح من هذا الجدول أن عدد أفراد مجتمع البحث الذين شاركوا في هذا البعد هو (493) فردا ، كان من بينهم عدد (297) من الذكور ، بنسبة وصلت إلى (60،2%) ، وعدد (196) فردا من النساء ، بنسبة وصلت إلى(39،8) ، وهذا يعني أن غالبية أفراد مجتمع البحث من الذكور .

جدول رقم (17) يبين الحالة العمرية للمبحوثين .

العمر	العدد	النسبة المئوية
شاب	357	%72,6
متوسط	87	%17,7
كبير	48	%9,7
المجموع	492	%100

يتضح من هذا الجدول أن عدد أفراد مجتمع البحث الذين شاركوا في هذا البند هو (492) فردا ، كان من بينهم عدد(357) من فئة الشباب ، بنسبة تصل إلى (72،6%) ، وعدد (87) فردا من فئة متوسطي العمر، بنسبة تصل إلى (17،7%) ، وعدد(48) فردا من فئة الكبار، بنسبة (9،7%) ، وهذا يعني أن غالبية أفراد العينة من الشباب ، يليهم متوسطي الأعمار، ولم يبقى لكبار السن إلا أقل من 10% .

من النتائج السابقة للدراسة الميدانية ، يتضح أن العينة قد رتبت الآفاق السياسية للشباب الشادي على النحو التالي:

جدول رقم (18) الترتيب الذي أعطاه المبحوثين للآفاق السياسية المدروسة

رقم البعد السياسي الأول	الترتيب الجديد للأبعاد	النسبة المئوية
6 الوطنية	1	%83,6
7 القارية	2	%70,9
8 العالمية	3	%61,3
5 الإقليمية	4	%48,99
4 المقاطعية	5	%45,8
3 المحلية	6	%45,3
1 الشخصية	7	%43,9
2 العائلية	8	%40,3

تدل النتائج النهائية للبحث أن مجتمع الدراسة قد رسم الآفاق السياسية للشباب الشادي على صورة تعطي الأولية للاعتبارات الوطنية في اتخاذها للقرارات السياسية ، بنسبة كبيرة تفوق أي اعتبارات أخرى ، وتلي الاعتبارات الوطنية في صياغة الآفاق السياسية للشباب الشادي الاعتبارات القارية ، وبالذات القارة الإفريقية ، ثم

الاعتبارات العالمية والإقليمية والمقاطعية والمحلية والشخصية وأخيرا الاعتبارات العائلية .

ح-تحليل البيانات

استخدم الباحث في تحليل نتائج هذه الدراسة النسب المئوية التي ساعدته في ترتيب الآفاق السياسية للشباب الشادي ، حيث وضحت نتائج الدراسة أن الشباب يرتبون أولوياتهم السياسية بناء على اعتبارات مختلفة عن الصورة العامة التي يرتب بها عامة الناس في المجتمعات النامية آفاقهم السياسية ، فقد أعطى أفراد البحث أهمية للاعتبارات الواسعة ، مثل : الاعتبارات الوطنية والقارية والعالمية ، مقابل الاعتبارات الضيقة مثل : الاعتبارات العائلية والشخصية والمحلية والإقليمية .

- الخلاصة:

ساعد التحليل الإحصائي في مقارنة هذه الأبعاد بالمتغيرات المستقلة ، حيث أمكننا أن نقول : أن أفراد الشعب الشادي الأكثر تعليما والأصغر سنا والذين يعيشون في الحياة الحضرية . تتسع آفاقهم السياسية ، نحو الاتجاهات السياسية الوطنية والقارية والعالمية ، وهذا يعني أنهم يتجاوزون الآفاق السياسية التقليدية الضيقة التي تتجه نحو تأكيد الاعتبارات الشخصية والعائلية والمحلية.

ووضحت الدراسة أن الرجال لا يفوقون إلا قليلا النساء في اتساع الآفاق السياسية ، وهذه نتيجة يمكن الانطلاق منها لتقرير أن النساء اللائي شاركن في البحث آفاقهن السياسية تقرب من الرجال الذين شاركوا في البحث .

الحواشي :

1-أسعيد ، د. محمد فايزعبد : الأسس النظرية ل : علم الاجتماع السياسي ، دار الطليعة ، بيروت ، 1983م ، ص ص 29- 30.

2- أسعيد ، د. محمد فايزعبد : المرجع السابق ، ص 30 .

3- سعيد ، د. إسماعيل علي : نظرية القوة دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1986م ، ص ص و- ش .

4- سعيد ، د. إسماعيل علي : المرجع السابق ، ص 289 .

5- بدوي ، د. أحمد زكي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة ، لبنان ، بيروت ، 1977م ، ص 402.

6- غيث ، د. عاطف : قاموس علم الاجتماع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية ، 1979م ، ص 464.

7- "Encarta ®Microsoft "sociologie]2007 DVD]. Microsoft corporation , 2006

8- الحسيني ، السيد : علم الاجتماع السياسي ، المفاهيم والقضايا ، دار المعارف ، القاهرة ، 1983م ، ص 7 .

9-اسماعيل، د.قباري محمد : أميل دوركايم ، مؤسس علم الاجتماع نظريا وتطبيقيا ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1976م ، ص ص 37- 38 .

10–أيوب ، د. محمد صالح : (التأثيرات الكبرى على الهوية التشادية) بحث قدم في الندوة الدولية حول الهوية التشادية ، المعهد الوطني للعلوم الإنسانية ، جامعة تشاد في الفترة ما بين 25-29| 11|1991م أنجمينا ، ص6 .

11- لويد، ب. س . : أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي ، (ترجمة :شوقي جلال) ، عالم المعرفة ، سلسلة ثقافية شهرية ، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ،(أبريل ،1980) ص ص 202-204 .

12-أيوب ،د. محمد صالح : الدور الاجتماعي والسياسي للشيخ عبد الحق السنوسي الترجمي في داروداي ، جمعية الدعوة الإسلامي العالمية ، طر ابلس ، 2001ص 23 .

13–اتفاقية التحالف بين رؤساء القبائل والسلالات والمجموعات المكانية والإقليمية ،للعيش لمشترك في العاصمة (فورت لامي – انجمينا) التي يرعاها سلطان مدينة انجمينا وضواحيها ، وتقرها السلطات الرسمية في الدولة التشادية .

14-الجهني ،د/مانع بن حماد: الوسطية الإسلامية في مواجهة العولمة ، رابطة العالم الإسلامي ،مكة المكرمة ،1419هـ ،ص 3 .

15-عبد الكريم، عمرو : "العولمة .. عالم ثالث على أبواب قرن جديد " المنار الجديد ، ص 32.

16-المرجع السابق ،ص 36 .

17-الشربيني ،د/عراقي عبد العزيز : : "ظاهرة العولمة : بعض الأبعاد الاقتصادية"ندوة العولمة ،جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ، طرابلس ، 1998م،ص77.

18-الإشارة هنا إلى إعلان الإضراب الذي قامت به نقابة عمال الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد التشادية ،لمدة ثلاثة أيام من يوم 2-1999/7/5م ، احتجاجا على خصخصة قطاع الاتصالات في تشاد ، ولكن النقابة عدلت عن الإضراب قبل انتهاء المدة ، وطلبت من أعضائها الرجوع إلى العمل يوم السبت 99/7/3م ، والسبب هو اقتناع أعضاء النقابة بالطرح الذي قدمه خبراء الخصخصة بأن أضاعهم ستتحسن في ظل العولمة القادمة في مجال الاتصالات .

19-الجهني ،د/مانع بن حماد : مرجع سبق ذكره ، ص 6 .

20-مجموعة من المؤلفين : العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت ، 1988م ،ص 28.

21-ياسين ،السيد :"في مفهوم العولمة " المستقبل العربي ،عدد228 فبراير،1998م

ص 7 .

22-الجهني ،د/ مانع بن حماد : مرجع سبق ذكره ، ص 5 .

23-عبد الكريم، عمرو :مرجع سبق ذكره ،ص 42 .

24-شومان ،د/محمد :"عولمة الإعلام والهوية الثقافية العربية الفرص والتحديات "ندوة العولمة ، جمعية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، 1998م ص 87.

25-عبد الكريم ، عمرو : مرجع سبق ذكره ، ص 43.

:26

REPULIQUE DU TCHAD , 3.B.C.R.G.P.H.,VOL,MARS,N,DJAMENA,1995,P.112.

27-المرجع السابق ، ص 112.

28-بريز، جيرالد :مجتمع المدينة في البلاد النامية ، دراسة في علم الاجتماع الحضري ، (ترجمة:د/محمد محمود الجوهري) ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، 1972م ص ص 103-110

29) أيوب، د/ محمد صالح : مرجع سبق ذكره ، ص ص 15-16 .

30)المرجع السابق ، ص 299-301.